ميشال بوغنون ـ موردان

أميركا التّوتاليتاريّة

الولايات المتحدة والعالم: إلى أين؟

قَدّم له: بيار سالينجر



أميركا التّوتاليتاريّة

الولايات المتحدة والعالم: إلى أين؟

ميشال بوغنون ـ موردان

أميركا التّوتاليتاريّة

الولايات المتحدة والعالم: إلى أين؟

قدّم له: بيار سالينجر

عرّبه: خليل أحمد خليل



دار الساقي

Michel Bugnon-Mordant, *L'Amérique totalitaire*
Editions Favre, Lausanne

الطبعة العربية

الطبعة الأولى ٢٠٠٢

ISBN 1 85516 566 X

دار الساقي

بناية تابت، شارع أمين منيمنة (نزلة السارولا)، الحمراء، ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان
الرمز البريدي: ٦١١٤ ـ ٢٠٣٣
هاتف: ٣٤٧٤٤٢ (٠١)، فاكس: ٧٣٧٢٥٦ (٠١)
e-mail: alsaqi@cyberia.net.lb
DAR AL SAQI
London Office: 26 Westbourne Grove, London W2 5RH
Tel: 020-7221 9347; Fax: 020-7229 7492

المحتويات

تقديم

بقلم بيار سالينجر

لا شكَّ في أن عنوانَ هذا الكتاب يصدمُ الأميركيين، فمفهوم التوتاليتارية يرتبطُ عموماً بمفهوم الديكتاتورية، ولم تكُ الولايات المتحدة، يوماً، ديكتاتورية. وأنا شخصياً لا أشعر، اليوم، في القرن العشرين، بأنها صارت أمّةً توتاليتارية. وأرى أن تفسير الكاتب للمصطلح المستخدم هو في غير موضعه.

عندما نشأت الولايات المتحدة، صارت أمّة انعزاليةً. وظلّت كذلك حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. ومنذ ذلك الحين، جرى التخلي عن الانعزالية، على الرغم من تمنّي بعض أعضاء الكونغرس الجمهوريين عدمَ التخلّي عنها. وإنّ في ذلك لغوايةً حرص الرئيس كلينتون حرصاً شديداً على عدم الاستجابة لها، لأن نفوذ الولايات المتحدة في العالم باتَ ضخماً. غير أنَّ الموقف الأميركي في القرن العشرين، الذي لا يعيه كثيرٌ من الأميركيين، أفضى غالباً إلى إثارة الاستياء والرفض وحتى الكره.

لا ينفي هذا الكتاب أننا أمّة عظيمة وشعب كبير. لكنَّ طريقته في تناول التاريخ الأميركي منذ القرن السابع عشر، وأسلوبه في فحص تطور العقليّات والعادات السياسية والتقاليد الاقتصادية الأميركية، يدفعاننا إلى

التساؤل عن عددٍ معينّ من الدوافع، غير الواضحة دوماً، التي دفعتنا إلى التصرُّف كأمّة.

لا تحبّ الشعوب الكبرى أن تُعطى لها دروس؛ لكنها تحتاج أحياناً إلى إعادة النظر في ما فعلت. ولا يشذّ الشعب الأميركي عن هذه القاعدة. لكنه، ربّما ينزع قليلاً إلى اعتبار نفسه «مركزَ العالم»، وبناء على ذلك لم يهتمّ كثيراً بما تراهُ الشعوبُ الأخرى، ولا بطريقة نظرتها إلى العالم. فالأميركيون يتخيّلون ببساطة أنّ العناصر التي تكوّنُ هويتهم القومية موجودة لدى الآخرين، أو إن لم تكن موجودة، فإنهم يتخيّلون أن الآخرين يتوقونَ إلى استيرادها. هذا الكتابُ يبيّن لنا، بقوّة، أنَّ هذا الحكم يستحقّ المراجعة.

لا يمكنُ لأي أميركي إلاّ أن ينصدم من أطروحة هذا الكتاب، الذي جاء مع ذلك في حينه، ويستحقّ القراءة والتأمل. فالأحداث المذكورة فيه، لا يمكنُ إنكارها؛ ولكننا لا نستذكرها دوماً بسرور، ولا نفسّرها بطريقة ميشال بوغنون ـ موردان؛ ولهذا السبب بالذات، علينا أن نواجهها. لا شكَّ في أن عدداً كبيراً من أحداث التاريخ الأميركي صادرة عن «إرادة قُوة»، وعن اقتناع بأن القدرة الربانية كلفتنا برسالة، وأنّ علينا أداءها على أحسن وجه. لقد حدث كل ذلك. من حرب المكسيك في منتصف القرن التاسع عشر، إلى ضم عدة أقاليم (كوبا، بورتوريكو، الفيليبين) منذ ١٨٩٠، والسياسة الحمقاء تجاه أميركا اللاتينية، والتدخلات المكشوفة أو الخفيّة على مدى القرن العشرين. ونحن الأميركيين علينا أن نأخذها في الحسبان إنْ شئنا فهمَ الآخرين.

صحيح أننا لم نفتقر يوماً إلى النقد الذاتي، وأنّه لا يزال يظهر في كل مناسبة. فعندما هاجم الأميركيون المكسيك سنة ١٨٤٦، ارتفعتْ أصواتٌ مشهورة لإدانة تلك العملية. وفي ١٨٤٨، كان إبراهام لينكولن نائباً في الكونغرس، وشارك في حجب الثقة عن الرئيس بولك **Polk** الذي خاضَ حرباً، كان يراها لينكولن غير مجدية ولادستورية. والكاتب جامس راسل

لويل أدانَ في كتابه ***The Biglow Papers*** بعباراتٍ لاذعة، سياسةَ الاعتداءِ على الجار الجنوبي. وهناك أحد المعارضين الأشدّاء، هرمان ملفيل، صاحب كتاب **موبي ديك**، الذي يشير إليه ميشال بوغنون ـ موردان.

لكنَّ الفكرَ القومي الأميركي لم يتشكّل في يوم واحد. فبعدما هدأت مشاعر حرب الاستقلال وحرب ١٨١٢، ظهرت إنكلترا للأميركيين الأنموذج الأمثل، لأمد طويل، سواء من حيث الثقافة أم من حيث السياسة. إنَّ الامبريالية الأميركية، آخر القرن التاسع عشر، جاءت إلى حد بعيد، رداً على الامبريالية البريطانية، التي قلّدت أساليبها، وأثبتت فعاليتها، بوجه عام. لكنْ، إلى حين تحقُّقِ الشعب الأميركي تحققاً كاملاً، ماذا كانت قدراته، وكيف واجه تحدياته الذاتية؟ في نصٍ مُسْتَلٍّ من ***Marginalia***، يشتكي إدغار آلن پو من الإذعان الأميركي لأذواقِ المجلاّت الأدبية اللندنية وأحكامها. كتب: «هل من المبالغةِ القول إننا نرى أن رأي **واشنطن إرفينغ**، **برسكوت**، **برّيان**، لا قيمة له إن لم يُقارَن برأي معلّق صغير ومجهول في ***Spectator*** و***Atheneum*** و***Punch*** اللندنية؟ هذا أمرٌ لا غلوّ فيه إطلاقاً: إنه واقع مرعب جداً. فأيّ ناشر في هذا البلد سيسلّم معي بأنَّ الأمرَ كذلك. فما من مشهد مثير للاشمئزاز تحت الشمس، مثل هذا الإذعان للنقد الإنكليزي».

جاء التحوّل في الموقف الأميركي تجاه بقية العالم، في نهاية القرن التاسع عشر. فلا شكَّ في أن العقلية الأميركية والشعور برسالة أميركا، المعزَّز بفكرة «القدَر الجليّ» التي أطلقها الصحافي جون ل. أوسوليڤان سنة ١٨٥٠، دفعا الولايات المتحدة إلى تأكيد ذاتها بطريقة عدوانية. ولكنّها إذْ انجرّت إلى ذلك، إنما كافحت أيضاً نفوذاً أوروبياً ليس منزّهاً بالضرورة.

لا بد من التذكير أيضاً بأنَّ الأمم الأوروبية بذلت قصاراها لأجل تدخّل الولايات المتحدة في شؤونها، وكان ذلك من أخطائها. فقد ساد روح الانتقام بعد هزيمة فرنسا سنة ١٨٧١، والكرهُ للألمان، وكانا السبب الأساسي للحرب العالمية الأولى؛ وهذه الحرب كلّفت أوروبا ثمناً باهظاً جداً. يذكر جون غرين في **يومياته** ***Journal*** أن التلاميذ الفرنسيين كانوا يتلقون

في المدارس شعوراً مناهضاً للألمان، سرعان ما تحوَّلَ إلى شعور طبيعي، مثل الحاجة إلى الأكل والشُرب، ولما كان على الأميركيين أن يتدخلوا لمنع أوروبا من تدمير ذاتها، وعلى رأسهم الرئيس ويلسون، فقد سعوا إلى تصوير العالم وفقاً لمخطَّطٍ دقيقٍ جداً، بغية اتّقاء كل حرب مقبلة. وفي تلك المرحلة، يمكنُ تبريرُ إظهار الأميركيين شعوراً أبوياً، وفكرة حاجة الأوروبيين إلى قيادة الولايات المتحدة. ولما استؤنفت العداواتُ، بعد عشرين عاماً، سار الرئيسُ روزڤلت على طريقٍ مماثل.

في هذا السياق، تُفَسَّر العلاقةُ العاصفة بينه وبين الجنرال ديغول، التي يتناولها هذا الكتابُ بكثيرٍ من الحصافة؛ ففي رأي روزڤلت، بدا ديغول متقلّباً، لا يمكنُ الوثوقُ به. وعلى غرار كل أميركي، كان يرى روزڤلت أن السلطاتِ الرسمية، وحدَها، كانت قابلة للثقة. أما ذهاب ضابط فرنسي، مجهول عملياً، إلى بريطانيا العظمى، وقوله «أنا فرنسا»، فقد فسَّرهما، روزڤلت ومحيطه، كمهزلة، بينما كانت حكومة ڤيشي مكوَّنة من رجالٍ جدّيين، يمكنُ معهم تسويةُ مشاكل فرنسا.

وعلى الرغم مما كان يفصلهما، حاربَ روزڤلت وديغول جنباً إلى جنب حتى النهاية. هذا يفسّر اللقاء الحار والاستقبال البطولي المخصَّص للقوات الأميركية على مدى انتشارها، بعد إنزال ١٩٤٤/٥/٦. وفي العام نفسه، عندما دعا روزڤلت، ديغول، إلى واشنطن، لم يتلاشَ تماماً حذرُ الرئيس الأميركي. كان يرى محيطه: «بعد كل شيء، سعى ديغول إلى التفاهم المستقلّ، مع موسكو».

لكنَّ ديغول بلسمَ الجراحَ الأميركية، حين ألقى خطاباً بالإنكليزية أشادَ فيه برجال أميركا وأثنى على «الجهد الرائع» الذي بذلوه لكسب هذه الحرب.

لكن لم يتفاهم ديغول مع روزڤلت، فقد تفاهمَ، في المقابل، أحسنَ تفاهم مع كنيدي. ففي لقائهما الأول، في باريس، في أيار/مايو ١٩٦١، تمكّنَ ديغول من إقناع كنيدي بعدم التدخل في ڤيتنام. قال ديغول: «سيدي

الرئيس، هناك شيء يجب أن تفهموه: لا تذهبوا إلى ڤيتنام، وتأمّلوا في ما أصابنا هناك، حيثُ وقعت هزيمتُنا. اذهبوا إليها، وأنتم سوف تخسرون أيضاً». كان الدور الذي لعبه ديغول في تلك المناسبة أساسياً. ولو لم يجر اغتيال كنيدي، فلربما لم تقع حربُ ڤيتنام.

هذا الكتابُ شديدٌ على «خطة مارشال» و«الحلف الأطلسي». فلا ننسى أن المخطط وُضِع للمساعدة العامة، لمن كانوا حلفاءنا من البلدان الأوروبية، ولمن كانوا أعداءنا، كألمانيا واليابان. وأما «الحلف الأطلسي» فقد أوجد ظروفاً أمنيّةً لأوروبا، إذ حلَّ محلَّ دفاع أوروبي، وضمّ إليه ألمانيا، خلافاً لما كانت تريد فرنسا. وعليه، حتى نهاية الحرب الباردة، كانت ترمز الولايات المتحدة إلى «القوّة الحامية» لأوروبا في مواجهة الاتحاد السوڤياتي. وعندما دعا كنيدي، في خطاب مهم يوم ٤/٧/١٩٦٢، إلى بناء اتحاد أوروبي، لفتَ إلى أنَّ الأوروبيين، المتّحدين والواقفين كحلفاء مُميَّزين للولايات المتحدة، ستُتاح لهم الفرص لكسب كل شيء. حتى إن الأوروبيين والأميركيين كان يمكنهم أنْ يحتلّوا مكانةً متينةً في عدّة مجالات. ففي المجال الاقتصادي: عادت إلى الازدهار المبادلاتُ الأوروبية ـ الأميركية، كما في المجال العسكري: استطاعوا معاً اتّقاءَ حربٍ محتملةٍ في أي مكانٍ من العالم.

كما أنَّ الكاتبَ لا يوفر من نقده منظمة الأمم المتحدة. الواقع أنها ليست منظمة ديموقراطية. فمنذ ١٩٤٥، تتمتع خمسُ أمم بحق النقض، ومنها ثلاثُ أقدمتْ على انتهاك ميثاقها: الولاياتُ المتحدة في باناما، الاتحاد السوڤياتي في أفغانستان، والصين في التيبت. وبما أنَّ الأمرَ يتعلّق بثلاثة بلدان تملكُ حقَّ النقض، فإنَّ منظمة الأمم المتحدة لم تتحرّك. وأرى، من جهتي، أن النقضَ يجب القبول به، فقط، في حال تساوي الأصوات في مجلس الأمن، عندما توزّع الأصوات على غرار ٨ ـ ٧، ٩ ـ ٦ أو ١٠ ـ ٥. وفي كل الأحوال الأخرى، لا يجوز القبول بحق النقض. ومثال ذلك، هذا العام لم تستطع الأممُ المتحدة الاعتراض على توسيع المستوطنات في

الأراضي التي تحتلها إسرائيل، بسبب النقض الأميركي. والنتيجة دامغة: ١٤ ضد ١. كما أن الصين استعملت حق النقض ضد إرسال قوات إلى نيكاراغوا، محتجّةً بمعاهدة سلام مع هذا البلد. هنا أيضاً، كان التباين: ١٤ ضد ١.

عندما انتهت الحربُ الباردة، ارتكبَ المعسكران أخطاء، ولم يفهما أنَّ على موقفيهما يمكن أنْ يتوقّف عَطْبُ الكوكب أو تمتينُه، وما أكثر الزعماء الأوروبيين الذين أعلنوا: «لم نعدْ في حاجة إلى الأميركيين، ما دام لم يعدْ لنا أعداء»! وتساءل الشَّعبُ الأميركي: «لأي سبب ينبغي علينا أن نواصل الاهتمامَ بأوروبا، ما داموا من دون أعداء»؟

وعندي أنَّ إحدى نتائج هذا الموقف، كانت الخطأ الكبير الذي ارتكبه الأوروبيون، عندما منحوا استقلالاً مبكراً لكرواتيا وسلوڤانيا، بينما كان يتوَّقع الخبراءُ أنْ يصارَ في مرحلةٍ أولى، إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع هذين البلدين. وما إن حصل الاستقلال المبكر، خلافاً لرأي الخبراء، كان لا بد للحرب من أن تنفجر. وهذا ما حدث بالفعل! وهذا يفسّر عدم وجود أميركيين في قوّات الأمم المتحدة، في البوسنة. وهذا يفسِّر أيضاً لماذا لم تفهم الولايات المتحدة وأوروبا أن يوغوسلافيا قد تغرق في دوّاماتِ العنف، بعد وفاة الماريشال تيتو. في نهاية الثمانينيات، كان عليهما التدخل في المجال الدبلوماسي، وبذلك كان يمكنهما توقّي الحرب.

منذ بضع سنوات، ارتكبت الولايات المتحدة أخطاء بليغة؛ أولاً «قانون هلمز ـ بورتون» الذي يعزّز الحصار ضد كوبا، وفوق ذلك، يطالُ في كل الأرض، حلفاءَنا الذين يُتاجرون مع الجزيرة، بدءاً من كندا. وثانيها قانون معاقبة إيران وليبيا، وكذلك الأمم التي تتعاطى تجارياً معهما. أما الخصومةُ الأميركية الحالية لشركة توتال التي أبرمت عقداً مع طهران، فمن الممكن أنْ تخفّ وطأتها. وكما يؤكّد هذا الكتاب، فإن من الصواب القول إن الغزو الأميركي لباناما، سنة ١٩٨٩، كان عملاً لاشرعياً على الإطلاق.

ذاك أنَّ إدارة بوش كانت تطارد شخصاً واحداً؛ نورييغا، تتّهمه بالتورّط في تجارة مخدرات، فانتهت العملية بمقتل ٣٠٠٠ باناميّ.

هذا الكتاب، وهو دراسة أصيلة وصارمة، لا بدَّ من أنْ يقرأه الجميع. فهو يدعو الأوروبيين إلى الحيطة؛ لكنّه لا يخلو من فائدةٍ للأميركيين أنفسهم. ليس نافلاً في بعض لحظات حياتنا، كأشخاصٍ وكأمّة، أن نراجع الحسابات. فهذا ينطوي، في آنٍ، على عودةٍ إلى الذات، واكتساب احترام جديد للشعوب الأخرى. وكلاهما أمر يمرّ في قناةِ النّقد الذاتي، والانفتاح على الثقافة والتاريخ وعلى الواقع الاجتماعي للأمم الأخرى. هذا الكتابُ يساعد على القيام بهذه الخطوة.

توطئة

بالنسبة إلى غير الضالعين في شؤونِ العالم، وحتى بالنسبة إلى المراقب المطَّلع، الذي لم يتجوّل البتة في خبايا التاريخ الأميركي، يبدو عصياً على الفهم الموقفُ الحالي للولايات المتحدة.

حتى إنّ بعضَ رجال السياسة المجرَّبين، والمضارعين في ذلك عامّة المواطنين المتوسطين، لم يتوصّلوا إلى الاشتباه في أن ديموقراطية ما وراء البحار، مُصابة بجنونٍ استبدادي حادّ. فواشنطن، التي ترفع صوتها وتشرِّع قوانينها وأحكامها كما تتصوّرها، وتزعمُ أنها تصلحُ للكرة الأرضية كلّها، تفرضُ وتأمرُ وتقرّرُ وتستملك، من دون اعتبار لأشخاص وبلدان أو لقوَّة قيّمة، مهدِّدةً هذا بالهجمات، وذاكَ بالخنق عن طريق الحصار، وذلك بحرب اقتصادية كاسحة. فكيف وصلت إلى ذلك، هذه الأمّة الصديقة، رمز الحرية، الحليفة الوفية في أيام الشدّة؟ يُقالُ هَمْساً.

ونقول في هذا الكتاب، إنَّ الجواب مكتوبٌ في المسار الأيديولوجي للشعب الأميركي؛ ذلك المسار الذي لم يتغيّر قيد أُنملة، منذ ١٦٠٧؛ تاريخ تأسيس مستوطنة ڤيرجينيا. فالبذور الأولى للتجاوزاتِ الأميركية الراهنة، العدوانية في نظر البعض، غير القابلة للتحمُّل لدى الكثيرين، المثيرة في كل حال للسّواد الأعظم، نجدها في عقيدة القادمين من إنكلترا وإيكوسيا، في العقود الأولى من القرن السابع عشر. إنها «عقيدة كالڤينية» تقرر ما يلي: لئن كان الله قد سمح بأن يجتمع في أرضٍ أميركية شعبٌ من رجالٍ ونساءٍ

مُميَّزين، فذلك لأنه منح هذا الشعب «رسالة حكم العالم» ذات يوم. هكذا، بعد تأسيس الأمة سنة ١٧٧٦، يُفسِّرُ إجماعُ الخطابات: أميركا، الديموقراطية الأنموذجية، التي اختارها الرَّب، لا يمكنها إلا أنْ تكون المرشدة للطريق الذي يجب السَّيْرُ عليه، والقائدة لموكب أُمم الكون. ولم يرَ الآباءُ المؤسّسون، ثُمَّ معظم النّخب السياسية والتجارية والعلمية والثقافية في كل العصور، أنَّ الأمور يمكنها أن تكون مغايرةً لذلك الاعتقاد.

هذا الكتابُ يسعى، خطوةً خطوةً، تاركاً للهوامش كثيراً من العناصر، لأنَّ كل توسّع في هذا المجال يستلزمُ وضع كتابٍ في ألفي صفحة، إلى التّحري الدقيق، من الآباء الحجّاج إلى القادة الحاليين، عن الطريق الذي نَسَجَ قاطرة أميركية ذات وجه مُقنَّع غالباً. ولئن جرى رسمُ القناع، على التوالي، بألوان الطيبة والتسامح والتضامن، بشكل محسوب حقاً اليوم، وقد زال كل اعتراض جدّي، فإنَّه سقطَ، كاشفاً عن الوجهِ سماتِهِ الأصليّة: ضراوة، كلبيّة، صَلَف وأنانية، هي السّماتُ الدقيقة الواضحة لهذا الوجه الأميركي؛ وهي سماتٌ بشعة، بلا ريب، لا بد من أن تدرسها حتى الشعوب الأقل ثورية ورفضاً.

آن الأوانُ لكي تنفتح العيونُ، وتُلقى على أميركا نظرة أقلّ انبهاراً. وهذا الكتابُ، وهو استطلاع أولي لبعض المشكلات، خصوصاً الاقتصادية، ولا يمكنه أن يكون سوى صورة ظرفية ومتقادِمة، نظراً إلى تطور الأحداث السريع، إنما يسعى في المقام الأوّل إلى إضاءة طريق الولايات المتحدة نحو الهيمنة الصمّاء على العالم. فأنا أوافقُ على أنّه بارقة خجولة، لكننا نأمل أن تكون كافية للتأشير العام على المراحل، ولإثارة بداية ممانعة ومقاومة.

الباب الأوَّل

نحو الأمَّة المختارة

من أين جاءت أميركا؟

إسبانيّون وبرتغاليّون كانوا ينهبون القارّة الأميركية منذ قرن تقريباً، عندما شعرَ الإنكليزُ بالحاجة إلى عبور المحيط. ولم تكنْ غريبةً عنهم الأمورُ التدجينيّة التي ولّدت لدى الكثيرين رغبة الهرب إلى ملاذٍ مثالي. وصف توماس مور، مستشار الملك هنري الثامن، في كتابه **يوتوبيا**، أرهاطَ النبلاء الذين كانوا، كالذّباب، يمتصّون كدْحَ الآخرين؛ والظرفاء الطفيليين، غير المكتفين بتطفلهم على المجتمع، الذين أضرّوا به عندما سيّجوا المروج وجعلوها مراعي مخصَّصة لقطعانهم حَضْراً (Enclasures)، فحرموا، بذلك، الفلاّحين من الدَّخل البخس للزراعاتْ الحرَّة آنذاك؛ والأغنياء الذين كانوا يديرون الاحتكارات الكبرى باسم مصالح أصحابها وحدَهم، تاركين الشعب في مهاوي الجوع والهشاشة. والحال، كيف نعجب من كون الناس يسرقون لكي يعيشوا، قبل أن يصيبهم العقاب الأعظم على أيدي أولئك الذين دفعوهم إلى الجُنوح دفعاً؟ في نهاية القرن السادس عشر، روى ريتشارد هاكليوت في **الرحلات الكبرى، ورحلات واكتشافات الأمة الإنكليزية**، حكايات عن الوضع الصعب الذي مرّ به الاقتصاد الإنكليزي، وحثّ مواطنيه على التثمير والاستثمار في ما وراء البحار، في أسواق جديدة لإنتاج النسيج، والإفادة من مصدر مواد أولية من شأنه السماح لهم بالاستغناء عن المواد التي تبيعها إسبانيا بسعر ذهبيّ. ربما انتقمت إنكلترا من منافستها، حين سدَّتْ عليها المنافذ، وأحالتها إلى الدمار، كاسرةً شوكتها. زدْ على ذلك أن إنشاء مستوطناتٍ جديدة كان يمكنه تقديم حل للمشاكل الاجتماعية. فإرسال الأكثر

إقلاقاً لاستيطان الأراضي المكتسبة حديثاً، من شأنه التخلّص منهم بسهولة، مع تشجيع التنمية بتجارة مزدهرة بين أميركا وإنكلترا. ونشر الكلام الطيّب في هذه الأماكن البريّة، وإدخال البريّين في الدين القيّم الوحيد، من شأنهما أن يكسرا ممانعتهم، وأنْ يزوّدا العملية بجرعةٍ من الوعي الصحيح.

والحال، كان يجري استيطان أميركا، منذ الأصل، في سياقٍ أيديولوجي، ثنائي القطب. فالمطلوب هو الاغتناء، وكذلك تمجيد الإنجاز الإلهي، بالمشاركة فيه، فأضاف المستوطنون إلى «جوعهم للأرض»، وهشاشة ظروفهم، الإرادةَ الصوفية لدى شعب يزعمُ أنّه مُختار: إرادة بناء مجتمع جديد وأصيل، صار بعد حين يوزّع عِبَرَهُ على بقية العالم. كتبَ المؤرخ الأميركي دانيال بورستين في كتابه الضخم[1]: «لم يكنْ شعبٌ أكثر يقيناً من سيره على الصراط المستقيم من «جمعية سكروبي»، التي استهلمت البارقةُ الأكثر إشراقاً. فأعضاء هذه الجمعية هم من أتباع «طُهرانية» نقية ومتشدّدة، رحلوا ما بين ١٦٠٨ و١٦٠٩، لاجئين إلى هولندا. كانوا «كالڤينيين»، حملوا في حقائبهم مُدَوَّنة عقيدية متشدّدة، ورؤية متشائمة، مبنية على الاقتناع بالوجود الكلّي للخطيئة، وأيضاً على اليقين بأنَّ أحداً غير جدير بالانضمام إلى متحدّهم، حقاً، ما لم يكنْ مُصطفىً لذلك. وفوق ذلك، لا يُجاز أحد بذلك قبل تقديم البرهان على تشدُّده. لا مكان للمنشقّين والريبيّين أو المفكرين الأحرار. أبحروا يوم ١٦/٩/١٦٢٠، على متن «مايفلور». وفي ١١/١١، وصلوا إلى كاب كود. وفي ٢١ منه، وضعوا «مايفلور كومباكت»، ورسوا يوم ٢١/١٢. فالاغتراب في نظرهم هو «الهجرة» إلى أميركا، وهي حملة منزّلة من الله، لبناء «صهيون الجديدة» في أراضٍ بعيدة.

إنّهم مسكونون بيقين؛ هو يقين تجسيد أمر إلهي، ففي كل مُدُنِ إنكلترا الجديدة، لا يشكّ أحدٌ في أنه من لدن الله. والمرجع المُطلق هو التّوراة، الذي استخرجوا منه الموشور الذي من خلاله يقرأون الواقع. ويرى كلّ من أعضاء الجمعية أنَّ الشعب الجديد هو «شعبُ الله»، فكل خصم أو

كل مخالف للأنموذج يُعَدُّ عدواً لله، ويُعامَل على هذا الأساس. فلا شيء يحدث بدون مشيئة الله، أو بفعل الشيطان».

وتزاحم على المدح والتقريظ الكتّابُ ورجال الكنيسة والمثقّفون والمترسّلون والإخباريون. مثال ذلك أن ويليام مستوغتون (١٦٣١ ـ ١٧٠١)، مواطن من ماساشوستس، كان يرى أن أميركا أمة جرى اختيار مواطنيها بعناية، وأن الله تصرَّف كما تُغربل الحبوبُ في الغربال، لفصل الحبوب الصالحة عن الزؤان: على هذا المنوال، ستنمو البذرة الطيبة وسط الصحراء. ورأى صموئيل سوال (١٦٥٢ ـ ١٧٣٠)، وهو كاتبُ يوميات ورئيس المحكمة التي ستحاكم السّحرة والمشعوذين في «سالم»، أن إنكلترا الجديدة هي المكان الذي سترتفع فيه «أورشليم الجديدة»، وكان ميكائيل ويجلسورث (١٦٣١ ـ ١٧٠٥) من عداد أولئك الذين أفرطوا في الهذيان القومي والصّوفي، وهم يدلون بشهاداتٍ مكتوبة حول بدايات الاستيطان الأميركي. وفي «اليوميات» التي وضعها ويليام بيرد (١٦٧٤ ـ ١٧٤٤)، ما بين ١٧٠٩ و١٧١٢، وصفَ استيطانه، حيث عاش عيشةً ميسورة كراعٍ ساهرٍ على رعيّته من المؤمنين، كما لو كان في بلاد كنعان حيث عاش الجميع سعداء.

والحق، أن لا شيء يُضاهي في الكمّ والحماسة، تمجييد كوتّون ماذر (١٦٣٩ ـ ١٧٢٣). فهو عضو في عائلة مثقفين؛ وهو صنو أبيه، لامع، موهوب وشغّيل متحمّس. علّم في «هارڤرد»، التي أدارها بعد سنوات، ثم تولّى حتى وفاته مهمة راعي كنيسة بوسطن الثانية. أما العمل الذي تركه، وفيه يتناول القدر الاستثنائي الخاص بأميركا، فهو أثرٌ وافر ومثير. إذ إنّه توقّف عند حياة جون وينثروب، حاكم مستوطنة ماساشوستس، من ١٦٢٩ حتى وفاته سنة ١٦٤٩، وقارنه بالنبي موسى حين قاد «الشعب المختار» إلى الأرض الموعودة. ولم يقصّر وينثروب، على الرغم من كونه في الإجمال أقلّ غلواً من ماذر، في أنْ يوضح، في يومياته، أنّه وصحبه في خدمة المسيح، الذين يرتبطون معه بميثاق. لقد فرضَ عليهم أن يقيموا في الأرض الأميركية مجتمعاً بعيداً من الغواياتِ الدنيوية، يكون لهم وحدهم، فهم

أعضاء جسم فريد موحَّد، وهم «شعبُ الله». كتب: «سنرى أنَّ إله إسرائيل هو بيننا، سنكون مدينةً على رابية وسوف تنصبُّ علينا عيونُ الجميع».

في **عجائب العالم الخفيّ**، المنشور سنة ١٦٩٣، مَجَّد ماذر رسالة شعب إنكلترا الجديدة، وهي تنطوي على مدّ حكم الله حتى أقاصي الأرض. وقال إن أميركا قبل وصول الحجّاج الأوائل كانت «أرض شيطان» سيستعمل كل قوّته وكل حيلته للحؤول دون استيطان المستوطنين. ولو فشل، فإنّه سيبذلُ جهدَه لزعزعتهم واجتثاث جذورهم. وهو بـ **«كتائبه المتجسّدة»** سيضطهدُ «شعب الله»، كما كان قد فعل عند الضفة الأخرى من المحيط. وسوف يدبِّر ضدهم مؤامرة مشعوذين اجتمعوا في جيش من ملائكةِ السُّوء. ولقد سبق لهؤلاء الملائكة أن أفسدوا مستوطناتٍ مجاورة، كان أعضاؤها قد عقدوا مع الشيطان عهداً، أقسموا فيه على مساعدته في مقصده الجهنمي: سحر البلاد لتدميرها على أحسن وجه. ولقد اعترف بعضُ هؤلاء السحرة بجريمتهم، وصرَّحوا بأن الشيطان قد شكَّل جماعةً من المُريدين، انضم إليهم آخرون. ولم يتوانَ عن محاربة الديانة المسيحية وطردها من إنكلترا الجديدة، حيث أقام مكانها «الشيطانيّة» التي لم يشهد العالم لعتوِّها مثيلاً.

من هذه الموجة الاستعمارية الأولى، موجة الطُّهرانيين في إنكلترا الجديدة، ستنبجس السِّماتُ المؤسِّسةُ للأيديولوجيا الأميركية، التي ستتواصلُ على اختلاف التغيّرات والتقلّبات. وانضافَ إلى الاقتناع بأنَّ عيون كلِّ الأمم ستنصبُّ على المستوطنات، اقتناعٌ بحيازة مصير خاص، واختيار خاص لتعليم شيء ما للعالم. ولم يشكّ الطهرانيّون، المطحونون في مطاحن الكالڤينيّة، بأنهم من عِرْق مميَّز. وفوق ذلك، يرى جان برانجي: «بعد السنوات التي كان فيها البقاءُ على المحك، جاءَ عصرُ الصَّلَف: كان الأميركيّون قد لاحظوا تناميهم ورأوا فيه، بكل طيبة خاطر، دليل حماية من جانب إله راضٍ عن فضيلتهم».

ولا شيء يشهد أكثر على يقين امتلاك الحقيقة الوحيدة، الذي يسكن الأميركيين الأوائل، من هذا القول لفرنسيس هيجينسون، **في نيو إنجلندز**

بلانتايشين: «سرورنا الأعظم ووقايتنا الفضلى هما في أن نتعلّم هنا ونعلّم الدين الحق والوصايا المقدّسة للإله القدير».

ثم يضيف: «هكذا لا نشكُّ في أن الله معنا، وإذا كان الله معنا، فمن يستطيع أن يكون ضدنا»؟

شعب الله

هذا الشعور بتجسيد حقيقة سياسية واجتماعية بلا حدود، مدعوة إلى فرض نفسها في كل مكان، إنما يتجلى في كل أعمال الأمّة الأميركية حتى اليوم. وهي حقيقة لا تخطئ لأنّ الله يؤيّدها. وكل موقف معاد لها يكون، لذلك، غير قابل للفهم، فيُدمَغ بدمغة اللاشرعية. وكان العقاب على كل تقصير في حق الأرثوذكسية، منذ أيام المؤسسين، طرد المرتكب من داخل الجماعة. فمن لا يحب أن يبني «صهيون الجديدة» فعليه أنْ يرحل. «لا يُسمح بأي انشقاق».

من هنا جاءت مقاربة للمشاكل، تهذيبيّة على الدّوام. ومثلما كانت العِظةُ، رمزُ الامتياز الممنوح للكلام على الكتابة، علامة التعبير الطُّهراني في القرن السابع عشر، صار على كل موقف أميركي رسمي أن يكون موضوع خطاب لاحق، علني وإعلامي، عن القيم الشهيرة، لأنَّها بديهية ومشتركة بين الخطيب وجمهوره. يتواضع أغلبُ المؤرّخين الأميركيين، من جهة ثانية، حول الاعتراف بأن أسلوب حياة إنكلترا الجديدة، من عادات تقشفية، وبساطة في اللغة الموجَّهة نحو العمل، ومعالم أيديولوجيّة، هو بمثابة تصوّر أولي لطريقة «الحياة الأميركية» في العصور التالية. لكنّ المضمون أخذ يتكثّف. ومثال ذلك التجمعية، تلك الفكرة القائلة بأن الرابطة التي تربط الناس المشتركين في عدد من الاعتقادات، إنّما تخلقُ تصوّراً ديناميكياً للعلاقات الاجتماعية، من شأنه أن يميّزهم عن أولئك الذين لا يشاركونهم تلك الاعتقادات. وعلى هذا النحو، يتشكّلُ روح «المنتدى» الذي نكتشفه في منظماتٍ مثل «الحلف الأطلسي» و«السبعة الكبار» أو «مجلس أمن الأمم المتحدة».

هناك سمةٌ أخرى للتصوّر الطهراني تقدّمها شرعية قانونية موجَّهة. فمن الاعتقادات المشتركة وأسلوب الحياة، تنبثق قوانين سينبغي تكييفها، تالياً، مع الوقائع اليومية. لم يجد طهرانيّو إنكلترا الجديدة أية صعوبة تعترضُ الرَّبط بين التعاليم التوراتية التي كانت تحكم تصرفاتهم وبين التشريع الإنكليزي الذي كان يشكّل الإطار التعاقدي لحياتهم، فأقاموا بينهما نَسَباً وحسباً، مناسبين لكنهما لا يخلوان من انحياز. فالتصور الذي يتضمّن تطبيقاً كهذا لمدوّنة قانونية على الأعمال التطبيقية، هو من مصدر مشترك مع ذلك التصور الذي أجازَ لتشريع الولايات المتحدة، خصوصاً منذ «مذهب مونرو» (١٨٢٣)، أنْ يُفسّر الوقائع الدولية في ضوء مصلحة الولايات المتحدة وحدها.

وبقدر ما اكتظّت الأرض الأميركية بالسكان، ظهرت مؤثّرات أُخرى تركت جميعها، بصمتها في عقلية البلد.

التَّبشيرُ والتحجّر الأيديولوجي

«الكواكرز»، الروّاد على صعيد روح التسامح التي كانت تحرّكهم، والذين منحهم الميثاق المعطى إلى ويليام پن سنة ١٦٨١، حق الإقامة في بنسلڤانيا، لم يتوانوا عن جعل الأيديولوجيا الأميركية تستضيف بعض عناصرها الأقل اعتباراً. فإذا كانت المساواتية، الظاهرة في بساطة لباسهم وفي تجرّدهم اللفظي، من شأنها اجتذاب التأييد، على غرار حُسن علاقتهم بالهنود، فإن ذلك كان متناقضاً مع طريقة تعامل الطهرانيين معهم، ووصفهم بالشياطين. وإذا كانت الطاقة التي أظهروها، إلى جانب الشجاعة والضراوة، لا يمكنها إلاّ أنْ تثير الإعجاب، فإنَّ الأمر مختلف تماماً على صعيد توجههم نحو الاستشهاد، وتشدّدهم الأيديولوجي. ذاك أنَّ ميلهم إلى ترك الأماكن التي يمارسون فيها عباداتهم بسلام، إلى أماكن أخرى حيث لا يعود عليهم تحجّرهم الأيديولوجي بغير المشاكل والهزائم، إنما يتجلّى جوهرياً، اليوم، في السياسة الدولية الأميركية على شكل «المعارضة الكلية لكل تسوية». فهم

لا يكترثون بذرائع شركائهم، بل يتمسّكون بخطٍ سلوكي يبدو لهم كفيلاً، وحده، بجعلهم يبلغون الهدف الذي اختاروه، مما جعل الحكومات الأميركية، التي تتحدى المطاعن والاعتراضات الأكثر شرعية، تميلُ إلى فرض وجهة نظرها، بلا تنازل، وليس بدون صَلَف. أما الاعتقاد المشترك، الذي نجده لدى طهرانيي إنكلترا الجديدة و«كواكرز» بنسلفانيا على حد سواء، فهو تشكيل شعب مميز؛ وهذا الاعتقاد بالذات هو ما عزز شعور الشعب الأميركي المقبل، بأنه مختار من الله، وهو بذلك مُجَازٌ له أن يفرض رؤيته للعالم على العالمين. فمن «جندرمة الإنجيل»، تطوّر «الكواكرز»، ومن ثم الولايات المتحدة، تطوراً طبيعياً نحو دور «جندرمة الكون».

غموض بسيكولوجي وغياب الاعتبار

نحو عام ١٧٣٠، لم يتأخر مشروع إنشاء مستوطنة في جيورجيا، عن طبع النفس الأميركية بطابعها السلبي، حتى وإنْ صدر عن رجال مصمّمين على رفض فساد العالم القديم وأنانيّته. فرغبة عمل الخير التي تكفّل بها رجال ذوو مشروع غامض، مُلتبس ومتحجّر في آن، أفضتْ إلى لاواقعيّة مجرَّدة ستعزز الأيديولوجيا الأميركية في جوانبها الأكثر عناداً وتعصباً وازدراءً لكل ما لا يماثلها. فإذا كانت مستوطنة جيورجيا قد زالت، وكانت ضحيّة أبويّتها وتسرّعها معاً، فإنّها طبعت بطابعها النفسي السديمي الأمة المقبلة، مُضيفة إلى رغبة وحشية في المقاولة، بأموال عامة وبمساعدات برلمانية، تشدُّداً في فرض بعض المبادئ التي كان يؤدي صدمها بالواقع إلى نفيها، بعدما تكون قد كلّفت غالياً، على صعيد كشف الأوهام.

الأوليغارشية والبراغماتيكية

ڤيرجينيا هي آخرُ مستوطنة أسهمت في تكوين العقلية الأميركية إسهاماً كبيراً. فهي على الرغم من وجودها منذ مطلع القرن السابع عشر، لم تثبّت ركائزَ سماتها إلاّ في النصف الأول من القرن الثامن عشر. إنها مستوطنة

أرستقراطية؛ أرض صفوة الإنكليز الأثرياء، الباحثين عن مكان يواصلون فيه حياة طفيليي الأراضي الذين جعل تطور المجتمع الإنكليزي مستقبلهم مجهولاً؛ فصارت ڤيرجينيا ملكاً لمئات العائلات التي تقاسمت الأرض والثروات التي كانت تتوارثها عن طريق قرانات تعقدها داخل طبقتها المُغلقة والضيّقة. إنها أرستقراطية قائمة على المال أكثر من الولادة؛ وإنّ ڤيرجينيا تشكّل عناصر النفسية الأميركية التي تتكوّن جوانبها الإيجابية من الواقعية وحب الكدْح وروح المقاولة وتذوُّق الدراسة المشوبة بالبراغماتيكية، والشعور بالمسؤولية. لكنّها تعدّلت إلى حد كبير من خلال تعديل طفيف أضفاهُ عليها التمثّل الرأسمالي والتجاري.

الواقعية تحوّلت إلى مضاربة، وروح المقاولة انقلبت بكاملها شطر السعي الجامح وراء الربح أينما كان ومهما كانت عواقبُه، وجرت الدراسةُ والثقافةُ في مجرى التطبيق المحض لأجل زيادة المكاسب والأرباح. وبنحو خاص، أُزيلت الحدود بين السياسي والاقتصادي. المزارع صار رجل سياسة، والجماعة لا تُدار في أفق الخير المشترك، بل تُدار كمزرعة، مع أخذ مصلحة الحكّام في الحُسبان؛ فهؤلاء هم، في آن، المقرّرون والمستفيدون من التدابير التي يتّخذونها، ما داموا يملكون الأرض والمال والسلطة. وهم منشغلون كلياً بالصراع ضد التنافس الدولي، مع أنهم يملكون أرضاً بلا حدود، لكنهم يهدرونها، فهم معتادون على حيازة أموال عامّة وفقاً لمصلحتهم المباشرة، كما هو حال جون روبنسون، رئيس المجلس وخازن في ڤيرجينيا، الذي كان، لدى وفاته سنة ١٧٧٦، قد قرض أصدقاءَه أكثر من مئة ألف ليرة إنكليزية من المال العام؛ ولم يكن لطبقة العائلات الحاكمة أيّ اهتمام بزعزعة بنية اجتماعية قائمة على هذا النحو، ولم تتعرّض لأي طفرة جدّية ما بين ١٦٨٠ و١٧٥٠. ولئن كان كبارُ الڤيرجينيين، واشنطن، جيفرسون، ماديسون، مونرو، قد أسهموا في إنجاح الأمة الجديدة، بفضل مزاياهم في الجدّية والحكمة والفطنة والبيان والنزاهة، فمن الثابت، مع ذلك، أنهم كانوا قد أمّنوا نجاح الثورة، لهدف أساسي هو الحفاظ على

أسلوب حياة، هو أسلوب متميّزي ڤيرجينيا. لقد وهبوا البلد أنموذجاً اجتماعياً ـ سياسياً، صار عليه أن يحفظه.

لئن كان واشنطن، حسب كلمة دوغلاس فريمان، «صيّادَ أراضٍ»، متحمّساً لتكبير مجاله الشخصي، فإن جيفرسون هو الذي حذّر مواطنيه من أولئك الذين سمّاهم «الأرستقراطيين الزائفين». يقول: هناك نمطان من الأشكال الأرستقراطية، نمط ناجم عن تفوّق طبيعي ويضمّ أفراداً مُناطين بفضائل ومواهب وهم أثمن الخيرات التي استطاعت الطبيعة أن تقدّمها للبشر؛ ونمط مصطنع، قائم على الثروة والولادة، لا تسوّغهُ فضيلةٌ ولا موهبة، بل يشكّل، على العكس، خطراً كبيراً. فإذا تدخّل هؤلاء الأشخاص في حكم أمة، ضاعت الأمّة. إن هؤلاء «الأرستقراطيين الزائفين»، كما يدعوهم، ينبغي أن يتوقّاهم الشعب. ويكفي لذلك تركه حراً في انتخاب حكّامه، فالشعب الحر يعرف كيف يختار بدقة وحصافة.

هذا الالتباس الحاصل بين الخطاب التهذيبي وتصرُّفات الطبقة المغلقة في السلطة، لم يغبْ يوماً عن التاريخ الأميركي.

الثورة الأميركية

إن الثورة التي أفضتْ إلى إعلان الاستقلال سنة ١٧٧٦، ثم إلى الصُّلح مع إنكلترا (١٧٨٢ ـ ١٧٨٣) كرّستْ في آنٍ، أمّة ذات انصهار كافٍ للحديث عن شعبها الذي يشكّل كياناً، على الرغم من فوارق لا يمكنُ إنكارُها، وعقليّة مكوّنة من حزمة عناصر أيديولوجية لم تعد تتغيَّر في جوهرها.

في الطليعة، الاقتناع المُستساغ أكثر من أي وقتٍ مضى، بأنّ الدولة الجديدة هي من اختيار الرَّب. وفي ما بعد، ترتّب على هذا الاختيار واجب الأداء الحسن لرسالة كونية.

الصفحة التاريخية البيضاء

بعدما تباعد الأميركيون عن وطنهم الأم القديم، إنكلترا، سرعان ما ظهرت الفكرةُ التي اتخذوها أساساً بديلاً مما كانت تمثّل لهم إنكلترا. المسافة السياسية بينهما صارت ثقافية أيضاً. فمنذ ١٧٧٠، وقعت القطيعةُ بين العقول. إذ بدا واضحاً للجميع أنّ الهجرة إلى القارة الأميركية الشمالية، مثلما كان بالأمس حالُ الأنكلوسكسون الذين غادروا ضفاف البلطيق ورسوا عند السواحلِ الإنكليزية، أو حال العبرانيين الوافدين إلى «الأرض المقدَّسة»، ستقودُ إلى قطْعٍ نهائيّ.

وسرعان ما بان للعيان تفاصلَ الزمان والمكان. فالأطلسي؛ المكان الواسع المجهول، شكّل حاجزاً طبيعياً ونفسياً بين أوروبا وأميركا، وشجَّع العزلة المادية. وأما على صعيد الزمان، فإنَّ هجرةِ روّاد أوروبا تندرجُ في منطق تاريخي ربّاني، منطق ولادة أمّة جعلها الله أُمّته حتى تكون أداةَ مشيئته.

هنا يظهر التباس أساسي في تصوّر صنع الولايات المتحدة لقدَرها، وهو ما وصفته بدقة إليزا ماريا نستراس. فالأمّةُ الأميركية، التي شاءت نفسها لازمنية، لاتاريخية، لكنها في الوقت عينه وريثةُ الحضارة الأوروبية التي استأنفت شُعلتَها، إنما سارت بنفسها نحو ازدواجية خطابها والصورة التي تقدّمها عن نفسها. فهي إنْ لم تصدرْ عن تصوّر ثقافاني أو تاريخاني، ولا حتى عن الفكرة الهيغلية حول مفهوم الدولة/ الأمة، ولا عن تصوّر روسو، فإنّ خليطاً من كل هذه المكوّنات تعايش، مع ذلك فيها.

فهي من روسو، من حيث أصلها التعاقدي، الذي ينطوي على أنّ وجودَها سيدوم، ما دامت لا تقطع الصلة التي تصل المواطنين ببعضهم. وهي حقاً حادث مصطنع، ناشئ من إرادة الأعضاء الذين يكوّنونها، وبذلك تندرج، ككيانٍ جديد، في صفحة بيضاء؛ ولكن في ما يتعدّى الإجماع الذي يفترضه ذلك، إنما تتضاعفُ بطبيعةٍ تاريخية وإثنية معاً. وبقطعٍ مع إنكلترا

والقارّة الأوروبيّة، شاء مؤسسو الولايات المتحدة، وهم يعلنون أنفسهم «أبرياء» من كل تاريخ ومن كل تعاقُب زمني، أن يكونوا مُواصلي تراثٍ ولغة وثقافة امتلكوها ونووا أنْ يجعلوها مرجعاً مطلقاً لباقي العالم. إن الأمة الأميركية، المُناطة بهُويّةٍ عضوية (Melting-Pot) وتالياً بملاذ مفتوح أمام الجميع، لا تقومُ على الحَصر أي استبعاد أولئك الذين لا يتجاوبون مع تعريفٍ إثنيّ ضمنيّ. هذه الأمّة قوامها البروتستانت الأنكلوسكون البيض (WASP) الذين يشكّلون «عِرْقاً» خاصاً، ينبغي الانصهارُ في مصهره، للانتماء إليه. والحال، لا يدخلُ فيه السُّودُ، مهما فعلوا، والهنودُ، اللهم إلاّ إذا تخلّوا عن «زنجيّتهم» و«هنديّتهم». في نهاية المطاف، وعلى عدَّة مستويات، تقوم أميركا على الاستبعاد والعنصرية، مهما نفت ذلك بشدة. إنّه استبعاد اقتصادي بامتياز، ما دامت السلطة الفعلية تُصادرُها طبقة المالكين؛ حتى وإن بدا ممكناً حراكٌ اجتماعيّ ما، جرَّاءَ التمجيد لروح المقاولة، التي ستُتاح أمامها فرصةُ التجلي التام، إبّان التسابق إلى المناجم الذهبية وأراضي الغرب. لكنَّ الاستبعاد ليس اقتصادياً وحسب. ففي الذهنيّات تقومُ رؤية مزدوجة القطب للواقع الذي يُفرّق فيه بين الحضارة (المسيحية، الغربية) من جهة، و«الوحشية» (الهنود ثم السّود) من جهة أخرى. ويسعى الأميركيون، وهم يعانون ضرورة تسويغ مولد أمتهم، إلى الانفراقِ قدْر المستطاع عن الأهالي المُقيمين وإيّاهم في المجال عينه، لكنّهم لا يتطابقون مع الصورة التي يكوّنونها عن أنفسهم؛ وعن الأوروبيين الذين انحدروا منهم، معلنين أنهم أعلى كعباً، وأنهم مُناطون برسالةٍ مقدّسة.

هكذا، تتجسّد هذه الازدواجية القطبيّة في صُورةٍ خيالية معقّدة، لها وجهٌ إيجابي، ظاهر لوجه العالم، ووجه داكن، مكبوت لكنّه ملموس. إنّها أمة تعاقدية، وعضوية أيضاً ما دامت وراثية. من هنا جاء تقديس المؤسسات، وجاءت لغة والديّة وعبادة الأبطال المؤسسين. فالأرض التي تُشاء أرضَ حرية وتسامح، هي أيضاً أرض الاستبعاد الاقتصادي والإثني. وهي لاتاريخية ولازمنية، ومع ذلك شديدة الارتباط بالتاريخ عن طريق

سكانها وما تظنه رسالةً كُلِّفَتْ بها. أُمّة مُقامة على قيم عالمية، وتنفردُ بما لا يُحصى من الصنائع. أما زعمها التآلفَ الإثني فيُمارَس على حساب قسم كبير من السكان، مرفوض لأنّه مختلف.

إنَّ الموقف من الهنود كافٍ وحده، لرصد سمتها التعصبيّة، العرقية والتوتاليتارية. فالحقبة الأولى، الأسطورية، من العلاقة بين الهنود والمستوطنين، حقبة جون سميث، الذي رسا في ڤيرجينيا سنة ١٦٠٦، وأسرَه الهنودُ فأنقذته الأميرة بوكاهونتاس، هي حقبة صريحة ودالّة على هذا الصعيد. فقد كتب سميث: «إن الله القدير قد رقّق قلوب هؤلاء البرابرة الغِلاظ، فجعلهم أهل مَرْحَمة».

ووصفت ماري رولاندسون، أسيرة الهنود بين ١٠/ ٢/ ١٦٧٦ و٢/ ٥/ ١٦٧٦، اللحظات التي قضتها عندهم، منذ الليلة الأولى، حفظت «العويل والأغاني والرقصات والصيحات التي كان يُطلقها هؤلاء الخلقُ ليلاً، فيجعلون من هذا المكان نظيراً للجحيم». لم ترَ فيهم سوى وثنيين، رأى الله، جلَّ لطفُه، أنْ يتركهم أحياء. تحت قبضة الشيطان، لم يبق شيء، حتى التبغ الذي كانوا يدخنونه، إلاّ ورأوا فيه ضلالاً يتوسّله إبليس لكي يُفقدهم عقلهم ويأسرهم بسحره. ولقد ذهب كوتون ماذر إلى أبعد من ذلك: «إن الهنود الذين يقودهم إبليس، كانوا قد قدموا إلى هنا لكي يمنعوا الأناجيل من تدمير سلطانهم المُطلق عليهم».

باستثناء «الكواكرز» ورجل منفتح الفكر مثل روجر ويليامز، الذي اضطرّ إلى الفرار إلى جزيرة رودس، هرباً من مطاردات الطهرانيين، فإنَّ الموقف العام تجاه الهنود أدّى إلى حفر هوّة بينهم وبين البيض لا يمكن عبورها. ذلك أن الهنود، إنْ كانوا يشكّلون حضارةً صحيحة، فإنَّ لهم فوق ذلك ثقافات مختلفة، مع طب ورؤية سياسية، وعقيدة كونية، وديانة وأدب شفهي من أساطير وخرافات؛ إلاّ أنّ هذه الواقعة غابت تماماً عن رجال منكبّين على الوحدانية التي جاءتهم من مذهب توحيدي متعصّب، ومصابين بالعماهة عن كل تنظيم آخر سوى تنظيمهم. فهم في نظر المستوطنين ـ حيثُ لم يعد

الإسبانيون والبرتغاليون يُظهرون انفتاحاً على سكان أميركا ما قبل الكولومبية - يمثلون في المقام الأول سديمَ عالم يسوده الشيطان. وهم بطبيعتهم الساقطة، التحقوا بالوثنيّين وجميع الشعوب غير المسيحية. إنهم صُمٌّ عن المشيئة الإلهية، وعائشون حسب قانون الطبيعة وحده، وهم يشاركون في جوهر فاسد. هم يشغلون أرضاً يرفضون أنْ يسكنوها. وهم صيّادون، وتالياً مناوئون للحضارة، لأن المتحضّر يزرع الأرض ولا يكتفي بالقعود عليها.

تختصرُ إِليزا ماريا نستراس في كتابها الرئيسي حول الأساطير الأميركية التأسيسية، المواقف الأساسية الأربعة للبيض تجاه الهنود، كما يأتي: أولاً، القول إن الهنود هم سيئون بالطبيعة وهم أولياء الشيطان، وإن المطلوب هو إلغاؤهم بكل بساطة.

هذا هو موقف الطهرانيين، وهوغ هنري براكنريدج (١٧٤٨ - ١٨١٦)، ذلك الإيكوسي المهاجر إلى أميركا سنة ١٧٥٣، المشارك في تأليف قصيدة طويلة، عنوانها *The Rising Glory Of America*. ثانياً، موقف من الطراز السوسيولوجي ناجم عن سوء تفاهم بين الجماعتين حول القضايا الاقتصادية: إذْ يرى البيض أنَّ للمزارعين حق السيادة، بالضرورة، على الصيادين. أما الموقفُ الثالث فيندرج في منظار تأريخي، فالتاريخُ حسب التصوّر المسيحي وحيدُ الخط ومنطوٍ على تطور ثابت نحو المزيد من الحضارة. ومن الواضح أنَّ الهنود لا يزالونَ في طور بدائي، وتالياً دون هذا التطور. والموقفُ الرابع أكثر براغماتيكية، فالهنود يعيشون على أرض يحتاج البيضُ إليها. وليس في واردهم الملك المشترك، فما على الهنود سوى الرّحيل أو الزّوال.

سيأتي حينٌ من الدّهر سينعمُ فيه الهنديُّ بصورة إيجابية، فقط عندما سيكون في الإمكان استعمالها فزّاعةً في مواجهة أوروبا. عندئذٍ، ستولد أسطورةُ «المتوحش الطيّب»، البريء، الذي يعيش حياةً سليمةً، ومصيرُه أفضل من مصير الفلاّح الأوروبي. لكنّه لسوء الطالع، خام، جاهل، بربريّ عندما يُقارَنُ بالمواطن الأميركي؛ ويغدو الهنديّ حكيماً، شجاعاً، مُحبّاً للحريّة، أنموذجاً لكل الفضائل البدائية، بالمقارنة مع الأوروبي المنحطّ.

صفوة القول، تعلق ماريا نستراس: «إن الهندي مُستعمَل في الكتب؛ مرفوض في الوقائع».

وعلى قدر مرور السنوات، وازدياد الحاجة إلى أراضٍ، تنقلب العدوانية تجاه الهنود إلى حقد. فالمستوطنون جاحدون، إذْ إنهم في المراحل الأولى ما كان يمكنهم البقاء لولا مساعدة الهنود، ومع ذلك يرون أنهم لا يدينون لهم بأي دَين، ولا يتوجّب عليهم أي واجب تجاههم. وأمّا عقائدهم فلا تستحقّ سوى الازدراء، كما لا تحظى سلوكاتهم وعاداتهم بغير الاحتقار وعدم الفهم واللاتسامح. ذاك أنَّ مجتمعهم يُعَدّ خارج العصر، وتنظيمهم السياسي والاجتماعي معدوم. والمسيحية التي يرفضها الهنود بجملتهم، بوصفها جسماً غريباً، إنّما تُسوِّغ المجازر والخيانات والإنكارات وأعمال السلب والنّهب. ويُقال إن الله يحمي المستوطنين بصبّ جام الأمراض الآتية من أوروبا على الهنود. وتالياً، أناط الشعبُ المختارُ، نفسه، بحق محاربتهم. بعد حملة ١٦٣٧ التي انتهت بإبادة قبائل البكو Péquots، شكر المستوطنون الله «الذي عمل على نحو رائع، لأجلهم». وقد يحصل لهم توقيع بعض الاتفاقات مع المتوحشين، لكن التعطش لأراضيهم شديد لدرجة أنّهم سرعان ما يتنكرون لعهودهم.

فما أبلغ المصير الذي أحاقَ بهم في آخر المطاف. كتب إيف ـ هنري نويات: «أما الهنود، المجرَّدون من أراضيهم، فقد رأوا أعدادهم تتناقص. فقد انتهت الحروب في بداية القرن العشرين. فالهنود الذين كان عددهم ٦٠٠ ألف سنة ١٧٧٦، لم يعودوا سوى ٢٢٠ ألفاً سنة ١٩١٠. يعيشُ معظمهم في «محميّات» تكاد تقع دوماً فوق أراضٍ فقيرة جداً، لا تجتذب القادمين الجُدد من البيض. عملياً، هم مجرّدون من كل شيء».

في آخر المطاف، بقي لهم ٩٠ مليون آكر من أصل ١٣٧ مليون آكر؛ مساحة محمياتهم، سنة ١٨٨٧. حصلوا على الجنسية الأميركية سنة ١٩٢٤، ولكنْ كان عليهم التخلّي عمّا يشكّل «هنديتهم». واليوم، هم في وضع لا يُحسَدون عليه: ثلثهم يعيشون تحت عتبة الفقر، ولا يزال موقفهم هو نفسه

الحذِر من البيض. راڤن سيلڤا، مُعِدٌّ برنامج إذاعي مخصّص لشعبه، «دائرة الأمم الحمراء»، يؤكّد أن فحصَ ضمير الشعب الأميركي لم يكتمل ولن يكتمل أبداً. يقول: «إن أميركا هي آخر مكان في العالم يتقبّلُ أغلاطه. فهذا البلد مُصاب بفقدان الذاكرة الجغرافية والتاريخية. إن أميركا تجدّد دمجَ تاريخها على مراحل منتظمة. وإن هوليود تُستعمَل في تركيب النفسيّة الأميركية والعالمية».

سنة ١٩٧٦ فقط، سمح الكونغرس للهنود بممارسة ديانتهم الخاصّة بهم، وفي سنة ١٩٩٧ أثاروا شكوكاً جدية حول إمكان بقائهم.

وليس أكثر من الهنود، لا يستطيعُ السود الانتماء الكامل إلى الأمّة. حتى وإنْ كان هناك رجال في كل زمان لندب وضع الأسود العبودي، فإنَّ العبودية لم تُرفضْ بجديّة إلا اعتباراً من منتصف القرن التاسع عشر. كتبت ماريا نستراس: في الماضي، لم يكن يُنظر إلى الأسود إلاّ ک «أحد عناصر الاقتصاد الغربي بمجمله». فما هو إلاّ أداة، آلة، لا يفكّر أحدٌ بالتخلّص منه حقاً. «إنهم كمٌّ مجرَّد، سلعة، متاع وأثاث». آخر الأمر، سيتقدّم إلغاء الرِّق بفضل تفاعل بين الإنسانية المسيحية والأيديولوجيا الليبرالية، آل إلى منع الأمة المُختارة، أميركا، من التساهل حيال وجود مؤسسة على أرضها تحرمُ الكائنات البشرية من الحرية. ومع ذلك، لم يكنْ وارداً دمجُ السُّود، الأحرار أخيراً، في جمهور المواطنين. وكان البديل هو إرجاع السود إلى أفريقيا، التي قدموا منها، أو تخصيص أرض لهم في الغرب الذي لا يزال متوحشاً. أما الدّمج بمعناه الصحيح، فلا بد من استبعاده: إن الأسود هو بطبيعته أدنى، وسيبقى كذلك أبداً.

إِن كاتباً مثل سان جون تُوكر، وردَ عند ماريا نستراس، يُسلِّم بأنّ إلغاء الرِّق ضرورة، لكنّه يعارض كل فكرة حول مشاركة السُّود في حياة البلد السياسية. «وكما أنَّ جيفرسون لا يعتقد أنَّ في الإمكان إدماج رجال لم يتلقّوا الإرث الأنكلوسكسوني، في الديموقراطية الأميركية، فإن سان جون توكر مقتنعٌ بأنَّ التمتّع بالحرية كما هي مفهومة في الولايات المتحدة، لن

يخطرَ في بال السّود المنعتقين». عدا عن أن الممارسة اللاحقة ما بعد العتق (١٨٦٣) تنطقُ بذاتها. إذ في معظم الولايات، كانت ممنوعةً القِراناتُ المشتركة. ففي ولايات الجنوب، كان أمام السُّود، عموماً، سنةٌ لمغادرة الأرض؛ ولكن بما أن الولايات المحاذية أغلقت حدودها في وجوههم، انتهى بهم المآل، دوماً، إلى العودة والبقاء على سابق موقعهم. وفي هذا السياق، كان التمييز تتمّة منطقية (١٨٨٣).

إن استحالةَ دمجهم في الأمة صادرة عن الأيديولوجيا التي كانت وراء تأسيسها. توضح ماريا نستراس: إن فتح باب المواطنية أمام السُّود، وكذلك أمام الهنود «قد يعني إدخال مفهوم التعددية، وربما مفهوم الدرجات، الذي من شأنه أن يعدّل في العمق تصوُّر الأميركيين عن طبيعتهم كشعبٍ مختار، وعن رسالتهم، ومعنى نظامهم، وهذا ما هو غريب عنهم».

وكما أن المستعمرين لا يمكنهم أن يتصوّروا مجتمعاً متعدّد الأعراق، حيث يمكن للخلاسيين احتلال مكانة وسيطة، فإن مواطني الجمهورية الفتية لا يمكنهم القبول بفئات مختلفة عنهم في الجسم المدني.

على الأمة الأميركية أن تكون واحدة، موحدة عرقياً، «فالأمة تتحدّد بانتمائها إلى العِرق الأبيض»، وبإسمنت «المصلحة المشتركة»؛ والتراتبية صنو الثنائية لا بدّ من تجنبهما، ما دام السّود مُبعَدين، بحكم موقعهم العبودي، خارج المُتَّحد، مع تركهم يضطلعون بدور الأدوات الاقتصادية. فالأسود الأميركي، المعترَف به نظرياً كواحد من أفراد الجنس البشري، لا يحصل على أي من الامتيازات التي تعترف بها الأيديولوجيا السائدة، للبشر عموماً.

لا بد من تنسيب هذا الموقف، توخياً للعدل، أقله بالنَظر إلى واقعتين تاريخيتين. في المقام الأول، ينبغي التسليم بأن استبعاد إثنية من قبل الإثنية الغالبة في بلدٍ ما لم تكن، في ذلك العصر، أمراً جديداً ولا تعبيراً متطرّفاً عن واقع الحال. وفي المقام الثاني، ينبغي التنويه، هنا، بمدى عداوة قسم من السكان الأميركيين لعبودية السُّود. وما يدعوه دانيال بورستين «جزيرة»؛

أي الجنوب الاستعبادي، صادفَ على مدى الأعوام عدم تفهم جماعات مضطردة الأهمية في داخلها، ولكن داخل الاتحاد بوجهٍ رئيسي. فمعنى التطور، الذي يسير جنباً إلى جنب مع فقدان طاقته الرؤيوية ـ إذ امّحى الوسيط اللندني المزارع لمصلحة وسيط ڤيرجيني أخذ على عاتقه كل هموم الإدارة ـ، كان قد فقدَ قوّته، بعدما طبع المالك الجنوبي الكبير بطابعه، مما أدّى إلى انحطاط الرأسمالية الجنوبية التي كانت تفكّكه. وفي مواجهة الهوّة الاجتماعية التي أخذت تفصل العائلات العريقة المحتد عن مئات ألوف المهاجرين القادمين من أفريقيا بغير إرادتهم، ظلَّ الأرستقراطي المزيّف أسيرَ طقوس مُريحة له. حتى إن المهاجرين لم يُحص عددهم لأنهم اعتبروا غير قابلين للدمج. فالسّود، بحكم مكانتهم، أسهموا في إثارة شعور بالقلق لدى الأمة. فمن كتاب ***Genius of Universal Emancipation***، الذي نشره بنجامين لوندي سنة ١٨٢١، إلى إبراهام لينكولن، مروراً بالحركة الأميركية المناهضة للرّق (١٨٣٣) ومقالات ويليام ليود غاريسون المنشورة في ***Liberator*** منذ ١٨٣١، لم تتوقف الموجة المناهضة للرّق عن التدفّق.

الأمة المزدوجة

والحال، فإنَّ أميركا اليوم، كما في الأمس، هي في الحقيقة ذات وجهين. فمن جهةٍ، هناك الوجه الذي تسعى الأمة بكل قواها إلى تقديمه للعالم. فهي تريد أن تكون مخلوقاً شاملاً، كاملاً في تجدّده، وخلقاً جديداً انطلاقاً من مخطط إلهيّ، وتالياً ترى نفسها أرضَ اكتشافات والتقاءات مع الفردوس الأصلي؛ فردوس التكوين، الفردوس المفقود الذي بالغ التراث الأدبي الأوروبي في تصويره. إنه مكان يستعيد فيه الناس فِطرتهم، حيث يتّصلون بالعصر الذهبي، فيستعيدُ ساكنوهُ براءة ما قبل السقوط، ويتحركون مشبعين بالسكينة وبالإلفة الملازمتين للطبيعة الطيّبة ما قبل العقد الاجتماعي.

عندها، تُعَدّ أميركا بمثابة «أورشليم جديدة»، مخلوقة خارج التاريخ، ومتحدّرة من تصريف إرادتين: إرادة الرب وإرادة الشعب الذي اختاره الرب

لإتمام مشيئته. جورج واشنطن أوضح هذه الفكرة عن التدخل الإلهي بصورةٍ شهيرة، مستعارة بلا شك من آدم سميث. قال في «خطابه الافتتاحي»: «ما من شعب مدعو أكثر من شعب الولايات المتحدة، إلى شُكْرِ الله وعبادة اليد الخفيّة التي تقود أمور الناس. فكل خطوة جعلتهم يتقدّمون على طريق الاستقلال الوطني تبدو موسومة بسمةِ التدخل الإلهي».

والولايات المتحدة في نظر الرئيس جون آدامز (١٧٣٥ ـ ١٨٢٦)، هي المكان المخصَّص لتحقيق سعادة الجنس البشري. وفي نظر كل الأميركيين، أميركا هي هذا المكان المحفوظ، هذه الأرض المحميّة التي تنزاح نحوها الحضارة، وهي مرحلة انتقالية نحو العالمية، نحو تحرير الأرض بكاملها. هنا تتدخل حقوق الإنسان، ذلك الإنجاز الذي سيولّد متحداً عالمياً يقودُه الشعب الوحيد الجدير بهذا الشّرف. أميركا هي الطور المتحقق من الأمة، المتّراصة بنصوص مقدَّسة (إعلان الاستقلال، الدستور) وبدعاية قومية فعّالة. وحكومتها هي الوحيدة التي باركها الرَّب.

أما الوجه الآخر، المُغيَّب، المُنكَر، المتهافت على مدى التاريخ المُقبل، فهو أميركا الاستبعاد والعنصرية؛ تلك التي تحلم بعولمة مجرّدة، حقوقية بحتة؛ تلك التي ستمدّ العالم بمؤسسات موحَّدة، والتي ستفرض في كل مكانٍ حضارةً قائمة على الأنموذج الأوحد الذي تراه مشروعاً، أنموذجها هي. فهي تراه مشروعاً لأنه أرقى من النماذج الأخرى. أميركا هي الأمة المصطنعة، العقلانية، والأنموذجية في ذلك. حكامها، مثل يشوع، مثل موسى، هم الوسطاء بين المواطنين والرَّب. من هنا جاءت أسطرةُ الأبطال المؤسسين: واشنطن، جيفرسون، فرانكلين والآخرين، الذين اخترقوا البعد الإنساني الذي لا يقبلِ الاختراق. هذه الركيزة الأيديولوجية تغذّت من التوراة، من اعتقاداتِ طُهرانيّة؛ ولكن من الفلاسفةِ أيضاً. لأن للأيديولوجيا وجهاً وقفاً، أيضاً.

الوجه هو تصوّفها، دينها وهذيانات التاريخ الربّاني والإسكاتولوجي. والقفا هو الليبرالية الاقتصادية مع ركنها الفلسفي. ونذكر بأنَّ مختلف

المستوطنات كان لها مؤسسوها أيضاً. وهؤلاء كانوا يبرّرون استيلاءَهم على الأرض بالعهد الذي كانوا قد نالوه من الملك، مثل عهد شركة إنكلترا الجديدة، أو عهد شركة ڤيرجينيا. وكان آخرون من اللوردات المالكي الأرض: أرض مريلاند، أرض نيويورك، بعد هزيمة شركة الهند الغربية الهولندية، أرض بنسلڤانيا، أرض نيوجرسي، والكاوليىنتين، وجورجيا. بالطبع، لم يغب عن ناظر هؤلاء الناس أنهم جاؤوا لتحقيق مدينة الله، لكنهم لم ينسوا أبداً أنهم قدموا إلى هنا لأجل الأعمال وجني الأموال. في عالم الأعمال، يسهل الربط بين عالم الربوبية والثروة المادية. فمثل هذا التحالف هو من طبيعة الأمور. وكل طهراني يعرف، إنْ قرأ دانيال دڤو، أنَّ القيام بعمل منتج يمكنُه أن يعود بالكثير عليه، وأنَّ النجاح المالي هو من فضل الله، وأن رحمته تنال الكادحين وتجزيهم أعمالهم. دڤو، في **روبنسون كروز**، يبيّن أن العلاقات الحسنة بين الناس لا تقوم إلاّ إذا تعاملوا كشركاء جيدين في التجارة. الله نفسه يجري تقديمه كأنّه سيّد مشارك في كل عملية تجارية. فرانكلين، جيفرسون، واشنطن، كل الآباء المؤسسين قرأوا دڤو، لكنهم قرأوا أيضاً آدم سميث، داڤيد هيوم، إدموند بورك، جون لوك، أما مرجعيتهم التاريخية فهي **الثورة الإنكليزية** سنة ١٦٨٨. كان دڤو قد امتدح قدوم عصر جديد: عصر التجارة والحس السليم، أما صفوةُ هذا العصر الجديد، الذين يسميهم الأشخاص الماهرين والحاذقين، فهم يعملون بأمر من الله، لإنشاء عالم جديد ومرفَّه.

العالمية الرسالية

أمّة القطع، أميركا هي أيضاً أمّة الاستئناف. فهي شُعلة الإنسانية، التي غرسها الله في أرض مدعوّة إلى تمثيل الجمهورية الإلهية الوحيدة. فالأمة التي أعلنت استقلالها سنة ١٧٧٦، معزَّزة بأيديولوجيا لن يزعزعها شيء أبداً، مستعدة للنظر إلى ما وراء أفقها المباشر. رأى بنجامين فرانكلين أن الولايات المتحدة ستكون مولِّدةً لمجتمع عالمي. فالمؤسسات والعادات والمبادئ

الأميركية مخصصة للتطبيق في كل مكان، ولمحو ما بين البشر من اختلافٍ أينما كانوا. إن أميركا النموذجية هي، في رأي مواطنيها، أعلى كعباً من كل الأمم الأخرى، وهي بذلك مدعوة إلى ملء مركزها نهائياً.

مع هذه الوظيفة للنموذجية الفريدة، تلازمت ضرورة التوسع الأرضي. ولكي نفهم جيداً سلوك الولايات المتحدة حتى أيامنا، لا بد من اختراق تصوُّرها للأرض والحدود. إنه ليس تصوُّر القانون الدولي. ففي رأيها، ليس للأرض القومية سوى حدود غامضة، متحرّكة، قابلة للتوسع باستمرار. والكرة الأرضية، المقسمة إلى دوائر مركزية، بدءاً من الأرض الأميركية حصْراً، والمتوسعة باتجاه الخارج، هي رهان على لعبة شطرنجات عملاقة. أما طريقةُ سير هذا التوسع، غير العسكري حصْراً، فهي مرتبطة بثنائية الأيديولوجيا: أنموذجية شبه صوفية غازية، من جهة، ومن الجهة الثانية، محو البنى السياسية والاجتماعية والثقافية لكل كيانٍ غير أميركي، وذلك بتحرير السبل التجارية.

على هذا الصعيد، يُعَدّ خطاب جورج واشنطن الوداعي، سنة ١٧٩٦، أساسياً ومؤسّساً. قال: «إنَّ قاعدة سلوكنا الكبرى تجاه الأمم الأجنبية يجب أن تكون توسيع علاقاتنا التجارية، مع قليل من العلاقات السياسية معها، قدر المستطاع (...). إن سياستنا الحقيقية هي عدم عقد تحالفات دائمة مع أي طرف في العالم».

وهذا ما جرى تصويره، خطأً، بأنه رغبة في الحياد، ولم يكن في واقعه الغالب سوى تعبير عن عزم مزدوج. أولاً، العزم على إبقاء شيء من انعزالية تترك الأيادي حرّة، وتتقي المؤثّرات الأجنبية، غير المرغوب فيها حكماً. ما دامت لا تشارك في هذه «الأمركة» الربّانية؛ ثانياً العزم على انفتاح بلا حدود، على اجتياح للكوكب، سيسمح للولايات المتحدة بنشر مصالحها الاقتصادية وتوسيع رقعتها.

من التوسع الجغرافي إلى السيطرة الاقتصادية

بين الثورة الأميركية وحرب الانفصال، ستنكبُّ الولايات المتحدة على تكوين مجالها القومي الدقيق وتعزيزه.

غزو الدائرة الأولى

لهذا الغزو بعض التواريخ التي تطبع مراحله. سنة ١٧٨٥، القرار ببيع أراضي الغرب يقدّم بداية رسمية لتملك الأراضي حتى الباسيفيكي، مما يعني في نظر جاك بورتز أنَّ «التوسع القاريّ الأميركي، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، كان شكلاً من أشكال الامبريالية».

سنة ١٨٠٣، تعاظمت الأمة حين ابتاعت لويزيانا من نابوليون. وتأكّدت آلياتُ موقف امبريالي مُقبل سنة ١٨١٠، عندما صارت فلوريدا الغربية ملكاً أميركياً، كما كتب جان برانجر، «بالاستيطان وبالتمرد المُثار»، وسنة ١٨١٩، «بالتغلغل وبالتوطن في حالة شبه جزيرة فلوريدا».

سنة ١٨٢٣، حدّد الرئيس مونرو ـ وهذا ما سنعود إليه ـ، من جانب واحد، العقيدة التي تحمل اسمه، منذ ذلك الحين. يشرح جان برانجر أن رسالته إلى الكونغرس «كانت تقدّم القارة الجديدة بوصفها كُلاًّ، وبوصف الولايات المتحدة هي حاميته الممتازة». عملياً، على مدى الزمان، صارت العقيدة هي أحد الخطوط القائدة للدبلوماسية الأميركية. فليس مدهشاً، منذئذٍ، «أن يكون رجالُ الأعمال الأميركيون المهتمين الأولين بعقيدة مونرو. فالتجارة ناشطة مع أميركا اللاتينية ومُربحة، والرساميل أخذت تتوظّف فيها». في آن، صار قوياً الميلُ إلى توسيع مجالها ونفوذها في اتجاه الجنوب، لدرجة أن الأميركيين أغرتهم بقوة جاذبيّة المكسيك، فلم يقاوموها.

المكسيكُ المنهوبة

معروفة كفاية مختلف مراحل النضال لأجل استقلال المكسيك؛ البلد

المتّصل مباشرةً بالولايات المتحدة. فعندما أدّى التفاوض بين إيتوربيد، زعيم الكريولتّين، وغيريرو زعيم المتمرّدين، إلى إعلان الجمهورية سنة ١٨٢٣، كان يتنازع البلاد فريقان. المركزيون (المودرادوس) الذين يجتذبهم أنموذج الجمهورية الفرنسية، ويعارضون الاتحاديين (البوروس) المنحازين إلى جانب الولايات المتحدة. أما النزاع فقد دام ثلاثين سنة، وأبرز جنرالات طموحين، ظهر أحدهم سنة ١٨٣٣: سانتا آنا حين صار ديكتاتور المكسيك، ردّ على الاستفزازات الأميركية بالاستيلاء على حصن آلامو، سنة ١٨٣٦.

ستشكّل تكساس العنصر الأكبر في الاستراتيجية الأميركية تجاه المكسيك. فقد أُدخلت في الأراضي المكسيكية بعدما توصّل البلد إلى المكسيك، وكان قد جرى الاعتراف بأنها جزء لا يتجزأ من هذا البلد، بموجب اتفاقية آدامز ـ أونيس سنة ١٨١٩. لكن، منذ ١٨٢١، استوطنها مستوطنون أميركيون، بقيادة ستيفن أوستين. وسرعان ما أصبحوا أكثرية وطوّروا ولاية عبودية، قائمة على زراعة القطن. طالبوا الحكومة المكسيكية بحكم ذاتي له دلالته، ورفضوا الانصياع عندما لم تلب الحكومة مطلبهم، فأدّى تمرّدهم إلى «مجزرة آذار/مارس ١٨٣٦». غير أن جمهورية تكساس وُلدت، وفي ٢ آذار/مارس من العام نفسه، سارع الرئيس جاكسون إلى الاعتراف بها. وبعد تسع سنوات من الاستقلال الفعلي، عمد الرئيس تيلر، المشغول بدعم مطالب الجنوبيين الذين كانوا يرون في تجارة القطن بين تكساس والبلدان الأوروبية (خصوصاً مع فرنسا وبريطانيا العظمى) عقبةً في وجه توسعهم، إلى تشجيع ضمّ تكساس، الذي ينشدُه أغلبُ التكساسيين القادمين من الولايات المتحدة. وقُضي الأمرُ يوم ١/٣/١٨٤٥، في عهد الرئيس جامس ك. پولك.

آنذاك، كان الديموقراطيون الأميركيون لا يزالون تحت تأثير مقالة الصحافي جون ل. أوسوليڤان الذي نقل عبر *The U.S. Magazine and Democratic Review*، ما أسماه جان هيفر «امبرياليتها العدوانية» إلى قرّائه. فذكر التصوّر، الذي سيغدو شهيراً، حول «القَدَر المُبين» الذي به يسوّغ المرامي التوسعية لدى قسم كبير من الرأي الأميركي. لكن ضمّ تكساس لم

يمر بدون رد من الحكومة المكسيكية؛ وعليه، فقد رأى أوسوليڤان في ذلك، الفرصة المؤاتية، لمواصلة «تمدّد الولايات المتحدة حتى المحيط الهادي»، وهذا العزمُ لا يقوم «على الحاجة إلى أراض، بل على فكرة معينة للتفوّق الثقافي لدى الأنكلوسكسونيين، وعلى احتقار ما للحضاراتِ الأخرى». في هذا السياق، سار الجنرال زكريا تايلور (١٧٨٤ ـ ١٨٥٠) على رأس ٤٠٠٠ متطوّع إلى ريو غراندي، وأقام حصن براون (١٨٤٦) بوجه الماتاموروس. استولى على المدينة بعدما هزم القوّات المكسيكية في معكرتَيْ پالو آلتو ورساكا دلا بالما (٨ و٩ أيار/مايو)، وفي أيلول/سبتمبر أسر مونتري، ثم احتل ڤكتوريا على الرغم من العقبات التي وضعها الرئيس پولك في وجهه، الذي كان ينظرُ بعين الحذر إلى هذا المنافس المحتمل. انتهت الحربُ بالاستيلاء على مكسيكو سنة ١٨٤٨، فأُرغمت المكسيك على ترك كاليفورنا والمكسيك الجديدة، وأريزونا ونيڤادا وأوتاه، أي ما يعادل نصف أراضيها. حتى في الولايات المتحدة ارتفعت أصواتٌ ضد «حرب الغزو» هذه؛ واستنكرها كُتَّاب مشاهير ووطنيّون مثل إيرڤينغ وملڤيل وثورو، مثلما ندَّدوا بمذابح الهنود واستمرار الرّق. كتب ثورو: «على الشعب الأميركي التوقّف عن اعتقال العبيد ومحاربة المكسيك». وسانده في موقفه ج.س. لويل، وهو مقتنع بتحرير العبيد. ووصف ملڤيل «أميركا الحرَّة» بأنها بلد «مخاتل، بلا مبادئ، وقِحٌ وقنّاص طرائد، ذو مطامع لا تتناهى، متحضّر في واجهته لكنّه متوّحش في صميمه».

في أثناء ذلك، ازدهر الاستيطانُ الأميركي في المكسيك. في البداية، كان اقتصادياً محضاً، بفضل الليبراليين الذين طردوا سانتا آنّا، سنة ١٨٥٥، وهزموا المعتدلين (المودرادوس). أقام «قانون لردو» (١٨٥٦) اقتصاد السّوق، وحّد كثيراً من إمكانات الدولة في التدخل على الصعد الاقتصادية، فسمح بذلك للرساميل الأميركية بأنْ تُغرِقَ البلد. لم تبق مُسلَّمات عقيدة مونرو حرفاً ميتاً: اندلعت الحرب الأهلية، فدخل بنيتو جواريز، المدعوم من الليبراليين، إلى مكسيكو سنة ١٨٦١، وواجه بعد أعوامِ الحملة الفرنسية التي

يقودها مكسيميليان. سنة ١٨٦٣، أعلن مكسيميليان نفسه امبراطوراً؛ لكنّه تلّقى بعد ثلاث سنوات، إنذاراً من حكومة الولايات المتحدة التي تطلب منه التخلّي عن عرشه وسحب قواته. سنة ١٨٦٧، أعدم المكسيكيون مكسيميليان، بتحريضٍ من واشنطن: فبلغت الهيمنة الأميركية على المكسيك بُعداً آخر.

في نهاية القرن التاسع عشر، كانت النتيجة باهرة. تقدّم بقوةٍ تصنيعُ البلد ولكن بأي ثمن! حوالى ٦٥٪ من الرساميل هي أميركية شمالية؛ والقسم الأكبر من المبادلات التجارية المكسيكية حصل مع الولايات المتحدة. أما القطاع الزراعي الذي خنقه بمهارة رأسماليّو الساحل الشرقي، تاركين مساحاتٍ واسعة بلا زراعة، فلم يعد يكفي لتغطية حاجات السكان. عليه، صار ضرورياً استيراد القمح: القمح الذي سارع الجارُ الأكبرُ إلى تقديمه. وفوق ذلك، توطّنت شركات عقارية، مهمتها الاستيلاء على الأراضي العامة، وفقاً لمسار المحميّات Enclosures الذي كان في إنكلترا قد ضمن ثروة كبار ملاّكي الأراضي وعجّل في بؤس قسم كبير من السكان. هذه الشركات، الأميركية الشمالية بمعظمها، حصلت في المقابل على ما يُقارب ثلث المساحات التي حمتها، واستولى المضاربون على البقية. هنا، لا يسعنا إلاّ أنْ نذكر الكلمة الشهيرة لبورنير يوديارز، الرئيس من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٠، ومن ١٨٨٤ إلى ١٩١١: «أيتها المكسيك المسكينة، البعيدة جداً من الله، القريبة جداً من الولايات المتحدة».

مزدوجان خارجيّان

بعدما غامرت الامبريالية الأميركية في أول تدخل خارج منطقتها الخارجية المركزية الثانية، تخفّت وراء الإنكليز من خلال الباب الذي فتحوه لهم، حين أرغموا الصينيين، في ١٨٤٢/٨/٢٩، على توقيع «معاهدة نانكين». سنة ١٨٤٤، شاركت الولايات المتحدة في استقطاع امبراطورية الوسط، فجنت أرباحاً ضخمة من تجارة الأفيون بنحو خاص. سنة ١٨٥٤،

صارت في بحار اليابان. وأخذ الكومودور ماتيو غالبرايت پرّي (١٧٩٤ ـ ١٨٥٨) الذي شارك في الحرب على المكسيك، يتهدّد بمدافعه اليابان، فتركه اليابانيّون يُرسي مراسي أسطوله أمام إدو EDO. لم يكن اختيار إدو مجانياً. فالمطلوب بنظر الباكوفو BAKUFU (المكون من حكومة وجهاز إداري واسع مكوّن بدوره من وزراء من الدرجتين الأولى والثانية، ومن مفوّضين) هو مركز حيوي يتخذّه الأميركيون هدفاً للقصف أو لإغلاقه بحصار. بعدما اضطرّ اليابانيون إلى التنازل، أبرموا المعاهدات التجارية الأولى مع الولايات المتحدة؛ وهذا ما لم يفعلوه أبداً مع أجانب. فالولايات المتحدة، التي شجعها الانتصارُ الإنكليزي والفرنسي على الصين (١٨٥٨)، مضت قُدُماً في جني الغنائم. إذ تبيّن أن اتفاقيات التبادل التي جرى التفاوض عليها تحت ضغط ابتزاز الحرب الذي مارسه القنصلُ توسين هاريس، هي اتفاقيات مجحفة ومؤذية جداً لليابان. سنة ١٨٥٤، انخفضت حقوقها الجمركية إلى ٥٪ من حيث القيمة، وصارت سيادتُها مرتهَنة، وصار الغربيّون الآخرون الذين توافدوا من وراء الأميركيين، المستفيدين الأساسيين، ينعمون بأرباح ضخمة من خلال المضاربة على ميزان الذهب/ الفضة، المختلف في اليابان عن غيره في العالم. استفادت الولاياتُ المتحدة، بنحو خاص، من ذلك الوضع، فصارت من مورّدي الأسلحة والسفن المخصَّصة لتغذية الصراعات الداخلية. إن ارتفاع الأسعار الناجم عن استبدال المنسوجات المحلية بمنسوجات أجنبيّة، وكذلك المحاصيل السيئة، الموصولة بسياسة ضريبية متطرفة، أسهمت في البطالة والهلع الاجتماعي في الأرخبيل الياباني. ولما اكتشفَ اليابانيون مدى الافتراء عليهم، لم يتأخروا عن الرَّد.

الغرب يكمل الإنسان الأميركي

إنَّ غزو الغرب لم يعدْ على الأمة الأميركية بكيلومترات مربّعة إضافية وحسب، بل عاد عليها أيضاً بتعزيز وتعميق شبكتها الأيديولوجية التي تنطبع بها الذهنية القومية.

فذلك الذي وصفه بعضُ الكتّاب بأنه «الإنسانُ الأميركي»، اتّخذ صورته النهائية خلال أحداث القرن التاسع عشر. هذا الإنسان، Homo Americanus، يُشارُ إليه بحراكه، الآن أكثر من الماضي. فالرائد، الفردي أو الجماعي، المنطلق إلى الغرب، يترك وراءه ماضياً ويُقدِم على المغامرة. فهو راسمُ دروب أو دالول، مبشّر أو تاجر، باحث عن ذهب أو مُصلح أرض، إنما يخضعُ لقانون الواصل الأول، الضّمني أوّل الأمر. إنه مستعد للقتل للحفاظ على ملكه، أو للاستيلاء على مُلك غيره، هجومي في أحكامه، حادّ في العمل والرّبح، منظّم وانتهازي؛ إنه «البدوي الأميركي» الذي يستغلّ، ويبني مدناً، يستنفد منجماً أو أرضاً، ثم يذهب بلا رجعة، ليستأنف مغامراته في مكانٍ آخر. أما آلاتُ هذا الحراك فهي العَربات والبواخر والقطارات. وهذه بدورها رهينةُ صراعاتٍ حامية لأجل التفوّق المالي وما يحملُ من سلطة.

إن هذا الإنسان العَجول، الذي لا يرتبط البتّة، الحذِر باعتدال، غالباً ما يتحوّلُ بدوره إلى رجل أعمال، رائد ومبتكر اختراعات، ثري جديد وألعبان. حتى إنَّ مفهوم «رجل أعمال» أخذَ ينحطّ. فرجل الأعمال الإنكليزي، المكرّس للأعمال العامّة، تحوّل إلى صانع أعمال، يرى أن كل شيء مدعو إلى التحوّل القسري، النفعي. إنّه القول الصريح بـ «التسليع»: كل شيء والجميع، للشراء وللبيع، فهم موضوع صفقات. إنّه الإقرار العلني بمبادئ موروثة عن ليبرالية اقتصادية، وُلِدت مقدّماتُها في أوروبا، وتجلّت بقوّة، في الوقت عينه، في الجُزر البريطانية.

الضمانة الليبرالية

لوك، بنحو خاص، هو المُلهِم الأكبر لهذا الموقف الليبرالي. فالسّمات الكبرى لفلسفته معروفة: فلنوجزها باختصار. قبل المجتمع هناك حالة الطبيعة، التي عاش فيها الناس سعداء، طبقاً للقوانين الطبيعية. وإن فكرة إنشاء بنية اجتماعية جاءتهم، لا لأنَّ بنيةً كهذه بدَتْ لهم ضرورية، بل لأنهم رأوا فيها ضمانةً إضافية لحماية وجودهم وصون الملكيّة الخاصة. أما

حالة المجتمع فقد نشأت من عقدٍ بين الأفراد وأولئك الذين يحكمونهم. والحاكمون لا يفعلون شيئاً سوى القيام بخدمة عامّة، ويقدّمون جردة حساب عن كل أعمالهم إلى المتعاقدين. فإذا قصَّر الحاكمون في مهامهم، يحقّ للمجتمع أن يُقيلهم. ويذكِّر جورج بوردو Burdeau بأنَّ الناس في المجتمع الأهلي «لا يتنازلون للسلطة إلاّ عن جزء من استقلالهم الأصلي، المتمانع مع وجود نظام اجتماعي. وما يحتفظون به من حرّيتهم الطبيعية يشكّل الحقوق الفردية. هذه الحقوق، المتبقية من الحرية الفطرية، لا تدينُ بشيء إلى الدولة، لا من حيث أصلها ولا من حيث قوامها. فهي سابقة للدولة، وممانعة لها. ودور الدولة هو أنْ تحترمها أولاً، وأنْ تضمنها ثانياً». وانطلاقاً من تصوّر كهذا، نُسِجت بنيةٌ ذهنية ستصنع الولايات المتحدة.

تداخل الازدهار الخاص والازدهار العام. وتدافعتْ في سوق واسعة، المدنُ ووسائلُ النقل والأراضي ووسائط الإعلام، والكتبُ والأعمال الفنية، وأماكن السَّكن ومؤسسات التعليم، بعدما صارت سلعاً، مع الدِّين. إذ إن المذاهب أنشأت أغلبَ الجامعات؛ وكان يسودها التسامح، ليس بدافع المرونة الأيديولوجية ، بل لأنَّ المطلوب كان اجتذاب الطلاّب إليها، أي اجتذاب «الزبائن». وبالنسبة إلى هذه الضرورة، لا يكون للذرائع الأيديولوجية سوى وزن قليل. صفوة القول إن القارة لم تعد سوى مادة تُباع بالمفرَّق، حيث تشاكل الأشخاصُ والأنعامُ، والمناطق والأفكار. فمن العاصمة، يجري تجزيء أراضي الغرب وتقسيمها حسب مخطط عام تقطّعُه خطوط مستقيمة. إن التقنيّة المستعملة قليلة الكِلفة، لكنها عظيمة الفائدة لمن يستفيدون منها. فبناء السكك الحديدية، وكذلك كل منشَأة رأسمالية مدعوة إلى إغناء مُنشئها إغناءً فاحشاً، كانا يحظيان بمساعدة عامة، فدرالية أو محليّة، ما دام إثراءُ فرد يعني إفادة الجميع، حسب الاعتقاد الليبرالي. إن هذه التبعية نحو المساعدات العامة، لم تكن حائلاً دون نمو روح المنافسة، وهي عنصر أساسي في الأيديولوجيا الليبرالية، ونوع من الداروينية الاجتماعية ـ الاقتصادية، قبل ظهور هذا المصطلح.

نعلمُ أن لكبار مفكّري الجمهورية الأميركية، مراجعَ تاريخية وأيديولوجية صريحة. إذ لا يجهل واشنطن وفرانكلين وجيفرسون، وآخرون كثيرون، في أيّ مندرج تأريخي هم يندرجون ويتواصلون. فبين نظام اقتصادي منفتح، أو مفتوح على خارجه، ونظام أشد تمركزاً على ذاته، مهتمّ بالمصلحة العامة، اختاروا الأوّل، منذ أمدٍ بعيد. إن تعارضاً كهذا لم يكن جديداً عليهم، إذ إنّه يعود إلى اليونان القديمة.

يرى جان بونكير وهارفي ثومان أن مذهب التبادل الحر وتحرير الاقتصاد اللذين نادى بهما السفسطائيون، يتجاوبان مع التنبيهات التي أشار أفلاطون إليها في **الجمهورية والقوانين**، منادياً بنظام تكون ركيزتُه خلود النفس. «كذلك ينبغي تنظيم الحياة على الأرض بالأسلوب الأصحّ، حتى يُضمن خلاص النفوس. والحال، فإن قوام عمل الفيلسوف هو البحث عن القوانين التي من شأنها ضمان سلطان العدل في المدينة». ويرى السفسطائيّون أنّ العدل يتطابقُ مع قانون الأقوياء. ففي عالم التنافس لا ينتصرُ إلاّ الأقوى والأفضل. في مواجهة هذه العقلية، يدافع أفلاطون عن تصوّر للعدالة «يقوم على أنْ تُعزى لكل فرد الوظيفة الاجتماعية التي يستحقّ بحسب مزاياه الخُلقية العقلية أو الجسدية». وتالياً، يقترح «رفض المنطق التجاري، لمصلحة منطقٍ إيلافي، جماعي، وعَوْد إلى الاقتصاد الطبيعي».

أما أرسطو، إذ امتدح نظرة توفيقية إلى حدٍ ما، مع القول بوجوب تكوُّن ثروات في المدينة، فإنما عزا إلى الثروات دوراً محدَّداً في تحسين الحياة الاجتماعية؛ صحيح أنّه اقتصاد سوق، لكنّه مُراقَب وعاجز عن الإيذاء. وهو إنْ دافع عن نظام كهذا، فلأنّه رأى، في المقام الأول، أن المُلكية الخاصة والتبادلات بالعُملة، هما عاملان فعّالان على صعيد إثراء المجتمع. ولئن اعترف بشرعية كسْب الأرزاق في سبيل الاستهلاك المنزلي، فقد أدانَ الكسبَ الذي يرمي إلى تكديسٍ لامتناهٍ.

سيتواصلُ تعارضُ وجهتي النَّظر ـ وجهة اقتصاد منفتح وبدون قواعد

تقريباً، ووجهة اقتصاد مضبوط وتبادلُه الحرُّ أقلّ - مع شِيَاتٍ Nuances ملموسة نسبياً، حتى مطلع القرن التاسع عشر. ولئن كَرَّسَت «التّجرَليّة» (المركنتيلية، ١٥٥٠ - ١٨٥٠) أسبقيّة تصوّرٍ انفتاحي على الخارج، فإنّها لن تتّخذ منحىً حاداً وصريحاً إلاّ في مطلع القرن الثامن عشر. فقد سبق لأنطوان دمونكرستيان في كتابه **رسالة في الاقتصاد السياسي** (١٦١٩)، أن امتدح التاجر، مبيّناً أن بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية تلاقياً في المصالح، وأن إشباع المصالح التجارية لا يكون سوى خير للدولة. ويوضح أن القوّة السياسية تقوم على خزانة ذهب وفضة هائلة. أما جون لوك فسوف يزايد في كتابه **نظرات إلى عواقب انخفاض الفائدة وارتفاع قيمة العملة** (١٦٩١)، قائلاً إن الخزينة لا يمكنها أن تتغذّى إلاّ من دورة نقدية وفيرة؛ وتالياً، فإن فائض تدفّقات المعادن الثمينة حين يتجاوز فائض المُخرجات، إنما تتنامى الاحتياطيات النقدية المتداولة في المجال القومي، الأمر الذي يصبُّ في طاحونة النشاط التجاري.

لقد دافع جون لوك، وكذلك روّاد مثل بواغيبر (١٦٤٦ - ١٧١٤) وكانتيّون (١٦٨٠ - ١٧٣٤) وكيني (١٦٩٤ - ١٧٩٤) عن أطروحاتٍ تُؤثِر «التّجرلية» على التدخلية، المُفرطة في نظرهم، وتنادي بنظام طبيعي أو ليبرالي، ما دام - كما يقولون - «الاقتصادُ محكوماً بآليّاتٍ طبيعية، ويلزمه لأجل حسن سيره، ألا يكون عقبة أمام لعبة هذه الآليات».

في إنكلترا، كان لوك محامي العقيدة الجديدة؛ وكان شاغله أن يستعيد الناس، كلما بدا ذلك ممكناً، المنزلة التي كانوا يتمتّعون بها في أثناء «الحالة الطبيعية»[٢]، فطالبَ، فضلاً عن الحرية الدينية، بحقّ المُلكية وحرية المبادلات.

سيجري استخدام أطروحات لوك مرتكزاً لصياغة النظام الليبرالي الكلاسيكي. فالحجرُ الأول وضعه آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠)، إذ نشر سنة ١٧٧٦ كتابه **بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها**، حيث صاغ المبدأ الأول لنظرية التبادل الدولي. إنه مبدأ بسيط: من العبث أن تعمل لديكَ ما

تستطيع الحصول عليه من مكانٍ آخر بسعر أفضل؛ وعليه، من الأحسن شراء سلعة بسعر أقل من الخارج، ودفع ثمنها مما تستطيع صناعتنا إنتاجه بسعر أدنى وأفضل. من ذلك يمكننا الاستخلاص، منطقياً، أن بلداً ينتجُ جملة منتوجات ذات نوعية أفضل وأرخص من بلد آخر، لا تكون له سوى مصلحة محدودة في التبادل الدّولي؛ وهذا ما سيصحّحه داڤيد ريكاردو (١٧٧٢ ـ ١٨٢٣) في كتابه **مبادئ الاقتصاد السياسي والضريبة** (١٨١٧). فإذا كان آدم سميث يستدلّ بحدود التكاليف المطلقة، فإن ريكاردو يستدلُّ بحدود التكاليف النسبيّة. فقانونُه حول الفوائد المقارنَة، يُقرِّر ـ حتى إذا كان هناك بلد قادر على إنتاج عدد كبير من السلع بسعر أفضل وبنوعية متفوّقة ـ إنما تكون له مصلحة، مع ذلك، في التبادل. ولهذه الغاية، تكونُ له مصلحة في التخصص في عدد معيّن من المنتوجات التي سيصدّرها بينما سيستورد سلعاً أخرى يمكنه، لو شاء، أنْ ينتجها بنفسه.

كثيرة هي المبادئ التي وضعها سميث وتلك التي دافع عنها ريكاردو، الممتلئة بالثّغرات، والتي يسهل الإشارة إليها، منذ إعلانها، بالبَنان. فقد أشار لوك إليها، حين رأى أنّ الاقتصاد ينمو نمواً طبيعياً، وفقاً لعدد من الخطوط القويّة، وأن الأمور تجري كلها بشكل صحيح، إذا تركنا هذا النمو يواصل مجراه. وعندئذٍ، فلتقُمْ لعبة التنافس في السوق، لأنّها تضمنُ الازدهار العام.

حتى وإن لم يهتم أحد إلاّ بمصلحته الخاصة، فإن «اليد الخفيّة» للسُّوق تُضيفُ آليّة تكييف يستفيد منها الجميع. إن هذا المفهوم اللاعقلاني، المُقتبَس من التوراة، ومن القول إن يد الله الخفية تسيِّر الأمور البشرية، يكفي وحده لتبرير خضوع كامل لقوانين السّوق التضليليّة. أما قانون ريكاردو، بشأن المكاسب المتوازية، فإن حدوده كانت موضع نقدٍ من جانب جون ستيورات ميل (١٨٠٦ ـ ١٨٧٣)؛ إذْ أوضحَ أنَّ جميع البلدان ليس لها المصلحة نفسها في التبادل الدولي، فالذي يصدِّر أكثر ويستورد أقلّ، يكسبُ حتماً أكثر من الآخرين بكثير.

السيطرة على القارّة الأميركية الشمالية

منذ البداية، أجادت الولايات المتحدة استعمال نقاط القوّة والضّعف في النظام الاقتصادي الليبرالي. إذ كان يمكنها تصوّر نظام اقتصادي مختلف، وأن تنشئ تنظيماً سياسياً آخر، غير نظامها، القائم على رؤية مسيحية للعالم الذي يسودُه الأنكلوسكسوني الأبيض، والذي يُطرَد منه، أصلاً، السُّود والهنود. ذلك هو النظام القائم على فكرة الفتح الكامل للأسواق، والذي يكسبُ منه بسهولةٍ مَنْ كانت له أكبر قدرة تصديرية، فهو لا يمكنه أن يخدم سوى أهدافها الكونية. في هذا الأفق، بعدما ضمنت امتلاك الدائرة الأولى، المكوَّنة من القارة الأميركية، من الشمال إلى الجنوب، أخذت تتسلسل الأمور بشكل منطقي.

بعد تثبيت الحدود الشمالية ـ إذ كان غرضُ جيفرسون أن يرى حرب ١٨١٢ مُفضية إلى دمج كندا، ولكن ذلك لم يتحقّق ـ، لم يبقَ سوى تكبير الذات باستيعاب أعظم قسم ممكن من الشطر الجنوبي، مباشرةً أو مداورةً. سنة ١٨٠٩، صرَّح جيفرسون أيضاً بأنَّ كوبا يجب أنْ تندغم في الاتحاد. وفي سنة ١٨١٩، أعلن جون كينسي آدمز، الذي كان سكرتير دولة لدى مونرو، ويُقال إنّه مُلهِم «العقيدة» التي صاغها هذا الأخير، أنه مقتنع بأن الأراضي الواقعة تحت السيطرة البريطانية في الشمال، وكذلك تلك التي يتقلّدها الإسبانيون في الجنوب، يجب أن تكون، ذات يوم، جزءاً من الولايات المتحدة. الحقّ ،أنّ قليلاً من الأميركيين كانوا يشكّون بأنَّ أميركا الشمالية والولايات المتحدة قد تشكّلان قريباً كياناً واحداً، موحَّداً.

في مجرى هذه الرؤية السياسيّة، يمكنُ تصوّر أحداث القرن التاسع عشر بسهولة. على هذا الصعيد، هناك تاريخ كبير قوامُه خطاب الرئيس مونرو في الكونغرس، يوم ٢/ ١٢/ ١٨٢٣. فعقيدة مونرو، ذات الطابع الدّفاعي أولاً، الموجَّهة ضد كل تدخل لأية قوّة أجنبية في شؤون القارّة الأميركية، ستؤدي بعد ١٨٥٠ إلى تأويل سيعدّلُ روحيتها قليلاً. فكما كتب

إيف ـ هنري نويات: «أخذت الولايات المتحدة على كاهلها مهمة الدفاع عن القارة، في مواجهة كل محاولات القوى الأوروبية؛ إنكلترا وفرنسا، للتدخل في أميركا الوسطى والمكسيك والكاريبي. وفي الوقت نفسه، استعملت هذه العقيدة في تعميم التوسع الإقليمي لاحقاً»، وخصوصاً ضمن الموجة الامبريالية التي دفعها منظّرون عسكريون، مثل ماهان (القائل بتفوق العِرق الأبيض، لا سيما الأنكلوسكسوني) أو سياسيون، مثل تيودور روزفلت، حين صارت العقيدة تنادي بأن الولايات المتحدة لها الحق وحدها، اعتباراً من ذلك اليوم، بحراسة الأميركيين. إن «حق الحراسة» لأميركا اللاتينية الذي يعني، بكلمات واضحة، «خضوع أميركا اللاتينية لمصالح وتالياً لقرارات الولايات المتحدة»، إنما يجسّد التوسع الداخلي، الذي أُشير إليه آنفاً. فالامبرطورية الأميركية، إذ صَفَّتْ بواسطة الإبادة الخالصة أو الاستبعاد السياسي ـ الاجتماعي، العناصر غير المطابقة (الهنود، السُود) التي تحول دون هيمنتها الكلية على الإقليم الأميركي الشمالي (ما دام ذلك ممكناً، أي حتى حدود كندا والمكسيك)، إنّما ضمنت لنفسها دائرة أولى يمكنها، بالانطلاق منها، أن تقوم بغزو أوسع. وسوف تقع الدائرة الثانية، أميركا اللاتينية، تحت هيمنتها، على مراحل. وأولى هذه المراحل ما جاء في عقيدة مونرو. وبمزج حاذق بين دعاية ذات مضمون إنساني، وتصريحات عن حُسن النّوايا، وضغوط من كل نوع، واستعمال ذكي للدولار، تحوّل المجالُ الواقع بين الإقليم القومي حقاً والطرف الجنوبي للقارة، إلى مجال مطاردة وهيمنة، شيئاً فشيئاً.

امتلاك الدائرة الثانية

بدأ «غزو» الولايات المتحدة لأميركا اللاتينية في منعطف القرن الثامن عشر. فهو عامل محدِّد، بقدر ما شجّع على التوعية في الامبراطورية الإسبانية، إذ إن استقلال المستوطنات الأميركية ترك صداه بين النُّخَب الكريولية. فبعد إقامة في الولايات المتحدة، سنة ١٧٨٣، وضع ميراندا

مشروعه لتحرير أميركا اللاتينية، وكان سنة ١٨٠٦ قد قام بأول محاولة انتفاض في فنزويلا. وبفضل المبادلات التجارية بين المرافئ الأميركية ومدن أميركا الجنوبية، ظهر منذ تلك الحقبة نفوذ فكري، أخذ يتزايد، بعد ذلك بقليل، من خلال نشر الأنموذج المتحدّر من الثورة الفرنسية.

إن إسبانيا التي هزمتها فرنسا، بعدما أعلنت الحرب عليها سنة ١٧٩٣، اضطرّت، سنة ١٧٩٥، إلى توقيع «معاهدة بال». ثم انقضّت على إنكلترا، التي كانت تقطع على هذا العدو الجديد طريق مستعمراته ما وراء الأطلسي. يوم ١٧٩٨/١١/١٨، أُرغمت على فتح مرافئ أميركا الجنوبية أمام سفن البلدان المحايدة، ومنها الولايات المتحدة. وفي بضع سنوات شهدت العلاقاتُ التجارية والثقافية بين طرفي القارّة تطوراً كبيراً. ففي كل مكان تقريباً، أقامت الولايات المتحدة ممثليّات لها (وكالات، قنصليات). وانتشرت نصوص «تحريضية» مثل نص توماس پين (Common Sense)، فيما كان يجري في الوقت نفسه تقليد الدستور الذي وضعه جيفرسون، والذي انطوت أفكاره الرئيسة في مجمل دساتير أميركا الجنوبية، بعد عدة سنوات.

بين ١٨٠٣ و١٨٢٣، لم تصمد الوحدة المصطنعة في القارة الأميركية اللاتينية، أمام تطور العقليّات. فمن الانتفاضات إلى الصراعات المسلحة، أخذ ينهار البناء الكولونيالي الإسباني. وفي كل مكان، تواجهت الأطرافُ المتنافسة على المؤسسة الكريولية[٣]، والمتنازعة على السلطة. فالكريوليّون هم نخبة اقتصادية وسياسية، استبعدتهم السلطة الإسبانية من الحكم، وجعلتهم يعانون القمع المفروض عليهم. وسرعان ما تأثروا بالنماذج الأميركية والفرنسية، بعد آخر انقضاض للشرعيّين على نابليون، فانتفضوا ثائرين. يوم ١٨١١/٧/٥، أعلنت فنزويلا استقلالها. وفي كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، تلتها الإكوادور؛ وذلك بعد عام من رفض الأرجنتين نائب الملك الجديد. وفي عام ١٨١١ أيضاً، تحرّرت التشيلي، بدورها، مؤقتاً. وفي كل مكان، فعلت فعلها الأفكار الآتية من الشمال. سنة ١٨٢٣، عندما تحقّق عملياً استقلالُ بلدان أميركا اللاتينية، قدّمت لهم الولايات المتحدة دعماً مُغْرِضاً؛ قدّمت الأسلحة

والوسائل المالية التي كان قد طلبها منها سيمون بوليڤار. سنة ١٨٢٢، اعترف مونرو بكولومبيا العظمى والمكسيك.

كائنةً ما كانت البلدان، فقد ظلت واحدة، تقريباً، خطة الاحتواء والوصاية. فالرساميل الأميركية تزيِّتُ الدواليب الاقتصادية في البرازيل والتشيلي وكولومبيا وفنزويلا ولدى معظم الأمم الأخرى. والثروات المعدنية والحقول النفطية والممتلكات العقارية والأرضية، والاستثمارات الدولارية، نسجت شبكة لا يمكن اقتلاعها، تربط حكومات الدول بالمصالح الأميركية، وذلك بموافقتها غالباً، أو بموافقة الطبقة المالكة. وعلى مدى أعوام عديدة، جرى الاستبعاد المتدرّج لبريطانيا العظمى التي كانت تشغل موقعاً محدّداً في نصف القارة. وستفقد نهائياً مكانتها بعد حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨. لم تعد تكفي السوق الداخلية الأميركية لاستيعاب الإنتاج الصناعي الوطني، وتالياً صار من الضروري فتح أسواق أخرى. ومن طريق المؤتمرات بين الأميركيين، توسّعت هيمنة الولايات المتحدة السياسية. فوقع معظم القارة تحت سيطرتها، ولم تعد تخجل من الإفصاح عما كان يدور في «نواياها». ولا شيء يدلُّ على طريقة استعمار هذه المؤخرة بشكل أفضل، من طريقة الاستيلاء على هاواي والكاريبي وأميركا الوسطى.

احتلال هاواي

الجزيرة مُغرية على غير صعيد: فهي محطة عملية على طريق الصين، وفوق ذلك مياهها غنية جداً بالأسماك. منذ ١٨٢٠، اعتادت السفن الأميركية على الرسو في مرافئها، وفي هذا العام بالذات، عيّن الرئيس مونرو وكيلاً دائماً في هونولولو. ولم تتوانَ بعثات تبشير بروتستانتيّة عن التوطن في عدة مناطق، هاجمة بحماسة لجعل المواطنين الأصليين يعتنقون البروتستانتيّة، ولنشر دعاية مؤيدة للأميركيين، ذات آثار متمادية. ما بين ١٨٢٠ و١٨٤٠، كان يعوم سنوياً في مياه هاواي ما لا يقلّ عن ٤٠٠ حوت، فتشكّلت تجارة ثلاثية، بين المرافئ الأميركية في الباسيفيكي وهونولولو والصين، إذ كان

مطلوباً جداً خَشَبُ الصندل، فضلاً عن منتوجات الشرق الأقصى التي تستوردها امبراطورية الوسط. فمنذ عدة سنوات، اختار مستوطنون يانكيّون هذه الزاوية من الأرض وسط أمواج حيث اكتسبوا مزارع سكّر، تجد أسواقها الوحيدة في الوطن الأم. وطاب الزّمان لنسج الروابط الضرورية لضمّ مقبل: المبشّرون يطبّعون العقليّات، والمزارعون يستولون على المحاصيل؛ وعما قريب، سيجري توقيع معاهدة تبادل تجاري بين الملك كالاكاوا والرئيس غرانت (١٨٧٥). وبموجب هذه المعاهدة، يمكن دخول منتوجات هاواي بكل حرية إلى الولايات المتحدة، بينما استعمال بيرل هاربور مضمون لسفن «العم سام».

اعتباراً من ١٨٩٠، لم تصادف ريحُ الامبريالية أيَّ كابح لها في أغلب الرأي الأميركي؛ لهذا رأى المستوطنون المقيمون في هاواي أن الفرصة قد لاحت لافتعال الضمّ. سنة ١٨٩٣، دبّروا انتفاضة، وخلعوا الملكة ليليوكالاني، وطالبوا بالانضمام إلى الولايات المتحدة. رفض الرئيس كليڤلاند الأمر الذي لم يمنع المزارعين من إعلان جمهورية هاواي التي يتولّون حكمها. وعلى الفور، اعترفت بها واشنطن، وفي ١٨٩٨/٧/٧، وتحت نشوة انتصارهم على إسبانيا، أعلن الأميركيون، بالاتفاق مع الحكومة المحلية، ضمّاً مبرمجاً على مدى طويل.

كوبا: الثّمرة الناضجة

مع فجر الحركة العامة لتحرير المستوطنات الإسبانية، تعايشت طبقتان في كوبا: طبقة مزارعين، حقّقوا ثروات هائلة على حساب صغار المالكين، وطبقة بؤساء. ففي مطلع القرن التاسع عشر، أكّد جيفرسون مطامع الولايات المتحدة في القارّة، وهي تطاول كوبا. جون كوينسي آدامز، سكرتير دولة، ثم رئيس الولايات المتحدة، طبّق ما أسماه استراتيجية «الانتظار الصَّبُور»، فأوضح، سنة ١٨٢٣، أن «هناك قوانين للجاذبية السياسية، مثلما هناك جاذبية طبيعية. وكما أنَّ تفاحةً منفصلة عن الشجرة بقوة الريح، تجد نفسها،

حتى ولو أرادت ذلك، أمام استحالة السقوط أرضاً، فإن كوبا، بعدما قطعت العلاقة التي تربطها بإسبانيا، لا بد لها من الانجذاب نحو الاتحاد الأميركي الشمالي». أما المخطّط، المطبَّق غالباً بعد ذلك، فهو بسيط: إثارة الاستياء الاجتماعي، ثم التمرّد، وأخيراً الثورة، لأجل التدخل، بعد اندلاعها، بذريعة ما، للاستيلاء على الجزيرة.

«الانتظار الصَّبُور»، في العقد السابق للغزو، كان قد رافقته هيمنة صمّاء على الاقتصاد الكوبي. إذ كانت ترمي الاستثمارات الأميركية في الصناعة السكّرية إلى الحصول على السكر الخام، بكثافة. وبعد تحقيق ذلك، صار يكفي في الولايات المتحدة، انتظار عواقب هذه السياسة الماثلة في رسوم الجمارك المرتفعة على المنتوجات الكوبية، المتوافقة مع تأثيرات التنافس الأوروبي المخيف. سرعان ما انهارت أسعار السكّر الكوبي، وعندئذ، ضمنت لنفسها الشركات الأميركية الاستيلاء على المزارع المنهارة. وبقضمة واحدة، استولت على السلسلة الإنتاجية، واحتكرتها. أما السيجار، ولاحقاً البن، فسوف يكونان موضوع انتظار مماثل. وانتهى الأمر بإثارة الأزمة المنتظرة، من وراء ردود الفعل الاجتماعية.

بعد انتفاضة أولى ما بين ١٨٦٨ و١٨٧٨، انتقل البلدُ إلى حرب تحريرية. فمن ٢٤/ ٢/ ١٨٩٥، إلى شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٩٨، سقط ألوف القتلى، جرّاء المعارك الناشبة بين المتمرّدين الكوبيين والقوّات الإسبانية. ورأت الولايات المتحدة في تلك المعارك، الفرصة التي كانت تنتظرها.

وضعت إسبانيا على رأس جيشها ضابطاً بلا قلب، فظّاً وعنيداً: إنه الجنرال ويلر Weyler. شنّت كل الصحف الأميركية حملةً ضدّه، مستنكرةً، بألفاظٍ حماسية، قساوة أساليبه. في ١٨٩٨/١/٢٥، احتجّ الأميركيون بواجب حماية مصالح صناعييهم ومستثمريهم، وكذلك حماية حياة مواطنيهم، فأرسلوا إلى مرفأ هافانا الطرّاد Moune. يوم ١٥/ ٢ من العام

نفسه، انفجر الطرّاد: لقد وُجدت الذريعة. وتحت تأثير لوبي امبريالي، متعاظم النفوذ، بقيادة الرئيس المقبل تيودور روزفلت، وضغط الدعاية التي تقوم بها الصحافة، شنَّ الرئيس ماكينلي الهجوم على الجزيرة، وسمّاه جيش «تحرير»، استولى في طريقه، على الفيليبين[٤] وبورتوريكو وجزيرة غوام Guam. بدأت سلسلة طويلة من الضربات الأميركية، سوف تكرّس نتيجتها، من دون اعتراض أوروبي كبير، في «معاهدة باريس» الموقعة يوم ٢٥/١٠/١٨٩٨[٥].

فما كادت ترسو الجحافل الأميركية في الجزيرة «لحماية المصالح الأميركية»، حتى صُودرت مكاسبُ الثورة الكوبية. في ٢٠/٤/١٨٩٨، صدر قرار أميركي (Joint Resolution) جاء فيه: إذا كان يحقّ للكوبيين تقرير مصيرهم، فإن الحكومة الأميركية ستواصل سيطرتها على الجزيرة، ما دامت «التهدئة»[٦] لم تتحقق. أما مدّة هذه التهدئة وطبيعتها فمتروكتان للتقدير الاعتباطي من جانب قوّات الاحتلال. وهكذا وضعت كوبا تحت إمرة الجنرال وود Wood. لم يجر الاعترافُ بحكومة الثورة، ورفرف العلم الأميركي على سواري المباني الرسمية. عندما أُعلنت، أخيراً، الجمهورية سنة ١٩٠١، اتُّخذت جميع الاحتياطات. ففي ٢/٣/١٩٠١، أقرَّ الكونغرس وثيقةً وضعها السناتور هيتشكوك بلات، توضح أن للحكومة الأميركية حق التدخل في كل حين، كلما تعرّضت للخطر مصالح الرعايا الأميركيين وحياتهم، وكذلك استقلال كوبا.

حين نفحصُ طبيعة العلاقات التي فرضتها الولاياتُ المتحدة على كوبا، منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى ثورة فيدل كاسترو، ندرك على نحو أفضل كيف تعمل ديناميكية الهيمنة الأميركية. إنها تقوم على دفع الحدود الوطنية قُدُماً باستمرار، وجعلها متحرّكة دوماً؛ وأنَّ التدخلات العسكرية المباشرة هي إحدى الوسائل المستعملة؛ ولكنْ، هناك وسائل أخرى، فعّالة أيضاً، وغير متطورة تماماً.

الهيمنة الاقتصادية مثال على تلك الوسائل

من خلال مجموعات صناعية ومالية قوية، وباتفاقيات مرجّحة لكفّة الرأسمالية الأميركية الشمالية، توصّلت الولايات المتحدة إلى الرقابة الشاملة على فلك اقتصادي قومي أو إقليمي. ومثال ذلك، كما يوضح جان لامور، تنصّ اتفاقية الشراكة بتاريخ ١٧/١٢/١٩٠٣ على «أن سلسلة سلع كوبية (موضوعة على لائحة خاصة) كانت تحظى، عند تصديرها إلى الولايات المتحدة بتعرفة تفاضلية، أدنى بـ ٢٠٪ من التعرفة العادية، بينما المنتوجات الأميركية (المذكورة على اللائحة) كان يمكن إدخالها إلى كوبا بتعرفات تفاضلية، تتراوح بين ٢٥ و٤٠٪». وعلى علاقة مؤاتية كهذه، أقامت الولايات المتحدة منظومة احتكارية كاملة، كان محرّكها نماء الاستثمارات. فهذه تمّت في كل قطاعات الاقتصاد الكوبي. فمنذ ١٨٩٩، قامت شركة السكّر الأميركية ـ الكوبية، التي غدت بعد ١٢ سنة شركة احتكارية حقيقية، مع إصدار ١١ مليون سهم. سنة ١٩٠٢، اشترت شركة التبغ الأميركية، عدة ماركات وفبارك تبغ، بينما في قطاع التعدين، كانت شركة بنسلفانيا، «بيت لحم» إيرون وركز، قد اشترت مناجم، منذ ١٨٨٩. أما الطابع التوسعي لزراعة قصب السكّر فقد أنشأ لنفسه علاقة وطيدة ما بين الاستثمارات السكّرية المباشرة والتوظيفات لأجل تطوير سكك الحديد في خدمة الصناعة السكرية. سنة ١٨٩٩، تكونت شركة كوباسنترال راليوايز ليمتد، وفي سنة ١٩٠٨، قامت شركة كوبا إيسترن راليرود. وحققت المصارف اختراقاً أكثر تعقلاً. فحتى ١٩٢٠، كانت تعمل شركة نورث أميركانا تروست، تحت اسم بانكو ناسيونال دِ كوبا. سنة ١٩٠٦، أقيم في كوبا بنك أوف نوڤا سكوتيا؛ لكن التوسّع الحاسم لم يحدث قبل ١٩١٥، واستمرّ حتى أزمة ١٩٢٠ ـ ١٩٣٠.

استغلال سابقة

إن وضع اليد على كوبا، سنة ١٨٩٨، عن طريق العمل التمهيدي

للمجموعات الكبرى (تروستات، هولدينغات)، وسط لامبالاة المجتمع الدولي، تلاهُ ضمّ هاواي، وكان يمثّل في نظر الأميركيين نجاحاً أولياً خارج دائرتهم الأولى، كان لا يمكنه إلاّ أن يشجّعهم على المتابعة. وهذه لم تتأخر، إذ دفعت بورتوريكو تكاليفها في العام نفسه، والفيليبين سنة ١٨٩٩. أما السنوات الجارية فقد شهدت توسّع الامبراطورية الأميركية عن طريق القضم المُبَرمَج.

بورتوريكو

في سياق غزو كوبا، جرى اجتياح هذه الجزيرة الأخرى في الكاريبي، التي كانت قد حصلت حديثاً (١٨٩٧) من إسبانيا على برلمان بمجلسين، تحت إشراف حاكم عام؛ لقد غزتها الولايات المتحدة غزواً مكرَّساً، هو أيضاً، في «اتفاقية باريس». فأقامت فيها حكومة عسكرية، استبدلت في أيار/مايو ١٩٠٠ (بموجب قرار فوراكر) بحكومة مدنية تحت تصرّف الرئيس الأميركي. وفي ١٩٠٩/٧/١٥، أنشأ «قرار أولمستد» نظارة تنفيذية مكلّفة بشؤون الجزيرة، وبعد ثماني سنوات جاء في «قرار جونز» أن بورتوريكو هي من الآن وصاعداً، إقليم «منظم، ولكن غير مضموم»، بينما جُعل سكّانها من مواطني الولايات المتحدة، تابعين لمحاكم وسلطات إجرائية تحت تصرّف الرئيس، في البيت الأبيض. وعلى الرغم من تنازلات واجهية لاحقة ـ سنة ١٩٤٦، عيّن هاري ترومان حاكماً بورتوريكياً. وفي سنة ١٩٤٧، جرى تعديل لـ «قرار جونز»، يسمح للسكان بانتخاب حاكمهم ـ فإن إخضاع الجزيرة للولايات المتحدة، حتى بعد التصويت على دستور ١٩٥٢، بات أمراً لا رجوع عنه. فالسيطرة الاقتصادية قوية بنحو خاص، ذاك أنَّ شركاتٍ أميركية كبرى صادرت معظم الفلك الاقتصادي لمصلحتها. فالتنوّع الذي كان مميّزاً لبورتوريكو قبل مطلع القرن، لا سيما الزراعات الغذائية المزدهرة، أخلت الساحة للبن، وخصوصاً للسكّر، بتشجيع من الاستثمارات الكثيفة والدخول الحر إلى السوق الأميركية؛ فعادت تلكَ التجارة بأرباح طائلة على

الشركات المتعددة الجنسيات. في المقابل، رأى سكان الجزر أنفسهم مضطرين إلى استيراد غذائهم (٥٠٪) من الولايات المتحدة، فضلاً عن عدد كبير من المنتوجات المصنعة، وهكذا أُلحق استقلالهم النسبي بسعر السكّر، الذي يبهط أو يرتفع، بحسب تطابقهم مع قرارات واشنطن ورضاها عنهم. إن اختلال الميزان التجاري مال، من جهة ثانية، ميلاً شديداً لمصلحة الولايات المتحدة، مما أدّى إلى توترات اجتماعية. ومنذ التسعينيات، شهدت تجارة المخدرات والعنف وأعمال التهريب والتبييض، نمواً لا سابق له.

الكلام المنقوض

في سياق دائم لحركة الغزو التي تلت الحرب الإسبانية ـ الأميركية، اندفعت الولايات المتحدة حتى تخوم بحر الصين. غادر الأميرال ديوي هونغ كونغ، وتوجّه نحو خليج مانيلا حيث دمّر الأسطول الإسباني، في ١/٥/ ١٨٩٨. وقطع وعداً للثائر آغينالدو بأن يساعده في استقلال الفيليبين مقابل مساعدته له ضد المستعمِر الإسباني. وعلى سبيل المكافأة، وجد الوفد الذي يرأسه آغينالدو ممنوعاً من المشاركة في «مؤتمر باريس»، وفوجئ في ختامه مفاجأةً سيئة من الأمر الواقع: جرى التنازل عن الفيليبين للولايات المتحدة، من جانب إسبانيا المهزومة. وفي ١٢/١٠، اعترفت إسبانيا بملكية قاهرتها للأرخبيل، مقابل تعويض بقيمة ٢٠ مليون دولار. في كانون الثاني/ يناير ١٨٩٩، أعلن آغينالدو، مع ذلك، استقلال بلده، فجاءه الرَّدُ مباشرة. وبعد حملة دامت ثلاث سنوات تقريباً، اضطر إلى الاستسلام والانقياد (آذار/ مارس، ١٩٠١).

اتسمت سنوات ١٩٢٠ ـ ١٩٣٠ بتكثيف في الصراع القومي. فطالب المزارعون الأميركيون والنقابات بالتخلي عن الأرخبيل، وذلك خوفاً من مزاحمة المنتوجات الفيليبينية ومن تدفق يد عاملة غير متطلّبة على صعيد الأجور وشروط العمل. فأمر الرئيس روزفلت، سنة ١٩٣٤، بمنح الأرخبيل عقداً انتقالياً، قبل استقلاله («قانون تيدينغز ـ ماكدوفي»)، سيجري من بعده

فرض الرسوم العادية على الاستيرادات الفيليبينية من الولايات المتحدة. ولكن، غداة الحرب العالمية الثانية، بعد إعادة غزو الأرخبيل على حساب اليابانيين، تحقَّق الاستقلال، غير أن الطابع الأميركي لا يبدو قابلاً للمحو. ولم يكن من المصادفات اختيار ٤ تموز/يوليو يوماً لإعلان جمهورية الفيليبين، سنة ١٩٤٦. إذ إن الدستور يحمل، أيضاً، خاتمَ المحتَّل القديم: رئيس منتخب لأربع سنوات، وقابل للانتخاب ثانية ولمرة واحدة (حديثاً، صارت ولاية الرئيس ست سنوات، غير قابلة للتجديد)؛ وهناك كونغرس بمجلسين، ومحكمة عليا. أما الإسبانية فقد جرى استبدالها بالإنكليزية، فضلاً عن نظام تعليمي منسوخ عن نظام الولايات المتحدة، مما يعمّقُ تكريس «جمهورية متأمرِكة». أما الفشل السياسي والاجتماعي فكان ذريعاً، أيضاً: إذ إن طبقة بورجوازية مكوّنة في القرن التاسع عشر، ومالكة للقسم الأوفر من الثّروات، لم تتصوَّر أي إصلاح، فواصلت إدارة البلاد تحت ستار تحالفها المميَّز مع واشنطن. فكان أول رئيس منتخب هو الذي عينته الولايات المتحدة التي ستعرف، في المستقبل، كيف تنتخب رجلاً تابعاً. وبموجب «قرار بيل تراد»، يُعترَف للمواطنين الأميركيين في الإقليم الفيليبيني بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الفيليبينيون، عدا عن أن العسكريين الأميركيين مقيمون في ٢٣ قاعدة. وتحت ضغط الأوساط الوطنية، وأمام تظاهرات الأهالي المعادلية، جرى إخلاء آخر قاعدة، سنة ١٩٩٢.

لا يزال ماثلاً الإرث الأميركي حالياً، إذ إن البورجوازية، العقارية خصوصاً، التي اعتمد عليها الأميركيون دوماً (عصر ماركوس ترك آثاراً عميقة)، حالت دون أي إصلاح حقيقي. والأرقام خيرُ لسان: ٧٠٪ من السكان يعيشون تحت عتبة الفقر، بينما يتقاسم ١٥٪ من المالكين ٦٥٪ من أحسن الأراضي. أما التبعية تجاه المحتلّ القديم، وعلى الرغم من الجهود المبذولة للحدّ منها، فلم تتناقص إطلاقاً. صحيح أن للشركات المتعددة الجنسيات جذوراً عميقة في الإقليم وتشكّل عقبةً أمام كل إصلاح زراعي. فشركات دل مونتي، ودولي (من خلال شركة ستانفيلكو الفيليبينية) واليونايتد

براندز، تراقب سوق الموز والأناناس، إلى جانب محاصيل أخرى، وتحاصر القوانين الحديثة حول إعادة توزيع الأراضي، بعقدها عقوداً مع ملاّكين خصوصيين. أما الأولوية الممنوحة للمواد المصدّرة، وفقاً للقانون الشديد الليبرالية، فإنها تضع السكان تحت رحمة الأسعار العالمية، فالأرخبيل كان يكتفي ذاتياً من الأرزّ حتى السبعينيات، وها هو يعاني اليوم من فاقةٍ تجبره على استيراده من تايلندا. كما أن المديونية تعزّز تبعيته لصندوق النقد الدولي والمصرف الدولي، وتالياً تجاه الولايات المتحدة.

تحريض على أميركا الوسطى

سمحت حملةُ كوبا للأميركيين بتطبيق تكتيكهم؛ فهذا سيُستعمل في بقية أميركا اللاتينية، بنحو خاص، كما وصفه آلان دستكس، وكذلك في أميركا الوسطى، باستثناء كوستاريكا. منذ القرن التاسع عشر، صارت الولايات المتحدة حاضرة في كل مكان، وفاعلة من خلال شركات مالية أو صناعية غالباً، مثل شركة يونايتد فرويت (حالياً، يونايتد براندز)، التي ستقبض بأيديها على كل تجارة الموز. «لقد أصبحت شركات الموز، وخصوصاً شركة UFCO «دولاً في الدولة»، ولاعبين أساسيين ومميزين في اللعبة السياسية، يدعمون الأحزاب التقليدية». إن الدخول الكثيف للرساميل ووصول الأجانب الذين يسيطرون على قسم كبير من التجارة الخارجية، إنما يواصلان تحديث البلد مقابل هيمنة أجنبية متنامية.

هوندوراس

على هذا الصعيد، حالة الهوندوراس أنموذجية، إذْ نالت استقلالها منذ ١٩٣٨، ورأته مهدَّداً من قبل البريطانيين. وفي نهاية القرن التاسع عشر، تقاسمتها صراعات الأوليغارشيات المحلية، فوقعت تحت سيطرة اليونايتد فرويت التي استولت على أكبر مزراع الموز، وشجّعت وصول رجل مخلص للمصالح الأميركية إلى الحكم، هو تيبوركيو كارياس آندينو.

كتب دستكس: «لم يؤد احتكار شركات الموز الكبرى إلى شبه إلغاء لمنتجي الموز الوطنيين وحسب، بل سيطرت الشركات (الأميركية) على كل سكك الحديد، كل الموانئ، الأسطول التجاري، المصرف الأهم، الهواتف والكهرباء أيضاً». عموماً البديل بسيط: إما أن تنحاز الحكوماتُ إلى واشنطن فتبقى، عادةً إلى أمدٍ بعيد؛ وإما أن تتمرّد وتسعى إلى إصلاح التجاوزات الأكثر افتضاحاً، فتجري الإطاحة بها على نحو أو آخر. يلي ذلك قمعُ عصابات يؤدي إلى راديكالية من الجانبين. فالانتخابات تنحصر في عُراضات مجرّدة، وظيفتها الوحيدة «تغذية الوهم الوطني الديموقراطي وإضفاء الشرعية على الحكم في المستويين القومي والدولي، والسماح بلحظة مميزة للتواصل بين الحكم والمحكومين الذين قد تُتاح لهم، بذلك، فرصة لتلبية مطالبهم، وبوجه خاص تسمح الانتخابات بتنافس محدود بين جماعات تدور في فلك السلطة، مع استبعاد الطبقات الخطيرة سياسياً».

زدْ على ذلك أن مصلحة الولايات المتحدة ليست اقتصادية فقط، لكنها استراتيجية أيضاً. فقد تراءى لها أنَّ قدرتها على إدارة مجمل أميركا الوسطى بلا منازع، هي من الأمور الحيوية، أصلاً، لسببين جوهرين: في المقام الأول، بسبب قناة باناما التي يمرّ من خلالها قسم كبير من الصادرات إلى اليابان والبرازيل، وكذلك الأسطول الحربي الأميركي الذي ينتقلُ من الباسيفيكي إلى الأطلسي، وبالعكس. وفي المقام الثاني، بسبب منطقة الكاريبي ـ أميركا الوسطى، التي يمرُّ عبرها حوالى ٥٠٪ من واردات النفط، و٤٠٪ من التجارة الخارجية الأميركية. المقابل المحتوم: وضع مدمّر بالنسبة إلى أميركا الوسطى و«المتوسط الأميركي»: فقر، بؤس، نفي اجتماعي، ظلم، تبعيّة خارجية، قمع، ديون... ويقول دستكس: «طويلة هي لائحة الأمراض التي يشكو منها الأرخبيل».

غواتيمالا

كما تجلّت الهيمنة على أميركا الوسطى من خلال المتعدّدة الجنسيات،

في معظم البلدان الأخرى. ففي غواتيمالا، نسجت شبكتها اليونايتد فروت، منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى ١٩٢٠ تقريباً. ولكن ينبغي انتظار نصف قرن حتى ترى الولايات المتحدة نفسها مضطرة إلى التدخل في هذا البلد الذي لا يفكّر قادته بإضرار مصالحها. مع ذلك، وصل الكولونيل آربينز، من أصل سويسري، إلى الحكم، فأطلق إصلاحاً زراعياً ضرورياً، لكنه لامس اليونايتد فروت التي استردَّ منها ١٦ ألف هكتار من أصل أملاكها البالغة ٢٢ ألف هكتار. في ١٩٥٤/٦/١٧ أطاح به انقلاب دبّرته واشنطن؛ ذاك أن قوّة قادمة من السلڤادور، سلّحتها وجهّزتها وكالة المخابرات المركزية، غزت غواتيمالا وأقامت فيها حكومة عسكرية، دفنت كل فكرة إصلاحية وانصاعت لأوامر واشنطن. ثم ردّت على الاستياء والبؤس، منذ ١٩٧٩، بموجة قمع للأحزاب الوسطى واليسارية، ما لبث أن استشرى اعتباراً من ١٩٨٢، مُوقعاً ٥٠ ألف ضحيّة. إلاّ أن مظاهر عدالة اجتماعية خجولة أعلنها الرئيس ڤينيسيو كيريزو، فعادت عليه بحقد هيئات أرباب العمل. حالياً، يرأس غواتيمالا آلڤارو آرزو، المنتخب سنة ١٩٩٦، والذي دخل في مرحلة تفاوض مع رجال العصابات، وهو تفاوض مُجهَض بسبب انفلات الجيش والشرطة، فهذه الأخيرة مسؤولة عن رُبع انتهاكات حقوق الإنسان في البلد.

بـانـامـا

إنَّ حريات تصرّف الولايات المتحدة بسيادة أمم أميركا الوسطى لا يمكن أن نجد مثالاً عليها أسطع من طريقتها في الاستيلاء على باناما. ففي ١٨٢١/١١/١٨، أُعلن إقليم القناة المقبل حراً ومستقلاً؛ وانضم علناً إلى جمهورية كولومبيا. لكن اكتشاف ذهب كاليفورنيا أعطاه موقع أرض المرور. وبقدر توالي السنوات والشعور بأنانية بوغوتا، لم يعد يحتمل الوصاية الكولومبية. وكانت فكرة شقّ قناة في هذا المكان قديمة؛ فأخذ يفكّر الأميركيون بذلك جدياً، ما بين ١٨٦٨ و١٨٧٦، فلم يتردّد الرئيس غرانت في التأكيد أنّ العمل المقبل، باسم القدَر المُبين، ينبغي أن يكون أميركياً،

لأن الفشل الفرنسي في شق القناة ما بين ١٨٧٥ و١٩٠١، أدّى إلى «اتفاقيات هاي ـ بونسفوت» التي رفعت الحظر (لمصلحة الولايات المتحدة فحسب) الوارد في «معاهدة كلايتون ـ بولوير» سنة ١٨٥٠ والقاضي بامتلاك أي جزء من القناة. وبموجب «معاهدة هاي ـ هرّان» المعقودة في ٢٣/١/١٩٠٣، تنازلت كولومبيا عن كل حقوق هذا العمل للأميركيين لمدّة مئة عام. لكنّ الكونغرس الكولومبي رفض إبرام المعاهدة. وفي ٣/١١ من العام نفسه، وبينما كانت سفن أميركية ترسو في مرافئ كولون وباناما، قامت طغمةٌ بإعلان انفصال الإقليم، فحاولت السلطات الكولومبية استرداد ممتلكاتها، فما كان من القوّات الأميركية، المستعدة لهذا الاحتمال ظاهرياً، إلا أن ردَّت الخصم. وفي ٦/١١، اعترف البيت الأبيض بدولة باناما؛ وفي ١٨ منه، زادت معاهدة «هاي ـ بونو ـ ڤاريلا» من تبعية الدولة الجديدة للولايات المتحدة. فالموفد البانامي بونو ـ ڤاريلا، صاغ المعاهدة، كما أملاها هاي؛ سكرتير الدولة. إن هذه المعاهدة التي وصفتها باناما، بحق، بأنها «هرطقة حقوقية»، أعطت لواشنطن امتيازاً أبدياً على المنطقة المحاذية للقناة، التي انتقلت من ١٠ كيلومترات إلى ١٠ أميال. وصار يمارس الأميركيون فيها سلطة صحية وبوليسية، أُضيف إليها حق التدخل في كل حين، بدعوى «ضمان الاستقلال». وأبرمت باناما النص، خوفاً من التهديدات الأميركية.

استمرت أعمال الشقّ من ١٩٠٤ حتى ١٩١٤؛ وفي هذا التاريخ الأخير، صارت الولايات المتحدة مسيطرة بقوّة على منطقة مساحتها ١٤٣٥ كلم[٢]، مفيدة جداً لواشنطن، إذ إنها تقسم جمهورية باناما إلى قسمين. عيّن البيت الأبيض حاكم منطقة القناة، الذي صار رئيس «شركة القناة»، ذات المساهم الوحيد، سكرتير الدولة الأميركية للدفاع. سنة ١٩٤٦، ستنشئ الولايات المتحدة في باناما مدرسة الأميركيتين، التي نُقلت سنة ١٩٨٤ إلى حصن بنينغ في جورجيا. في هذه المدرسة الحربية، جرى تدريب على الحرب وعمليات الشرطة؛ فتعلم فيها أكثر من ٦٠ ألف عسكري وشرطي أميركي لاتيني، على مدى سنوات، فن القمع: التعذيب، الاغتيال، عمليات

الكوماندوس، ومنها عمليات قتل أطفال الشوارع.

سرعان ما اكتشف البناميون أن قسمة أرباح القناة غير عادلة إطلاقاً؛ فهي تعود على باناما بأقل من مليوني دولار سنوياً، مقابل عائدات تقدَّر بـ ٥٥ مليون دولار للجانب الأميركي. هكذا، جرى مراراً استردادُ الرأسمال المستثمَر، بينما صار الإقليم «فندقاً فخماً في محيط فقير». سنة ١٩٣٦، وافق الرئيس روزڤلت على أول تعديل للمعاهدة؛ وفي سنة ١٩٥٥، نصّت «معاهدة أيزنهاور ـ رامون» (الذي اغتيل في ظروف غامضة قبل إبرام المعاهدة بعدة أيام) على تقديم تنازلات أخرى. وتواصلت الاضطرابات والاحتجاجات وقطع العلاقات الدبلوماسية وإعادتها، ما دام غائباً أيّ تعديل صحيح للمعاهدات. سنة ١٩٦٤، وعدت الولايات المتحدة بأن تنظر في المسألة، وبدلاً من الوفاء بوعدها، فضّلت أن تنصّب واحداً من رجالاتها في السلطة. هذا الرجل سيكون نورييغا، الذي ستظهر روابطه بوكالة المخابرات المركزية التي كان يديرها آنذاك الرئيس جورج بوش (الأب)، كما يبيّن ذلك فريدريك كمب، وتزدهر على رأس الدولة البنامية. فهو رجل بلا ضمير، اغتنى من تجارة المخدرات؛ ومع ذلك رأت فيه واشنطن خيرَ مُعين لها. لكنّه يوم خرج عن طاعتها، وصار فوق ذلك مزعجاً لها، لكثرة ما عرف من أمور، وأخذ يهدّد بكشفها؛ صار موضوع هجوم نظامي من جانب القوّات الأميركية (١٩٨٩). وبدعوى «قضية عادلة»، أطلق الرئيس بوش (الأب) ٢٥ ألف جندي، ارتكبت هيئة أركانهم أخطاء تكتيكية، أودت بحياة ٣٠٠٠ بنامي، معظمهم من المدنيين. وجرى قصف اثنين من أفقر أحياء العاصمة. وانتهت الحرب وحفْر حُفَر مشتركة وما لا يحصى من التجاوزات والحماقات (مقتل عشرة من رجال المارينز برصاص رفاقهم خطأ)، بتنصيب الرئيس إندارا على رأس باناما، بعدما عاد إليها مع الجنود الأميركيين.

في ١٩٩٩/١٢/٣١، ستُعاد القناة إلى باناما، بموجب «معاهدة كارتر ـ توريجوس» الموقّعة في ١٩٧٧/٩/٧، التي نَسَخت معاهدة ١٩٠٣. واختلطت الهموم المادية بالرضى عن رؤية سيادتها على المنطقة، متحقّقة في

آخر المطاف. فرحيل الجنود الأميركيين سيجعل باناما تخسر، سنوياً، حوالى ١٨٠ مليون دولار. ولتعويضها، سعت الحكومة إلى اجتذاب استثمارات أجنبية، آسيوية بنحو خاص. تجاوبت تايوان، ولاح في الأفق إنشاء حدائق صناعية تؤمّن ٧٠٠٠ فرصة عمل محتملة. ربما كانت قصيرة ذاكرة السكان، فهم يفضلون الأمن المادي على استقلال مغلّف. سنة ١٩٩٥، جرى استفتاء أعطى ٧٠٪ من الأصوات لمصلحة تمديد الوجود الأميركي في المنطقة.

امبريالية تعلن ذاتها

في مرحلة من الرعب الامبريالي، تتدرجُ الأحداثُ المعاصرة لغزو كوبا وبداية عمليات السيطرة على معظم أميركا اللاتينية. ذاك أن أهداف الولايات المتحدة ظهرت للعيان. ففي القرن التاسع عشر، هناك وثيقتان تقدّمان للولايات المتحدة ركيزة أيديولوجية واستراتيجية تسوّغ، في نظرها، التوسّع الذي لم يعد سراً.

إن المتحمسين للهيمنة الأميركية العالمية يدعون إلى حملة صليبية عامة، ويذكّرون بأهم نقاط عقيدة مونرو (١٨٢٣): حرية التجارة البحرية في الأطلسي؛ حرية الوصول إلى الأسواق الأوروبية بمنتوجاتهم؛ حرية المتاجرة والتوطّن في كل القارة الأميركية.

ففي سنة ١٨٩٨، أكّد السناتور ألبرت ج. بيڤيريدج: «على التجارة العالمية أن تكون تجارتنا، وستكون كذلك. فنحن سنملأ البحار بأساطيلنا التجارية، وسنبني أسطولاً على قدر عظمتنا. وسوف ترسم معالمَ طرقاتنا التجارية، مستوطناتٌ كبيرة، تحكم نفسها بنفسها، وترفع علمنا وتعمل لأجلنا. أما مؤسساتنا فسوف تتابع علمنا على أجنحة تجارتنا. وسوف يبلغ القانونُ الأميركي، النظامُ الأميركي، والحضارةُ والعَلَمُ الأميركيان، الشواطئ الدامية والمعزولة حتى الآن، لكنّها ستسطع قريباً، بنعمة الله».

من جهة ثانية، كانت تضمن معاهدة «كلايتون ـ بولوير» (١٨٥٠) لبريطانيا العظمى والولايات المتحدة، السيطرة على القناة المقبلة التي تخترق

برزخ أميركا الوسطى من طرفيه. في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، بلغت العقلية الامبريالية ذروتها، في كل مكان تقريباً، وفي الولايات المتحدة خصوصاً.

وكما لفتَ بيار ميلزا: «تلاشت الحدود ومعها تلاشى صمام الأمان الذي كانت تشكله المجالات الضخمة الفارغة وسط الولايات المتحدة. وسوف يبحث العقل الريادي للشعب الأميركي عن ميادين عمل أخرى، خارج حدود الاتحاد. وبما أنَّ تجهيز البلد قد اكتمل عملياً، فقد بدأ رجال الأعمال يفكّرون في مسألة الأسواق الخارجية. ولم يكن المطلوب، آنذاك، ضم أقاليم على الطريقة الأوروبية، بل ضمان مناطق محمية بدبلوماسية الدولار.

فتوالى الاستيلاء على المواقع، بدءاً بحرب المكسيك، وغزو هاواي وكوبا، مروراً بوضع اليد على أميركا اللاتينية بكاملها، وأبرز موهبةً في إضفاء الشرعية على الامبريالية الأميركية. وتجاوب معها مثقفون وشعراء وكتّاب، وتغنّى بها الكتّاب الأقلّ غلواً في الألفاظ، معربين عن الشعور الانبهاري بأن الولايات المتحدة هي الأفضل، وأنها مرجعية لا بدّ منها، وأنها أنشأت نظاماً كاملاً، كما قال توماس پين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر «لم تسطع الشمسُ يوماً فوق قضية من هذا المستوى الرفيع».

لن يتردّد إمرسون، الشاعر الناقد لوطنه غالباً، في الإعلان أن الولايات المتحدة هي الأمل المعقول للإنسانية التي لم تف بوعودها حتى اليوم. فروح الشعب الأميركي أكثر حكمة من العالم بأسره. رأى لونجفللو أن الولايات المتحدة هي اتحاد متين وعظيم، وأن الإنسانية، بكل مخاوفها وآمالها في السنوات المقبلة، معلّقة ومرتبطة بمصيرها.

أما الصوتُ الغنائي، الحماسي، الكبير، فسوف يولَد، بعد كوتون ماذر، من خلال صوت والت وايتمان؛ فهو يواصل في أشعاره الوطنية الطويلة، أعمال مؤلّف *Magnalia Christi Americana*. كتبَ أن أميركا «من

حيث الجوهر هي أعظم القصائد. فهي ليست أمة وحسب، بل هي أمّة الأمم». وإن عرقها هو «عِرق الأعراق». وهي «تسير بين الأمم كلها، وأعراقها ممتلئة بسُلافة شعرية. إنها تحتاج إلى شعراء، ومن البداهة أنها ستحظى يوماً بأكبر الشعراء، وسوف تُجيد استعمالهم برفعة». والعالم «سوف تعلّمه درس أميركا الصحيح». سيرتفع نظام جديد وسط رجال سيكونون رهبان الإنسانية الجُدد. هؤلاء سيولدون في أميركا، وسوف تتجاوب معهم كلّ الأرض. وفي اللغة الأميركية، يفرّق وايتمان بين «عاميّة الحس السليم، وكلام الأعراق المتعجرفة والمكتئبة، وخطاب كل أولئك الذين يتوقون للانضمام إليهم للتعبير عن الأصفى». عدا عن أنّ «أحداً لن يتمكّن من تجنّب غريزة الأعراف الأميركية، المحسودة والطموحة»، لأن «طبيعة أميركا هي أنها مِقدامة، مُمانِعة، ولا تتزعزع أمام التهديدات وصيحاتِ المتناقضين». وفي الشعر، كما في سواه، سيتخطّى الشبان الأميركيون كل منافسيهم. ويخلص إلى أن الولايات المتحدة هي «بلد أعظم الإنجازات». حتى إن ملڤيل، نفسه، يرى أن الوقتَ قد حان لكي يتنافسَ الأميركيّون مع شكسبير.

نحو منتصف القرن التاسع عشر، بلغت القومية الأميركية ذروتها. وكان الشعور العام بأن الاعتزاز بمواطنية الولايات المتحدة لا يمكنُ وصفُه، لأن البلد أمّة مميّزة، ولأن الرسالة التي رآها الله جديرةً بها، إنّما تجعلها فريدة في التاريخ. فالإجماع يحصل وسط أسوأ المصاعب الاجتماعية: تعلن النقابات وأرباب العمل التوافق على أنَّ الديموقراطية الأميركية هي الأفضل، على الرغم من الإفساد البيّن للأحزاب بالمال وبالأعمال. وبما أنها الأفضل، فهي إذاً صالحة للتصدير. هذه الفكرة كان قد أعرب عنها جون آدامز، الرئيس الذي خلف واشنطن، في ٢٧/ ١١/ ١٧٧٥: «إن بناء امبراطورية عظيمة ممكنٌ الآن، حتى بالنسبة إلى غير المؤمنين». وفي مجلة **فدراليست**، حلَّل ألكسندر هاميلتون، في العصر نفسه، مصير الولايات المتحدة، فتصوّره بمثابة «قدَر إحدى الامبراطوريات، الأهم للعالم، من عدة زوايا».

في أثناء حرب المكسيك، سنة ١٨٤٨، وبينما كانت أكثرية الكتّاب تندّد بالعدوان الأميركي، تبنّى وايتمان موقفاً «جينغوياً»، وقومياً متطرّفاً، بصراحة. فسوّغ الحرب، مثل كل أعضاء الحزب الديموقراطي، وجعل الرئيس زكريا تايلور بطلاً، لأن رسالة الولايات المتحدة هي «مسك العالم الجديد بعِرق شريف»(٧). وفي أثناء هذا العقد بالذّات، لم يتوانَ بعضُ المصلحين عن تحديد أهداف عالمية لبلدهم. أما اللغة التي استعملوها فقد أيقظت لدينا صدىً مألوفاً في آخر هذا القرن العشرين. قالوا إن على الولايات المتحدة أن تُقيم «السلم في العالم». وهي ستبلغه بفضل محكمة الأمم التي تطبّق «قانوناً دولياً جديداً»، لتحقيق المجتمع المثالي ميدانياً.

مما لا ريب فيه أن الامبريالية الأميركية، في منتصف القرن التاسع عشر، كانت تعي ذاتها ولا تخفي ذلك. فهي إنْ كانت تحمل في ذاتها، منذ انطلاقها، بذرة توتاليتارية فليس فقط، لأنها من أصل شمولي، وتدّعي الهيمنة لأسباب دينية واقتصادية. فمن الواضح أنَّ مشروعها هو جذب كل أنام الكوكب إلى مجتمع مثالي، تشكّل على الأرض الأميركية، وتحقيقه أولاً بالتسامح، ثم بالقوّة عند الاقتضاء، وأخيراً ـ وهو الأفضل ـ بالتجارة.

لنستذكر هنا المعنى الذي اتخذه مفهوم «حدود» في الأيديولوجيا الأميركية. إنّه خط متحرّك باستمرار، ومُعدَّل بلا توقف، فهو رمزُ استملاك متدرج وبلا حد في آن. فالإقليمُ القومي ليس جغرافياً أولاً، بل هو ذهني، قبل كل شيء.

إنّ هذا ما تبيّنه دراسة موثّقة، معاصرة لغزو كوبا، الذي يسوّغ للولايات المتحدة ضرورة توسيع نفوذها.

وصف الكابتن أ.ت.ماهان في كتاب *The Interest of America in Sea Power* ما ينبغي أن تكون عليه البحرية الأميركية، وما يجب أن تكون مهمّتها. إن أطروحة ماهان بسيطة؛ ففي مرحلة أولى، يؤكد فكرة بيفيريدج ويطوّرها: على الولايات المتحدة أنْ تنشر نفوذها التجاري في أنحاء الأرض

كلها، ما دام السوق الداخلي لم يعد كافياً. فقدرة البلد الإنتاجية الهائلة (مع وجود أسواق ووسائل نقل مأمونة) تحتاج إلى أسواق طارئة. لكن مهمة الولايات المتحدة أيضاً، إلى جانب مهام أخرى، هي التصدي للأهداف الامبريالية الأوروبية. والأمر يتعلّق بـ: جزر ساموا، هايتي، أرخبيل أميركا الوسطى، هاواي وجزر الباسيفيكي عموماً، هناك حيث لا تستطيع الولايات المتحدة التساهل مع أي تدخل. وبدون أسطول بحري على قدر المهام والرهانات، ستكون الولايات المتحدة عاجزةً عن ضبط الكاريبي وأميركا الوسطى. زدْ على ذلك أن القناة المقبلة التي ستربط بين الباسيفيكي والأطلسي، لا يمكنها أن تكون خارج المراقبة الأميركية، تحت أي عذر. ذاك أن عقيدة مونرو توجب على الولايات المتحدة رفض أي نفوذ آخر، سوى نفوذها في هذه المنطقة من العالم. كما توجب عليها التوجه شطر الخارج، مما يعني تحصين السواحل وإنشاء بحرية حربية قوية، تساندُ إرادة سياسية مُعلنة بوضوح: إرادة عدم القبول بأي تدخل أجنبي على بعد ٣٠٠٠ ميل من سان فرنسيسكو، داخل دائرة تتضمن هاواي وجالاباجوس وساحل أميركا الوسطى. تستطيع الولايات المتحدة استلهام أنموذج مجرَّب: الأنموذج البريطاني. عدا عن أن الأمتين - يقول ماهان، بلا تهكم - يحركهما الإحساس المشترك بالعدل والحق.

ولدى تحليل عقيدة مونرو، يرى أنَّ لها جذوراً سابقة لحرب الاستقلال، وتعود إلى العصر الذي أكبَّتْ فيه المستوطنات على الحؤول دون معاودة الفرنسيين غزو كندا. إن أمر الأمس، الاستراتيجي بامتياز، يفرض نفسه حالياً على مجمل السياسة الأجنبية في أميركا الوسطى والكاريبي. فهو محكومٌ بالمصلحة القومية وحدها، ولا يبدو أنَّ له حدوداً. فعلى الولايات المتحدة الارتقاء إلى مصاف القوى العظمى في منطقة الباسيفيكي، وذلك في أفق إنشاء القناة المقبلة. وتكمن المصلحة القومية، من حيث جوهرها المعلن، في ربطها بهيمنة أميركية ممتدة إلى ما بعد البحار. وبمهارة، يرسمُ ماهان هذه المصلحة القومية، وكذلك إرادة الهيمنة التي يتمنّى لها أن تتلوّن

بألوان الأخلاق. فيرى أن على الولايات المتحدة أنْ تضمن لبلدان القارّة الأميركية، ولسواها عند اللزوم، إمكان تطورها وتقرير مصيرها سياسياً واجتماعياً، بعيداً من كل تدخل. ولأداء مهمة كهذه، ينبغي للبلد أنْ يكون جاهزاً للحرب، التي هي عمل سياسي مثل الأعمال الأخرى، وإن كانت أكثر عنفاً وذات طابع استثنائي. فالولايات المتحدة، «ممثِّلة المسيح»، «ملك العدالة»، لا يمكنها الإغضاءُ عن ضرورة إنشاء قوّة بحرية ذاتية، فعّالة، يمكنها استعمالها أينما تدخّلت.

إن النقطة الأولى التي طوَّرها ماهان، نقطة الهيمنة الاقتصادية بوضع اليد على التجارة البحرية، تُفضي إلى تصوّر مألوف. لقد بيّن الماضي مدى أهمية بلوغ الأسواق الخارجية التي جاءت غالباً لمصلحة المصالح الأميركية، بينما بقيت الحدود مفتوحة، بشروط، أمام الصادرات التنافسية. فبين ١٨١٦ و١٨٢٨، أقامت الإدارات المختلفة، بتشجيع من أوساط الأعمال، نظام حماية فعّالاً، أتاح لصناعة القطن والصوف تحقيق أرباح عظيمة. وعلى مدى سنين، رفعت الولايات المتحدة الحواجزَ الجمركية الأكثر تشدّداً، التي لن تتوانى، باستثناء بعض مراحل الهبوط غير المؤثرة، عن إقامة حماية مضمونة للتجارة القومية. في النصف الثاني من القرن، ستملكُ سوقاً مشتركة محمية، واسعة؛ هذا الوضع سيسمح لها، خصوصاً منذ ١٨٦١، بالحدِّ الشديد من أثر المنافسة، وجعلها من مورّدي السلع والمنتوجات المميزين في العالم قاطبةً. وفي القرن العشرين، لم يتراجع هذا المنزعُ، بل تعاظم، بينما أخذ يتكثّف التبادل بين الولايات المتحدة وأوروبا، أكثر فأكثر(٨).

على الدوام يُضاف البعدُ الأخلاقي والديني إلى إرادة الحصول على هيمنة اقتصادية. إنه وقتُ تبشيرية ثأرية، كما يُدافع عنها جوزياه سترونغ: «ينطوي إيمانٌ ديني حيّ على حضارة امبريالية وعدوانية، لأن الحياة هي نفسها بِناء وإنشاء».

هذا، بلا شك، صدى إعلانات غوردون بنيت الذي كتب سنة ١٨٤٥: «الآن، ينشدُ روّادُ الحضارة والمؤسسات الأنكلوسكسونية الحرة،

أقاليم بعيدة، ممتدة حتى ضفاف الباسيفيكي؛ من الواضح، بالنسبة إلى كل إنسان ذي حس سليم، أن على أسلحتنا الاستيلاء، قريباً، على كل نصف الكرة، من المنافي الجليدية شمالاً، حتى مناطق الجنوب الزاهية والمتبسّمة».

بعد أزمة ١٨٤٠ الدينية، جاءت اليقظة الثانية، (التي تلبي اليقظة الأولى، تلك التي كان جورج وايتفيلد باعثها، قبل ذلك بقرن) مع مخيماته التظاهرية Camp Meetings على مدى البلد. فالحركة وعدت نفسها بأن تقوم بكل جهد لاستعجال ملكوت الرّب، مولِّدة المذهب الألفيّ، الذي يسم العقول بسمةٍ عميقة. فرأى تقاطر المِلل التي ترغب كلها في التحضير لقدوم المسيح. والحال، فإن مهمة أميركا هي أن تدلَّ بقية العالم على طريق التوبة والتطهير الكبير والإصلاح الاجتماعي ومحاربة الخطيئة. قبل ذلك بقليل، سنة ١٨٢٨، جرى وصف أندرو جاكسون، الذي صار رئيساً، بأنه الأداة الجديدة للملكوت الإلهي ولرسالة الولايات المتحدة الكونيّة. وعندما اغتيل لينكولن، سنة ١٨٦٥، بكوا فيه «المسيح الجديد»، المقدَّم قرباناً لأجل بلده، وشهيد الشعب المختار.

توسّع، إثراء ووعي سليم

يتشاكلُ جذرياً الدين والاقتصاد والسياسة والعمليات العسكرية في الأيديولوجيا الواحدة ذات النطاقات الغامضة والأهداف الراسخة. فمفهوم «المصير المُبين» القائل بحتميّة التفوّق الأنكلوسكسوني، بات علنياً، وباتت الولاياتُ المتحدة مدعوّة إلى حكم العالم؛ وهذا ما يشغلُ كل العقول تقريباً. إذ إن هذا المفهوم يصهرُ النّوايا الحسنة، وحس الربح والتوسع الكوني؛ وتذوب المسيحية والرأسمالية في كل قابلٍ للعَرْض؛ لكنه غير قابل للمسّ.

من العوامل الاجتماعية ـ الثقافية التي كفلت نجاح الثورة الصناعية الأميركية يبرزُ تشغيل الأطفال، وهو ظاهرة لا يمكنُ الدفاعُ عنها أخلاقياً.

لنضربْ مثلاً، بين أمثلة أخرى: قرية باوتوكيت (٣٠٠٠ نسمة) بين رود آيسلاند وماساشوستس، قام ازدهارُها على الحديد والقطن. يقول أندريه كاسبي «إن اليد العاملة، سنة ١٨٢٠، كان ثلثاها من الأطفال الذين كان يُستخدم بعضهم في المنازل».

لكننا نتحفظ حول تعميم ذلك، إذ إن إنكلترا وفرنسا لم تكونا أكثر إنسانية على هذا الصعيد، وإنْ أكثرتا من لجان التحقيق والتقارير المُثيرة. لتمرير استغلالٍ كهذا، جرى على الساحل الشرقي خصوصاً، ابتداع ذلك المفهوم القائل إن «أخلاقية العمل» هي التي تربط معنى الازدهار بالإيمان الديني ورغبة عمل الخير وتأمين الربح المادي. وهكذا في شركة بوسطن الصناعية، نحو ١٧١٣، استخدم المؤسس، فرنسيس كابو لويل، شاباتٍ آتياتٍ من المنطقة التي أُقيمت فيها المصانع. إنهن يعملن من الفجر إلى النَّجر، يعشن وينمن في منامات، يرتحنَ قليلاً ويربحن مالاً وفيراً؛ لكنهنّ لا يُهملن أبداً الذهاب إلى المعبد، يوم الأحد، صفاً صفاً. فالأخلاقُ والرّبح هما بخير.

على هذا النحو، يستطيع الأنموذج الرأسمالي والصناعي الأميركي أنْ يقدّم للعالم صورةً خالصة ونقيّة، يتلقّاها المالكون في قارات أخرى ويتقبلونها قبولاً حسناً، متّخذين منها وسيلة لخدمة مصالح مماثلة. وبما أن الولايات المتحدة لا ترى حضارةً، خارج هذا الأنموذج المسيحي الغربي، فإن التجارة والوعي السليم سيعملان معاً ليضمنا لها غزو العالم في الأجل المسمَّى. قلّما يهم الفارقُ بين القول والواقع، بين مثال عدالة الأصول، المُعلَن دوماً، وبين الواقع الاجتماعي ـ الاقتصادي الفعلي، القائم على الاستبعاد وأخلاقية الرّبح: «الأمة اليانكيّة الشمولية هي في طريقها نحو كمالها الكلي».

هناك آخرون، حتى في الولايات المتحدة، سيندّدون بالمخاطر الكامنة وراء هذا المزيج السياسي ـ الاقتصادي ـ الديني، ولكنْ من دون تجنّب عقبة التناقضات. مثال ذلك أن الطبيعاني والقصّاص هنري ديڤيد ثورو (١٨١٧ ـ

١٨٦٢) سيارك المصير الذي آل، من أوروبا المنحلّة والملعونة، إلى أميركا، ومنحها فكرة قوية ورائعة للكاتب الإيكوسي توماس كارليل؛ أحد الضمائر الاجتماعية البريطانية في منعطف القرن التاسع عشر، الذي كانت كتاباته القوية قد بهرت بورجوازية مالكة كانت تُقيم شرف طبقتها المغلقة، ليس على ما كان يتعيّن عليها من واجباتٍ تجاه الشَّعب، بل على ما كانت توفّر لها ثروتُها من امتيازات. كتبَ ثورو: إن هذه الفكرة تغفر «آثام التجارة». والحال، هناك إثم، لأن «الغني يُباع دوماً للمؤسسة التي تجعله غنياً. كلما زاد المال، قلّت الفضيلةُ، لأن المال يقومُ بين الإنسان وأهدافه، ويجلبها إليه». مع ذلك، فإن ثورو نفسه هو الذي ينادي بنظام يكون فيه الحكمُ الأمثل هو ذلك الذي لا يحكم البتّة. ويضيف: لأن كل حكم ليس في أحسن الأحوال مرسَلاً، غالباً ما يستعمله بعض الأفراد كوسيلة. عدا عن أنه يشكل، مراراً وتكراراً، عقبةً في وجه نشاط الشعب والتجارة والمبادلات.

مع الوقت، سيزول التناقضُ، عبر تفاعل شبه كامل بين المجال الاقتصادي والمجال السياسي، يجسّد كابوس أفلاطون القديم. فمنذ بدايات القرن التاسع عشر، سيغدو من الصعب أكثر فأكثر التفريق بين الاثنين، وسوف تتراجع الحكومةُ الفدرالية، بسهولة متصاعدة، أمام ضغوط عالم الأعمال. هكذا كان الحال، في نهاية حرب الانفصال، عندما انتهى فجأةً طور الإعمار، في نيسان/ أبريل ١٨٧٧، وغادرت القوّاتُ الفدرالية الجنوب، تاركةً، مع مشاكل أخرى، مشكلةَ دمج السُّود، معلّقة، بلا حل دائم. ويُعزى هذا الأمر إلى تعب السكّان، بعد سنوات طويلة من النزاع؛ لكنه يُعزى أكثر إلى أوساط الأعمال.

طبعاً، المنتصر الأكبر في الإعمار هو الرأسمالية الصناعية. إنّه انتصار الغاب؛ قانون الأقوى. فالأنموذج السائد في كل مكان هو الإنسان الذي يصنع نفسه Self-Made Man، المقاول القوي وبلا ضمير، الذي كانت سماته قد ازدهرتْ، من قبلُ، رمزياً، لدى الباني الرأسمالي الإنكليزي. صحيح أنَّ معادِله الأميركي لم يكن يحسدُه على هذا الأمر، من عدّة نواح؛

لكن بعض السمات، كما يوضحها دانيال بورستين، كانت تتوطّد، وتتميّز جرّاء حدَّة الطقس، وضراوة الظروف والصراعات الخاصة بأميركا. ومن الحلول الجذرية للرأسمالي الأميركي، جون د. روكفللر: فهو طرّادُ أعمال، مجرَّد من كل تأنيب ضمير، سيعرف كيف يصطاد الربح من كل ما سيمثل أمامه: تجارة الحبوب، اللحوم، النفط. إن الأزمة الاقتصادية، التي تلت الحرب الأهلية (١٨٦٧ ـ ١٨٦٨)، كانت مفيدةً لرجل من طينته. فقد أجَّج المنافسة بين أخصامه، غير مكترث بالتهديد ولا بالشراسة ولا بالجاسوسية (اشتبه به البعض بأنه قد يلجأ حتى إلى القتل)، فأخذ يحرّضهم على بعضهم، ممركزاً الأعمال ومحتكراً الأرباح. وعلى غرار نظيره الإنكليزي، سيسيل رودز، الذي لا يبزّهُ في التقريظ، جمع الحماسة الدينية والشراسة في الأعمال. إنه ملتبس، لكنّه لا يوفر الآخرين. عند موته، بنى هذا «الناسكُ» الذي لا قلبَ له، شركة ستاندرد أويل، على الدموع والدماء، لكنه أنشأ أيضاً معهد روكفللر للبحوث الطبية (١٩٠١)، وجنرال إديكايشن بورد (١٩٠٢) ومؤسسة روكفللر (١٩١٣).

إن روكفللر وأمثاله الكثيرين أسهموا كثيراً في تكوين ركيزة السلوك الاقتصادي الأميركي في القرن العشرين. فالرأسمالي الأميركي، القوي بالقانون الذي يحرّكه، إنّما يخدم قضيتين: قضيّته الشخصية، إثراءَه، ونموّه العضوي الأقصى؛ وكذلك قضية بلده الذي ترمي رسالته الإلهية إلى نشر بُنى الولايات المتحدة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في الأرض كلّها.

الباب الثاني

خضوع الدائرة الثالثة

في مطلع القرن العشرين، وجدت الولايات المتحدة نفسها في وضع جيد للوصول إلى الهيمنة العالمية.

صارت في متناولها الدائرتان الأولى والثانية. ولا مجال لإعادة النظر في حدود إقليمها القانوني (الدائرة الأولى). وباتت هيمنتها على أميركا اللاتينية (الدائرة الثانية)، ما عدا الشريحة المحرومة من المجتمعات المعنيّة، من القوة بحيثُ لا يستطيع أحدٌ نقضها جدياً على المستوى الدولي. ومما أسهم في تسليم القارة لجارها الشمالي، الاستغلالُ المخزي لهذا الجزء من العالم من جانب كل من الإسبانيين والبرتغاليين، وما أظهروا من احتقار تجاه السكّان الأولين، ولامسؤولية الأرستقراطيّات المحليّة في أثناء ثورات مطلع القرن التاسع عشر وبعدها. فالفوضى الاقتصادية والسياسية والصراعات الأهلية والحماقة جعلت طريدةً سهلة من أميركا اللاتينية التي تخلّصت من مُستعمريها القدامى.

إن «الأنموذج الجيفرسوني» الذي دمغ معظم الدساتير القومية، بدمغة المجلسين والسلطة الإجرائية القوية، المنسوخة عن الولايات المتحدة، إنما سهَّل التغلغل اليانكي، ولا سيما أن مختلف البلدان حافظت على أرستقراطية عقارية سرعان ما أقنعها الأميركيون بأن مصلحتها الحقيقية تتقاطع مع مصلحة الأموال الأميركية الشمالية. ولما تقاسمت الأوليغارشيات المحلية والرساميل الأميركية الشمالية السلطة والمكاسب، لم يعد عليهم، في فجر القرن العشرين، سوى إبقاء الأمور كما هي.

صارت كوبا وبورتوريكو في حوزة الولايات المتحدة، وتتمتّع باناما بنظام جعلها حيازة أميركية. سنة ١٩١٦، وقعت هايتي في نطاقها؛ وسوف تحتلها عسكرياً سنة ١٩٣٤ ولن تخرج منها إلاّ سنة ١٩٥٧، بعدما ضمنت ولاء الديكتاتور (دوڤالييه) الذي تركته قائماً، ثم جاء دور السان دومينيغ، سنة ١٩٢٤؛ فوضعوا على رأس الدولة، سنة ١٩٣٠، تروجيلو، أحد أعتى طغاة المنطقة، الذي ستدوم ديكتاتوريته حتى ١٩٦١. وعادوا سنة ١٩٦٥. فحيثما رأوا العمل العسكري ضرورياً لمصالحهم، انتهكوا سيادة الدول. وهذا ما حدث في جامايكا؛ الإقليم البريطاني سنة ١٩٦٢ ـ حيث كانت شركة اليونايتد فروت مستوطنةً حقاً ـ وفي غرنادا سنة ١٩٨٣. وباستمرار، كان يجري هذا النوع من التدخل باسم «إصلاح الديموقراطية وحفظ المواطنين والمصالح الأميركية».

وقع في كوبا التدخل الأول الذي استوجب تعديل بلات بناءً لطلب الرئيس توماس استرادا بالما (المنتخب في ١٩٠٢/٥/٢٠، بمساندة الأميركيين) سنة ١٩٠٦، عندما أدّى تجديد انتخابه إلى انتفاضة. فتجدَّد في أيلول/سبتمبر من العام نفسه تدخل القوّات الأجنبية، دائماً تحت غطاء التعديل. إن كوبا، المحمية الأميركية حقاً، كان يديرُها ويليام هوارد تافت، الرئيس المقبل للولايات المتحدة، الذي كان آنذاك سكرتير الحرب، فأعلن نفسه «حاكماً عاماً لجمهورية كوبا».

بعد ذلك تقرَّر مصير الجزيرة، فراح يتعاقبُ عليها «الرؤساءُ العملاء»، الذين يشجعون كلهم، المنشآت والرساميل الأميركية الشمالية. لم تعدْ تُحصى تدخلاتُ واشنطن، إلى أن أقدم رامون غروسان مارتان، الذي وصل سنة ١٩٣٣ إلى سدَّة الرئاسة، على اتخاذ عدد معين من المبادرات المؤاتية لكوبا، ومنها إلغاء تعديل بلات. عندها، دعمت الولايات الولايات ضابطاً من الجيش الكوبي، هو فولجنسيو باتيستا، الذي أوصلته إلى الحكم في ١٩٥٢/٣/١٠. غير أن فساد النظام والفوارق الاجتماعية[٩] والتعذيب الذي استعمله جهاز الاستخبارات العسكرية ومكتب قمع النشاطات الشيوعية،

اللذان شكّلهما مدرّبون أميركيون، أدّت إلى الانتفاضة سنة ١٩٥٩، والثورة.

لكن، بنحو عام، تفضّل الولايات المتحدة الهيمنة الاقتصادية على الاحتلال العسكري. ومثال ذلك أنَّ سياسة المؤتمرات البان أميركية هي شكل من امبريالية مقنَّعة، يجري عبرها الوثوق من ولاء الحكومات. لكن الاستعمار التجاري والمالي، بوجه خاص، هو الذي جعل من أميركا اللاتينية امتداداً لاقتصاد الولايات المتحدة، وجعل من حكّامها موالي طائعين. عشية النزاع العالمي الأول، بينما كان لا يزال للمصالح الأوروبية حضورٌ ملحوظ في أميركا الجنوبية، أدّت الأخطاء السياسية لـ «القارة القديمة» إلى فتح الطريق المُفضي إلى سقوطها، وإلى تعبيد طريق الغزو العالمي أمام الولايات المتحدة.

أوروبا الضالّة

بلغت التوترات في آب/أغسطس ١٩١٤ ذروتها، ووصلت حدَّ القطيعة، إذ تدافعت الأمم الأوروبية الكبرى ضد بعضها البعض، في معمعةِ حقد وغضب جماعيين. وقاد إلى الانتحار: روحُ الانتقام، عبثية الأركان وصلفها، وعدم كفاءة القادة السياسيين في تحمّل المسؤوليات، فضلاً عن جشع صانعي السلاح.

حين استذكر الأميركيون حكمة جورج واشنطن، لم يروا في المدى المباشر، على الأقل، ضرورةً للتدخل في النزاع. فهم مجرَّد «شركاء» لبلدان الوفاق بعد ١٩١٧، رغبوا في إبقاء أيديهم طليقة، ورفضوا اعتبار أنفسهم بمثابة حلفاء. وبالعكس، رموا تماماً إلى استعمال حيادهم (١٩١٤ ـ ١٩١٦) لكي يستفيدوا منه. فلم يتأخّروا عن تزويد المتحاربين بالأغذية والأسلحة والمنتوجات مقابل المال. وهكذا تزايدت بنسبة هائلة، ما بين ١٩١٤ و١٩١٦، حصة التجارة مع إنكلترا، وكذلك مع البلدان الاسكندينافية وهولندا وإسبانيا وسويسرا.

بيد أن أحداثاً استفزازية أكرهت الولايات المتحدة على الاشتراك في

الحرب. فالخطاب الذي لجأت إليه الطبقة الحاكمة لإقناع شعب ساكن، لكنّه مُستَفَزّ جرّاء حرب الغواصات الألمانية التي تطال من القاع سفناً أميركية، لدخول النزاع، هو نفسه الذي جرى استعماله سابقاً في عدة مناسبات، إبّان التدخلات في أميركا اللاتينية: إن الأمر يتعلق بالمحافظة على التوازن العالمي، والدفاع عن حرية التجارة، وخصوصاً البحرية، وإنقاذ الديموقراطية.

الواقع أن الرئيس ويلسون، كما يقول إيف ـ هنري نويات، اغتنم فرصة مناسبة تسمح له بتحقيق ما أراد تحقيقه سابقاً من خلال محاولات وساطته الفاشلة: الإسهام في إرساء العلاقات الدولية على مرتكزات جديدة. والحال، فإن فكرة أداء «رسالة» تقف وراء كل سياسة وودرو ويلسون. وبوجه عام، لم يتغير الشاغل الأساسي: إقامة عالم الغد المتأمرِك، تحريك مصالح أوساط الأعمال الأميركية، ضمان أن تكون البنى الاقتصادية التي ستقام في عدّة أماكن، خصوصاً في أوروبا، في مصلحة الولايات المتحدة أولاً. وعليه، فإن إدارة ويلسون استحثّت روح الحملات الصليبية وبسطت الأمور، كما كانت تفعل دوماً، لخنق آخر حشرجات الرأي العام واعتراضات الكونغرس: فمن جهة هناك «الأخيار» خلف أميركا، ومن جهة ثانية هناك «البرابرة». وفوق ذلك، بدا واضحاً أنَّ الرئيس الأميركي مصمِّم تماماً، عندما تسنح الفُرَصُ، على دعم التدمير الذاتي الانتحاري لأوروبا، بالحدّ من نفوذها في ما تملك من مستعمرات. فالإنكليز ليود جورج وآرثر بلفور ولورد ميلنر أيّدوا مشروع حاييم وايزمن (١٨٧٤ ـ ١٩٥٢) بإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين. والحكومة الأميركية رأت في ذلك فرصتها لتزيد في آنٍ من انقسامات العالم العربي وتفكيك الامبراطورية العثمانية. وفي الوقت عينه، أرادت تدمير الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية، لأنها تشكّل فرصة ضئيلة لإعمار أوروبا بعد النزاع.

بلا تأخير، ستتوضّح المكاسب التي جنتها الولايات المتحدة من دخولها الحرب. كتب أندريه كاسبي، أنَّ البطالة انحلّت، أولاً، تلقائياً:

«العمل للجميع، حتى لسود الجنوب الذين اكتشفوا طرق مصانع الشمال الشرقي»؛ ومن ذلك جاء السلم الاجتماعي «ما دام الدخل الفعلي للعمال ارتفع بنسبة ٢٥٪. وعلى الرغم من ضرائب القمح، كان هذا العصر هو العصر الذهبي بالنسبة إلى المزارعين». لقد بلغت الأرباح المتحققة من التجارة ذراها. تجارة القمح والفولاذ والبنزين والسفن والسكر والآلات وأعتدة سكك الحديد، والحديد، والنحاس... إلخ. وتطول لائحةُ السلع الأميركية التي انطلقت إلى بريطانيا العظمى أو فرنسا وأسهمت في إنقاذ الوفاق، مع إغناء الولايات المتحدة، لأن هذه السلع كانت تُباع. كما أن الاحتياطيات المالية الأميركية بدت غير قابلة للنضوب.

وإذا كانت نتيجة نهاية الحرب مشجعة بالنسبة إلى الولايات المتحدة - أية قوّة تستطيع الآن أن تكون ظلاً لها؟ - فإنها كارثية بالنسبة إلى أوروبا. هناك حوالى ١٣ مليون أوروبي منتشرين على مختلف ساحات القتال، الأمر الذي يمثّل لألمانيا نحو ١٥٪ من سكانها الذكور. والرقم متقارب بين فرنسا وألمانيا. قُتل مليون رجل في الأَسر، وأصيب كثيرن آخرون بالإعاقة. وزاد وباء الغريب الإسباني من عدد الضحايا: وبالإجمال، ما لا يقل عن ٢٠ مليوناً في بضع سنوات. فأينما وقع النظر، لا نرى إلاّ أنقاضاً ودماراً. لم يخرج منتصراً من هذه المجزرة الجماعية أيُّ بلد أوروبي. «سلام أو لا سلام، يصرخ أحد الأشخاص في «الصلبان الخشبية» لرولان دورجيلي، لقد فات الأوان، إنها الهزيمة. أقول لكم لا شيء يمكن فعله، لقد انتهت اللعبة. إنها الهزيمة، بالنسبة إلينا نحن الآخرين».

أمام هذه المذبحة، لا بد لنا من ذكر حكم جورج شتاينر، الواضح. فحكمه يذكّرنا حتى بالانعكاسات الممكنة على المستقبل. كتب: «نحن لا نستطيع أن نرى بوضوح إلى أزمات الثقافة الغربية، ولا نستطيع أن نفهم أصول الحركات التوتاليتارية في أوروبا الوسطى وأشكالها. هناك احتياطيات ذكاء لا بديل لها، وصلابة عصبية ومهارة سياسية، أُبيدَت تماماً. وهناك أطفالٌ قُتلوا لأنهم لم يتمكّنوا من الولادة: إن لهذه السمة الهجائية، التي

اصطنعها برخت وجورج كروز، إرناناتٍ توليدية بنحو خاص. وهناك مزيج من القوة العقلية والجسدية، وفسيفساء من الخلاسيّين والأنماط الجديدة الذين يتجاوز غناهُم الخيال، سوف نفتقر إليها حين نسعى إلى صيانة وتقدّم الإنسان الغربي ومؤسساته. بالمعنى البيولوجي، نحن نتأمل في ثقافة منقوصة، هي «ما بعد الثقافة»».

إن هذا الحكم القاسي يوقظُ صدى كلمات الكونت ديونيز في *The Ladybird* لمؤلفه د. هـ. لورنس: «تعتقدون أن ألمانيا والنمسا خسرتا الحرب؟ لقد كان ذلك محتوماً. لقد خسرنا الحرب جميعنا. كل أوروبا. (...). كانت حرباً انتحارية. لم يكنْ في مستطاع أحدٍ أن يربحها، كانت انتحاراً للجميع. (...). لا يدخل في عدادها (أميركا واليابان). لم تقوما بغير مساعدتنا على انتحارنا. فهما لم تتورّطا بطريقة حياتية».

ومن أصداء هذه الكلمات، الملاحظات المفرطة، والحصيفة جداً، التي أبداها الشخوصُ الذين ابتكرهم هنري باربوس في النّار: «جيشان يتحاربان؛ إنه جيش كبير ينتحر. ربما هذه هي الحرب العظمى».

عندما نرى الأرقام فقط، كيف لا نأخذ بكل هذه الأقوال؟ فضلاً عن الدم المُراق والقوى الحية التي لن تخدم أوروبا أبداً بعد ذلك، الشبيبة المذبوحة، فقدان النفوذ السياسي العالمي، كلّفت الحربُ ثمناً باهظاً، باهظاً جداً: بالنسبة إلى بريطانيا العظمى، ٤٤ مليار دولار؛ وفي ألمانيا، ابتلعت الحربُ ٢٢٪ من الثروة القومية، وفي إيطاليا ٢٦٪، وفي فرنسا ٣٠٪. أمام هذه الأوروبا المحترقة الغارقة في دمائها، المدمَّرة، كانت الولايات المتحدة هي المنتصرة الوحيدة في الحرب. بسذاجة، لكن بفضل القدرة الأميركية الخالدة التي يملكها الأميركيون لتقييم صورة إيجابية عن أنفسهم، ستظنُّ أوروبا أنها عبرت الأطلسي لأجلها.

والحال هذه، يرى المؤرخ جان ـ باتيست دوروسيل: «يبين تاريخ

دخول الأميركيين الحرب أنَّ الولايات المتحدة؛ الامتدادَ العملاق لأوروبا بفضل الهجرة، لم تدخل الحرب لأجل أوروبا. بل «على العكس تماماً»، يمكنُ القول تقريباً». فمن دون الجيش والموارد المالية الأميركية، لم يكن في مستطاع الوفاق أن يحيا حقاً. لكن ويلسون جاء إلى هنا لكي يُلق بلاده إلى غزو الدائرة الثالثة، كما أنه نوى أن يفرض على الأوروبيين ـ المهزومين في الانتحار الجماعي، كأنهم كلّهم أعداء ـ خطّته، نظرته إلى الديموقراطية الجديدة؛ الديموقراطية العالمية بقيادة أميركا.

عصبة الأمم: إدارة العالم من واشنطن

بيَّن ويلسون في برنامجه، المعلَن أمام الكونغرس، يوم ١٩١٨/١/٨، أن الدبلوماسيات يجب أن تكون «علنية» من الآن وصاعداً، وأن حرية الملاحة يجب أن تكون شاملة، مع إزالة الحواجز الجمركية وخفض الأسلحة، ومعالجة القضايا الكولونيالية، بعقلية جديدة، نزيهة، تأخذ في حسبانها تطلعات السكان. النقطة الأخيرة، الأهم، تحمل «الرقم ١٤». إنها تتعلّق بعصبة الأمم.

إن البنية الضمنية للمنظمة الدولية المقبلة هي، في ذهن الولايات المتحدة، بُنية وفيّة للمشروع المتأصل في الحلم الأميركي، منذ أكثر من قرنين. يجب أن تكون عصبة الأمم متطابقة مع مثال نظام عالمي، قائم على المبادئ الليبرالية. الحربُ مُدانة. فهي من الآن وصاعداً جريمة؛ ويحق للمدافعين عن النظام العالمي استعمال السلاح ضد كل دولة معتدية.

إن إدانة الحرب، لفرض الامبريالية، ترمي في الحقيقة إلى إدانة كل امبريالية مناوئة لامبريالية الولايات المتحدة، الرسولية وحدها. كذلك، لئن جرى في كل مكان خفض الأسلحة (باستثناء أميركا، وهذا هو المقصود ضمناً) بالنِّسب التي تمنّاها الرئيس ويلسون، فإن الولايات المتحدة سيكون في مقدورها، وحدها، التدخل ضد مسببي الاضطرابات المحتملين. وهناك

ما هو أخطر أيضاً: لا يمكن لأي بلد الدّفاع عن نفسه في مواجهة الأميركيين أنفسهم.

إن المادة التي تنصّ على حرية التجارة البحرية، التي يقصدُ الرئيس الأميركي من خلالها الكفاح ضد المجابهات الاقتصادية، على قدر ما تمثل البحرية التجارية، بعد الحرب نصف الأسطول الضخم لبريطانيا العظمى آنذاك، إنما هي طريقة لفرض الأمر الواقع على العالم: فرض إمكانية استيلاء الأميركيين على القسم الأكبر من الأسواق كما سيغدو عليه الحال، قريباً، في آسيا وأميركا اللاتينية. فبدون حمايات تجارية وجمركية، لا يستطيع أحد الصمود في مواجهة المدّ الآتي من وراء الأطلسي: ذاك أن احتياطي الولايات المتحدة من الذّهب بات يعادل نصف احتياطي كل الأمم (وسيبلغ ٦٠٪ سنة ١٩٢٩)؛ وأن الولايات المتحدة صارت المنتج الأول للفحم في العالم، وصار إنتاجها من الفولاذ، ولا سيما صادراتها من القمح، أضعافاً مضاعَفة. كما أنَّ ديون الحرب أتاحت لها وضع السكين فوق حنجرة كل الدول الأوروبية. أخيراً ترافق تقاسم المستعمرات الألمانية، مع همساتٍ مشبوهة. فما كان يطلبه ويلسون من الآخرين، كان لا يطبّقه أبداً على نفسه؛ كان يباهي بعدائه للاستعمار، بينما كانت الولايات المتحدة قد استعمرت، مباشرة أو مداورة عن طريق المحميّات، القارة الأميركية اللاتينية، وكذلك أقاليم آسيوية.

كتب بيار ميكيل: «عبثاً حاول الأوروبيون تذكيره بأنه رفض اقتراح اليابانيين برفع شعار المساواة العرقية على مدخل عصبة الأمم المقبلة. كما أنّه لم يبذل جهداً لمصلحة القوميات المحتلة والخاضعة للأميركيين، مثل الفيليبين. أخيراً، لم يعارض تقاسم المستعمرات الألمانية ولا وضعها تحت الوصاية».

ولئن فشلت عصبةُ الأمم، فذلك لأن أعظم دولتين في العالم، خارج الولايات المتحدة، لم تكونا من أعضائها. ولكن، بنحو خاص، لأنَّ مجلس

الشيوخ قرَّر ألاّ تدخلها أميركا، لأن انتظارها قد خاب. وبصراحة، لم تكن عصبة الأمم متطابقة مع الصورة التي كوّنتها الولايات المتحدة عن «ماكينة» عالمية تعمل لحسابها، ومع ذلك، صارت مضمونةً من الآن وصاعداً، هيمنتها على مصير الأمم المقبل.

منعطف ڤرساي

لنبدأ من أوروبا. إن الشروط الأميركية في «ڤرساي» («مؤتمر السلام»، الممتد من ١٨/١/١٩١٩، إلى ٢٨/٦/١٩١٩)، فضلاً عن عناد ريمون بوانكاريه؛ المؤيد للحرب أولاً في سبيل الثأر، والدافع للروس إلى تأييده، والمتحمس ثانياً لتدمير ألمانيا المغلوبة وإذلالها، هذه كلها أمطرت القارة القديمة وأغرقتها سياسياً وأخلاقياً، وذاك بسبب إدانة المغلوبين والقول بأن الديون التي سيتوجب عليهم أن يدفعوها إنما فُرضت عليهم كعقاب، والشعور الذي غذّوه بأنهم عوملوا معاملةً ظالمة، وسوى ذلك مما سيبذر الحقد في القلوب لآجالٍ طويلة، ويرسم طريق الثأر. فأوروبا الوسطى كانت موزّعة بين عدّة دول، في قلب كل منها أقليات متعادية، مثل قروح دائمة. والامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية، التي تمكّنت من جعل بعضها يتعايش داخل كلٍّ منسجم نسبياً، ومتماسك في كل حال، جرى تفكيكها وتمزيقها، وولدت رهانات ستشكّل امتداداتُها عوامل حاسمة على طريق الحرب العالمية الثانية والوضع الراهن في البلقان وفي أوروبا الشرقية: المسألة اليوغوسلافية، مسألة ألبانيا وكوسوڤو، مسألة سلوڤاكيا والتشيكيين، مسألة رومانيا وهنغاريا، مشكلة رومانيا وروسيا وأوكرانيا.

بما أنَّ الولايات المتحدة منعت أوروبا من إعمارها على الأسس المناسبة لها ـ المشروعة تاريخياً ـ مستعينةً برؤساء دول أوروبيين عاجزين عن مقاومتها، فإنها أضعفت في كل مكان مواقع الأمم الأوروبية الرئيسية في العالم. فالمبادئ التي أعلنها ويلسون تضافرت لزعزعة استقرار القارتين الآسيوية والأفريقية. ومن الآن فصاعداً، ساد عمل تفكيكي بطيء. فالعربُ

الحسّاسون من إدانات الامبريالية الأوروبية، والمستجيبون لدعوات تقرير المصير التي أطلقتها واشنطن، تركوا قوميّتهم تتفجّر. والهند، في ظل غاندي، قاومت الهيمنة البريطانية، ونالت الاستقلال سنة ١٩٤٩. وفي كل مكان؛ في مصر وتونس والجزائر والمغرب والهند الصينية والفيليبين، صارت السلطة الاستعمارية الأوروبية مرفوضة. أمرٌ حسن؟ بلا شك، لولا أن الولايات المتحدة سعت إلى ملء الفراغ في كل مكان.

الأميركيون؛ سادة اللعب بالأسلحة، وغالباً بالدبلوماسية، هم كذلك أسياد الوضع بفضل قوّتهم المالية، إذ واصلوا مسارهم الإثرائي الاستثنائي، وأقاموا البنى الاقتصادية التي ستخدم استراتيجية هيمنتهم.

الآلية الاقتصادية العالمية

ما بين ١٩٢١ و١٩٢٩، حصل انفجار اقتصادي وضعهم على طريق ازدهار غير مسبوق. إنه عصرُ الاستهلاك الجماهيري الذي منحهم الوهمَ الذي صنعوه أخيراً «الجنّة على الأرض والوفرة للجميع». لقد أعلن الرئيس هوفر بكل تبجح أنَّ الولايات المتحدة أصبحت حالياً «قريبة جداً من النصر النهائي على الفقر، أكثر من أي بلد آخر في التاريخ». لا شكَّ في أنهم فرضوا إرادتهم المالية على أسواق العالم، لكن النظام الذي أقاموه بدا ضالاً وخطِراً.

أولاً، الازدهار، نتيجة الفلتان الاقتصادي، إن كان يوفّر الثروة لكثيرين، فإنه يترك أكثر منهم على الحافة.

كتب إيڤ ـ هنري نويات: «إن نظرية «الداروينية الاجتماعية» التي تشدّد على ضرورة الصراع في سبيل الحياة والتقدم الإنساني، المرتبط بانتصار الأجدر وتصفية الضعفاء، بحسب الأخلاقية البروتستانتية التي كانت ترى في النجاح المادي مكافأةً على الجهود، إنّما كانت تخلقُ جواً مؤاتياً».

فالنمو السكاني استؤنف، وتواصلت الحركة الساعية إلى دفع الحدود

نحو الغرب، وشهدت الصناعة والمصارف نمواً استثنائياً في المقابل، حتى إذا بدا مستوى المعيشة قد تحسَّن بنحوٍ عام، فإنَّ هوَّة المظالم زادت عمقاً. ففي ست سنوات، أثرت الشركات الصناعية بمعدل ٦٢٪ بينما الأجورُ لم ترتفع إلا بمعدل ٢٦٪. وفي مواجهة البطالة التي عاودت ظهورها بعد انتهاء المجهود الحربي، تزايد عدد أصحاب الملايين: ٤٥٠٠ سنة ١٩١٤؛ ١١٠٠٠ سنة ١٩٢٦. أما السوق القومي فقد واصل الاحتماء بحواجز جمركية لا تُخرَق، بينما كانت الولايات المتحدة تنادي بإلغاء كل مذهب حماية لدى الآخرين. والكلفة الاجتماعية صارت مرتفعة، بالنظر إلى نشاطات تجارية وصناعية ومالية، مزدهرة بالنسبة إلى المالكين ـ أولئك الأرستقراطيين الزائفين، الذين كان يندِّد بهم جيفرسون ـ. دشَّن فريدريك و. تايلور التنظيم العلمي للعمل. فجرى تحليلُ حركات العمل بدقة. وأنشأ فورد أول شبكة تركيب أَلَّلت العمّال. وأما التمركز المالي للمنشآت فقد جعلها شبه احتكارات، غالباً ما يديرها وصوليون بلا ضمير. وأما المشهد الاقتصادي والاجتماعي الأميركي فقد ارتسم على الشكل الآتي: منافسات وخصومات بين المجموعات، رعب في أماكن العمل والورش، تفاوت في الحقوق بين الرجال والنساء والسُّود، عمل الأطفال (الذي منعته المحكمة العليا مرتين ما بين ١٩١٨ و١٩١٩، وحاول قرار عمل الأطفال الحدّ من معاناتهم)، وظروف مضنية، لاإنسانية أحياناً.

حاولت نقابات، ناشئة في القرن التاسع عشر، فرض مطالب مشروعة. وفشلت النقاباتُ التي لم تسع إلى التفاهم بأي ثمن مع أرباب العمل، والخضوع لأبويّتهم. ولم يهتمّ بالجانب الاجتماعي أو الأخلاقي، الرؤساء الذين تعاقبوا في السنوات التي تلت نهاية الحرب. يبدو أنَّ وارن غاماليل هاردينغ (١٨٦٥ ـ ١٩٢٣) توفي إثرَ فضائحَ طاولت بعض أعضاء حكومته، وجو الفساد السائد آنذاك. وأما كالڤين كوليدج (١٨٧٢ ـ ١٩٣٣) فلم يفعل شيئاً من شأنه إعاقة سير الأعمال، مهما كانت عواقبها. وأخيراً، ظلَّ هربرت كلارك هوڤر (١٨٧٤ ـ ١٩٦٤) في الذاكرات، بمثابة الرجل الذي رفض

تقديم العون العام للعاطلين من العمل بعد أزمة ١٩٢٩. وأما المثال الذي ذكره ثورو فقد اكتمل: إنّ حكومة جيّدة هي حكومة تترك الأعمال حرة، فلا تحكم البتة، أو تحكم أقل ما يمكن.

بين الحربين، لم تهتم الولايات المتحدة إلاّ بأمرين: ضمان بحبوحة الطبقة الميسورة بحرية شاملة ممنوحة لـ «البيغ بيزنس»، والعمل الدولي المرتبط حصراً بالمصلحة القومية الأميركية. لقد رأينا كيف وقعت الولايات المتحدة تحت وصايتهم. فالاستثماراتُ والضوابط المالية والصناعية، والتدخلات المباشرة أو غير المباشرة (العسكرية والسياسية والدبلوماسية) كانت كافيةً لإبقاء أمم الدائرة الثانية تحت الجزمة. لقد سمحت القوّة البحرية والتجارية الأميركية والوسائل المعبأة بنشر الاستعمار في آسيا، وفي أوروبا لاحقاً.

آنذاك، واصلت الولايات المتحدة ممارسة اللغة المزدوجة بمهارة. فهي في كل المعاهدات، تستعمل الدبلوماسية والدعاية لتفكك، لدى الآخرين، ما كانت تنكبُّ على بنائه وتعزيزه لديها بنحو خاص، على حساب الأوروبيين. لهذه الغاية، تدخّل السلاح الاقتصادي متمماً السلاح الدبلوماسي والأيديولوجي.

للمزيد من إضعاف مواقع الأوروبيين في مستعمراتهم، قامت بقطع أرزاقهم. وظلت الولايات المتحدة غير قابلة للترويض على صعيد الديون. فالوسائل التي في حوزتها من ثلاثة أصناف: هناك أولاً الإصلاحات الألمانية، وكانت أميركا غارقة في رساميل لا تطلب سوى توظيفها خارج حدودها الرسمية، فمنحت ألمانيا قروضاً هائلة. ثم هناك الديون التي تعاهدت عليها بلدانُ الوفاق. وأخيراً، هناك الديون التي تعاقدوا عليها مع الولايات المتحدة. والرهونات تجاه الأميركيين، الذين يعتبرونها ديوناً تجارية، لا يمكن إعادة جدولتها، وتالياً على الأوروبيين التفاهم على تسديدها. وما دامت الولايات المتحدة تقرض المال لألمانيا؛ العدو القديم، أليس في وسعها التصرف بالطريقة نفسها تجاه «شركائها» الأقدمين؟ عملياً، لم تقرض سوى البلدان التي تسدّد ديونها. فلم تحصل على شيء اليابانُ

والاتحاد السوفياتي وفرنسا، القوّة الاستعمارية الكبرى، بعد الحليف البريطاني. إن الولايات المتحدة تقرض ألمانيا التي تعهّدت بتعويضات للحلفاء، الذين يدفعون بدورهم ما يدينون به للأميركيين.

إنّها آلية خطيرة، ذاك أن خطر الإنتاج الفائض أخذ يتفاقم مهدِّداً أكثر فأكثر. فالقروضُ الشخصية سمحت للأفراد بالشراء، وبذلك أسهموا في تنزيل المخزونات. وأدّى تضخّمها الناجم عن تباطؤ مفاجئ في التسليف، إلى كارثة.

نحو الانهيار الأوروبي

يبيّن انهيار ١٩٢٩ إلى أي حد كان يشكل النظامُ الاقتصادي العالمي سلاحاً خطيراً ستجعله الولايات المتحدة أداة لغزو العالم.

غداة الحرب الأولى، كانت الديون والرهونات الأميركية على أوروبا ضخمةً. وتجلَّت عظمةُ الولايات المتحدة بمضاعفة مبادلاتها المالية ما بين ١٩١٩ و١٩٣٠. وأدَّت أزمةُ النظام النقدي الدولي سنة ١٩٣٠، ثم انفجاره منذ ١٩٣٣، إلى قيام حرب نقدية من خلال المضاربة على أسعار صرف العُملات. الحقيقة أن سنوات ١٩١٤ ـ ١٩١٨، حملت للولايات المتحدة ازدهاراً غيرَ مسبوق.

كتب أندريه كاسبي «منذ ١٩١٥، عندما فهم المتحاربون أنَّ النزاع قد لا يكون قصيراً كما يأملون، شكّلت الولايات المتحدة خزّاناً احتياطياً لمواد أولية، ومنتوجات غذائية وذخائر. واستمتع الصناعيون والمزارعون والتجّار الأميركيّون ببيع مواد غذائية، أي القمح واللحم والسكر، ومنتوجات صناعية، مثل الحديد والفولاذ والمحرّكات، من دون أن ننسى القطن والأدوية. وذلك بفضل حيادها الذي لم يمنعها من المتاجرة مع المتحاربين».

ولم تُنسَ الأوساط المالية، ما دامت «المصارف الخاصة، التي كانت ترأسها مجموعة مورغان، بدأت منذ كانون الثاني/يناير ١٩١٥، تقرضُ المال

للفرنسيين والبريطانيين (...). ومن هنا يمكن الاستدلالُ على تأثير الأوساط المالية في الرئيس ويلسون... لكنها لم تكن بحاجةٍ إلى مشاركة الولايات المتحدة في الحرب للحصول على أرباح خيالية». الرئيس ويلسون نفسه، الواقعي والواثق من نفسه، أعلنَ أنّ القوى المتحالفة ستكون، بعد نهاية الحرب، بين أيدي الولايات المتحدة.

وما كان صحيحاً جزئياً آنذاك، سيغدو صحيحاً كلياً، اعتباراً من الحرب العالمية الثانية، فهذه جاءت في الوقت المطلوب لمساعدة الولايات المتحدة على التوسع الاقتصادي، واستعمالها مصبّاً لأسواقها، وللتعويض عن نكسات سياسة روزفلت.

يوضح كاسبي: «إن جدول المؤشرات الاقتصادية يبيّن أن الحصيلة الاقتصادية للنيوديل رديئة. نعم، بطالة أقل، ولكنّ المرض ظلَّ مُعدياً. سيلزم الإنتاج الجماهيري الذي يستدعيه المجهودُ الحربي والتعبئة العامة للرجال القادرين على حمل السلاح حتى تتلاشى فئة العاطلين من العمل». ولئن صارت الولايات المتحدة، عملياً، «ترسانة الديموقراطيات»، فهي لم تفعل ذلك على سبيل الإحسان. ففي ١٩٣٩/١١/٤ «استبدل الكونغرس الحظر الشامل بقرار (كاش أند كاري): يمكن للأميركيين أن يبيعوا أسلحة للمتحاربين، شرط أن يدفع هؤلاء نقداً (كاش) وأن يتكفّلوا بالنقل (كاري)». كانت بريطانيا العظمى متعثرة مالياً لأنّها، كما أشار ديغول في كتابه مذكرات الحرب «طوال هذا الشتاء الداكن، كان على البريطانيين دفع ثمن مشترياتهم من الولايات المتحدة ذهباً وعملاتٍ صعبة». كذلك لا يمكنُ تناسي الرهانات السياسية. فالولايات المتحدة قدَّمت (ليس بدون الكثير من الخلفيات) لبريطانيا العظمى خمسين سفينة، وهي سفن قديمة، مقابل استعمال غير مشروط للقواعد الإنكليزية في الأرض الجديدة وباهاماس وبرمودا.

منذ ١٩٣٧، أحسَّ روزفلت بأن الحرب في أوروبا حتمية. وعلى الفور أدركَ ما سيجنيه الاقتصاد الأميركي من مكاسب: فبفضل الإنتاج الجماهيري والتعبئة العامة في سبيل المجهود الحربي، سيجري حل مشكلتي

الأسواق والبطالة. لكن الرئيس أكبَّ شيئاً فشيئاً على إقناع مواطنيه بأنه لا يكفي أن تكون أميركا «ترسانة الديموقراطية»، ولا بد من مشاركة أنشط في «الحملة على امبراطورية الشرّ» (ألمانيا واليابان). يقول كلود فوهلن: «يجب إقناع الرأي (العام) بأن البلدان التوتاليتارية تهدّد القيم الخاصة بالديموقراطية الأميركية». في الوقت ذاته، ترك ستالين يتصرّف على مزاجه في أوروبا الشرقية لأنه فهم، كما كتب كاسبي، أنه بهذه الطريقة «يحاول كسب السلم، مثلما يوشك أن يربح الحرب».

الهجوم الياباني على بيرل هاربور قدّم العنصر الحاسم الذي قرّر دخول الولايات المتحدة الحرب. فهل كان ذلك مفاجئاً تماماً؟ لن نذهب إلى حد الزّعم، كما فعل بعضُ المؤرخين، أنّه جرى السكوت عمداً عن اقتراب المقاتلات اليابانية حتى تغدو محتومةً المشاركةُ الأميركية في النزاع[١٠]؛ ومع ذلك يمكنُ القول إن المجابهة مع اليابانيين مأمولة، وإلاّ فكيف نفسّر الإجراءات الاقتصادية ضد اليابان، من أيلول/سبتمبر ١٩٤٠ إلى تموز/يوليو ١٩٤١، الرامية إلى حرمانها من المنتوجات الاستراتيجية، ولا سيما النفط؟ كذلك كان يستعد الأميركيون للردّ على ألمانيا. فقد أقاموا، أولاً، منطقة محايدة في الأطلسي تجبر الألمان على حصر عملياتهم في جانبه الشرقي. وكان لا بد من وقوع «حوادث» خصوصاً بعدما تقرّر اشتراك السفن الحربية الأميركية في دوريات وجولات شمال الأطلسي (أيلول/سبتمبر ١٩٤١). وهكذا، في ١٧/١٠ ألحقت السفينة أوبوت ضرراً بالطراد كيرني، بينما غرق الطرّاد روبن جامس يوم ٣١/١٠.

في ١١/٩/١٩٤١، عندما أعلنت ألمانيا، وإيطاليا في اليوم التالي، الحرب على الولايات المتحدة، صار القدَر محتوماً. لقد وجد الأميركيون ما كانوا يسعون إليه من استيلاء على الدائرة الثالثة، مستفيدين من نزاع نمت بذورُه بسبب الأخطاء الأوروبية في مطلع القرن، ثم بسبب نتائجه، ومنها «معاهدة ڤرساي» المشؤومة التي أملى الأميركيون جزأها الأكثر إكراهاً.

روزفلت وغزو العالم

كان ينبغي للمجابهة مع اليابان أن تُتيح للولايات المتحدة تحضير هيمنتها السياسية، ثم الاقتصادية على آسيا، على غرار ما فعله واشنطن في أميركا اللاتينية. في المقام الأول، سنحت الفرصة لإنهاء النفوذ الأوروبي في هذا القسم من العالم. عملياً، بعد ١٩٤٥، صار مرفوضاً وضع الهولنديين (الهند الهولندية) والبريطانيين والفرنسيين. وفي المقام الثاني، إن الولايات المتحدة إذ ضربت القوة اليابانية، فإنما تخلصت من المُناوئ الوحيد القادر على اعتراضها في الباسيفيكي.

أما النوايا الأميركية في أوروبا فسوف تتوضّح من خلال العلميات. فإلى إرادة تنظيم الحرب على الأراضي الأوروبية بأفق إصلاح أضرار الحرب على الطريقة الأميركية، انضافت إرادةُ إبعاد المزعجين، خصوصاً فرنسا غير الڤيشيّة.

هكذا سارع الأميركيون، منذ ١٩٤٠، إلى تعزيز العلاقات مع ڤيشي. ففي كانون الأول/ ديسمبر أرسل روزڤلت الأميرال ليهي والقنصل روبرت مورفي، المعاديين صراحةً لفرنسا الحرة، لمقابلة ويغان في شمال أفريقيا. وقبل ذلك، جرت محاولة للتقليل من أهمية الحركة الديغولية، بتوريط الأميرال موزلييه في مؤامرة مع ڤيشي. فالمؤامرة التي دبّرها ضبّاط بريطانيون، بتشجيع من المخابرات الأميركية، اكتشفها ديغول الذي حصل على اعتذارات عنها من تشرشل في عدن. وفي ١٩٤١/١٢/٢٤، حصل الأميرال موزلييه نفسه على انضمام سان بيار وميكلون إلى فرنسا الحرَّة. مما أثار غضب الحكومة الأميركية، المشغولة بالتفاوض مع ڤيشي حول تحييد جزر الآنتيل. في شباط/ فبراير ١٩٤٢، صار سير ترافرس هاريس (١٨٩٢ ـ ١٩٨٤) قائد سلاح المدفعية. عاد إلى الولايات المتحدة حيث صار على رأس وفد السلاح الجوي الملكي. كذلك أليس مدهشاً أن يُفرَض اعتماد تكتيك «قصف منطقة» الذي كان يؤيده الأميركيون بقوة، والذي يرمي إلى

إلحاق أكبر أضرار بالأراضي الألمانية؟ كانت ٦٠ مدينة من أكبر المدن الألمانية هدفاً لهجمات مرعبة، تواصلت حتى آخر الحرب. وما أصاب ألمانيا، أصاب فرنسا وبلجيكا أيضاً، اللتين دُمرت مراكزهما الاقتصادية الحيوية. ومنذ آذار/مارس ١٩٤٣، تكثّفت العمليات من قبل جيش RAF والجيش الثامن USAF. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٢، أطلقت عملية «تورش». المقصود بالنسبة إلى الأميركيين والإنكليز، هو الإنزال في شمال أفريقيا، في صميم الامبراطورية الفرنسية، والتحالف مع ڤيشي لوضع الرجل في أوروبا مع الحد من نفوذ فرنسا الحرة محلياً. لهذه الغاية، جرت اتصالات مع محيط الجنرال جيرو، المعادي لديغول، وقام بها روبرت مورفي (٤ أيلول/سبتمبر). وفي ١١/٨ انطلقت العملية. وفي ١٣ منه، صار الأميرال دارلان المُحاور الرسمي للحلفاء، مما أثار غضب الجنرال ديغول. وعندما اغتيل دارلان، خلفه جيرو. والحال، لا داعي للاندهاش من موقف ديغول في «مؤتمر الدار البيضاء ـ أنفة»، المنعقد ما بين ١٣ و٢٤/١/١٩٤٣، عندما رفض الفكرة التي أطلقها روزڤلت وتشرشل ومستشاروهما العسكريون، بإقامة سلطة ثلاثية يكون هو نفسه ملحقاً في داخلها بجيرو والجنرال جورج.

ديغول ومقاومة روزڤلت

لا شيء يبلور النوايا الأميركية بالنسبة إلى مستقبل العالم، أكثر من العلاقة الخاصة جداً التي قامت بين روزڤلت ومستشاريه من جهة، والجنرال ديغول من جهة ثانية. منذ بداية اللعبة كره روزڤلت ديغول. لا شكّ في أنه اعترف له بكونه الشخص الأوروبي المرموق، الوحيد الذي كان في غاية الوضوح لاكتشاف النوايا الأميركية في حينها، وكان في غاية التصميم على منع تحقيقها.

هناك سمتان رئيسيتان تميّزان مكائد روزڤلت. أولاً، المحاولة الدائبة لاستبعاد ديغول وفرنسا الحرّة، لتنظيم عالم ما بعد الحرب على منواله. كتب

الجنرال ديغول في **مذكرات الحرب**: «في الصميم، ما كان يعتبره الأميركيون من المسلّمات هو امّحاء فرنسا، وتالياً كانوا يتفاهمون مع ڤيشي». وأضاف: «أمام ضخامة الموارد الأميركية وطموح روزفلت إلى إقامة القانون وممارسة الحكم في العالم، كنت أشعر بأنَّ الاستقلال هو حقاً على المحك». وثانياً، الميل البريطاني المتعاظم نحو الأهداف الامبريالية للمستعمرة القديمة. يقول ديغول: «مع ذلك، فإن دخول روسيا وأميركا الحرب، الذي كان يعني بالنسبة إلى إنكلترا، أيضاً، عبوديات ثقيلة ينطوي عليها هذا التحالف مع العمالقة، إنما كان في إمكانه جعلها تصمّم على تقريب سياستها من سياستنا، وتمارس معنا تضامناً صريحاً لأجل العمل في أوروبا والشرق، وفي أفريقيا والباسيفيكي». لم يحدث شيء من ذلك. فقد تبدّل الموقفُ البريطاني تجاه الجنرال ديغول بمقدار تزايد ضغط روزفلت. برز جوٌّ العداوة منذ بداية تموز/يوليو ١٩٤١. عندئذ اتّخذ الرئيس الأميركي قراراً بعدم إناطة فرنسا الحرة بالدور الأساسي في مقاومة النازية، والاعتماد على ڤيشي فما كان من نظارة الدولة إلاّ أن تجاهلت ديغول وأنصاره.

وصف جان لاكوتير في كتابه عن الجنرال ديغول، الأحداث التي رافقت «التعاون» بين ديغول والحكومة الأميركية على مدى سنوات الحرب. إن خصومة روزفلت ثم حقده، هو وكبار مستشاريه، على الجنرال، نجد مصادرهما في الموقف المعارض، الصريح، الذي أعلنه ديغول ضد المرامي الامبريالية الأميركية. وسرعان ما توقّع ديغول عدم ترك الساحة حرة أمام التحالف الأميركي ـ الإنكليزي، فسعى إلى إقامة علاقات مباشرة مع الاتحاد السوفياتي، لأنه كان مقتنعاً ـ كما يروي الصحافي جيرار جوڤ ـ بأن فرنسا والاتحاد السوفياتي «هما من القوى القاريّة، وبذلك لهما مشكلات وأهداف خاصة مختلفة عن أهداف القوى الأنكلوسكسونية». وأظهر واقعية أمام المصلحة العليا لقضية الحلفاء. فحاول تقارباً مع واشنطن، آخر كانون الثاني/يناير ١٩٤٢. ردّ عليه روزفلت والقوى الأنكلوفونية بـ «ميثاق الأطلسي»، الذي وضعه ووقّعه على متن البارجة الحربية أمير ويلز، في آب/

أغسطس ١٩٤١، والذي يسترجع حرفياً النقاط الأربع عشرة لمخطط وودرو ويلسون. وهو يطالب بأن تتخلّى الديموقراطيات عن أي مكسب إقليمي وأنْ تشجّع تقرير مصير كل الأمم المستعمرة ـ من قبل قوى أخرى، غير الولايات المتحدة ـ كما يُفهم.

إن «المقت الروزفلتي» لديغول يعود إلى ما سمي «قضيةَ دكار» التي «حوّلت اللاموَدّة الغامضة التي كنّها روزفلت ومعاونوه له منذ اللحظة الأولى، إلى تحدّ صريح»، كما كتب لاكوتير. يوم ٨/٢٧ أشارت **النيويورك تايمز** إلى التشكيك بشرعية الحركة التي أطلقها الجنرال بعد نداء ١٨ حزيران/ يونيو. أما الخصومة الأميركية المعلنة الأولى فتعود إلى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤١، إذ دعا سكرتير الدولة كوردل هول الفرنسيين الأحرار بأنهم حركة «مزعومة». ويذكّر لاكوتير بتطور ظاهرة الحساسية، آنذاك، بين ديغول وروزفلت، خصوصاً حين صدرت من الرئيس الأميركي بادرة «سوء تقدير لاعقلاني ومكابر، انتهت بشيء من العماهة والتطرف إلى ما وراء حدود المعقول». فمن الواضح أن الولايات المتحدة لو زعمت أنها تحارب «لأجل انتصار الديموقراطيات»، فإن ما يظهر من المخططات التي وضعها روزفلت لإعادة تنظيم العالم، يدلّ على دوافع ضمنية مختلفة.

إن الأميركيين، بموجب تصوّرهم الفدرالي والمناهض للاستعمار، يعارضون كل ظلّ لرؤية مركزية وامبريالية ظاهرة لدى آخرين. وينطوي غزو فرنسا على ضمان ركيزة لتخليص أوروبا من المحتلّ الألماني، لاستبداله بآخر يمكنهم ضبطه ورصده. في هذا الأفق، لا يستطيع ديغول، بكل وضوح، الظهور بمظهر الأبله. عملياً، لن يكون الدور المخصَّص لفرنسا سوى دور ثانوي. كتب لاكوتير: «على الفرنسيين إصلاح ميادين الهبوط، تقديم بعض المعلومات، تخريب بعض القطارات، (وعند اللزوم. . .) اقتراحات من الخبراء». ومقابل ذلك، سيعادُ إليهم إقليم متروبولي ليس أدنى بكثير من إقليم ١٩٤٠ (مع بعض الاستثناءات من الجهة البلجيكية التي يجب تكبيرها)، تحت رعاية لجنة أميركية عليا ستعيد تربيتهم، وبوليس دولي، في

فرنسا «منزوعة السلاح»، سيحافظ على الأمن الداخلي والخارجي. . . هذا ليس كاريكاتوراً: إنه المستقبل المخصَّص لفرنسا، كما يظهر من مجمل الأفكار التي صاغها رئيس السلطة التنفيذية الأميركية بين ١٩٤٠ و١٩٤٤، وحتى إنزال النورماندي.

المخابرات الأميركية لم تر ديغول إلاّ بوصفه «بقيّة ضئيلة وبائدة من تاريخ غابر»، وهذا ما يفصح عنه دبلوماسيون، أمثال ماينارد بارنز وفريمان ماتيوز، المسؤولين عن توجّهات روزفلت ونظارة الدولة طوال تلك السنوات. يضيفُ لاكوتير: «تحت ريشة بارنز، لم تعد فرنسا المفكّكة والمغلوبة، موجودة كأمة. وتحت ريشة فريمان ماتيوز، يشكّل الديغوليون نوعاً من عصابة، وهذه صيغة سيسترجعها لحسابه هارولد إيكز، وزير داخلية FDR».

كان روزفلت محاطاً باختصاصيين معادين لفرنسا وقائد مقاومتها: كورديل هول، الذي لا يعرف شيئاً عنها، سامنر ويلز الذي كان شديد الحذر من الأوروبيين، آدولف برل، الأميرال ويليام لياهي، الدبلوماسي روبرت مورفي، كلهم قصيرو النظر، معبَّؤون ضد فرنسا وضد ديغول. ينقل أندريه تيكسييه مقابلة حضرها بين أندريه فيليب؛ الناطق باسم ديغول وFDR وسامنر ويلز في لندن، يوم ٢٠/١١/١٩٤٢، سيقول فيها روزفلت: «بالنسبة إليّ، فرنسا لم تعد موجودة بالمعنى السياسي، إلى أن تأتيها الانتخابات بممثلين عنها». روزفلت أراد أن يكون براغماتيكياً فقال: «أنا لستُ مثالياً مثل ويلسون، فما يهمّني في المقام الأول هو الفعالية، وأنا أمامي مشاكل ينبغي حلها. فأهلاً وسهلاً بمن يساعدني. اليوم، أعطاني دارلان عاصمة الجزائر، فهتفت: عاش دارلان! وإذا منحني كويسلينغ أوسلو، فسأهتف: عاش كويسلينغ!. . . وغداً إن قدّم لي لاڤال باريس، فسأهتف: عاش لاڤال!».

في تموز/يوليو ١٩٤٢، توالت الخيباتُ وعلامات الازدراء تجاه زعيم فرنسا الحرّة، مع القرار المتَّخَذ بإطلاق إنزال حليف في شمال أفريقيا،

استبعد عنه الفرنسيون الأحرار لعدد من الأسباب. على سؤال لاكوتير ـ «هل يجب اقتراح دوافع أخرى لدى روزفلت؟ إن هذه الفاصلة في أفريقيا الشمالية، ألا تسمح له، عملياً، ببلوغ هدفين شخصيين: تطهير أفريقيا الشمالية من الاستعمار الفرنسي، ومنح الجنرال ديغول ما أسماه ميلتون ڤيورست اسماً جميلاً؛ «تأشيرة لأجل النسيان»؟ ـ لا يمكنُ الرَّد إلا بالإيجاب. بالمناسبة، المُحاوِر الذي اختاره روبرت مورفي هو الجنرال ويغان «الذي يسانده حزب قوي، مضاد للألمان، مضاد لديغول، وموال للأميركيين، في مجمل أفريقيا الشمالية». كما جرى ضمانُ الأجهزة لمحبّي أميركا المجرَّبين، من بينهم جاك ليميغر ـ دوبراي، صاحب زيوت لسيور، وهنري دساتييه. الجنرال جيرو، نفسه، كتب إلى مورفي، يوم ٢٨/٨/ ١٩٤٢، عن ضرورة إخفاء أمر الإنزال عن «الفرنسيين المنشقّين»، أي عن ديغول وفرنسا الحرّة. «وعلى هذا النحو، منح الجنرال جيرو إجازةً للأميركيين بالتدخل في الشؤون الفرنسية، وتقرير ما يحلو لهم، بالاستناد إلى هذا الحكم الجديد للمصالح الفرنسية».

لم يكن روزفلت ينتظرُ البتة انحراف جيرو. فكتب: «أرى من الضروري استبعاد ديغول، وعدم تبليغه أية معلومة». فإذا نجحت عملية تورش، لا بد من نقل المسؤوليات التي يفترض عادة أن تقع على عاتق جيرو، إلى دارلان، عن طريق مورفي والجنرال كلارك، بالتفاهم مع واشنطن ونظارة الدولة. وفي لندن، تصاعدت الإجراءات ضد ديغول. أقام مراقب أميركي في الإذاعة، مانعاً كل تهجّم على پيتان أو دارلان. وبعد المذكرة التي نقلها ديغول إلى تشرشل بعدم ترك الولايات المتحدة تتولى قيادة النزاع، جاء بيانُ اللجنة الوطنية الفرنسية، الذي أعلن فيه ديغول رفض أية مسؤولية عن المفاوضات التي يجريها الحلفاءُ، بقيادة أميركية، في شمال أفريقيا. وعلى هذا، ردَّ الأميركيون بـ «توسيع الموانع والضغوط على الناطق باسم فرنسا المقاتلة».

إنّه زمن إذعان الإنكليز، وخصوصاً تشرشل، لتنفيذ أوامر واشنطن، أكثر فأكثر.

يقول ديغول: «كان الوزير الأول قد اتخذ لنفسه قاعدةً قوامها عدم القيام بأي عمل مهم من دون التفاهم مع روزفلت. وهو إن كان يعاني أكثر من أي إنكليزي آخر، من فظاظة أساليب واشنطن، وإن كان يتحمَّل بعناء حالة التبعية التي فرضتها مساعدةُ الولايات المتحدة على الامبراطورية البريطانية، وإن كان يشعر بمرارة لهجة الاستعلاء التي يخاطبها بها الرئيس، فإن مستر تشرشل قرّر، بشكل نهائي، الانحناء أمام ضرورة التحالف الأميركي. كما أنّه لم يكن ينوي أن يتّخذ من فرنسا الحرة موقفاً يقطعُ مع موقف البيت الأبيض. لقد أظهر روزفلت تحفّظه تجاه الجنرال ديغول، لكن تشرشل بقي متكتماً». أما تشرشل فقد «أصرَّ على التعامل مع التحفظات التي صاغتها فرنسا المقاتلة هازئاً، معلناً احتقاره لكل ما يمكنه أنْ يشبه وعياً وطنياً فرنسياً».

موحيةٌ هي قراءة خطط روزفلت في أوروبا (آذار/مارس ١٩٤٣) بعد انتهاء الحرب. إن مجمل الأسلحة الأوروبية ستكون في عُهدة ثلاثة بلدان: بريطانيا العظمى، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة؛ هذا الثلاثي صاحب الحق الحصري بالرقابة على كل القارة القديمة. أما بلجيكا فسيجري تفكيكها، وستُقام دولة جديدة: والونيا، التي تضم بلجيكا الوالونية الراهنة واللوكسمبورغ والإلزاس ـ اللورين وقسماً من شمال فرنسا. يقول لاكوتير: «لقد قرّر روزفلت، من الآن وصاعداً، أن يعامل فرنسا ليس كبلد مُحرَّر بل كبلد محتل، خاضع لإدارة عسكرية «أنكلو ـ أميركية»».

لكنَّ نظرات ضيف البيت الأبيض «ناقضت» أمر ديغول الذي يُعلن: «إن كل جزء من الأرض المحرّرة سيديره مندوب تُعيّنه اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني CFLN». وفي الوقت نفسه، أعلن المجلس الوطني للمقاومة CNR أن اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني تشكّل الحكومة الفرنسية الشرعية. في ٣/٦/١٩٤٣، صارت اللجنة هي الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية.

إعادة توطيد السياسة

إن ما لا تغفره الولايات المتحدة للجنرال هو أنّه جسّد مبدأ السيادة الوطنية، القائمة على أولوية السياسة التي يمكنها، عند الاقتضاء، أن تواجه مرامي هيمنتها. إن احتفاظ ديغول بدور كهذا، يؤكده جان مولان في رسالة إلى الجنرال: «ما المطلوب بعد تحرير الأرض؟ المطلوب بالنسبة إليكم هو استلام السلطة بوجه الألمان، بوجه ڤيشي، بوجه جيرو، وربما في مواجهة الحلفاء». لذا، يرى لاكوتير أن المجلس الوطني للمقاومة جرى تعيينه لتجسيد «أداة التحدي الممتازة ضد روزڤلت: كلا، ليست فرنسا «محميّة»، أخذ أنطوني إيدن يحذّر محاوريه في واشنطن من مخاطرها»، لأن الولايات المتحدة، بعدما استخدمت البريطانيين، لم تعد حنوناً عليهم. فلم يتوانَ رجال سياسيون، أمثال هـ. والاس و و. ويلكي، أو صحف مثل **لايف ماغازين** في «رسالة مفتوحة إلى الشعب الإنكليزي» عن النقد الشديد لأساليب الأمبريالية البريطانية. وكما روى هنري غريمال «في يالطا، عانى تشرشل هجوم حليفين كبيرين، مناهضَين للاستعمار مبدئياً؛ أحدهما (ستالين) باسم العقيدة الرسمية لبلده؛ والثاني (روزڤلت) لأسباب تاريخية واقتصادية». ليست «الأسباب التاريخية» مجهولة عندنا: كيف الهيمنة على العالم ما دام هناك مجالات تراقبُها أمم منافسة؟ أما الأسباب الاقتصادية فتبدو بديهية. ذاك أن الضغط الأميركي، بدراية مدوزنة، لم يكن مجانياً، لأجل استقلال الهند وبيرمانيا وسيلان. فإذا كان واضحاً استقلالُ بلدان كانت في الماضي تحت السيطرة الاستعمارية، فإن الموقف الأميركي أقلّ وضوحاً. ذاك أن ما يوازي الكلام الأخلاقي حول حق الشعوب في تقرير مصيرها، الموجَّه ضد بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وإسبانيا والبرتغال، هو انتهاج سياسة غزو، قوامها احتلال أعشاش السلطة التي تركتها هذه الأمم بالذات.

إن المحاولة اليائسة للتخلص من ذلك «المزعج»؛ ديغول، بلغت ذروتها إبّان التحضير لعملية أوڤرلورد. إذ قرّرت الولايات المتحدة، من طرف واحد، أن توضَع القوات الفرنسية في تصرف هيئة الأركان التحالفية

المشتركة، التي ستستخدمها كما تشاء. أقنع روزڤلت ملك إنكلترا بعدم إطلاع ديغول والحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية، على روزنامة تحرير الأراضي الفرنسية. لكن موقفاً كهذا أدانته كل الصحف الإنكليزية والأميركية. مرة أخرى، جرى امتحان تشرشل في عقيدته. وعندما جرى انتقادُه، صاح: «كيف تريدون منا، نحن البريطانيين، اتخاذ موقف منفصل عن موقف الولايات المتحدة؟ سنقوم بتحرير أوروبا، ولكن ذلك ممكن لأن الأميركيين معنا. اعلموا ذلك! فكلما كان علينا الاختيار بين أوروبا والمحيط الكبير، سنختار دوماً المحيط الكبير. وكلما تعيّن علينا أن نختار بينكم وبين روزڤلت، سنختار روزڤلت دائماً».

بين ١٩٣٩ (بداية الحرب العالمية الثانية) وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٤١ (دخول الولايات المتحدة في النزاع)، أكملت أوروبا الانتحار الجماعي الذي كانت قد بدأته سنة ١٩١٤. إن «حرب الثلاثين سنة» التي لم تنقطع من ١٩١٤ إلى ١٩٤٥، ستخدم مطامع الامبرياليتين العالميتين الكبيرتين؛ الأميركية والسوفياتية.

في حالة الولايات المتحدة، أوشك على التكلّل بالنجاح العمل الاستنزافي الذي بدأ في رئاسة ويلسون؛ العدو المبين لتوازن أوروبي من شأنه تشكيل قوة قادرة على إزعاج امبريالية بلده. وأما الاتحاد السوفياتي، المناوئ لاتحادٍ أوروبي يمكنه تشكيل جبهة متماسكة ومعارضة للزحف الشيوعي، فقد وجدَ في الولايات المتحدة حليفاً موضوعياً.

والحال، يرى إيوجين ڤيبر: «بدا أنَّ الرئيس روزڤلت ومستشاره الرئيسي هاري هوبكنز، يعتقدان أن بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، أموراً مشتركة من بعض الجوانب، أكثر مما لهما مع البلدان القديمة التي كانت تحافظ، عندها، على هيكليات اجتماعية مسبوقة، وعلى مستعمرات في الخارج. إن رجالاً مثل تشرشل، متعلّقين بالماضي تعلقاً يائساً، سيحاولون استرجاع قيم زمن غابر، واستئناف أنظمة ملكية أو محافظة، وترميم البنى الامبريالية، كما رأى روزڤلت. وكان في مستطاع

الولايات المتحدة وروسيا التعاون ضد تلك المبادرات، وعلى نحو أفضل إذا لُبّيت الحاجات المشروعة لأمن روسيا وازدهارها».

أما ترميم الأوروبيين للبنى الامبريالية، فكان ينطوي على عود إلى وضع ما قبل الحرب، إلى الأملاك الإقليمية الفرنسية والإنكليزية والإيطالية والإسبانية والبرتغالية والهولندية، التي كان يحلم الأميركيون بالاستيلاء عليها، معاودين إنشاء نقاط اعتماد قادرة على كبح جماح امبرياليتهم. كان ينبغي منع ذلك بأي ثمن: هكذا قام «التعاون» بين ستالين وروزفلت (ثم ترومان) ضد المصالح الأوروبية.

إن هزائم هتلر، بعد أشهر من هجومه على الاتحاد السوفياتي (٢٢/٦/١٩٤١)، أفهمت الأميركيين أن ساعة البدء باستعباد أوروبا (البادئ مع ويلسون و«معاهدة ڤرساي») قد دقَّت. فمنذ ما قبل انتهاء الحرب، سعت الولايات المتحدة إلى ضمان هيمنتها النهائية على النظام الاقتصادي العالمي. ولسوف تحقّق مسعاها على مرحلتين. ستسهر أولاً على إقامة بنية جَبْرية، تُبقي اقتصادات البلدان الديموقراطية تابعةً لها. وإنّ بنيةً كهذه هي التي ستخرج من لقاءات برتون وودز، سنة ١٩٤٤؛ وثانياً، بقضم صَبُور، ستدفع البلدان الاشتراكية إلى الانهيار، بعد أنْ تقضمها سنواتُ الضَّياع من داخلها.

الباب الثالث

الشبكة الكونية الأميركية

لا يمثل إرساءُ هيمنة اقتصادية سوى مرحلة في الزحف الأميركي نحو السيطرة العالمية. وبما أن أوروبا ما بعد ١٩٤٥ مُفْرَغة من جوهرها عملياً، فإن الولايات المتحدة ترى أن الساعة قد حانت، أخيراً، لإقامة هيمنة سياسية وعسكرية وثقافية معاً.

زدْ على ذلك أن الدمار الناجم عن الحرب لا يميّز سوى القارة الأوروبية. كتب فيليب ماسّون: «إن اقتصاد مناطق بكاملها وجد نفسه متقلباً تماماً. فالفوضى شملت اليابان والصين والاتحاد السوفياتي وأوروبا، ومن ضمنها بريطانيا العظمى، على حافة إفلاس مالي غير مسبوق، منذ انتهاء القرض الريعي. اللوحة هي نفسها في كل مكان: انهيار الإنتاج الزراعي والصناعي، التضخم، العجز الكارثي في ميزان المدفوعات، أنتجت البطالة وهبوط مستوى المعيشة وانحطاط الحياة الأخلاقية، مع تنامي الدعارة والسوق السوداء».

أمام وضع كهذا، وجدت الولايات المتحدة نفسها مزدهرة، كما كان حالها غداةَ الحرب العالمية الأولى. «فالحرب أنهت الأزمة الاقتصادية وامتصّت البطالة وكشفت طاقات إنتاجية غير متوقَّعة. ويمثل الإنتاج الأميركي، وحده، ثلثي إنتاج العالم».

منذ ١٩٤٤، وخصوصاً إبّان الاجتماعات الكبرى بين الحلفاء، التي استبعد منها كل منافس للامبرياليتين، عملت الولايات المتحدة والاتحاد

السوفياتي على إعادة تقطيع جيوستراتيجي، «فارتسم نظام عالمي جديد». وعلى الرغم من الخسائر التي مُني بها «استفاد الاتحاد السوفياتي من نفوذ عظيم فبدا انتصاره كأنه انتصار للاشتراكية التي تمارس جذباً هائلاً للجماهير المُفْقَرة في البلدان الأوروبية». في المواجهة: «كانت الولايات المتحدة في ذروة قوتها. فهي تملك وحدها احتكار السلاح النووي». قامت السلطتان بتقاسم أوروبا في معسكرين: الغرب من جهة تحت السيطرة الأميركية، ومن جهة ثانية، الشرق، في ظل التبعية السوفياتية.

اللبنة الأولى للتنظيم الدولي المقبل، الضرورية لتحقيق هيمنة أميركية ـ هي أميركية ـ سوفياتية مؤقتاً ـ كانت قد وُضعت بإنشاء منظمة الأمم المتحدة.

لا تنسوا أن أصل التنظيم روزفلتي. فالرئيس الأميركي هو الذي أطلق مشروعه سنة ١٩٤١. وفي ١٩٤٣، في مؤتمر وزراء الخارجية المنعقد في موسكو، اتخذ القرارُ بإنشاء «منظمة دولية للحفاظ على السلام»، وهذه صيغة اللغة القانونية ـ الدبلوماسية المتخشبة التي تدلّ على منظمة دولية لضبط الدول الأعضاء من قبل واشنطن. ضمَّ «مؤتمرُ دومبارتون أواكس»، سنة ١٩٤٤، الاتحادَ السوفياتي والولايات المتحدة والصين. إنّه يكمّل يالطا ويحدّد أنظمة المنظمة. في ١٩٤٥/٦/٢٦، وُضع ميثاق من ١١١ مادة، أسِّس رسمياً منظمة الأمم المتحدة (ONU)؛ وفي ١٠/٢٤، بدأت تعمل هذه المنظمة. والحال، فإن ما لم يتمكّن من نيله الرئيس ويلسون مع عصبة الأمم، ناله روزفلت، أخيراً؛ فالولايات المتحدة في متناولها الشبكتان الأوليان من نسيجها التوتاليتاري: شبكة اقتصادية، قوامُها النظام النقدي الدولي؛ وشبكة سياسية ـ دبلوماسية، قوامها منظمة الأمم المتحدة.

دارت كل مؤتمرات الحلفاء من دون مشاركة الجنرال ديغول. فمن ١١/٢٨ ١٩٤٣ إلى ١٢/١ من السنة ذاتها، عُقد «مؤتمر طهران»، بحضور روزفلت وستالين وتشرشل. وفيه جرى الاتفاق على الحدود السياسية الجديدة شرقاً، «خط كورزون». وفي «مؤتمر دومبارتون أواكس»، أُقِر «مُخطّط مورغنثو». وكانت الصناعة الألمانية مفككة. وفي محادثات موسكو

(٩ ـ ١٨/ ١٠/ ١٩٤٤)، حدّد تشرشل ـ المرتبط دوماً بروزفلت ـ وستالين وإيدن مناطق النفوذ في البلقان. للسوفيات، أُعطيت رومانيا وبلغاريا وهنغاريا، ويوغوسلافيا مناصفةً مع بريطانيا العظمى؛ ولإنكلترا، أعطيت اليونان (التي ستنتقل لاحقاً إلى الضابطة الأميركية). أخيراً، في يالطا، قرَّر تشرشل وستالين وروزفلت أن يكون «خط كورزون»، من الآن فصاعداً، الحدَّ النهائي بين الشرق والغرب. زدْ على ذلك أنَّ اتفاقاً عُقِد حول توزيع المقاعد في مجلس أمن الأمم المتحدة.

مرة أخرى، جاءت من فرنسا أولى علامات المقاومة. فرفض الجنرال ديغول إدخال منطقة الاحتلال الفرنسي في ألمانيا، ضمن «السيطرة» الأنكلو ـ أميركية، كما اقترح ناظرُ الدولة الأميركية؛ جامس بيرنز في شتوتغارت، يوم ١٩٤٦/٩/٦. منذئذٍ تصادمت التصوّرات حول أوروبا المنوي إعمارُها؛ ومع ذلك، حصل إجماع حول ضرورة توحيد البلدان التي مزّقت بعضها غالباً؛ وبوجه خاص، برز أنموذجان:

ـ أنموذج يتصوّر أوروبا فدرالية، مبنية على غرار أنموذج الولايات المتحدة، وخاضعة لواشنطن؛ وهذا تمثّله بلجيكا وهولندا، بنحو خاص؛

ـ أنموذج آخر يرتئي أوروبا كونفدرالية، ومدعومة من بريطانيا العظمى وفرنسا (دوتري، سيغفريد، رامادييه).

في «مؤتمر لاهاي» (٧ ـ ١٠/ ١٩٤٨/٥) تصادمت كل الاتجاهات. فأُنشئت لجنة ارتباط، يوم ١٩٤٨/٨/٢٥، صارت تدعى الحركة الأوروبية، وعلى رأسها أربعة رؤساء شرف: تشرشل، الإيطالي دي غاسبري، البلجيكي سباك والفرنسي بلوم (الذي استُبدل سريعاً بروبر شومان). وفي لاهاي أيضاً، عقد مؤتمرٌ يوم ٧/٢٠ من العام نفسه، اقترح فيه، بصوت جورج بيدو، فرنسا، مع بريطانيا العظمى وهولندا والليكسيمبورغ وبلجيكا: من جهة اتحاد جمركي واقتصادي، ومن جهة ثانية، إنشاء جمعية أوروبية. وكل تلك المؤتمرات والاجتماعات انطوت على مفهوم «ما بعد القومية».

المشروع ساندته الولايات المتحدة، المؤيدة لوحدة أوروبية تحت

هراوتها. وحتى تكون قادرة على ترجيح الميزان إلى الجهة التي قد تسرُّها أكثر، بدأت الحرب الباردة، في العام السابق.

«الحرب المناسِبة»

حتى عندما لا يكون على حق المؤرّخون الذين يجعلون الولايات المتحدة مسؤولةً عن الحرب الباردة إلى حد كبير، فإن تحليلاً دقيقاً للسياق (تحالف «موضوعي» مع الاتحاد السوڤياتي لتقاسم العالم) وفحصاً موضوعياً لتسلسل الأحداث، يُظهران بوضوحٍ كافٍ الأصل الصريح للحرب الباردة، إذ إنّ الامبرياليتين استعملتا بعضهما كَمهاميز، حتى تُعزّزا أنظمتهما ذات الهيمنة المتبادلة.

إن طريقة عقد صفقة الأطلسي، وتلقين اليابان الشهادة من خلال الجريمة الفظيعة، الماثلة في قذف هذا البلد بقنبلتين ذرّيتين، نبّهت الضمير الإنساني إلى غائيّة الاستراتيجية الأميركية. يشدّد أندريه كاسبي على أن عدداً معيّناً من الأسئلة حول موقف الولايات المتحدة من اليابان، ينوِّرُ غموض مسيرتها: «لماذا لم يحاول الأميركيون اللجوء إلى أسلحة تقليدية، قبل قرار التدمير الذري لهيروشيما وناغازاكي؟ لماذا لم يُصغِ المسؤولون السياسيون إلى الخبراء الذين كانوا يؤكّدون أن اليابان قد توقّع على استسلامها قبل نهاية ١٩٤٥، حتى وإنْ لم تُستخدم القنبلة، وإن لم يدخل الاتحاد السوفياتي الحرب، وإن لم ينزل جنود البحرية في الأرخبيل الياباني؟ ولماذا قصفُ ناغازاكي بعد هيروشيما، إن كان كافياً لإقناع اليابانيين بالعواقب الوخيمة للقنبلة؟ لماذا اتخذّت الولايات المتحدة موقفاً محارباً لطوكيو (. . .) منذ أن نجحت التجربةُ الأولى في آلاموغوردو؟ لماذا، في آخر تموز/يوليو، لم تعد ترغب في أية مساعدة سوفياتية؟».

كان امتلاكُ السلاح الذري يمثّل ورقة حاسمة بالنسبة إلى الولايات المتحدة. فكان يمنحها، من خلال قوة ذات طبيعة خارقة، ظاهرة للجميع، التفوّق العسكري؛ كما كان ينيطها بتفوّق علمي، يمكن تحويله إلى سبق

تكنولوجي حاسم، وقادر على تشكيل سلاح اقتصادي كبير. من المؤكد أن القنابل الذرية فوق اليابان أدَّت وظيفتين: الفرض على كل عدو محتمل شبح دماره الشامل؛ وتوليد فكرة التهديد لدى الأوروبيين الذين لا تحميهم سوى المظلّة الأميركية. في هذا الإطار الواضح، كان لا بد من الحرب الباردة.

أطلق الرئيس ترومان نظرية الحرب الباردة. فهو شخصية محبَّبة من بعض الجوانب؛ لكنه أيضاً نتاجٌ محض للأيديولوجيا الأميركية. إنه مؤمن جداً، متحدّر من أسرة برسبيتيرية (صارت معمودية، باتيستية، لاحقاً)، مرَّ في المصرف (على الدوام المال والدين، هما ثديا السلطة في الولايات المتحدة)، اجتاز مراحل الامتحان السياسي، وصار في ١٢/٤/١٩٤٥، الرئيس الثالث والثلاثين للولايات المتحدة. وما جرى التواضع على تسميته «مذهب ترومان» ـ «سياستنا يجب أن تكون مساندة الشعوب الحرّة التي تُقاوِم الإذلال الذي تفرضُه عليها أقليّات مسلحة أو ضغوط خارجية» ـ ما هو إلاّ استئناف لـ «مذهب مونرو» وتجديد له.

بكثير من اللباقة ـ أو الصراحة ـ يرى ترومان في دفاتره أنّ الولايات المتحدة في حاجة إلى مراقبة أكبر عدد من المناطق في العالم: «إِن الطريقة للحفاظ على اقتصادنا متوازناً، وللسماح له بمزيد من النمو، تكمنُ في تشجيع إنماء الباقي». خلف مبدأ فورد ـ السماح لأكبر عدد بالوصول إلى الاستهلاك لتحريك الآلة الاقتصادية ـ ترتسمُ دوماً مشكلةُ الأسواق. لكن علينا أن نفهم ما المقصود من «تشجيع إنماء الباقي»، في منظار رئيس أميركي؛ إنّه تجاوب البلدان الأخرى مع حاجة توسيع السوق الأميركية، بحيث تكونُ امتداداً لها. فإذا اعتمدت البلدانُ الأخرى بُنىً مماثلة لبُنى النظام الاقتصادي الليبرالي، التبادلي الحر، فسوف تستشعرُ، حتماً، بضرورة استيراد المنتوجات الأميركية النهائية.

لكن الخارج هو مواد أولية أيضاً. يتابع ترومان: «سيأتي وقتٌ سنحتاج فيه إلى الحصول من خارج الولايات المتحدة على عدد من المواد، نحن في حاجةٍ إليها. علينا أن نبحث في لابرادور وليبيريا عن المعادن اللازمة لحسن

سير مصانع فولاذنا. وعلينا استقدامُ نحاسنا من الخارج. لدينا نحاس في أريزونا وأوتاه، لكننا لم نعد قادرين على الاستغناء عن نحاس تشيلي. وهناك القصدير في بوليڤيا وماليزيا، والكاوتشوك في أندونيسيا، وبالطبع في إمكاني إطالة اللائحة عن كل ما نحتاج إليه من بقية العالم».

إن البلدان المذكورة متطابقة تماماً مع البلدان الموالية لواشنطن، سواءً عن طريق حكوماتٍ أوليغارشية أم عن طريق الخضوع المباشر للبيت الأبيض، حيث الشركات الأميركية هي الأكثر نفوذاً، وحيث المال الأميركي يراقبُ بطريقة خفيَّة نسبياً الاقتصاد الوطني. في داخل الدائرة الثانية، مثلاً، لم ترغب الولايات المتحدة في تحمُّل أية مخاطرة. ليس وارداً أن تفلت السلطة من أيدي هؤلاء الذين تساندهم وتراقبهم ما داموا يخدمون المصالح الأميركية. ومثال ذلك الرأسمال الأميركي الشمالي، في تشيلي، الذي جعلته يُثمر مناجمُ النحاس والنيترات، منذ الحرب العالمية الأولى، عرف دوماً كيف يفرضُ مصالحه وكيف يزيل كلَّ عقبة. سنة ١٩٢٥، النظام الرئاسي الموالي للولايات المتحدة، أعاده الجيش الذي سيضعُ حداً لتجارب استملاك الثروات الوطنية وتأميمها كما حاولت حكوماتُ الجبهة الشعبية، ثم حكومات وسط اليسار ما بين ١٩٣٨ و١٩٥٢، كما أنه سيقتل سلفادور آلندي، سنة ١٩٧٣. وفي كل مرة، كانت اللوجستيكية الأميركية حاضرة هناك، خِفيةً، لكن بفعالية. يوضح ترومان: «عملياً، نحن مضطرون إلى الاهتمام بالشعوب الأخرى وتمويلها تمويلاً متناسباً مع المنتوجات التي نحتاج إليها، لكي نحافظ على مسيرة برنامجنا الإنتاجي الخاص». هذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيقه، وليس في الإمكان أنْ يكون هناك سبيل آخر، «فنحن لا نستطيع أن نتطوّر ما لم يتطوَّر العالم».

بعد كل حساب، تحليلُ ترومان هو اعترافٌ مهم لضمان «تعاون» البلدان التي تنوي الولايات المتحدة استغلال موادها الأولية، يكون للولايات المتحدة مصلحة في «تمويلها تمويلاً مناسباً»؛ أي مكافأة النخب المحلية التي هي ممثِّلة للبورجوازية الحاكمة منذ بلوغها استقلالاً نسبياً، على التوالي، كما

هو حال أميركا اللاتينية. لكن التمني جرى التعبير عنه من خلال خطابٍ ذي طابع رسالي، سوّغ الأسهم الأميركية مسبقاً، وأضفى عليها طابع القداسة. يقول ترومان: «أنشأ أمتَنا رجالٌ مؤمنون بالله»، كما زعم ذلك جورج واشنطن «لا يوجد شعب أكثر من شعب الولايات المتحدة اعترافاً وعبادة لليد الخفية التي تدبر شؤون البشر». على هذا يترتبُ أن أميركا وريثة ما حققّته الإنسانية حتى الآن وصفوته. يبدو لي أن «جمهوريتنا تشكل خلاصة تجارب الجمهورية الرومانية والتصوّر الإغريقي لحرية القول، والإسهام البريطاني الماثل في صورة إعلان الحقوق». وبما أن الولايات المتحدة هي مستودع هذا الإرث، فإن من واجبها أن تقدّمه للعالم. «إننا نقدّمه من خلال المساعدة على الكفاح لأجل السلام، وإنماء كل موارد العالم كما ينبغي، حتى يكون للناس في كل الأرض شيء آخر يفعلونه غير التذابح».

هنا، تتراءى الأيديولوجيا الأميركية بلا قناع. فهي تقول حرفياً: نحن مطافُ عصور من الضلالات ومن النجاحات أيضاً. لقد سمح الله لنا ببناءِ دولتنا حتى نقدّم للعالم، بالقوة، الأعمال، وبكل وسيلة أخرى، رسالة. هذه الرسالة هي أن على العالم أن ينمو وفقاً لمعاييرنا، لأنها معايير مجرَّبة ومؤيَّدة من القدرة الإلهية. عملياً نحن نساعد على الكفاح في سبيل السلام؛ لكنه السلام الأميركي. ونحن نطوِّر مواردَ العالم، لكن لأجل ربحنا وربح النخب التي تفكِّر مثلنا، وتساندنا. كذلك، يتابع ترومان، عندما «يفكِّرُ الروس اليوم، بغباء، أنّنا امبرياليون»، نرد عليهم «إن العكس هو الصحيح، فهم الامبرياليون. وليس نحن. فنحن لا نريد أيَّ إقليم. ولا نريد استعباد أيِّ شعب. إنما نرمي إلى مساعدة جميع الشعوب الأخرى لأننا إذ نساعدُها إنما نساعد أنفسنا».

إن عزو عيوب إلى الخصم ـ هي عيوب ذاتية أيضاً ـ إنّما يدخل في نطاق الحرب. فإن كان صحيحاً أنَّ هيمنة الولايات المتحدة لا تنطوي، ضرورةً، على احتلال أراضٍ، فمردُّ ذلك، كما أوضحناه، إلى البعد التوسعي لتصورها «الحدود» الذهنية والمجرّدة أكثر مما هي حدود ملموسة. فما حققّته

الولايات المتحدة على صعيد الدائرتين الأوليين، قادرة على تكراره في مستوى العالم. وأما مساعدة الذات بمساعدة الآخرين: فإنها إذْ تسمحُ للبلدان الأخرى، أو أقله، للبورجوازيات المهيمنة على بلدان أخرى، بأن تستغني، فإن هذه ستدفع بدورها، عاجلاً أم آجلاً. فعندما يؤكد ترومان: «أننا نطوِّرُ قوّتنا ليس لمهاجمتهم (السوفيات) بل لردعهم عن مهاجمتنا ومهاجمة العالم الحر»، إنما يستعمل في الوقت نفسه مصطلحاً مناسباً ـ «العالم الحر» ـ لوصف النظام الذي أقامته الولايات المتحدة، والذي تعوِّلُ على الإفادةِ منه وتنوي إدارته. وحين أقنع، بدعاية ـ «التآمر الشيوعي الدولي» ـ أممَ «العالم الحر» بالخطر الذي تمثّله الامبريالية المواجهة، كان عليه تجسيده. فكانت الحرب الباردة تجسيداً مادياً لذلك التهديد.

لنسترجع بإيجاز المراحل التي توَّجت اندلاع الحرب الباردة:

يوم ١٩٤٧/٣/١٢، في خطاب أمام الكونغرس، أعلن ترومان أن الحكومة اليونانية التي تجابه حرباً أهلية، تقدّمت بطلب من الحكومة الأميركية حتى تمنحها مساعدة اقتصادية ومالية. وقال: «إن الحرب الأهلية التي يقودُها الشيوعيون اليونانيون في المقام الأول، إنما تخدم المشاريع السوفياتية التي تحرِّك بيادقها أينما سنحت لها الفرصة، نحو المناطق الساحلية والشرق الأوسط. وبالمناسبة، تركيا واليونان مهدّدتان معاً. وأمام أفق كهذا تكون المسؤولية العالمية للولايات المتحدة على المحك، ولا تستطيع الحكومة الأميركية التخلي عن الدور المُناط بها».

فما هو في الحقيقة واقع اليونان وتركيا مطلع ١٩٤٧؟ هل كان يتهدَّدهما الاتحاد السوفياتي مباشرةً، أو من خلال حكومة شيوعية مداورةً؟ بكلام آخر، هل كان ترومان صادقاً عندما كان يدعو إلى اتخاذ تدابير طارئة لمساعدة الحكومتين اليونانية والتركية على دفع الخطر الشيوعي؟

في اليونان، كانت النخب الفكرية ماركسية في أغلبيتها؛ ولكن ليس أكثر مما هو الحال في فرنسا أو إيطاليا في المرحلة ذاتها. إن الاستقطاب

الثنائي للسياسة العالمية في معسكرين متحاربين، يعود إلى الولايات المتحدة أكثر مما يعود إلى الاتحاد السوفياتي، إذ كانت كلتا الامبرياليتين في حاجة إلى التمركز في مجالٍ تكون بُناهُ قادرة على تبرير نفسها نسبياً أمام الخطر المحتمل الممثل في الآخر. لكن السوفيات بعد تحقيق بعض الأهداف ذات المدى القصير (يوغوسلافيا، ألبانيا، بلغاريا، رومانيا، هنغاريا، بولونيا، إلى جانبهم، مع وضع ألمانيا خارج نطاق الإيذاء) شعروا بأنهم مضلَّلون نسبياً، جرّاء الانعطافة التي اتخذتها بعضُ الأحداث. وعليه، كانوا يتوقّعون أن تتعاون معهم كلُّ حكومات المعسكر الشيوعي، ففوجئوا بالتقلّبات القومية والاستقلالية لدى بعضها (يوغوسلافيا، تشيكوسلوفاكيا). وتالياً لم يلحّوا إلحاحاً استثنائياً في محاولتهم إقامة أنظمة خارج منطقة نفوذهم، تكونُ تابعة لهم. فهم لم يُظهروا أبداً تجاه اليونان وتركيا أية نوايا لضمهما، ولا للتدخل بأية طريقة لقلب الوضع في مصلحة تمرُّدين شيوعيين. وكما قال نيقولاس ريازانوفسكي، لم يكن المقصود الاعتقاد أن «كل المبادرات التي اتّخذها الاتحاد السوفياتي كانت مؤامرات محبوكة بمهارة، ومندرجة في مخطط ماكيافيللي، مقرَّر سلفاً».

أما في نظر الأميركيين، فكانت تركيا واليونان تشغلان موقع المفترق بين الشرق والغرب. وكان الخطر كبيراً في رؤيتهما تُستخدمان صلة وصل بين شطري أوروبا، فتؤديان بذلك إلى تقارب يُفضي على المدى البعيد إلى قيام أوروبا ممتدة من الأورال إلى الأطلسي، كما كان يتخيّلها الجنرال ديغول. فكان المطلوب من جانب الولايات المتحدة أن تتوقّى كل انتقال للاتحاد السوفياتي، عبر اليونان وتركيا، إلى الشرق الأوسط. هنا، ينهضُ تساؤلٌ ثانٍ: لماذا كانت تصرّ الولايات المتحدة، إلى هذا الحد، على الدفاع عن نفوذها في هذه المنطقة؟

إن الأميركيين حين ندّدوا مع أصدقائهم ـ نستذكر خطاب فولتون، الذي حذّر فيه تشرشل، في آذار/مارس ١٩٤٥ «من الخطر الذي كان يمثله التوسع الشيوعي بالنسبة إلى الديموقراطيات» ـ بالامبريالية السوفياتية في

العالم، وبنحو خاص في الشرق الأوسط، إنما كانوا يبرِّرون سلفاً كل مؤامراتهم وتدخلاتهم القادمة. ففي نظرهم، يمثل الشرق الأوسط الرهان الأساسي على النفط. آنذاك، كانت العربية السعودية والكويت وإمارة البحرين والعراق وإيران، تضاعف إنتاجها مئات المرات، وأكثر أحياناً. والحال فإن هذا النفط رخيص. ومنذ ١٩٤٨، صارت الولايات المتحدة مستوردة أكثر مما هي مصدرة لهذا السائل الثمين. وكانت شركاتها متمركزة في كل الشرق الأوسط، وكانت رساميلها تشكّل مصادر مداخيل هائلة. وكانت أوروبا في حاجة إلى هذا النفط، لأن الشرق الأوسط يغطي ٢٥٪ من احتياجاتها. والولايات المتحدة إذ تضع تحت كوبها مصدر التموين النفطي، إنما كانت تجعلُ ستاندرد أويل وسوكوني تمسكان بسكّين الطاقة. يلاحظ أندريه كاسبي: «مما لا ريب فيه أن الشركات الكبرى تتمتع بدعم نظارة الدولة، ويمكنُ إيراد عدّة تصريحات تؤكد على مساندة الدبلوماسية الأميركية للتوسع المالي».

أما الفكرة القائلة إن الاتحاد السوفياتي يمكنه الحصول على قليل من هذا المَنّ النفطي وعلى مكاسب استراتيجية مرتبطة به، فهي كافية لكي تستنفر الطاقات في نظارة الدولة. كتب نائب ناظر الدولة، ويل كلايتون «على الولايات المتحدة أن تتكفل إدارة العالم وبسرعة»، وتالياً لا مفرّ من الحفاظ على النفوذ الأميركي في اليونان وتركيا، ومن خلالهما، في الشرق الأوسط ونفطه.

نعلم أن الحرب الباردة ستدوم حتى التسعينيات، وأنها ستسمح للسوفيات وللأميركيين بالكثير من الإفراطات والضربات المؤذية والخيانات. فكان التهويلُ بالخطر السوفياتي والشيوعية كافياً لاقتياد البلدان الأوروبية (باستثناء فرنسا الديغولية) إلى الموافقة على كل مكائد الحكومات الأميركية، وتوقيع معاهدات كانت تقترحها وكان تسلسلها سيؤدي تدريجياً إلى نسج شبكة عنكبوتية سياسية، اقتصادية، مالية، استراتيجية ودبلوماسية، ستُوقِع فيها واشنطن «العالم الحر» الأوروبي على مراحل.

الانتشار العنكبوتي

في آخر الأربعينيات، كان هناك عدد معين من الهيئات العالمية، نهض بها بعض النخب القومية في أوروبا والعالم، فشكّلت مجموعة شبكاتٍ تكوّنت عليها شبكة عنكبوت الهيمنة التي نصبتها الولايات المتحدة: النظام النقدي الدولي ومنظّمتاه الرئيسيتان؛ صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي (١٩٤٤)، منظمة الأمم المتحدة، معاهدة التجارة الدولية الحرة (GATT)، منظمة OECE (التي صارت OCDE سنة ١٩٦١)؛ «الحلف الأطلسي» (١٩٤٩). والكل يمكنُ ترسيمه على النحو الآتي: واشنطن BM, FMI, SMI, ONU, GATT, (OMC), OECE, (OCDE), OTAN.

لكي نفهم كيف تعمل الآلية التوتاليتارية الأميركية، من المناسب أن نتفحّص باختصار كلاً من هذه المؤسسات وطريقتها في احتباس البلدان المنتمية إليها أو المُرغَمة على الاستعانة بها. سنرى كيف أنها تترك للولايات المتحدة حقَّ التقرير للقيام بكل عملية عسكرية، تراها مفيدة لمصلحتها: مثال ذلك كوريا، الفيتنام، وفي المقام الأخير - إذ اللائحة طويلة جداً - حرب الخليج، الصومال، يوغوسلافيا.

النظام النقدي الدولي

منذ رئاسة جورج واشنطن، أدرك الأميركيون أن بديهيات الليبرالية الكلاسيكية (سميث، ريكاردو) التي تنادي بتبادل حر بدون حد، كان من شأنها تيسير طموحاتهم للغزو. فعندما نصح واشنطن في خطابه الوداعي بأن يمتنع خلفاؤه عن الارتباط سياسياً بأيّ كان، وأن يشدّدوا على إنماء علاقاتهم الاقتصادية مع بقية العالم، إنما كان يعلنُ أحد المبادئ الكبرى، التي لا تزال جنينية عنده على الأرجح، المؤسِّسة للامبريالية الأميركية.

منذ ذلك الحين، لم تتوقّف الولايات المتحدة عن عقد اتفاقيات لمصلحتها أينما كان، فارضةً على شركائها احترام بنودها، لكنها هي لا

تحترمها كلما استلزمت مصلحتُها ذلك. لقد أثارت الأوروبيين حتى يتبنّوا تصوُّراً مفتوحاً للمبادلات الاقتصادية، فدفعتهم إلى زعزعة حواجزهم الجمركية. وفي المقابل وضعت تشريعاً شديد الحماية لغايةٍ وحيدة هي احتواء الواردات وإنماء صادراتها ورساميلها الاستثمارية الخاصة. ومع استيعابها لدرس مِيل القائل إن المستفيد الوحيد من التبادل الحر هو البلدُ الذي يصدِّر أكثر مما يستورد، لم تعد تتوانى عن توسيع شعاع عملها التجاري وامتلاك التكنولوجيات الأجنبية، وقطف ثمار الإبداع التكنولوجي، وإنشاء الاحتكارات وإشباع الأسواق، دافعةً بذلك الاقتصاد العالمي، شيئاً فشيئاً، إلى حلقة جهنيمة تؤدي حركتُها المنشاريّة إلى جلب الأرباح إليها[١١]. ففي أقل من قرن، جعلت الولايات المتحدة من النظام النقدي الدولي سلاحاً فعّالاً غير مسبوق، بفضل الدولار والمؤسسات المُقامة بعد الحرب العالمية الثانية.

طوال القرن التاسع عشر، جرت التجارة الدولية أساساً على شاكلة مبادلات بين منشآت وتجّار من خلال المصارف، بينما كانت تنمو المبادلات النقدية المستقلة التي تسمح للمصارف بالمضاربة على اختلافات أسعار الصّرف. وشيئاً فشيئاً أخلى نظامُ المعدنين[١٢] ـ الذهب والفضة ـ الساحة لنظام المعدن الواحد؛ الذهب، الذي كان يؤمّن سنة ١٩١٣ ٧١٪ من تداول النقود. وبتحريضٍ من الولايات المتحدة، صار الذهب معياراً سنة ١٩٠٠ (بموجب قرار غولد ستاندرد) وجرى ربطه بالدولار. ورأينا كيف أن حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ دفعت هذا البلد إلى الصف العالمي الاقتصادي الأول، حين أتاحت لها إمكانية إملاء القسم الأساسي من الشروط الواردة في اتفاقيات ما بعد الحرب، وهي شروط مسؤولة إلى حد كبير عن التوترات التي ستؤدي إلى الحرب العالمية الثانية.

يرى أوتو دي هابسبورغ «أنّ مشروع الرئيس ويلسون المتعدّد النقاط، الذي كان يعد باستقلالية القوميات، لم يكن سوى أنموذج للتناقض. ففي الواقع جرى إنشاء دولتين مصطنعتين من دون أخذ رأي شعوبهما: من جهة،

تشيكوسلوفاكيا، ومن الجهة الأخرى، يوغوسلافيا أو ما كان يسمّى آنذاك باسم مملكة الصربيين والكرواتيين والسلوفانيين».

أما رصاصة الرحمة التي أطلقتها أوروبا على نفسها، مع الحرب العالمية الثانية، فسوف تسمح للولايات المتحدة بأن تفرض في «مؤتمر برتون وودز»، نظاماً نقدياً عالمياً جعلها سيدة اللعبة الاقتصادية والمالية الدولية.

ولتحقيق الإصلاحات الاقتصادية التي تريدها، أناطت الولايات المتحدة النظام الجديد بمؤسستين خطيرتين بنوع خاص.

صندوق النقد الدولي

إن صندوق النقد الدولي، المدعو إلى ضمان التضامن الدولي على صعيد العملة، وإلى تلبية مطلب الانضباط المشترك، كانت وظيفته الأساسية تأمين «غطاء العملات، واستقرار أسعار الصَّرف، وتوزيع إعانات السيولة» على مختلف الدول الأعضاء.

أما بنية الصندوق نفسه فكانت تؤسس للهيمنة الأميركية على نحو لا رجوع عنه تقريباً. حالياً يضمّ التنظيم ١٤٠ عضواً، يقدّم كلّ منها، حسب الحصص، رأسمالاً متناسباً مع حصته في التجارة العالمية. وأما الولايات المتحدة، مع ٢٣٪ من الأصوات، فتملك حق نقض وأكثرية فعلية يسمحان لها بألاّ يجري التصويت إلاّ على ما تريد تمريره. هذا معناه أنَّ أي مشروع لا حظ له بالقبول، إن لم يخدم، بنحو أو بآخر، أهدافها السياسية والاقتصادية. ومع ازدياد الحاجات إلى السيولات، جرى بانتظام رفع الحصص، لكن إعانات السيولة لا توزَّع إلاّ بقدر ما تتقيّد البلدان الطالبة، ببرنامج نهوض ليبرالي صارم، مهما كانت عواقبه الاجتماعية.

إنّ حقوق الإصدار الخاصة (.D.T.S) الناجمة عن تسوية بين تصوُّرين، تصوُّر فرنسا الذي كان يطالب بأداة جديدة للتسليف، وتصوُّر الولايات المتحدة، جوهرياً، التي كانت من أنصار عملة حقيقية؛ عملتها المعتمدة سنة

١٩٦٩، أن حقوق الإصدار الخاصة هذه تمتاز بتعريف غامض يستغله الأميركيون مرةً أخرى. فهو يغطّي حق امتلاك وسيلة دفع، أي إمكانية مبادلة حقوق الإصدار الخاصة بعملات صعبة، يمكن استخدامها تالياً كوسيلة دفع. في الأصل، كان يحقّ للبلد الطالب أن يحتفظ بأقل من ثلث حقوق الإصدار الخاصة، في شكلها الأولي، ولما كانت الولايات المتحدة مهتمة بالحفاظ على رقابة أساسية لهذه الحقوق الجديدة، فإنها لجأت أولاً إلى تحديد قيمتها بالنسبة إلى الذّهب (الذي تملك أول احتياطي منه في العالم)، ثم بالنسبة إلى الدولار (١٩٧١). سنة ١٩٧٤، وُضعت قيمة حقوق الإصدار الخاصة انطلاقاً من سلّة عملات، احتفظ فيها الدولار بمكانة مهيمِنة: ٤٣,٣٪، مقابل ٢٨,٤٪ للمارك الألماني، و١٣,٣٪ للين الياباني، و١٣,٣٪ للجنيه الاسترليني، و١٢,٧٪ للفرنك الفرنسي. سنة ١٩٧٨، جرى تكبير الدور المناط بحقوق الإصدارات الخاصة: صارت قابلة للاستعمال مباشرة من قبل المصارف المركزية كوسيلة دفع. وعلى الرغم من كل شيء، بقي الدولار الوسيلة الأكثر استعمالاً بهذا الصدد (حوالى ٦ مرّات أكثر). جرى لاحقاً اقتراح بإنشاء حساب بديل يسمح بزيادة أهمية حقوق الإصدارات الخاصة على حساب الدولار، فرفضته الولايات المتحدة رفضاً قاطعاً.

المصرف الدولي

هو في الأصل المصرف الدولي للإعمار والتنمية (.B.I.A.D)، أُنشئ أيضاً بموجب «اتفاقيات برتون وودز»؛ ومبرّر وجوده الأساسي هو المساعدة على إعمار البلدان الأعضاء وتشجيع إنمائها الاقتصادي. يندرج عمله، إذاً، في أفق أبعد مدىً من أفق صندوق النقد الدولي. لكن دوره هو نفسه في الواقع: تأمين الانتقال، بصبر لكن بعزم، من الاقتصادات الوطنية إلى الاقتصاد المُعولَم في سوق تبادل حر، تسودُه واشنطن. وكما هو الحال في صندوق النقد الدولي، فإن الرأسمال الذي يقدّمه الأعضاء هو على مقدار حجمهم الاقتصادي، وعدد الأصوات الذي يملكونه يتبع قاعدةً مماثلة.

والحال، فإن الولايات المتحدة تملك الأغلبية، منطقياً. والقروض تُمنح على قدر ما تكون مضمونة الإنتاجية المالية للمشاريع الخاضعة للإجازة التمويلية، وأرثوذكسيتها الاقتصادية. ولجعل عمل المصرف الدولي أكثر يسراً، جرى سنة ١٩٦٠ إنشاء الاتحاد الدولي للتنمية (A.I.D.) والشركة المالية الدولية (S.F.I.)، وهي تسميات تُغطي سديماً شديد الغموض من مُرابي الأموال الذين يسنّون القانون، بمعزل عن أية رقابة ديموقراطية، في البلدان التي يمدّونها بالرساميل.

إن صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي يؤسسان معاً، على الصعيد الاقتصادي، الأساس الأيديولوجي الثنائي القطب الذي تنطوي عليه الفلسفة السياسية الأميركية. وكما أن رسالة الولايات المتحدة هي نشر الديموقراطية الليبرالية التي ابتنتها وقادتها في الأرض قاطبةً، فإن على الصندوق والمصرف الدوليين إخضاع الأمم للأنموذج الاقتصادي السياسي المتأمرك. ونجد المكوِّنين الأساسيين للأيديولوجيا الأميركية ـ الديني والاقتصادي ـ في الأرثوذكسية التي تنقلها المؤسستان. فالمدينة الفاضلة برعاية الولايات المتحدة ستجسد في آن، وفي كل الأرض، وصول البورجوازية التجارية العالمية، الليبرالية الأصل، إلى الحكم، بعدما صارت مقاديرُها بين يدي الجمهورية الأميركية؛ وإتمام المشيئة الإلهية التي فوَّضت هذه الجمهورية مهمة إقامة الدولة الوحيدة الناجمة عن مخطط إرادة الله، بعد محو كل الدول الأخرى.

الدوغماتيكية والأرثوذكسية

يتجلّى الوجهُ الأيديولوجي لعمل صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي، والشركة المالية الدولية بمجملها، من خلال دوغماتيكية القانون الليبرالي الذي تستلهمه، والذي يُتَرجَم باستباحية تحوّل الذرائع الأكثر إرصاناً إلى سلسلة أقوال رتيبة، غير مُبرهَنة، مُطلقة وذات تطبيق عالمي، تكمن غايتها في تمثيل التبادل الحر كآلية بلا حدود. الواقع أن الشروط الضرورية لتحقيق النتائج التي تتوقّعها نظرية التبادل الدولي، لم تعد قائمة عملياً أبداً،

بل تستند أكثر فأكثر إلى وضع تجريبي في مختبر، لا إلى وقائع منظورة. وهذا الأمر يجري تجاهله، إذ لم يتحقق أبداً جريان التجارة الدولية كلياً بلا معوقات، وهو لا يدخل في نطاق المُحتمَل، ما دامت البلدان الأوروبية تميل إلى التسليم بشروط الاتفاقيات التجارية، وبلدان مثل اليابان وكوريا أو الولايات المتحدة تواصل ممارسة سياسة حماية، خفية نسبياً، مع مطالبة الآخرين بالشفافية. ذاك أن دوغماتيكية صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي يمكن لحظُها في نمطين سلوكيين كشفهما موريس آلي Maurice Allais الحائز جائزةَ نوبل للاقتصاد.

أولاً، في لاواقعية النماذج المقترحة كمعايير لكل الاقتصادات الوطنية، ذاك أن الترسيمات والمعادلات الرياضية، التي يُظَنُّ أنها تضمن المتانة العلمية للتزايد، إنما تصطنع في الحقيقة متانة وهمية لا يمكن وضعها على المحك، من دون وصفنا بعدم الأهليّة. وثانياً، تَظهر الدوغماتيكية في تناقضات النظام وتطوّراته. فالنتائج والعواقبُ التي تصوغها مختلف التحليلات، غالباً ما تتنافى أو تتعاكس. وإرادة نشر الأنموذج الليبرالي في العالم كافةً، تُفضي إلى شكلٍ من الحصرية والتسليم بتعاليم تقوم على استدلالاتٍ نظرية أو صنعية بحتةٍ. وكما يلاحظُ برنار ماري، فإن اللغة التي تستعملها المؤسستان الكبيرتان تقترب من لُغيّة (Jargon)، من لغة فوقية ذات رجْع علمي، هدفها أن تجتذب إلى أوامرها وقراراتها، الاعتراف والسلطة المرتبطين تقليدياً باللغة التقنية ـ العلمية. في آخر المطاف، ليست المقاربة الأيديولوجية للمشاكل مختلفة جوهرياً عن تلك التي تميّز الماركسية. فالمطلق الذي هو أعلى مخطط، ينبغي لكل شيء أن يتطابق معه، له نظيرُه في السوق، deus ex machina، المحرّك لكل النظام الليبرالي، الذي يجب أن تخضع له كل الأمور. إن هذا الإذعان لقوانين السوق يمكنه أن يقود الرسميين والمعاونين في هاتين المؤسستين إلى ذِكْر فرضيّات مُرعبة. ومثال ذلك ما جاء في تقرير المصرف الدولي، آخر العام ١٩٩١، على ريشة الاقتصادي الأميركي لورنس سامرز (عضو حكومة الرئيس كلينتون لاحقاً) الآتي من هارفْرد، الذي كان

يتمنى ترحيل الصناعات الملوّثة من الشمال إلى بلدان الجنوب، التي تعيش «في حالة تلوّث» مزمن، يعود تخلّفها إلى اتساع أقاليمها وضعف كثافتها السكانية. ونجد بين الذرائع التي يذكرها سامرز، واقعةَ أن السرطانات الناتجة عن التلوّث الآتي من النفايات الصناعية السّامة، ليس لها سوى القليل من الآثار، ما دام أمل الحياة لدى سكان العالم الثالث أقصر من أملنا في الحياة.

لا يمكنُ فهمُ التبادل الحر من دون مقاربة الليبرالية بوصفها فعل إيمان بحت. ومثال ذلك أن أنصارها لا يقبلون جدلاً في واقع أنها تنتج من الرابحين أكثر من الخاسرين، كما يقول بيتر مارتين؛ رئيس تحرير النشرة الدولية **الفانيننشال تايمز**. والحال، فإنها في كل مكان تزيد من التفاوتات، وتزداد فقراً البلدانُ الأفقرُ، كما كشف ذلك تقرير حديث صادر عن (PNUD). وبالنسبة إلى الأجراء الذين لا تتوانى مداخيلهم عن الهبوط، مع أنهم يعملون أكثر فأكثر، اضطرّ علماءُ الاجتماع إلى ابتكار صيغة العمل الفقير Working poor. وهناك مادة إيمانية أخرى: الليبرالية تشجّع الديموقراطية. وبالعكس، تبيّن التجربةُ أن المسافة بين المراكز الحقيقية للقرار على الصعيد العالمي (اجتماعات تحضيرية لمنظمة التجارة الدولية، السبعة الكبار، لقاءات دافوس، «علب التفكير»، المصارف المركزية، المجموعات الكبرى المالية والصناعية الوطنية وما بين الوطنية، دائنين يعملون من خلال المؤسسات، مثل صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي. . . إلخ)، وبين أولئك الذين تطالهم تلك القرارات الخفيّة، لم تكنْ أبداً بمثل هذا الاتساع، لدرجة أن المنتخبين والحكومات لم تعدْ لهم وظيفة أخرى سوى تنفيذ قراراتٍ متَّخَذة خارج المكاتب السياسية. العنصر الدوغماتيكي الثالث: محو القواعد، والحواجز، والموانع السياسية والاجتماعية، الذي يشجّعُ المبادلات؛ وحدها البلدانُ المنعتقة من قيود كهذه، هي التي تزدهر حقاً. في الحقيقة، لم تَبْنِ كوريا الجنوبية وتايوان والصين، وسنغافورة. . . إلخ، قوتها الاقتصادية إلا بفضل حماية استندت إليها الولايات المتحدة واليابان.

إن العمل العميق لصندوق النقد الدولي والمصرف الدولي، المرتكز على قانون كهذا، يرمي إلى تعميم عالمي للأنموذج الاقتصادي الوحيد الذي تستخدمه الولايات المتحدة بمهارة. وهكذا، كما يذكر آلان كوتا، سمح انفجار الاتحاد السوفياتي، ودخول الصين في السوق العالمية بمحض إرادتها، بأن يغدو هذا الأنموذج لا رجوع عنه حقاً. فالمقصود على المدى الطويل هو توحيد زيّ الأرض وتخليصها من كل أثر لثقافة محلية قائمة على التاريخ، وتسوية الأذواق والآداب والعادات والأزياء والمواقف الذهنية، واستبدالها بالمسالك «الأميركانية المجسّمة» وحدها.

بدأ من الآن وصاعداً العمل التفكيكي للكيانات الوطنية. وبات أساسياً دورُ صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي في تقييد بلدان العالم الثالث، الذي يرمي إلى جلبها نحو اقتصاد السوق وإدخالها في معمعة التقسيم الدولي للعمل. ويتميز نشاط الهيئتين بهزائم السياسة المتّبعة وبالفساد والتخريب، خلافاً لقناعاتهما وللثقة التي تمنحها لهما البلدان الأعضاء في المنتدى. والأمر مماثل بالنسبة إلى المصرف الدولي الذي تدور في فلكه مصارف التنمية، التي تجاوزته كثيراً من حيث حجم الأعمال المعقودة. لئن كانت المساعدة المالية للقطاع العام محسوبة وخاضعة لتطبيق أرثوذكسية صارمة من قبل المانحين، فإن المساعدة للقطاع الخاص كان لها قصبُ السبق على مدى الأعوام. إن العامل المحدِّد لكل اقتصاد ليبرالي، أي الإنتاجية والربحية، قد غاب بوضوح، تاركاً الهدف الرسمي في الظل أكثر فأكثر: وهو مساعدة البلدان الطالبة، في تحسين ظروف معيشة شعوبها. إن الأرباح التي جناها مرابو الأموال كانت، في مستوى ١٥٠ مليار دولار ما بين ١٩٨٣ و١٩٩٠، جرى ترحيلها من الجنوب إلى الشمال. وفي الوقت نفسه تضاءل كثيراً استقلالُ بلدان الجنوب.

آلية ارتهان مجرَّبة

إن الأساليب التي يستخدمها صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي،

تتطابق في خطوطها العريضة مع الترسيم التالي:

عندما يكون بلد نام مضطراً، لسبب أو لآخر، إلى طلب مساعدة المؤسسات الدولية، ومحشوراً في طلب مساعدة مالية، يُرسَل إليه خبراء ممثلون لمصالح السديم الدائن الذي لا همَّ له سوى جعل التعاون المقبل مطابقاً للأرثوذكسية الأيديولوجية. والمشاريع الموضوعة، على الرغم من تنوع في التفاصيل وبحسب بعض الضرورات الخاصة، إنما تقدم بنية عامة متماثلة، كشرط لقبولها. وإن «خطط التكييف البنيوي» الناجمة عنها، تضع مسبقاً عدداً معيَّناً من المراحل التمهيدية للقرض المحتمل:

١ ـ تحرير الأسعار؛
٢ ـ نفض العملة الوطنية؛
٣ ـ تجميد الأجور وحتى خفضها؛
٤ ـ اقتطاعات قاسية من النفقات العامة للحدّ من العجز الخارجي؛
٥ ـ تخصيص المجموعات العامة الكبرى (المصارف، شركات النقل والمصانع)؛
٦ ـ فتح الحدود أمام التنافس الدولي؛
٧ ـ تخصص في عدد محدود من الإنتاجات التصديرية.

لهذه الشروط نتائج متماثلة في كل الأماكن. فعند إطلاق الأسعار، تقفز وتجعل السّلع ذات الضرورة الأولية خارج متناول شريحة كبرى من السكان، مع إغناء أقلية. أما خفض العملة، المظنون أنّه يجدد الصادرات، فإنه يرفع أسعار المنتوجات المستوردة، الضرورية، غالباً، لحياة البلد، ولا يكون له سوى تأثير ضئيل جداً على الصادرات، ما دام مقدارها ضئيلاً وهزيلاً بالنسبة إلى الإجمالي، عدا عن أن تجميد الأجور أو تخفيضها يفاقمُ التضخم الناجم عن تحرير الأسعار ويؤدي إلى تزايد البؤس وتهميش فئات اجتماعية، جرى عطبها أو تزعزعها سابقاً، جرّاء انعدام كفاءة أو فساد حكومات محليّة كثيرة.

تأتي أوخمُ العواقب ـ إنماء نظام اجتماعي ثنائي القطب ـ من خفض الموازنات العامّة. فالطبقات الميسورة تعوِّضُ عن ثغرات النظام المتعاظمة (في الصحة والتربية والسكن) بالتوجّه إلى المجال الخاص: مدارس ومستشفيات حسنة التجهيز، ملكيات ضخمة ومحلاّت فخمة. أما أكثرية السكان فمُرغَمة على التكيّف مع عرض عاجز: مبانٍ مدرسية قديمة وغير صحية، صفوف مكتظّة، مدرّسين برواتب قليلة ومحبَطين، أطباء غير فعّالين في مستشفيات تفتقر إلى كل شيء. ويفرغُ مركز المدينة، بينما تنمو الملاجئ الخانقة، على هامش المناطق النامية.

إنّ تخصيص المجموعات العامة الكبرى يجرِّد الدول من وسائل سياسة اقتصادية حقيقية. فتخصيص المصارف ينتزع من الحكومات السيطرة على سياستها النقدية، وتالياً على قسم كبير من قوة قرارها الاقتصادي[١٣]. وامتصاصُ القطاع الخاص للحلبة الصناعية العامة يضمن إقطاعية أرباب العمل، وخضوع الحكومات لمصالح الرأسمالية الدوليّة. أما تخصيص القطاعات الكبرى المنتجة للمواد الأولية (معادن، نفط، منتوجات زراعية) فإنه يُسقط شرائح كاملة للثروة الوطنية في مخلب مجموعات أجنبيّة، في عدادها تكون المجموعات الأميركية هي المهيمنة[١٤].

إن إلغاء الحدود عند دخول السلع يشجِّع تدفّق منتوجات مصنّعة، مستهلكة في الأسواق الداخلية، الأميركية[١٥] واليابانية أو الأوروبية، إلى أسواق محلية حيث تبقى خارج متناول معظم الناس. وإن الإجراءات التي فرضها، في أثناء ذلك، صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي تشجِّع ازدهار شريحة كاملة من الأثرياء الجدد، وتسمح بتنزيل كمية كافية من المنتوجات المستوردة. كما أن لتخصص الاقتصادات المحلية في إطار التقسيم الدولي للعمل، عدة نتائج شاذّة: نهب الفلاّحين المحليين لمصلحة جماعات احتكارية في أيدي الشركات الأجنبية المتعدّدة الجنسيات؛ إدخال هذه المنتوجات المتخصّصة في نظام دولي تراقبه مالية الشمال، التي تجعلها

تابعة كلياً لقرارات خارجية ليس للحكومات الوطنية أي سلطان عليها؛ وإهمال الزراعات الغذائية(١٦).

ينبغي أن نستنتج أننا أمام تخريب لأراضي البلدان الواقعة تحت كوب صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي، وأننا في الوقت عينه، أمام هجوم، ذي ركائز أيديولوجية بيّنة، ضد الدولة كدولة. يكفي لذلك أن نلاحظ تلاعُب المؤسستين الدوليتين بالجماعات العابرة للقوميات. ففي أقل من ربع قرن تضاعف عددها أكثر من ثلاث مرات، إذ ارتفعت من ١١ ألف مجموعة تراقب ٨٢ ألف فرع في الخارج سنة ١٩٧٥، إلى ٣٧٥٠٠ مجموعة تسيطر على ٢٠٧٠٠٠ فرع سنة ١٩٩٢. هذه المجموعات تمثل نحو نصف الموجودات المنتَجة عالمياً؛ ولتوزيعها الكوني دلالته الخاصة: لـ ٨٠٪ مراكز رئيسية في بلدان «المثلّث» (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، اليابان والمنطقة الآسيوية)، منها ٥٠٪ في الولايات المتحدة، وبدرجة أقل، في اليابان وبريطانيا العظمى وفرنسا. يملك ١٪ من هذه المجموعات ٥٠٪ من الموجودات، التي يتمثّل ٥٠٪ منها في الخارج، بالنفط والسيارات والكيمياء والمواد الصيدلانية.

أما الربح الأيديولوجي فهو ذو دلالة خاصة بالنسبة إلى الولايات المتحدة. فبينما كان يرى الاجتماع الرابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) المنعقد سنة ١٩٧٦، أن البلدان النامية تخادع حول التبادل الحر، وتدافع عن مذهب الحماية، جاء الاجتماع التاسع المنعقد في جوهانسبرغ، في حزيران/ يونيو ١٩٩٦، ليقدّم منبراً رفيعاً لامتداح العولمة وفتح الأسواق وتحويل الرساميل الخاصة، والشركات العابرة للقوميات. وبوجه خاص، يُنظَر إلى هذه الأخيرة، اليوم، بوصفها مصدراً مميزاً للأرباح المجدية للعالم الثالث. فمن بين تيّاري الليبرالية العالمية، جرى التخلّي عن التيار الأوروبي «الاقتصاد الاجتماعي للسوق» لمصلحة التيار الأميركي، وذلك من طرف الأوروبيين أنفسهم، أولاً. أما التيار الأميركي فهو يفضّل الاختلالات والتبادل الحر الشامل، والتخصيصات وإلغاء الخدمة العامة،

وتليين سوق العمل. وتسعى المفوضيّة الأوروبية إلى تصعيد وتيرة هذه الأمركة، مناديةً، أولاً، بفتح السوق الاتحادي للاتصالات والكهرباء.

يتواضع الخبراء على أن المنظمة الدولية للتجارة (OMC) لئن كانت جاهدةً «لسجم» الانتظامات الاقتصادية في العالم، فإن الدور الكبير الذي تضطلع به الولايات المتحدة في داخلها، يحمل أخطاراً منظورة، نظراً إلى أنها تشلُّ مجمل آليات التنظيم أو أنها تطلقها بسرعة، عدا عن أن كونها تحاول عولمة تشريعها (قانوني «هلمز ـ بورتون و«أماتو» لهو أمرٌ يدعو إلى القلق. فآثار مخططات صندوق النقد الدولي التكييفية الأساسية، التي تندرج في نطاق آليات المنظمة الدولية للتجارة، هي من أعراض نشر الأيديولوجيا الأميركية على مدى الكرة الأرضية. إن حرب الليبرالية ضد الدولة أدَّت إلى زعزعة الدولة وجعلها عاجزة عن إملاء إرادة سياسية حقاً ومتطابقة مع المصلحة العامة. وهي، بذلك، خفَّضت دورها إلى دور دركي مسؤول عن الأمن الضروري للأعمال. ولئن كانت آثار مخططات التكييف بادية في كل البلدان، فإن حالة أميركا اللاتينية هي الأكثر إثارة.

مخططات التكييف الثقافي وأميركا اللاتينية

تقع أميركا الوسطى في عداد مناطق العالم التي فُرِض عليها العذاب الأكبر من قرارات صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي.

مثال ذلك أن غواتيمالا تعيش حرباً أهلية ضارية، على الرغم من المفاوضات الجارية بين الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي؛ تلك المفاوضات التي أفشلها موقف كبار ملاّكي الأراضي الذين لهم مصلحة في استمرار الفوضى. إن انتخاب آلفارو آرزو للرئاسة في ١٩٩٦/١/٩، يقدّم بصيص أمل لسكّان أغرقتهم التدابير الليبرالية المفرطة في البؤس والخوف. أقلّ من ٤٠٪ من أولئك الذين هربوا إلى المكسيك في الأربعينيات عادوا إلى بلد غارق في الدم، محطَّم وبُناهُ عادمة. وكانت الحكومة تحت سيطرة أرباب العمل تواصل سديماً تقودُه أوليغارشية لا تدفع عملياً أية ضريبة، بينما

يتقاضى ٨٠٪ من السكان أجراً غير كافٍ لحصولهم على السلع الضرورية.

وعلى الرغم من سلم داخلي هش، كان النّماء الاقتصادي سلبياً في نكياراغوا. فالتخصيص الإجباري للمصارف، فضلاً عن انكماش الدولة، شجّعا البطالة والعمالة الناقصة، وأجّجا العنف الذي يثيرُه البؤس لدى المنبوذين. وتفاقم مخطط صندوق النقد الدولي للتكييف سنة ١٩٨٤، مع الحصول على قرض جديد يثبّتُ البلد في خضوعه للقواعد الليبرالية ولمرابي الأموال الأجنبية. فتعزّز الفساد، نظراً إلى أن قسماً كبيراً من المال اختفى في جيوب البورجوازية. إن نيكاراغوا بلد على هامش الصناعة، شهد استثماراته تقفزُ من ٢٢٪ من الناتج الوطني الخام سنة ١٩٨٥ إلى أقل من ١٤٪ سنة ١٩٩٢. إنه بلد زراعي أساساً، قائم على زراعة التبغ التي تمثل ٥٠٪ من صادراته. وكانت السوق العالمية التي يراقبها المموّلون الأميركيون الشماليون، قليلة الجدوى للتبغ، نظراً إلى سقوط الأسعار. سنة ١٩٩٣ هبط سعر القنطار إلى ٥٠ دولاراً، بعدما كان يباع بـ ١٤٣ دولاراً في مطلع الثمانينيات. وأما المصارف فقدّمت قروضاً بفوائد ممنوعة، الأمر الذي أدَّى إلى خنق المنشآت الصغرى والوسطى، التي كانت أصلاً ذات إدارة سيئة في ظل تسييب متوحش.

في الشطر الجنوبي من أميركا اللاتينية، تُعَدُّ حالة كولومبيا ممثلةً للنظام الذي أقامته الولايات المتحدة، ثم المؤسسات المالية. سنة ١٩٦٢، يقول البروفسور الأميركي نعوم تشومسكي، كانت تعزو إدارة كنيدي إلى جيوش بلدان جنوب القارة، دوراً جديداً. إذ لم يعد من مهامها الدفاع الوطني ضد عدو خارجي، بل الأمن الداخلي. ويعترف تشارلز مايشلينغ، المسؤول السابق عن برنامج مكافحة العصابات، في ظل الرئيسين كنيدي وجونسون، بأننا لم نعد نكتفي، آنذاك، بالتساهل مع «غلاظة العسكريين الأميركيين اللاتينيين وفظاظتهم»، بل انتقلنا إلى «تواطؤ مباشر» معهم. فالأساليب التي يستخدمها العسكريون، المدرَّبون على أيدي مدرِّبين أميركيين، لم تكن تقل ضراوة عن «أساليب فِرق الإبادة بقيادة هنريك هيملر». هذه المقارنة ليست

من باب المواربة البحتة، لأنهم كانوا يستقبلون آنذاك، في الولايات المتحدة، قادةً نازيين سابقين يساعدون على وضع كتب تدريب. وكان يسهر معاونو البيت الأبيض، أمثال روبرت مكنمارا، على تطبيق أساليب موضوعة بدافع القضاء على «كل أولئك الذين يمكنهم تعريض الأمن الداخلي للخطر» في البلدان الأميركية اللاتينية. هناك دراسة تعود إلى ١٩٨١، وضعها الاقتصادي إدوارد هيرمان، من مدرسة وارتون (جامعة بنسلڤانيا)، تقيم علاقة علّة بمعلول ما بين المساعدة العسكرية الأميركية لبلدان أميركا الوسطى والجنوبية، وتوفير «مناخ مؤات للأعمال»، يتجلّى آلياً بتصاعد القمع والتعذيب والاغتيال والإرهاب الدولي وأبشع الانتهاكات لحقوق الإنسان. إن كولومبيا الراهنة هي النتيجة المباشرة لهذا النظام. فهي أرض منظمات مافياوية مرتبطة بالمخدرات، مع تواطؤ ناشط من طرف الصناعة الكيماوية الأميركية وقسم من البورجوازية المحلية (مصرفيين، صناعيين، يجنون منها أرباحاً هائلة)، والعنف والعصابات، وهي تمثل في عداد البلدان ذات الواقع الأسوأ على صعيد حقوق الإنسان.

هناك بَلَدان يُذكَران عموماً كنموذجين لتطبيق العقيدة الليبرالية المفرطة، يستحقان الانتباه.

ففي بلد مثل البيرو، يُعَدّ الاكتئاب الاجتماعي شديداً. ذاك أن الرئيس فوجيموري، المنتخب في ٢٨/ ٧/ ١٩٩٠، على أساس قيم «العمل والتكنولوجيا والنزاهة» التي تثير التأييد الشعبي، خصوصاً تأييد الهنود، مع ذلك الصدى لمبادئ أنكا «لا تسرق، لا تكسل، لا تكذب»، طبَّق المخطط الليبرالي المتطرف الأكثر قسوة في العالم «وسُمِّي فوجي شوك»، بناء على توصيات صندوق النقد الدولي. إنه رجل مشهور بتسلطه وهرمسيّته وعناده وبراغماتيكيته المتطرفة. كان مستشاره ڤلاديميرو مونتسينوس، عميلاً شهيراً لوكالة المخابرات المركزية، ويبدو على صلةٍ بمافيا الكوكايين. دام الدعم الشعبي الذي ناله فوجيموري إبان انتخابه الأول، حيناً من الزمن، على الرغم من انقلابه الشخصي، سنة ١٩٩٢، على المؤسسات. وأدّت التدابير

المتّخذة سنة ١٩٩٣ ـ حل البرلمان، تعليق الضمانات الدستورية، انتخاب جمعية تأسيسية شهدت انتصار حزبه ـ إلى دستور جديد يسمح بإعادة انتخاب الرئيس الذي تحقّق سنة ١٩٩٥، بفعل تهديدات الجيش. وتفسّر النتائج الاقتصادية، جزئياً، الثقة التي لا يزال يحظى بها لدى أكثرية ضئيلة من السكان. فالتضخم الذي بلغ أرقاماً قياسية في ظل رئاسة آلان غارسيا (. . .) انخفض إلى ٣,٢٪. والنّماء، المتغذّي بجرعات قوية من رساميل أجنبية، فضلاً عن إدخال البلد في النظام المالي العالمي وتدفق السّواح، مع الانتصار النسبي على التخريب، بدعم من الولايات المتحدة، إن ذلك كله لم يُحلْ دون تعمق الفوارق بين النخبة الاقتصادية وباقي السكان. سنة ١٩٩٢، كان لا يزال في البلد ١٥ مليون فقير من أصل ٢٢ مليون نسمة، إذ إن ٩ من كل ١٠ ناشطين، هم بلا عمل. وهناك نحو ثلاثة ملايين طفل يشتغلون لأجل البقاء، يموت منهم ٢٠٠ يومياً بسبب سوء التغذية.

اليوم تحسّن الوضع، على الرغم من كون أولوية الرئيس المطلق هي الأمن، ومكافحة الفقر لا تزال مؤجّلة. إن السياسة الاقتصادية القائمة جوهرياً على تسديد الديون (يأتي المال اللازم من تجارة الكوكا الذي تقدم منه البيرو ٦٠٪ من الإنتاج العالمي)، هي المسؤولة عن معدّل بطالة لا يزال مرتفعاً (١٩٪) وعن اكتئاب اجتماعي كبير. فإذا كانت هذه السياسة التي تطبّقُ المعايير الليبرالية المفرطة، الأساسية، تسمح بإثراء ١٥٪ من السكان (أصحاب المصانع، الأجراء، البورجوازية الرفيعة)، فإنها تخفض دوماً، في المقابل، أملَ ٨٥٪ من السكان. وبين هؤلاء ٤٥٪ من الفقراء أو المدقعين، و٢٠٪ لا يحصلون على الحد الأدنى للمعيشة. لقد أثار الرئيس فوجيموري الغضب الشعبي، عندما باع مصفاة بامبيلا؛ الخطوة الأولى نحو تخصيص المنشأة النفطية الوطنية: بترو ـ بيرو. وعلى الرغم من جمع المئة ألف توقيع اللازمة دستورياً لإجراء استفتاء على هذا البيع، لم يحدث الاستفتاء بعدما أبرمت الرئاسة قانوناً يُخضِع دعوة الاستفتاء لموافقة برلمانية. ومن جهة أخرى، سنة ١٩٩٦، نظراً إلى نقص العملات الصعبة الذي يشكو منه القطاعُ

الصناعي، اضطرّت الحكومةُ إلى توقيع اتفاقية مع شل ـ موبيل، يسمح لها باستغلال مناجم الغاز الطبيعي في كاميزيا.

في تشيلي التي تعتبرها المؤسستان الدوليتان أنموذجاً ومختبراً للّيبرالية في أميركا الجنوبية، تحت إشراف خبراء اقتصاديين أميركيين، زادت النجاحات الأكيدة من الهوّة بين أكثرية المالكين والآخرين. فمنذ انقلاب القوات المسلحة التشيلية لمصلحة أوليغارشية محلية مدعومة من وكالة المخابرات المركزية، الذي أطاح يوم ١١/٩/١٩٧٣ بالرئيس آليندي، جرى القضاء على الاتحادات النقابية. كما جرى تدريجياً استبدال الحديقة الصناعية غير المتوجهة نحو التصدير، وتالياً غير المنضوية إلاّ قليلاً في نظام التقسيم الدولي للعمل، بصناعاتٍ مقبولة لدى صندوق النقد الدولي، ومستجيبة للمعايير التي تحدّدها واشنطن. أما الدولة فتملأ مركزها: إنها تضمن من خلال شرطة شديدة الحضور، حرية المقاولة وامتيازات الأغنياء[١٧]، بينما القراراتُ السياسية المبتورة عن جذورها الاجتماعية، تنجم عن قرارات متَّخَذة في مكان آخر. «إن المكسب الحقيقي لتشيلي النيوليبرالية هو قيام مجتمع بسرعتين في بيئة مريضة»، كما كتب فيليب غرنييه؛ الباحث في المركز الوطني للبحوث العلمية (CNRS). فعلى الرغم من التمركز الشديد لثروات أميركا الجنوبية بعد البرازيل في هذا البلد، فإنَّ عليه عملياً أن يواجه تماسكاً اجتماعياً معطوباً. إذ مقابل أدنى معدل ضريبي على المنشآت بعد بوليڤيا (١٥٪)، يعيش ٣٠٪ من السكان تحت عتبة الفقر، حتى وإن انخفض عدد الفقراء من ٥ ملايين إلى ٤ ملايين خلال خمس سنوات. ذاك أن نجاح النُّخب الاقتصادية لم يقترن أبداً بإعادة توزيع للأرباح. فقد جرت التضحية بالخدمات العامة الكبرى؛ الهدف المميز لصندوق النقد الدولي، في سبيل الإنتاجية والربحية. ومثال ذلك أن خدمة الصحة كانت تحرّك أكثر من ٣,٢٪ من الناتج الوطني الخام في عهد آليندي، فلم تعد تحصل إلاّ على ١,٢٪ منه حالياً، مع حسم حصص المضمونين، بينما جرى استبدال نظام الضمان الاجتماعي المؤسَّس سنة ١٩٥٢، بنظام تأمين فردي خاص، سنة ١٩٨١.

والحال، فإن هناك طباً يعمل بسرعتين. فإذا كان ٢٣,٧٪ من السكان يتعاملون مع القطاع الطبي الخاص (الذين لم يعودوا في نظره مرضى، بل زبائن) وينعمون بـ ٢٣٠ دولاراً للطبابة سنوياً لكل شخص، فإن ٦٣,٤٪ من الجمهور يكتفون بإنفاق ١٣٠ دولاراً، ويتلقون خدمة طبية أدنى. سنة ١٩٩٦، تسبّبت مشاكل مؤسسية في مجابهات داخل اليمين في جعل الرئيس إدواردو فري، في موقف صعب. لئن كانت النتائج الاقتصادية تدعو إلى التفاؤل ـ ٥٪ من البطالة رسمياً، ٨,٥٪ معدل النمو، ٨,٢٪ التضخم، تثمير ٢٦,٥٪ من الناتج الوطني الخام، ٢٧,٩٪ ادّخار داخلي، ٧٪ ارتفاع الإنتاجية المتوسطة ـ فإنّ التفاوت لم ينخفض، فالتوزيع ظلّ سيئاً كما كان دائماً. ولم تشكّل سوى مسكّناتٍ البرامجُ التي وضعتها الحكومة لمكافحة الفقر الأقصى.

صحيح أن معظم بلدان أميركا اللاتينية تبذل جهدها لحماية نفسها. وهكذا انعقدت سلسلة مؤتمرات خلال الأعوام المنصرمة، في سبيل التوصل إلى اتفاقيات اقتصادية. ففي ١/١/١٩٩٥ بدأ تطبيق السوق المشتركة الكبرى لأميركا الجنوبية Mercosur، التي تضمّ البرازيل والأرجنتين والأورغواي والباراغواي، والتي تقع أمانةُ سرِّها في مونتيڤيديو. في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، عقدت بوليڤيا اتفاق شراكة مع «المركوسير»، بينما جرى توقيع اتفاق تبادل تجاري حر مع تشيلي في حزيران/يونيو ١٩٩٥. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أيضاً، عقد «المركوسير» اتفاق إطار مع الاتحاد الأوروبي، لإقامة منطقة تبادل حر منذ اليوم حتى ٢٠٠٥. أما الـ ALCSA فهو مشروع اتفاق برازيلي، يرمي إلى تكوين منطقة تبادل حر، جنوبية أميركية، مدعوّة إلى جعل البلدان المشاركة تفاوض من موقع قوّة نسبية مع الـ ALENA. ومع ذلك، فالآفاق ليست باسمة. فالاتفاق المزمع مع الـ ALENA، لن يخفّف، مع ذلك، من قبض الولايات المتحدة على الاقتصادات الأميركية اللاتينية، ويمكن الاشتباه بأنّ الولايات المتحدة لا تجد فائدة لها من اتحاد لن تتنازل فيه إلاّ عمّا لا يخدمها. لا شك في أن الاتفاق

مع الاتحاد الأوروبي لم يعجب واشنطن، فأكره البيت الأبيض على استخدام سلطته للتأثير في أمم جنوب القارة. وأما المؤشرات الاقتصادية الإجمالية، فإن كانت أحياناً إيجابية بكل وضوح، فهي لم تتوصل إلى إخفاء التفاوت الكبير الذي تغطيه، ولا إلى توازن المؤشّرات الاجتماعية. فالبطالةُ والعمالةُ الناقصةُ في ازدياد، وكذلك اتّساع القطاع غير المتشكّل (٨٤٪ من فرص العمل غير الزراعي، جرى توافرها سنة ١٩٩٥).

الاتفاقيات الدولية

إن الاتفاقيات الدولية المعقودة بين الولايات المتحدة والبلدان الأخرى، خصوصاً أوروبا، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تندرج في منطق أميركي لا يقبل المساس به: «لا روابط سياسية قسرية، بل علاقات اقتصادية أولاً»؛ هكذا كانت نصيحة جورج واشنطن.

وحين تجدّد التعبير عنها في آخر القرن التاسع عشر، مع ماهان وآخرين، صارت تعني: «لنخلقْ روابط اقتصادية، وبذلك سنهيمن على العالم».

إن محاولة وضع أوروبا تحت وصاية نهائية، بواسطة المبادلات التجارية بعد ١٩٤٥، كانت قد بدأت مع «خطة مارشال». فكما جرى عرضها، كانت تحقّق أحلام جان مونيه[١٨] بأوروبا متأمركة، وتطمئن الأهالي الذين كان يجري إقناعهم بأن أوروبا في مواجهة التوسّع السوفياتي، لم تكن قابلة للحياة من دون أميركا. يؤكد أوتوهابسبورغ، المشبوه قليلاً بالعداء لأميركا، أن ستالين، الذي تمكّن من معرفة مخططاته في أوروبا، بفضل الجنرال سيكورسكي، «كان يرغب فقط في الاستيلاء على الجزء الشرقي من بولونيا، وهو الإقليم الذي كان قد حصل عليه إبّان معاهدة ريبنتروب ـ مولوتوف، ويدخل فيه جزء كارباتو ـ أوكراني يضمن له رأس جسر داخل حوض الدانوب، علاوة على جزء من رومانيا لمراقبة الدانوب. لكنّه لم يكن راغباً في الذهاب إلى أبعد من ذلك. فلم تكن تهمّه بروسيا الشرقية وسيليزيا

وألمانيا الشرقية». وخلافاً لما يدّعي ترومان، لم يكن يعنيه احتلال اليونان وتركيا.

إلى هذه الدوافع الجيوسياسية، أضافت الولايات المتحدة ضرورة إطلاق الاقتصاد الأوروبي، لا لمساعدة أوروبا على الخروج من بؤسها، بل لفتح أسواق لا يكون الازدهار الأميركي من دونها سوى وهم. فعندما أعلن مارشال، سكرتير الدولة، سنة ١٩٤٧، أن المهم هو تصور سياسة جديدة لأوروبا «غير موجَّهة ضد بلد أو ضد عقيدة معينة، بل ضد الجوع والفقر واليأس والفوضى؛ سياسة ترمي إلى إحياء اقتصاد قابل للحياة»، كان علينا أن نفهم ماذا عنى بذلك.

فالاقتصاد القابل للحياة، الواجب بعثه، لا يُرى إلا كامتداد للاقتصاد الأميركي. إذ لا علاقات تجارية ممكنة مع شريك جائع، مضطرب وفقير، وعليه، لا إثراء. والحال، لئن كان دقيقاً ما أوضحه إيوجين ڤيبر بقوله «إنّ خطة مارشال تسعى في المقام الأول إلى تعبئة تعاون الأوروبيين في وضع برنامج إعمار مشترك (١٩٤٨)، أفضى منذ ١٩٥١ إلى إرجاع الإنتاج الصناعي إلى مستواه ما قبل الحرب»، فإن الأفق الذي تنشده الولايات المتحدة، كان مزدوجاً. ففي مرحلة أولى، كان ينبغي إرجاع الحياة إلى الاقتصاد الأوروبي واستعماله كميدان أسواق. ومن ثَمَّ، ينبغي نسجُ روابط اقتصادية قوية ـ أسهمت في تعزيزها، صورة أميركا كريمة ونزيهة، شائعة لدى الرأي العام ـ بحيث لا يعود في إمكان أوروبا أنْ تخيّل لوحدها بعد الآن. إنَّ الولايات المتحدة لم تُطلِق خطة مارشال من دون تحديد مسبق للقطاعات ذات الفوائد الأساسية في كل أرجاء العالم. وعليه فإن منطقة الأولويات تشمل أوروبا الغربية والبحر المتوسط مع محيطه، الشرق الأوسط، جبل طارق وما يحيط به، الساحل الأفريقي، أميركا اللاتينية، اليابان. ولتشجيع الشركاء، لا سيما الأوروبيين، على الانقياد، سعت الولايات المتحدة تارة إلى إشعال أو المساعدة على إشعال عدد معيّن من المواقد، وتارة بقيت متفرّجة على مناطق أخرى. إن بؤراً متّقدة كهذه،

ستولِّد شعوراً بأن الخطر الشيوعي في أوجهِ: وعلى التوالي، انفجرت قضايا تشيكوسلوفاكيا وبرلين (١٩٤٨) وقضية كوريا (١٩٥٠) التي سرَّعت مسار استقلال ألمانيا الاتحادية، التي بدا رجوعها إلى القوة الاقتصادية ضرورياً لأميركا غازية أوروبا.

ولإكمال إقناع الشعوب الأوروبية بضرورة اتحادها تحت راية الولايات المتحدة، لم ينقطع الرئيسان ترومان، ثم أيزنهاور، عن التلويح بالتهديد الشيوعي. وبهذا الصدد، كانت كلمات أيزنهاور الذي أحبَّه الأوروربيون، كشَّافةً للمطامع الأميركية.

منطقياً، أقام سلالةً تعود إلى وودرو ويلسون الذي كانت مناوراته ضد الاستعمار، ومحاولاته تجزئة المناطق الموجهة ضد أوروبا، والمستعادة مع روزفلت لاحقاً بعد عدة عقود، سبباً من أسباب الحرب العالمية الثانية. فحين استرجع مقولة ويلسون: «إن الشكل الأكمل للفعالية يصدر عن التعاون الطبيعي بين الشعوب الحرة»، واستخلص منها أن صهر الأعراق والديانات المختلفة خلق أعجب قوة رأيناها على الأرض ـ الولايات المتحدة ـ، إنما تساءل عما كان يمنع الآخرين من اقتداء الأنموذج عينه. لم تكن التجارب الخاصة موضع اعتبار في أية لحظة: ذاك أن الانصهار المنشود لا يمكنه إلاّ أن يكون ذلك الذي أنجبه الأنموذج الأميركي. يقول: «إن نظامنا هو الأجدى على هذه الأرض»، وعليه، ليس في إمكان أي شيء أن ينافسه، كرمزٍ يُحتذى. ويذكر معونة الأوساط الأميركية للأعمال، في سبيل «إنهاض الفضائل الخاصة بنمط الحياة الأميركي»، مؤكداً أن رجل أعمال عندما يبيع سيارة أو ثلاّجة، فهو لا يبيع منتوجاً، هو بلا ريب الأفضل في العالم، بل يبيع أيضاً «نتاجاً أميركياً، وأكثر من ذلك، جزءاً من أميركا».

لكنه يشدِّد على أن الولايات المتحدة التي تملك الموارد المادية، الطبيعية، التكنولوجية والبشرية الأعظم على الإطلاق، إنما هي أمة فريدة، تحيط بها الغيرة والحسد، فهي، إذاً، عُرضة لتآمر عالمي يرمي إلى إزالتها. فلا بد من احتواء والامبريالية السوفياتية، التي سعت إلى الاستيلاء على

اليونان وتركيا. في هذا الإطار، لا مناص للولايات المتحدة من القيام بقيادة العالم الحر، لأننا «نحن شعب يتأمل بتفهّم ودراية مجمل المشاكل المتعلقة بالبشرية». لذا، على أميركا دعم منظمة الأمم المتحدة، «المولودة في عهد روزفلت، والمُقامة فعلياً في عهد ترومان»، فهي منظمة أنموذجية ستسمح بمواجهة المطامع السوفياتية. إن «خطة مارشال» هي الامتداد المنطقي لمثل هذه السياسة.

ولتجنب مثل هذه المطامع الشرسة، ذهب أيزنهاور والإدارة الأميركية إلى إعلان أوروبا مهدّدةً بالأهداف الشيوعية، مع التسليم بأنها مالكةُ طاقة اقتصادية أساسية. انطلاقاً من ذلك، وفي سياق الانتصارات الأميركية منذ الحرب، بات يسيراً تمريرُ كل مبادرة ـ ومنها «خطة مارشال» ـ كمحاولة نزيهة لإعاقة الزحف السوفياتي على أوروبا الغربية. هذا ما دعاه الرئيس «السَّديم العالمي» ـ وهو خطر عظيم على أمن الولايات المتحدة ـ، وما هو في حقيقته سوى رفض بعض الأمم أو بعض المناطق الدخول في شبكات الانتماء التي تقودُها واشنطن. لا ينسى الرئيس الأميركي أية مناسبة لكي يكرّر أنَّ «من بين الأمم المدعوّة إلى العدل والحرية، أناطنا القدر بدور قيادة الآخرين. نحن لدينا هذه الإرادة؛ ولدينا الوسائل. وعدوّ الحرية، عندما يعلم ذلك، قد يستهدفنا، في أفقِ حرب مقبلة. فيترتّب على ذلك أنَّ أمننا وقفٌ على وجود عالم حر، وعلى تطوره».

فلنكرّر أن هذه التسمية الأخيرة ليست سوى تصور مناسب للدلّ على منطقة النفوذ الأميركي ـ ومنها أوروبا الغربية ـ ما دامت المنطقة الشرقية قد جرى تقاسمها مع الاتحاد السوفياتي، مقابل عدم تدخله في الشؤون الأميركية. من هنا قسمة العالم إلى معسكرين متقابلين: فالندّية الحادة للأيديولوجيا الأميركية تتجسّد هكذا على صعيد العالم. من جهة، الديكتاتورية الممثَّلة أساساً بالمعسكر الشيوعي؛ ومن جهة ثانية، الديموقراطيات بزعامة الولايات المتحدة وقيادتها الطبيعية. إنها ترمز إلى نمط أيديولوجي «قائم على الكرامة الإنسانية والحق»؛ بينما الخصْم مُختصَر بكلمة: «الدولانية». وباسم الكفاح

ضد مذهب الدولة Étatisme، سيجري بتشجيع من الولايات المتحدة إنشاء نظام عالمي قائم على الحرية الاقتصادية، حرية انتقال الرساميل والسّلع، وعالمية المنظمات والاتفاقيات الدولية.

يترتب على القول بأن «الدولانيّة» تضر الديموقراطية، ما يوضحه أيزنهاور: «في المحفل الأوروبي للأمم الغربية، هناك حيث ننكبُّ على إقامة اقتصاد حي بذاته، لا يجوز أن يغيب عن ناظرنا أبداً أن لهذه الأمم مجتمعة، مشكلة أمنية». وعلى الولايات المتحدة أن تشعر بالمسؤولية تجاه هذه المشكلة الأمنية، مثلما يقع على كاهلها السهر على حسن سير اقتصادها. و«إذا كان علينا جعل أوروبا وحدة اقتصادية، ترتب على ذلك، بشكل شبه مؤكد، أن نكون ملزمين أيضاً بجعلها وحدة سياسية، أو في كل حال مجموعة يتعلّق كل عضوٍ فيها بكل من الآخرين، بدون أي ظلٍ لارتياب في ما يختصُّ بالأمن. لأنها إذا صارت وحدة اقتصادية، يبدو معقولاً الافتراض أنَّ الجلود والملابس يجب أن تصنع في بلد، وأن المواد الفولاذية والأسلحة ستصنَع في بلد آخر، والطائرات، ربما، في بلد آخر، أيضاً. والحال، سيتعين على كل فريق قيادي أن يكون مرتبطاً بفريق الآخرين».

إنّه خطاب رقراق إن أعدنا وضعه في السياق الأيديولوجي الخاص به.

ففي المقام الأول، يدعو البلدانَ الأوروبية إلى التكتل في وحدة عضوية تجعلها متضامنة مع بعضها. ثم يقرّر بوضوح أن على كل أمة الاندراج في نظام التقسيم الدولي للعمل، الذي تُمسك الولايات المتحدة بمفتاحه. ولكن، حتى يقبل الأوروبيون بتركيز جهودهم على المجال الاقتصادي الذي سيجعلهم مترابطين، لا مناص من تجنيبهم القلق الناشئ من المشاكل الأمنية. لهذا، جاءت هذه البلدان الصديقة إلى الرئيس الأميركي، الذي قالت له: «نعم، نحن نرغب في العيش مثل الولايات المتحدة. لكن، هناك عدة أسباب تمنعنا من إعلان ذلك، عالياً وبقوّة». فيقول أيزنهاور: «إن أحد الأسباب هو أننا نخاف على أمننا وأننا ـ على الرغم منا ـ منقادون وراء ديكتاتوريات». وعلى تخوّف كهذا، يردُّ الرئيس الأميركي، الفُروسي: «لا

تخافوا، نحن نسهرُ عليكم. الواقع أنني مقتنع، بقوة، بأن علينا أن ندرج في برنامجنا واجب الاهتمام بأمن أوروبا، بينما نحن نثمّر فيها، بحكمة، حتى نساعدها على الاكتفاء الذاتي اقتصادياً، بحيث تغدو، آخر المطاف، قادرة على سدّ حاجاتها داخل نظام المنشأة الحرّة». ترتسم خطوط المشروع خلف اللغة الملتوية. علناً وبدون التباس، الهيمنة العسكرية هي للأميركيين؛ وللأوروبيين، بعد السير مجدّداً على طريق الازدهار، الاهتمام بتطوير اقتصادهم الذي سيكونون ظاهرياً أسياده الوحيدين، لكنَّهم عملياً سينزلقون في مزالق عولمة تزداد على الدوام في بروزها وتشدّدها. وبعد اقتناع الأوروبيين بالخطر الشيوعي الذي أخذت الولايات المتحدة، على كاهلها، واجب مجابهته، سيكون الأصعب قد تحقق: ألا وهو إقناعهم بالانقياد الكلي للحماية الأميركية الراعية.

لقد لخّص أندريه كاسبي تماماً، روحية «خطة مارشال» لمساعدة أوروبا اقتصادياً: «إنها جريمة مصالح محسوبة جيداً. فمساعدة الولايات المتحدة الغذائية ستنفّسُ الفوائض التي لم يتمكن المزارعون من تصريفها، وسوف تعيدُ عجلة اقتصاد متطور، وتسمح على مدى طويل نسبياً، بمبادلات مُثمرة بين أميركا وأوروبا، وجرعة مبادئ. فالولايات المتحدة تدافع عن نظام قائم، في آن، على حرية المبادلات، وحرية تداول الأفكار والسلع والرساميل، وليس عن أرض لا يتهدّدها أحد».

إن القروض ـ لا الهبات ـ التي تقدّمها «خطة مارشال»، موجَّهة إلى بريطانيا العظمى وفرنسا أولاً، وليس إلى ألمانيا، مع أنها مُجتاحة. إجمالاً، تلقى البريطانيون ثلاثة مليارات و٣٨٩ مليون دولار؛ وحصلت فرنسا ما بين ١٩٤٧ و١٩٤٩، على مليارين و٧١٣ مليون دولار. وجاءت إيطاليا في المرتبة الثالثة مع مليار و٥٠٨ ملايين دولار؛ وألمانيا في المرتبة الرابعة مع مليار ٣٩٠ مليون دولار فقط.

يسهل تفسير هذا التفريق بين بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا، في مواجهة حزم ظاهري مع ألمانيا. فهذه دُمّرت بنسبة ٩٠٪، ولم تكنْ تأمل بإعمار اقتصادها

قبل سنوات. والبلدان الأوّلان وُضعا في عداد المنتصرين، وإيطاليا تابت في الوقت المناسب، وهي جميعها لم تُعانِ أضراراً لا يمكنُ إصلاحُها في وقت قصير. يوضح سرج برشتاين: «أعدنا الإعمار على الركائز الموجود، من دون اهتمام بإنتاجية أو بربحيّة، وبدون تشجيع لتمركز المنشآت». إن السياق الدولي والمحلي لم يكن يسمح لفرنسا، بعد الحرب، بأن تصدِّر. إذ كان عجز ميزانها التجاري ما بين ١٩٤٦ و١٩٤٧ في حدود ٩ مليارات دولار، بدون احتساب عجز الأقاليم غير المتروبوليتية. والحال، فإن «خطة مارشال» كانت قد أقامت آليّة لرفع الصناعة، وبذلك لرفع مستوى المعيشة - إذْ إنها تسمح للناس بأن يشتروا -، فأطلقت في مكان القدرات التصديرية ومكانتها، القدرة على استيراد المنتوجات الأميركية بشكل أساسي. كانت الولايات المتحدة تقدِّم دولاراتٍ كان مصرف فرنسا يقرض الخزينة ما يعادلها بالفرنكات، والتي كانت تحقنها في المنشآت، مُتيحةً لها شراء دولارات حتى تدفع ثمن استيرادات السلع الأميركية. إن الـ ٧٣٢ مليار فرنك التي أصدرها مصرف فرنسا مقابل المساعدة الممنوحة من الولايات المتحدة، حفّزت حقاً إعمار قطاع قوي مؤمَّم (كهرباء فرنسا، مناجم فحم فرنسا، سكك حديد فرنسا... إلخ)؛ لكن «الاختلال المالي الناجم عن التضخم هو الذي أعاق إعماراً متوازناً. فترتّب على هذا الوضع جعل مشتريات الأجانب في فرنسا أكثر كلفةً، وتالياً، إرباك الصادرات وتشجيع الواردات. فنجم عن ذلك اختلالٌ دائم في ميزان المدفوعات والميزان التجاري، لا يمكن تقويمه إلاّ بمساعدة مارشال». هكذا أصاب الأميركيون عصفورين بحجر واحد. كانوا يحفّزون اقتصادهم الذاتي بفضل صادراتهم إلى بلدان أوروبا القادرة مجدداً على الاستيراد، مع ضغط هذه البلدان ذاتها في مكبس التبعية. وبذلك نفهمُ «اعتراضات الأميركيين»، المؤيدين لفتح كامل للمبادلات، وعداءهم لكون «فرنسا تحافظ على رقابة شديدة للمبادلات، في محاولة للحدّ من وارداتها».

وراء مظهر الكَرَم الذي يغلّفُ القرار الأميركي بوضع خطة مساعدة لأوروبا - لا ريب في أن نتائجه كانت إيجابية، إذ سمحت لمستوى المعيشة

بأن يتقدّم تقدّماً كبيراً - كان يتخفى، عملياً، تصميمُ الولايات المتحدة على نيل ما بدأ الرئيس ويلسون في رسم ملامحه الأولى: تبعية القارّة القديمة، على نحو ثابت ومتعاظم، تجاه الولايات المتحدة. إن الدعاية الأميركية، إذ استخدمت القيافة الباريسية إبّان استعراضات النصر التي تلت إنزال حزيران/يونيو ١٩٤٤، واستعملت كذلك الانتصار المقدَّم إلى الجنرال ديغول في نيويورك يوم ١٩٤٥/٨/٢٢، إنما استغلّت بمهارة شعور الزهو الذي كانت تتمتع به في أوروبا، لوضع استراتيجيا تؤمّنُ، في آنٍ، العمالة الكاملة، الازدهار الاقتصادي وتصريف الفوائض الزراعية والصناعية في الولايات المتحدة؛ وكذلك، بداية هيمنة الولايات المتحدة على أوروبا، اقتصادياً، مالياً، ثقافياً وأخيراً سياسياً.

في ما يختصّ بفرنسا، إن الخطوة المتحققة إِبّان توقيع «معاهدات بلوم - بيرنز»، ربيع ١٩٤٦، بدت حاسمةً. إذ في مقابل مساعدة بمليارى دولار لأربع سنوات، وافقت على فتح سوقها كلياً أمام الواردات الأميركية. فكانت مئات البواخر تُفرِغ حتى ٤٥٠٠ طن من المواد الغذائية التي تمثل نحو ٢٠٠٠ شاحنة، قد شقَّت المحيط إلى فرنسا. إن «كرم أميركا»، مفهوم دوزنَه جهاز دعائي كامل، «كان يسمح لأوروبا بالبقاء». فانعقدت بين أوروبا وأميركا علاقات تبادل حرّ عوجاء، ولكن غير متبادلة. كانت قد انخفضت الحواجز الجمركية في أوروبا، وبات صعباً رفعُها من جديد. وكانت العواقبُ الناجمة عن قرار كهذا، ثقافية واقتصادية على حدّ سواء.

بوجه خاص، ارتدى الهجوم الأميركي على أوروبا ثلاثة أشكال. أولها، الغواية السهلة لعالم الصناعة والمال والأعمال، الذي غزته من قبلُ أميركا عاكسة بنفسها صورةً ساطعة عن أمّة ديناميكية، متوجهة نحو المستقبل، حمّالة الفضيلة وأفضل وصفات للمستقبل؛ فهي قبل كل شيء، تبدو مرتبطة منذ أمدٍ بعيد، بالأوساط الاقتصادية الأوروبية، التي سحبت منها ما يكفي من أرباح، حتى لا تكون شديدة الحذر والنظر إلى المساوئ السياسية على المدى البعيد. ثانيها، إغواء ألوف الشبّان، المنجذبين نحو

الجامعات الأميركية، القائمين برحلاتٍ دراسية يعودون منها مبهورين، وغارقين، في تصوّرات «حديثة» مثل «إنتاجية» و«عقلنة». أخيراً، تعرفُ الولايات المتحدة كيف تكون واقعية كفايةً، لترسل إلى أوروبا مبشّرين مزوَّدين بتعاليم كفيلة بأن تضمن للاقتصاد الأوروبي النمو الذي ينتظره.

إنَّ هذا التكتيك الثلاثي سوف يُقطِّر في النسيج الاقتصادي الأوروبي بذرة أمركةٍ متكاثرة، لن يوقفها شيء بعد الآن. فمنذ بداية الستينيات، ستتغذى أوروبا من مسلسلات متلفَزة (Incorruptibles, Flipper) وسوف تزوَّد بملابس رياضة ومدن للشبان (سيغدو الجينز زيَّ الشباب، ثم زي كثرة من البالغين في العالم بأسره)، وبمنتوجاتٍ من كل الأصناف. منذ تلك المرحلة، بدأت الاستثمارات الضخمة التي ستجعل الصناعة الأوروبية تحت نِيْر الرأسمال الأميركي. وصارت ماركات مألوفة في أيامنا، مثل سينجر، جيليت، IBM، إسو، لڤيز، كامي، فريجيدير، هوڤر، سيمونز، موبيل، كولجات، كوداك، ك ـ تيبز، بلاك أند ديكر، علكة هوليوود، ثري أم، مارلبورو، فيرستون، رونسون، بلايتكس، تامباكس، بولارويد وكوكا كولا، تمثل جزءاً كبيراً من المشهد الصناعي والتجاري الأوروبي، الذي يجهل أكثر الأوروبيين مصدره الأصلي.

لقد تحققت الأهداف الأميركية. كتب آندريه كاسبي «يبدو أن الحقيقة هي أن القروض الأميركية أعادت الاقتصاد الأوروبي، وجنَّبت الاقتصاد الأميركي من وجود شركاء له في التجارة».

في نهاية العقد، شعرت الولايات المتحدة بأنّها حرة في تغيير المجال الغربي لأوروبا كما يحلو لها. فمن الجهة السوفياتية، تعلم أن أيديها طليقة، لأن الرهنيات كانت تُعطى لها بانتظام. وهذا ما كان مع «ضربة براغ» في شباط/ فبراير ١٩٤٨.

لئن سمحت «خطة مارشال» للأميركيين بوضع أوروبا الغربية على سكَّة الاستلحاق والاستخدام، فإن معنى ذلك العمل أيضاً على جعل المسار لا

رجوع عنه. لهذه الغاية اقتادوا شركاءهم على طريق المعاهدات المتعرّجة: تشجيع عقد سلسلة كاملة من المؤتمرات، وكذلك توقيع كوكبة من الاتفاقيات، التي تقيّد شركاءهم ولا تلزمهم هم بشيء يُذكر. شهد العام ١٩٤٨ على التوالي ميلاد: المعاهدة العامة للتعرفات والتجارة (GATT)، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، المسماة أصلاً المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي (OECE). سنة ١٩٥١، قامت السوق الأوروبية للفحم والفولاذ (CECA). ولاحقاً، سيجري إنشاء هيئات أخرى، خصوصاً في إطار منظمة الأمم المتحدة.

كانت السنوات الممتدة من نهاية الحرب حتى الخمسينيات مؤاتية جداً للولايات المتحدة. ففي مواجهة حذر ديغول، كانت مجموعة «الأوروبيين»، من جان مونيه إلى روبير شومان، مروراً بغاسبري وتشرشل، مهتمة أولاً ببناء «أوروبا فوق قومية»، اتحادية، متوافقة تماماً مع التطلعات الأميركية، مشابهة لما كانت تنشده، حتى قبل أن يفصح أيزنهاور عن ذلك. في تموز/يوليو ١٩٤٨، عرقل إرنست بيڤن اقتراح روبير شومان «عقدَ جمعية أوروبية قوامها ممثلو البرلمانات»، بقدر ما كان يخشى، مثل الأميركيين، من إقامة سلطة تنفيذية أوروبية حقيقية، مستقلة عن واشنطن. لكن التسوية بين بيڤن والآخرين أفضت، في ٢٤/١/١٩٤٩، إلى قرار إنشاء «مجلس أوروبا». بدأت دورته الأولى في ستراسبورغ، يوم ٨/٨/١٩٤٩.

قبل ذلك بعام، أُنشئت «الغات»، الرامية إلى الوقوف في وجه كل محاولة من طرف الاقتصاد الأوروبي لانتهاج طريق مختلف عن ذلك الذي رسمه الأميركيون. رسمياً، للمنظمة هدف مُعلَن هو تسهيل التوسع التجاري الدولي بالحد من الحقوق الجمركية، وبالمعالجات والاتفاقيات التفاضلية، وبالحواجز غير التعريفية، وبقوننة المساعدات الوطنية للصادرات، مع تعميم بند الأمة الفُضلى[١٩]. المفاوضات سُميَّت Rounds، وسعت إلى توجيه البلدان الأعضاء نحو التبادل الحر الكامل الذي كانت الولايات المتحدة تحتاج إليه. في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وافق الأوروبيون على العقد

النهائي لـ«الغات» ووقعوه: لقد اكتمل المسارُ الذي بدأ بـ «خطة مارشال».

كانت عواقب هذه المعاهدات والاتفاقيات حساسة على غير صعيد. فعلى الصعيد الزراعي، كان الأوروبيون مكرَهين، سنة ١٩٩١ ـ ١٩٩٢، على خفض منتوجاتهم من الخضار والفواكه والحبوب، بينما كان يزيد الأميركيون حصة إنتاجهم الزراعي المخصّص للتصدير إلى السوق العالمية. بعد ذلك، حصلوا من الأوروبيين على شرائه، ولو على حساب الإنتاج المحلي، بدون إخضاعه للحقوق الجمركية (علف الحيوانات). إنهم يملكون ٥٠٪ من السوق العالمية للقمح، مقابل ٢٠٪ لأوروبا، ويطلبون المزيد. فقد هاجموا بشدَّة، خلال المفاوضات، ما سمّوه «مذهب الحماية الأوروبية»، ولم يخطئوا هم في التخلي عنه، ذاك أن مساعداتهم للزراعة أعلى بمرّتين مما هي عليه في أوروبا، مقابل أجر لكل مزارع هو الأكبر في الولايات المتحدة، وبلا منازع. إن القوانين ضد إغراق السوق سمحت، عبر تعريفٍ ملتوٍ لهذا المفهوم، بتغريم ٩٧٪ من الحالات، بينما السوق الاقتصادية الأوروبية (CEE) مجرَّدة من سلاحها، نظراً إلى الحصص التي تُركت لها. إن العزم الأميركي على تحقيق سيطرة كاملة على أسواق التغذية العالمية، يتجلّى في مناوراتٍ ترمي إلى تدمير القوة الأوروبية في هذا المجال، لا أكثر ولا أقل. لقد رفضت الحكومة الأميركية إلغاء برنامج Export Enhancement، وهو جهاز مساعدات رهيب إلى دعم صادرات الحبوب، وبات الأوروبيون عاجزين، نظراً إلى عدم تفاهمهم مع بعضهم. منذ ١٩٦٢، صار تصدير مواد، مثل السوجا أو المنتوجات البديلة للحبوب، يجري من دون أي رسم جمركي. سنة ١٩٩١، أضافت الولايات المتحدة إلى ترسانتها الضخمة، حوالى ٧٠ إجراءاً خاصاً لتعزيز مذهبها في الحماية. إن أوروبا الحالية منكوبة. فالزراعة الفرنسية، الخاضعة لتبويرٍ متصاعد، لم تعد قادرة، إن طرأت أزمة، على تزويد السكان إلاّ بما يكفيهم غذائياً لثلاثة أسابيع على أبعد تقدير[٢٠].

تطوّر الوضع قليلاً بالأرقام المطلقة، منذ ذلك الحين؛ لكنه لم يتطوّر بالأرقام النسبية إلا بدرجة أقل. سنة ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧، تقدّمت محاصيل

الحبوب بالنسبة إلى المرحلة السابقة. فقد تزايد إنتاجُ القمح والأرز، وكذلك إنتاج الذرة والشعير والسورغو. ولا تزال تنتج الولايات المتحدة ١٦,٣٪ من الحبوب في العالم (١٠,٧٪ من القمح)، مقابل ٥٪ لأوروبا (٦,١٪). سنة ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦، انخفضت المخزونات العالمية من الحبوب، وسبب ذلك المستوى المنخفض للمبادلات، والمستوى الأدنى لإنتاج الحبوب الثانوية منذ ١٩٨٤، المرتفع سنة ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧. إن معدل إنتاج الأرز هو الذي فاق كل الأرقام القياسية، ولا سيما الأرز الآسيوي. ولا يزال إنتاج الحبوب الأميركي راجحاً ورابحاً في مواجهة الاتحاد الأوروبي.

ينوي الأميركيون الهيمنة بكل الوسائل على السوق العالمية، في المجالات الآتية: الفولاذ، السيارات، الطيران التجاري والعسكري، الكيمياء، الالكترونيات، الآلات ـ الأدوات، المُواصلات، المنسوجات. وفي كل مجال، المساعدة العامة الأميركية ضخمة، ولكنها مخفيّة جزئياً. ففي الطيرن، بلغت المساعدة الممنوحة للإيرباص ٢٠ مليار دولار؛ بينما المساعدة الممنوحة من الحكومة الأميركية إلى البوينغ، على شاكلة عقود عسكرية مثلاً، تتراوح بين ٣٣ ملياراً و٤١ مليار دولار. إن شبكة التدابير الملتوية التي تستخدمها الحكومة الأميركية لإلغاء منافسي الولايات المتحدة، هي شبكة مدهشة: اللجوء إلى عقود عامة، وإلى تنظيمات تشجِّعُ الإنتاج القومي، والحواجز الصحية، والحصص، والمساعدات، والرسوم الجمركية، واتفاقيات الحد الطوعي... إلخ. فإذا كان الهدف الرسمي الذي ينشده الأميركيون، بصوت ميكي كانتور؛ مفاوض بيل كليتون على مدى المباحثات الأخيرة التي أفضت إلى الاتفاق النهائي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، هو «تحسين وضع العاملات والعاملين الأميركيين»، فإنه يظل وفياً، ضمناً، لمشروع الهيمنة العالمية عن طريق التجارة.

تدلّ الصفقة الحديثة لدمج البوينغ ومكدونيل ـ دوغلاس، المعلَنة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، والمعززة بدمج لوكهيد ـ مارتان مع نورثروب ـ غرومان (بداية تموز/يوليو ١٩٩٧)، على طريقة عمل الأميركيين لاستخدام

معاهدات المنظمة العالمية للتجارة، في مصلحتهم، ولتدمير المنافسين. فقد ردَّ الرئيس كلينتون كعادته بابتزاز تهديدات «لجنة بروكسل» لرفض الدمج: لا رفض، وإلا فحرب تجارية. لكن اللجنة بدت صامدةً، حتى نهاية شهر تموز/يوليو، عندما أعطت ضوأها الأخضر، لأن البوينغ كانت قد وافقت على الإقلاع عن تطبيق عقودها الحصرية مع الشركات الأميركية، طوال عشر سنوات. ومرّة أخرى، كان الموقف انتحارياً، كلما اكتشفنا ميل الولايات المتحدة إلى تفسير العقود في ضوء مصالحها وحدها. وفوق ذلك، أرباح الأميركيين تتجاوز العقبات. فالاحتكار الناجم عن الدمج سيكون له وزن هائل، مع ٧٠٪ من السوق العالمية للطيران المدني، فضلاً عن مكانة رفيعة على صعيد الطيران العسكري، عدا عن أنه سيزن ٤٨ مليار دولار من رقم أعمال، من دون احتساب كون البوينغ ستستفيد من مبالغ ضخمة يضخّها البنتاغون في البرامج العسكرية لمكدونالد ـ دوغلاس، وهذه وسيلة خاصة لتصنيع طائرات تجارية جديدة. وبدون رد فعل سريع وحازم من طرف الاتحاد، سيكون في إمكان الصناعة الجوية الأوروبية البقاء.

«الحلف الأطلسي»

لئن كانت «معاهدات برتون ـ وودز» (BM, FMI, SMI)، و«خطة مارشال» والاتفاقيات الدولية، مثل «الغات»، سمحت شيئاً فشيئاً للولايات المتحدة بتركيز هيمنتها الاقتصادية على العالم، فإن الوجه العسكري لا يمكنُ تجاهله.

تعود إلى ١٩٤٤، محاولتها لفرض رقابة عسكرية على أوروبا، وذلك عندما قرّر روزفلت أن الجنرال ديغول لم يكن ممثلاً للسلطات الفرنسية، وأن من المناسب إقامة L'AMGOT في فرنسا: «الحكومة العسكرية الحليفة لأجل الأراضي المحتلة»، بقيادة أميركية. لكن سرعة تحرّك ديغول سمحت لفرنسا بالانفلات من تلك المكيدة. فمنذ ذلك الحين، كان قد تصوّر أوروبا قوية مقبلة، ذات سيادة، قادرة على اللعب المتكافئ مع الولايات المتحدة

والاتحاد السوفياتي. فطمح إلى إنشاء محور فرنسي ـ بريطاني؛ إلا أن إنكلترا رفضت العرض، معتبرةً أنّ توجهها يدفعها نحو الأطلسي و«ابن العم» الأميركي.

منذ ١٩٤٦، شعرت الأمم الأوروبية، طوعاً أو كُرهاً، بضرورة تعزيز الأواصر العسكرية في ما بينها.

كما أن الأميركيين ناوروا، بين ١٩٤٧ و١٩٤٨، بطريقة جعلت هذه الأمم تنقادُ إلى التسليم بضرورة إقامة حلف تكون الولايات المتحدة ضمانته وحاسوبه في آن. ذاك أنها أعلنت عزمها على إدخال مناطق الاحتلال العسكري الغربي الثلاث لبرلين، في منطقة واحدة، مما أثار حذر الروس، ثم مخاوفهم، فردّوا بحصار المدينة. في ١٩٤٩/٤/٤، أصاب القلقُ أحدَ عشرَ بلداً أوروبياً، فسارعت إلى توقيع «ميثاق الأطلسي» الذي يضعها، من الآن وصاعداً، في منطق عالمي ثنائي القطب، كان ينشده العملاقان. أُقيم المرّ العام لـ «منظمة معاهدة شمال الأطلسي» (OTAN) في فونتنبلو. وهو مكلّف بتنسيق الأهداف العسكرية والسياسية والاستراتيجية والبينوية للحلف، الذي كان في البداية تحالفاً عسكرياً كلاسيكياً، يتساوى فيه جميعُ الأعضاء. وكان هدفه المعلن هو تشارك وسائل الدفاع، من دون انتقاص الاستقلالات الوطنية المعنية. غير أن الولايات المتحدة فرضت نفسها عملياً بوصفها القائدة الوحيدة للحلف، نظراً إلى ما كانت تقدّم له من مساعدات عسكرية ضرورية، ولاحتكارها السلاح النووي.

لئن كانت التركيبة الأصلية بسيطة نسبياً، وكان توسيعها محدوداً، فإنها لم تتأخر، تحت التحفيز الأميركي، من التوجه نحو الدمج الكلي. وبينما كان تفجير أول قنبلة نووية سوفياتية، يوم ١٩٤٩/٧/١٤، يُرعب الأوروبيين ويجبرهم على الانقياد، كانت حرب كوريا هي التي استعجلت تدافعهم إلى حضن الحامي الأميركي. فالولايات المتحدة لم تكفّ عن تغذية الدعاية حول التهديد السوفياتي والشيوعي، ولا عن وسائل الضغط على الحكومات الحليفة. فأوكلت قيادة «الحلف الأطلسي» إلى الجنرال أيزنهاور، وحُصرت

الرقابة عليه في ضبّاط أميركيين. اعترض ديغول، لكن حكومات الجمهورية الرابعة أذعنت.

والحال، مهما بدت السلطات الأميركية مندهشةً من تدفق القوّات الكورية الشمالية إلى الجنوب، فإنها لا تبدو غريبة تماماً عن اندلاع الخصومات. ذاك أن واشنطن لم تنتظر نهاية الحرب العالمية الثانية حتى تضع مخططات ترمي إلى النيل من كوريا؛ وأن السوفيات والأميركيين تفاهموا، في يالطا، على إقامة خط فاصل في مستوى الخط ٣٨ بين الشمال والجنوب. سنة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩، سحب الطرفان جيوشهما، تاركين محلياً مستشارين وأسلحةً وأنصاراً، مولجين عند الاقتضاء بالتأثير على السلطات. في كوريا الجنوبية أقام الديكتاتور سينغمان ري، المعادي الشرس للشيوعية، والمؤيد للأميركيين بلا شروط، ديكتاتورية بورجوازية قاسية. وأما تصريحات ماك آرثر ودِين آتشيسون العلنية، بأن كوريا لا تدخل في «المدى الدفاعي» للولايات المتحدة، بعد طمأنة حكومة الجنوب إلى موقعها كـ «زبون» مميّز، فإنها تزرع الشكوك حول المفاجأة التي أصابت الأميركيين عند اندلاع الحرب.

إن موقف الجنرال ماك آرثر يكشف عن المطامع الأميركية على المدى البعيد، فهو لا يخفي تمنّيه غزوَ الصين، ويتحرّق لاستعمال السلاح النووي ضد الجار الكبير للكوريّتين، فهل أظهر تطرّفه أم أنّه أفرط في الكلام؟ لقد جرى إبعادُه في ١١/٤/١٩٥١. وبعد أشهر طويلة من مفاوضات صعبة، جرى توقيع الهدنة في بانمو نجوم، يوم ٢٧/٧/١٩٥٣، على أساس الأمر الواقع. ولكن الأمر لم يكن كذلك تماماً، نظراً إلى أن الجنوب صار بعد النزاع تابعاً للولايات المتحدة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، بعدما كان مستقلاً. وفي هذه الغمرة، انتهز الأميركيون الفرصة لتوقيع سلسلة معاهدات واتفاقيات، كتلك المعقودة مع اليابان، يوم ٨/٩/١٩٥١، على ظهر ٤٩ أمة جاءت للتوقيع مع «بلد الشمس المشرقة»، على معاهدة من النوع نفسه. يمكن اختصار النتيجة العامة كما يلي:

١ ـ تصاعد التسلّح مجدداً في العالم، وسباق على الأسلحة مع الاتحاد السوفياتي؛
٢ ـ إقامة سابقة، ما دامت الولايات المتحدة قد اختبرت طواعية الأمم المتحدة بنجاح!
٣ ـ تأكيد القوّة الامبراطورية والامبريالية الأميركية التي سنحو منحىً حراً، عسكرياً واقتصادياً ودبلوماسياً وثقافياً، بعدما جرى إقناع الغرب بسهولة بشرعية «حملتها الصليبية ضد الشرّ المطلق»، الشيوعية، وضد الاستعباد الذي لا تزال ترزح في قيوده بعض الشعوب التي لم تدخل بعد تحت النفوذ الأميركي؛
٤ ـ إلغاء «يالطا» ما دام ثابتاً، منذ الآن وصاعداً، أنّ مصير البلدان المنتمية إلى مدار النفوذ السوفياتي، خصوصاً بلدان شرق أوروبا، مختلف عن مصير الأمم الغربية.

إن الخلاصة الأولى، إطلاق التسلح مجدداً والسّباق المجنون على الأسلحة، إنما تُرسي بقوّة المُجَمَّع العسكري ـ الصناعي في الولايات المتحدة، وهو لُوبي سيكونُ نفوذه حاسماً في النزاعات المُقبلة. فصارت مبيعاتُ الأسلحة أحد مصادر الربح الكبرى بالنسبة إلى هذا البلد. إن السابقة الناشئة عن حملة كوريا ستشكل تكراراً عاماً في أفق عمليات لاحقة. ومن جهة أخرى، فإن الحملة على الشيوعية سيُبرّر تدخلات حادة، أبرزها في ڤيتنام، ستؤدي إلى انزلاق «العم سام». أخيراً، سيدوم منطق القطبين حتى سقوط جدار برلين، سنة ١٩٨٩.

وإن إحدى النتائج الأكثر ديمومة وأهمية للحرب الكورية، ستكون الدمج الأعمق دواماً للحلف الأطلسي. فالولايات المتحدة، بعدما ضمنت الرقابة العسكرية على أوروبا، لن تقف عند هذا الحد، وستوقّع معاهدات مماثلة مع أوستراليا ونيوزيلندا («ميثاق ANZUS»، ١٩٥١)، والباكستان وتايلندا والفيليبين (OTASE، ١٩٥٤)، والباكستان أيضاً وإيران وتُركيا (CENTO، ١٩٥٩). إن الشبكات المُقامة على هذا النحو، ستنقلُ الإرادة

الأميركية إلى رؤساء دول في زوايا الكون الأربع. لقد ظهر مثل هذا التدبير بالغ الضرورة في نظر سكرتير الدولة، جون فوستر دالاس، لدرجة أنه كان متخوِّفاً من خروج جزء من العالم الثالث على المحاولة الأميركية الرامية إلى إقامة نفوذها الواسع، خصوصاً منذ إقامة الحياد[٢١]، في «مؤتمر باندونغ» (نيسان، ١٩٥٥). أما في أوروبا، فقد استكمل الحلفُ الأطلسي اندماجه التام، مع إعادة تسليح ألمانيا وإدخالها في التحالف سنة ١٩٥٥، مما وضع حداً في الوقت عينه لأحلام إعادة توحيد البلد، حتى أجل مسمًّى. وحفَّز الأميركيون القرار باستعجال دمج أشدّ للحلف الأطلسي، بمغامرة الاتحاد الأوروبي للدفاع (CED).

تعود مبادرتُه إلى رينه بليڤن R. PLEVEN، رئيس المجلس الفرنسي آنذاك، الذي وافق ـ بعد الانفعال الناجم عن رفض فرنسا إعادة تسليح ألمانيا ـ بتشجيع من جان مونييه على احتياج أوروبا إلى الوسائل التي تضمنُ لها دفاعاً ذاتياً مستقلاً. بادئ الأمر، كان الأميركيون معارضين مشروعاً كهذا؛ إذ كان «الحلف الأطلسي» يقدّم إطاراً متصلباً وكافياً لتمكينهم من السيطرة على الأمم الأوروبية عسكرياً؛ وتالياً لم يكن في واردها الانسلاخ أو التفاهم في ما بينها على نظام دفاعي لا تُشارك فيه الولاياتُ المتحدة. فأكبّتْ هذه على اصطناع عُراضة: فدعمَ أيزنهاور ودالاس سكرتير دولته، فكرة «جيش أوروبي» شرط ارتباطه بـ SHAPE، وتالياً وضعه تحت إمرة القيادة العليا لجنرال أميركي[٢٢]. وجرت شتى نقاشات إبرام «اتحاد أوروبي للدفاع»، عن الهراوة الأميركية قبل ذلك بكثير (١٩٥٣ ـ ١٩٥٤). وربما آل الاتفاق إلى التوقيع من دون معارضة بريطانيا العظمى، المدهشة قليلاً، نظراً إلى أنها مناوئة لأي اشتراك في جيش أوروبي، وبالأخص مناوئة لفرنسا، وتحديداً للتجمع الديغولي (RPF). في ١٩٥٤/٨/٣٠، رُفض «الاتحاد الأوروبي للدفاع»، باقتراع للجمعية الوطنية، فانطوت صفحته.

اصطنعت الولايات المتحدة ومناصروها سلاحاً بديلاً. ذاك أن فلسفة «الحلف الأطلسي» تعرّضت، أصلاً، لانكسار جدّي، عندما انتُهك اثنان من

مبادئه المُؤسسة: المساواة بين جميع الأعضاء، وعدم ديمومته. جرى اغتصاب المبدأ الأول من خلال التأخير الأميركي والهيمنة العملية التي تمارسُها الولايات المتحدة؛ وجرى انتهاك الثاني عبر إقامة ديمومة فعلية. ثم جاء قبول ألمانيا عضوة كاملة في التحالف، بدعم جنوني من دالاس، معزّزاً تماسك الكلّ داخل بنيةٍ يُحركها البيت الأبيض. لكنّ انكساراً ثانياً وحاسماً، طرأ سنة ١٩٥٦.

في ٥ أيار/مايو أوصى مجلس منظمة «الحلف الأطلسي»، بعدد معين من الإجراءات الرامية إلى تطوير التعاون بين البلدان الأعضاء في «مجالات غير عسكرية» وإلى إنماء وحدة «المتحد الأطلسي»؛ هذه العبارة الأخيرة تدلُّ على أن الولايات المتحدة كانت تنظرُ من الآن وصاعداً، إلى أن من المسلَّمات انتساب بلدان أوروبا الغربية إلى «باحة خلفية» كانت هي حاضنتها. وفي غضون الأشهر القليلة اللازمة لصياغة مشروع قرار (أيار/مايو ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦)، ظلت وسائل الإعلام صامتة. أما في المسار الجاري، بعكس الديموقراطية في العمق، الذي شهد تحوّل فلسفة الحلف وغائيته، فكانت الشعوب مجهَّلة عن قصد. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، جرى قبول التقرير المؤرخ (٥ أيار/مايو) والذي يوصي بتدابير جديدة كـ «وثيقة أساسية للحلف الأطلسي».

كانت النتائج ذات مدى هائل. فالتحالف الذي كان إقليمياً وموجَّهاً ضد عدو كامن، واضح وظرفيّ، صار متّحداً، مهمته القيام «بوظائف أخرى غير الوظائف الدفاعية حصراً». لقد شملت صلاحياته السياسة والاقتصاد والثقافة والإعلام. ولم يعد ثمة شك في ديمومة عمله وعالميته، فضلاً عن شمولية دوره. واتّسعت منطقة تطبيق قراراته إلى مجمل العالم، حيثما تتعرّض مصالح أعضائه للأذى؛ وهذه صيغة غامضة لتبرير أي تدخل.

لن يندهش أحد من كون الجنرال ديغول نظر بعين الاستياء إلى هذا التطور. فمع الاتحاد الأوروبي للدفاع، كان قد استوعب المحاولة الأميركية لاستتباع أوروبا عسكرياً، فاقترح على أيزنهاور أن يتكوّن «الحلف الأطلسي»

من مجلس إداري ثلاثي، وأن يتمتع كل عضو بصلاحية مماثلة لصلاحية الآخرين. فرفض أيزنهاور، بكل وضوح.

منذ عودة الجنرال ديغول إلى ممارسة الشؤون السياسية، أكبَّ على كبح الهيمنة الأميركية قدر الإمكان. في ١٩٥٩/٦/٢٩، جاء هارولد ماكميلان، الوزير الأول الإنكليزي، إلى باريس، وكان همُّه إرضاء أصدقائه الأميركيين الذين لا ينظرون بعين الرضى إلى طريقة تطور السوق الأوروبية المشتركة، فطلب من ديغول التخلي عن الأوروبيين والخروج من السوق؛ هذا الشكل الجديد لـ «حصار قاري». ديغول قال: لا، ملاحظاً أنَّ على أوروبا الاستغناء عن محور فرنسي ـ بريطاني كعمود فقري، فتوّجه إلى ألمانيا. وعلى ما يظهر، تمّت اللعبة إبّان لقائه مع المستشار الألماني أديناور، يوم ١٩٥٨/٩/١٤ في كولومبي. في ذلك اليوم، ولدت فكرةُ أوروبا؛ المالكة مصيرها فعلاً، المتعالية على القوميات.

لن يستسلم الأميركيون بسهولة، فمنذ مطلع الستينيات، صعّدوا برنامجهم لبيع الأسلحة، خصوصاً للحلف الأطلسي، مما أثقل تبعية التحالف. وتقع الاستراتيجية النووية في قلب المشكلة.

إن القوة النووية، الضمان العسكري للولايات المتحدة ورقابتها على الجيوش الأوروبية الغربية، كانت تشكّل سلاحاً خاصاً بها ولا تريد أن يشاركها فيه أحد. لم يُدعَ أي مراقب أوروبي من «الحلف الأطلسي» لمشاهدة تفجير نووي، قبل أيار/مايو ١٩٥٧، في نيوكافلاتز (نيڤادا). فالتجربة النووية البريطانية الأولى، للحليف المتميِّز، وقعت في ١٩٥٢/١٠/٣. والحال، ما من شيء يمكن تقريره بدون موافقة الولايات المتحدة، وفوق ذلك جرت التجربة بالقرب من أوستراليا، في جزيرة مونتي بللو، لأن الأميركيين رفضوا إعارة منصة لبريطانيا العظمى. وباكراً، استحوذت المسألة النووية على الطويّة الديغولية المصممة على إكساب فرنسا، إن لم نقلْ أوروبا، استقلالاً تمانعه بنيةُ «الحلف الأطلسي» بالذات. إن وصول كنيدي إلى البيت الأبيض لم يبدِّل شيئاً في التوجه الأميركي. وفي

١٤/ ١/ ١٩٦١ أيضاً، أمام تصلّب السلطات الأميركية، العازمة على أن تمتلك وحدها امتياز القدرة على إشعال النّار الذرية، أكّد ديغول نيّته «بناء، وعند الاقتضاء، استعمال قوتنا الذرية بأنفسنا».

لم يكن الظرف مؤاتياً. إذ إنَّ قضية جدار برلين، المرتبطة بقضية كوبا، جعلت العام ١٩٦٢ عام الأخطار الكبرى المحتملة، فحافظ الجنرال ديغول على موقفه من الاستقلال النووي بحزم، مؤكداً دعمَه لسياسة كنيدي في مواجهة السوفيات. في العام الفائت، ظهرت الممانعةُ الأميركية بجلاء، عندما جدَّد كنيدي ووزير دفاعه روبرت مكنمارا مطلبهما أن تظلَّ بين أيدي الأميركيين سلطة القرار في هذا المجال. فهل كان ينبغي أن نرى في ذلك طريقة لتسجيل غضبهما بعدما نصح ديغول ضيف البيت الأبيض بعدم التورّط في جحيم ڤيتنام؟ من الثابت، إزاء عزم فرنسا على امتلاك قوتها النووية الخاصة بها، أن الولايات المتحدة ستبذل كل ما بوسعها لتفويت هذه الفرصة. فرفضت تزويد السلطات الفرنسية بالبلوتونيوم اللازم، ثم بدأ المسارُ، على الرغم من كل شيء، لكنها حاولت إحباط المطامح الفرنسية، ناكرة مهارات مهندسيها وعلمائها.

على التجربة الناجحة في الجزائر (رجّان، يوم ١٣/ ٢/ ١٩٦٠)، ردّ الأميركيون بـ «معاهدة موسكو». ومنذ ذلك الحين، توالت المحاولاتُ المختلفة لإعاقة «المبادرة الديغولية». ولضغط أوروبا في مشدّ الحلف، في عيد الاستقلال (٤/ ٧/ ١٩٦٢) اقترح كنيدي أن يقوم إتحاد بين أوروبا والولايات المتحدة، دعاه بحفاوة Partenership Atlantique «الشراكة الأطلسية». وأوحى بأن يقوم، من جهة، اتحاد أوروبي من الطراز الأميركي «الولايات المتحدة الأوروبية»، ومن جهة ثانية، مساواة كاملة في الحقوق والواجبات بين المعسكرين الكبيرين، الأميركي والأوروبي، ما عدا السلاح النووي. ذاك أن الأميركيين يأخذون على عاتقهم الأمن الأوروبي في هذا المجال، ويصرّون على أن يمتلكوا وحدهم مفتاح السلاح الترمو نووي وتصنيعه، نظراً إلى أن كل هجوم على بلد من الحلف، يُلزمهم بالتدخل

للدفاع عنه. وفوق ذلك، وفاءً لاختياراتهم منذ الاستقلال، وخصوصاً منذ عقيدة مونرو، طلبوا من الكونغرس، بصوت كنيدي، التصويت على قرار التوسع التجاري. إن هذه الوثيقة التي تقتربُ فلسفتها من فلسفة كنيدي راوند، في «الغات»، التي استعملت كسابقة رائدة، إنما تنصُّ على خفض الحواجز الجمركية الأميركية، شرط أن تخفض البلدان الأوروبية حواجزها أيضاً: إنه صفقة تغريرية، من زاوية ترسانة القوانين والأحكام التي تُجيز للولايات المتحدة ممارسة حماية مستترة.

ثم طرأت أزمة الصواريخ في كوبا، في تشرين الأول ١٩٦٢، لتذكّر العالم القلِق بأن الدور الأميركي بوصفه حامياً لأوروبا يظهر ضرورياً أكثر فأكثر، وأن الوقت غير مناسب لإظهار ميول استقلالية، كما تفعل فرنسا. بيد أن الجنرال ديغول جابه الوضع في ١٤/١/١٩٦٣، معلناً على الملأ أن فرنسا مصمّمة على أنّ ترقصَ وحدَها.

في ٧/٣/١٩٦٦، أعلن ديغول خروج فرنسا من «الحلف الأطلسي»، وأن على الأميركيين سحب قواعدهم ومستودعات عتادهم وقواتهم من الأراضي الفرنسية[٢٣]. بعد عدة سنوات، سعى هنري كيسنجر إلى التقليل من قرار ديغول، فلفت إلى أن الانسحاب من «الحلف الأطلسي» ليس انسحاب ألمانيا، وأن حركة الجنرال لم تكن سوى حركة رمزية. ومع ذلك، ستواصل فرنسا التدليل على تصميمها على أن تتمايز عن السياسية التي تفرضها واشنطن. فوقف ديغول ضد هيمنة النظام النقدي الدولي من خلال الدولار، وحاول عبثاً تشجيع معيار جديد. لمناسبة زيارة ودية، أقام في الاتحاد السوفياتي ما بين ٢٠/٦/١٩٦٦ و١/٧/١٩٦٦. وفي حزيران/يونيو ١٩٦٧، بعد حرب إسرائيل الصاعقة (بدعم من الأميركيين) ضد البلدان العربية، قررت فرنسا حظراً على الطائرات التي أوصت عليها الدولةُ العبرية ودفعت ثمنها. أما خطاب ديغول في كندا وقوله «عاشت الكيبك حرّة!»، فقد رفع الغضب الأميركي إلى أوجه. لكنَّ التدخل الأحدَّ فيبقى «خطاب فنوم بنه»، يوم ١/٩/١٩٦٦، في غمرة الحرب الفيتنامية، عندما أوضح

الجنرال أن حرباً كهذه، بنظر فرنسا، تشنّها قوة قادمة «من الطرف الآخر للأطلسي»، لن يكون لها «حل عسكري».

غير أن اللوبي المؤيد لأميركا تحرَّك في كل مكان. ففي خلال توقيع المعاهدة بين فرنسا وألمانيا سنة ١٩٦٣، رفعت صوتها المجموعة القوية من أصدقاء أميركا في البوندستاغ. لقد أحرزت نجاحاً حين أضافت، عند إبرام المعاهدة، مدخلاً، يُفهَم منه بمثابة بيان لمصلحة الولايات المتحدة وطعنة خفية للجنرال ديغول. بعد ذلك بقليل، سعى الجنرال لودڤيغ إرهارد، المدرَّب في الولايات المتحدة، على ترجيح الميزان على حساب أوروبا. لكن ديغول واصل مسيرته، مكرّراً في ستراسبورغ سنة ١٩٦٤، أهمية التحالف الفرنسي - الألماني بالنسبة إلى أوروبا مستقلة، إنْ كانت هذه مصمّمة فعلاً على عدم وضع «حياتها» بين أيدي قوة «صديقة، حقاً»، لكن مصيرها وطبعها التاريخي يجعلانها تنتمي إلى عالم آخر غير عالم أوروبا. أكبّ ديغول، من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٦، على تشجيع قيام طريق ثالثة بين المعسكرين. فتوّجه نحو الصين وأوروبا الشرقية وآسيا. في ١٠/٨/١٩٦٧، ذكر في خطاب له «نسّاك المعبد الأطلسي»، رافضاً من جانبه، «المساعدة» الفرنسية لهذه القوة العظمى أو تلك.

بعد غياب الجنرال، عادت الأمور إلى نصابها؛ وبفعل خيانة «الديغوليين» انكسر التوازن لمصلحة الأطروحات الأميركية، فكان الهجوم على أشُدّه في هذا الاتجاه. وجّه هنري كيسنجر في خطابه يوم ٢٣/٤/١٩٧٣، نداءً يدعو إلى «أطلسية جديدة» تضم أوروبا والولايات المتحدة واليابان. فاقترح أن تتفاهم هذه البلدان بحيث تتمكن وحدها من تناول المشكلات العالمية؛ وهذا النداء سيجدّده الرئيس رونالد ريغان بعد عشر سنوات. الحقيقة أن عولمة «الحلف الأطلسي» تعزّزت على مدى الأعوام، بعد تعديل ١٩٥٦، على الرغم من «الممانعة الديغولية». فكانت لها عاقبتان حاسمتان بالنسبة إلى البلدان الأوروبية الأعضاء.

أولاهما، تأمين الهيمنة الأميركية على الحلف بأفضل وجه. إذ صارت

الأركان والجيوش الأوروبية أسرى سلاسل أركان دولية، رؤوسها الكبرى كلها أميركية.

ثانيتهما، توسيع صلاحيات الحلف إلى المجالات الأخرى (السياسية، الاقتصادية والثقافية) قدَّم إلى الأميركيين مكاسب حاسمة في كل من هذه المجالات. فهم على الصعيد الاقتصادي قادرون على ممارسة ابتزاز دائم ضد الأوروبيين، متلاعبين بالعراقيل أو بالتسهيلات النقدية والتجارية، مهدِّدين عند اللزوم بخفض حصتهم في تقاسم الأعباء والنفقات، كما بيَّن ذلك اللقاءُ بين نيكسون وبومبيدو في ريكجافيك (أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٧٣). أما في المجال السياسي، فإذا كانت الخيارات الكبرى الاستراتيجية للحلف يصوغها نظرياً كل الأعضاء، فإن هؤلاء لا يقومون بغير الموافقة على قراراتٍ متَّخَذة في البيت الأبيض. وأما بخصوص المجال العسكري، فلا نجد مصدراً خارج البنتاغون لكل ما يجري إعدادُه واعتمادُه. يكفينا النظر في طريقة توزيع المهام داخل «الحلف الأطلسي»: أوروبا مولجة بالمجهود الجوي ـ الأرضي، وللولايات المتحدة احتكار السلاح النووي والبوارج الحربية الضخمة، والقيادة العليا. لقد اكتمل الارتهانُ الذي توقَّعه ديغول.

بعد ذلك، حاولت فرنسا تمرّداً هنا وهناك؛ ولكن، بلا جدوى. فقد استعملت آلية «الحلف الأطلسي» بمهارة شديدة للنّيل من السوق الأوروبية المشتركة التي كانت قد أزعجت الأميركيين كثيراً ببند الأفضلية الاتحادية ونجاح التصديرات، إلى أن حدث استسلام بلير هاوس، وأخيراً «الغات» في مطلع ١٩٩٤. لقد ردّ الأميركيّون على إنشاء سوق أوروبية مشتركة، مخالِفة لرغباتهم، رداً فورياً بتحريض البريطانيين على إنشاء منطقة تبادل حر منافسة، (L'AELE ،١٩٥٩)، أظهرت عدم فعاليتها.

تشكّل «الغات» محاولةً ثانية. فعلى الدوام، طبّقت الولايات المتحدة التكتيك القائم في أساس «الحلف الأطلسي»: فرِّقْ تَسُدْ. فهي رائدة في فن إجراء مباحثات منفصلة مع الأعضاء، سواء داخل الحلف أم داخل الاتحاد،

فكانت تؤجّج الأحقاد وتنفخ في الجمر في الرّماد، وتثير الحسد، وتلعبُ على وتر الخلافات الحساسة نسبياً بين البلدان الأوروبية. في «قمة أوتاوا»، في تموز/يوليو ١٩٨١، اعترضت فرنسا ضد هيمنة واشنطن على هيكلية «الحلف الأطلسي»؛ ثم جدّدت اعتراضها في تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه، وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، ثم أيضاً إبان دورة منظمة التنمية الاقتصادية الأوروبية، في أيار/مايو ١٩٨٣. كانت تسير المقترحاتُ الفرنسية في اتجاه «برتون وودز» جديدة تضع على المشرحة الرهانات والاستراتيجيات، وتسمح بالعودة إلى إعمار أوروبا. وأمام الرفض القاطع من جانب واشنطن، تراجع الجانب الفرنسي. فبالنسبة إلى «الحلف الأطلسي»، تُعسكر الولاياتُ المتحدة في مواقعها سنة ١٩٥٦، وتتمسّك بالوثيقة الموقَّعة آنذاك، لا سيما المادة ١٧ التي تنصّ على الإخضاع البعيد المدى للبلدان الأوروبية، وتوضح أنه يلزم «مسار طويل على الصعيد القومي، نظراً إلى تكوّن العادات والتقاليد والسوابق، لا يمكنه في أحسن الحالات، إلاّ أن يكون بطيئاً وتدرّجياً».

بعد منعطف التسعينيات الكبير، بدا طبيعياً أن تُثار، في آنٍ معاً، مسألة علّة وجود الحلف وأهدافه. والحال، بات واضحاً منذ ١٩٩١، أن الولايات المتحدة لا تنوي البتَّة التسليم بأي استرخاء في وصايتها، بل على العكس، تنوي تعزيز البُنى وشدّ الأواصر. يكمنُ إحراجُ السلطات الأميركية في أنَّ عليها، لأسباب مالية أساساً، خفض الأعداد المجنّدة، مع الإبقاء على سلطانها.

إن التصريحات المُطلقة منذ ١٩٩١، لا تترك شكاً يحتدم حول الهدف الأخير. وإن تطور الوضع الجيوبوليتيكي الدولي، الحديث، لا يُرى عملياً كما لو كان موجِباً لإجراء تعديل في أهداف «الحلف الأطلسي»، «ولا يطال الهدف ولا الوظائف الأمنية» التي حدّدها لنفسه. فهذه الوظائف تحتفظ بـ «صلاحية دائمة» وتتيح «فرصاً جديدة لإدراج استراتيجيتها في نطاق تصوّر أوسع للأمن». إنّه عصر المزيد من العولمة، وهذا يلزمُه توسّع ثلاثي:

جغرافي (توسيع منطقة عمل الحلف)، استراتيجي (زيادة صلاحيّاته) وبنيوي (تجديد البنى العسكرية).

لم تلقَ المقترحاتُ الأميركية الحديثة أي اعتراض من جانب الأوروبيين. ليس هذا وحسب، إذ إن الولايات المتحدة فرضت عليهم أيضاً فكرة توسيع «الحلف الأطلسي» إلى بلدان أوروبا الشرقية (كانون الثاني/يناير، ١٩٩٤). ويصف الإعلان الختامي لاجتماع مجلس الأطلسي الشمالي، في ١٧/١٢/١٩٩٢، الحلف بأنّه «إحدى الأدوات الضرورية (. . .) لتوجيه التغيُّر في مجمل أوروبا». والمقصود، كما ورد في تقريرَي جيريميا وولفويتز، التي سنتحدث عنها لاحقاً، الاستبعاد بأي ثمن لظهور قوَّة قادرة على التنافس مع القوة العظمى الراهنة. كما جرى توقّع إنشاء «قوّة رد سريع» ستسمح تركيباتُها بدرجة دمج أعلى مما هو التدامج في «الحلف الأطلسي» نفسه. وبما أن القوى متعدّدة الجنسيات، فإن خطر تكوين دفاع أوروبي موحَّد ومستقل حقاً، يغدو مستبعداً.

أما المستجدّات الحاسمة التي طرأت منذ انهيار المعسكر الشيوعي، فقد دعت الأميركيين إلى مواصلة مكاسبهم. إن تكييف المجهود الدفاعي مع السياق الناشئ حديثاً، والإبقاء على هيمنتها السياسية والعسكرية في العالم، يشكّلان أولويّتين. فبما أن الحرب الباردة انتهت، فإن من المناسب الحفاظ على اختلال يرمي إلى الحؤول دون ولادة قوَّة منافسة. ذاك أنّ التقارير التي رفعها البنتاغون إلى الرئيس بوش (الأب)، سنة ١٩٩٢، تقرير بول ولفويتز وتقرير الأميرال جيريميا، في غاية التصريح عن الهدف المنشود: توسيع الهيمنة الأميركية على الأرض كلها، وبكل الوسائل العسكرية، الثقافية والسياسية والاقتصادية الضرورية[٢٤]. وجاء في خلاصة التقريرين العامة أن على الجيش الأميركي، من الآن فصاعداً، أنْ يشمل:

١ ـ قوَّة نووية استراتيجية قادرة على التدخل ضد أي خصم يمتلك قوَّة مماثلة،

٢ ـ قوّة «سلمية» متمركزة في اليابان وكوريا الجنوبية، قادرة على مجابهة القوّات النووية والتقليدية الصينية، وعلى القيام بمهام استطلاعية في الشرق الأقصى الروسي وكوريا الشمالية؛

٣ ـ قوة «أطلسية» متمركزة في قواعد نورفولك؛

٤ ـ قوة طوارئ مستعدّة للتدخل السريع أينما استدعت ذلك مصالح الولايات المتحدة.

إن التوجهات الواردة في التقريرين، وعلى لسان بعض أعضاء الكونغرس، تبنّاها الرئيس كلينتون الذي أعاد تنظيم «الحلف الأطلسي» وأنشأ قوّة ردّ سريع قوامها مئة ألف رجل، وتضمُّ ألوية أوروبية مندمجة على مستوى الفرقة، مع غطاء جوي أميركي، وقوة دفاع أساسية قوامها ٧ جحافل مدرّعة و٥٠٠ ألف رجل من الجيوش الأوروبية ومن التعزيزات الأميركية (الاحتياطي). إن سلطة القيادة العليا للتحالف في أوروبا SACEUR، جرى تعزيزها، بينما شغل ضبّاط أميركيون كل المراكز الأساسية. وأما على الصعيد السياسي، فإن حرب الخليج، ثم الحملة على الصومال، تكفيان لبيان مدى تفسير رغبات واشنطن بأنها أوامر على صعيد التدخل.

إن حالة التدخل ضد العراق تدل على الموقف المَرَضي للولايات المتحدة بوصفها قوة عظمى عالمية وحيدة، ومسيطرة على «الحلف الأطلسي». فلنعدْ إلى هذه الحالة باختصار.

حتى اليوم، قليلون هم الذين أدركوا أنَّ التدخل للقوات المتعدّدة الجنسيات في الخليج، كان يرتدي رداءً آخر تماماً، غير نصاب عملية بوليسية في خدمة القانون. آنذاك، كان الرأي الأوروبي منقسماً بين أقلية ضئيلة قوامها أولئك الذين كانوا من الشفّافين والذين أدانوا التدخل، وبين الأغلبية الساحقة، المنضمّة إلى دعاية الرئيس بوش، التي أرادت فيه «حملة صليبية» لـ «غرب عادل» ضد صدّام حسين «شيطاني»[٢٥].

في المقام الأول، كانت الأهداف الحقيقية للحرب من النمط

الاقتصادي؛ وفي المقام الثاني من الطراز الجيوستراتيجي. ومثال ذلك ما كشفه عضو في الفلك المالي الدولي؛ هـ. ثيام H. Thieme، ممثل الدويتش بوندزبانك في نيويورك، في *Beleggers Almanak*: «جرى مؤخراً اكتشاف حقول نفطية في المملكة العربية السعودية أكبر بكثير من الحقول التي يجري استغلالها». ولا ينبغي للمرء أن يكون نابغةً حتى يفهم اللعبة، اللهم إلاّ إذا كان صدّام حسين، أو هذا المتعصّب الديني أو ذاك، هو الذي يراقب هذه الحقول. لذا، ردّت الولايات المتحدة رداً ساحقاً. فهي تريد الحفاظ على هذه الحقول لأجل العالم الحر، ولا تريد تبديدها على المتعصّبين الذين لا يحقّ لهم، في رأيها، أن يطالبوا بها مثلما تطالبُ بها المنشآت النفطية الغربية.

ليس بلا معنىً أن نعلم أنَّ كل وزراء الخارجية الأميركية كانوا، من ١٩٥٣ إلى ١٩٩٠، مرتبطين مباشرة أو مداورةً بالشركات النفطية الكبرى[٢٦]. والحال، ليس مدهشاً أن يكون رهانُ النفط محدِّداً وحاسماً في اتّخاذ القرار الأميركي. قبل كل شيء، ينبغي وضع الهجوم على العراق في النطاق الأشمل للصراع في سبيل المحافظة على الحقّ. من المنظار الغربي ـ الأميركي جوهرياً ـ في هذه المادة الأولية الحيوية؛ النفط. إن إحدى أنجع الوسائل لنهب العالم الثالث تتمثل في هذه الهيمنة على مواده الأوليّة. فالحكومة الأميركية تؤمّن للمجموعات المعنية أرباحاً طائلة، سواء بتطبيق محلي لتعرفات تقرّرها الشركات المتعددة الجنسيات، أم بضغوط غير مباشرة (الخفض أو الرّفع الاصطناعي لأسعار المواد الأولية في بورصة شيكاغو). لقد أجاد الألسني والبروفسور الأميركي نعوم تشومسكي وصْفَ استراتيجية الولايات المتحدة: «النفط، مورد طبيعي أساسي للاقتصاد الأميركي، لكنّه يقع في أقاليم لا تعود إلى الأميركيين، ولا بد من بقائه في متناول الولايات المتحدة. وعليه، فإنها مستعدة لخوض الحرب لشراء نفط ليس لها، بالكمية وبالسعر اللذين ستحددهما».

البرهان على ذلك هو تطور سعر برميل النفط منذ فجر السبعينيات.

بعد خفض قيمة الدولار يوم ١٢/ ٢/ ١٩٧٣، رفضت الشركات النفطية الإذعان، وهي الموعودة بتعويض إثر هذا الخفض من أسعار النفط. في أول حزيران/ يونيو، تواضعت منظمة البلدان المصدّرة للنفط (OPEP) على زيادة التعرفات بمعدل ١١,٩٪. وفي الفاتح من أيلول/ سبتمبر، أممّت ليبيا نفطها ـ وهذا حقّها ـ وكبريات الشركات النفطية. في ٤ أيلول/ سبتمبر، اتخذت البلدان العربية قراراً في الكويت برفع قيمة التعرفات النفطية بمقدار كبير. وفي ٦ تشرين الأول/ أكتوبر، شنَّت مصر وسوريا هجوماً عاماً على إسرائيل، وفي اليوم التالي، أمَّم العراق إكسون وموبيل أويل؛ الشركتين الأميركيتين المزروعتين في أرضه. ردَّت الولايات المتّحدة بحصار العراق، الذي رفضت فرنسا الانضمام إليه. منذ تلك اللحظة، في مواجهة البلدان العربية التي أخذت تدور في فلك أميركي (مصر) وفي مواجهة عدوانية إسرائيل، اختار العراق الهرب إلى الإمام، الذي سيقوده إلى شكل من العزلة. في أثناء ذلك، تبعية الولايات المتحدة لنفط الخليج ستدفعها إلى مزيد من التصميم على استعباد المنطقة. استجابت السعودية والكويت، وكذلك الإمارات وقطر لواشنطن، فوجدت نفسها مرغمة على تثمير الدولارات النفطية الناجمة عن الأرباح المتحققة، في الاقتصاد الغربي، وخصوصاً الأميركي (وهذا يمثل ٩٣٪ من استثمارات بلدان الخليج)، على الرغم من انخفاض أسعار النفط بانتظام. ففي آخر الثمانينيات، كان سعر النفط قد استعاد مستواه في سنة ١٩٧٣، أما الفارق الذي ينبغي ربحه عند التصدير (١٩٨٦) بالنسبة إلى بلدان OPEP، فكان يمثل في حدود خسارة المداخيل، قرابة ١٥٪ من ناتجها الداخلي الخام، مقابل خسارة ٤٪ من المداخيل عند الاستيراد، بالنسبة إلى البلدان الغربية في أوج الأزمة النفطية.

وكما هو الحال في كل تدخل عسكري أميركي، تشير البلاغاتُ الرسمية إلى الدفاع عن «المصالح الحيوية الأميركية». في **نيويورك تايمز**، بتاريخ ١٧/ ١/ ١٩٩١، أوضح الرئيس السابق ريتشارد نيكسون «لا نذهب إلى هناك دفاعاً عن الديموقراطية، فلا يوجد أي بلد ديموقراطي في المنطقة.

ولا نذهب إلى هناك لمحاربة ديكتاتورية، ولا نذهب إلى هناك للدفاع عن الشرعية الدولية. إننا نذهب إلى هناك، وعلينا الذهاب إلى هناك، لأننا لن نسمح بأنْ تُمَسّ مصالحنا الحيوية».

ومن ثم هدف استراتيجي جغرافي: فالعراق الذي أمّم الشركات النفطية الأميركية، والذي تعزّز عسكرياً وسياسياً بحربه ضد إيران، كان يهدِّد بأن يصبح قوَّة إقليمية كبيرة. كان يبدو استقلال العراق أمراً لا هوادة معه، أمام ظهور نظام عالمي جديد ترسمه واشنطن. ولما كانت الولايات المتحدة مشغولةً باسترجاع نظام استعماري كان يديره البريطانيون في الماضي، فإنها وجدت نفسها أمام أمّة يمكنها خلط الأوراق. فبينما كانت معظم بلدان المنطقة قابلةً بهيمنة واشنطن، ارتكبَ العراقُ خطأ التزوّد بوسائل استقلالية، اقتصادية وسياسية بنحو خاص، اعتُبرت غير مقبولة. وبما أن من غير الوارد، كما يقول ويليام كاسي مدير وكالة المخابرات المركزية، تَرْك نيكاراغوا ـ وكذلك كوبا سنة ١٩٥٩ ـ تُقيم نظاماً يمكن استعماله أنموذجاً ناجحاً لبلد من النمط الاشتراكي القابل للحياة، والمثالي ربما، فقد ظهر العراقُ كأنه قادر على إرباك النظام العالمي الأميركي لأمد طويل. أخيراً، كانت الولايات المتحدة، وهي تسمح لإسرائيل بتعزيز موقع هيمنتها في المنطقة، تؤذي أوروبا بدهورة العلاقات بينها وبين الأمة العربية. لقد أصابت عصفورين بحجر واحد، لأنها حطّمت في البيضة احتمال نهوض العالم العربي لبناء وحدته، مع تسويد مستديم لصورة أوروبا، خصوصاً فرنسا، لدى الشعوب العربية.

عملياً، أُعيدت البلدان الأوروبية إلى ديارها خالية الوفاض بعد الحرب؛ وفوق ذلك جرى استبعادها عن كل الصفقات التالية. إن النظام العالمي الجديد، الناجم عن حرب الخليج، قام بقيادة الولايات المتحدة وحدها، من دون أن يكون للبلدان الأوروبية كلمتها. لقد استرجع النظام الاستعماري القديم، وجرى استبدال الأمم المحتلة سابقاً بالولايات المتحدة؛ ورأى العرب سلطتهم تضعف، وحصلت أنظمة الخليج على استمرار

امتيازاتها مقابل امتيازات أميركية على النفط، والاطمئنان إلى أن العالم العربي لن يتوحَّد أبداً. في هذا السياق، جرى منعُ العراق من أن يصبح قوَّة سائدة في الخليج، ويدعو بلداناً أخرى إلى معارضة واشنطن؛ وبذلك وُجِّه إلى بلدان الجنوب إِنذار يردعُها عن أية محاولة تمرّد على «السلام الأميركي»، وجرى تشجيع مرونة أكبر من جانب المملكة العربية السعودية والكويت لإقامة قواعد أميركية على أراضيها. أخيراً، جانب لا يمكن تجاهله هو المجمَّع العسكري ـ الصناعي، المسؤول عن سوق التسلح العملاقة، المُعاقة بانتهاء التوتر بين الشرق والغرب، منذ سقوط الاتحاد السوفياتي؛ ذلك المجمَّع الذي صار في إمكانه استئناف الأمل. في هذا الصَّدد، تغني الأرقامُ عن كل بيان: في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، أعلن جورج بوش عن عقد صفقة أسلحة مع السعودية بقيمة ٢٠ مليار دولار، خفضها الكونغرس إلى ٧,٥ مليارات دولار؛ وفي شباط/فبراير ١٩٩١، حسب تقرير البنتاغون، تجاوزت مبيعاتُ الأسلحة رقماً قياسياً، إذ بلغت ٣٣ مليار دولار، أكثر من نصفها في الشرق الأوسط. أخيراً، في ٣٠/٥/١٩٩١، أشار ديك تشيني إلى صفقة أسلحة لإسرائيل والإمارات العربية المتحدة لم يُكشف عن قيمتها. في مدى عام، باعت الولايات المتحدة، في سياق حرب الخليج، أسلحة تفوق قيمتها ١٥ مليار دولار. وللسنة السادسة على التوالي كانت المصدِّر الأول سنة ١٩٩٧، إذ باعت عتاداً حربياً بقيمة ١١,٣ مليار دولار، بزيادة ٢٣٪ بالمقارنة مع ١٩٩٥.

كذلك، لم تمتنع الولايات المتحدة عن الاستهزاء بالجيش الفرنسي، وذلك لتعزيز وضعها المُهيمِن على السوق العالمية للأسلحة. بعدما أعلنت أن قوة الردع التقليدية للجيش الفرنسي هي قوة خفيفة جداً، وأناطته بدور هامشي في العمليات ضد الأرض العراقية، واصل الجنرال شوارز كوبف التنكر لعتاد فرنسا العسكري. إن المدرّعات الوحيدة المجنّدة ضد القسم الأساسي من العتاد القادم من الاتحاد السوفياتي، كانت المدرّعات الأميركية والبريطانية، الموسومة بأنها الوحيدة القادرة على تدمير قوّة كبيرة بالنسبة إلى

المدرّعات الفرنسية. إن عملية التسميم هذه كانت تخفي استراتيجيا بعيدة المدى، في مجال مبيعات الأسلحة: فهي إذ بخّست العتاد الفرنسي، الفعال، الأخف والأقل كلفة، إنما جعلت الأميركيين يتّخذون خياراً في الأسواق، ويسارعون إلى عقد الصفقات بعد انتهاء الحرب.

العيون منصبّة على المرمى الأخير ـ الهيمنة العالمية ـ. بادرت الولايات المتحدة إلى استخدام سوق التسلح بطريقة أخرى أيضاً، أكثر دقة وأكثر خطراً في المدى المنظور. فمنذ حرب الخليج تزايدت صادراتها بحيث صارت تمثّل ٢٥٪ من إنتاجها العسكري (١٩٧ مليار فرنك فرنسي)، وسعت فوق ذلك إلى اجتذاب بلدان الاتحاد الأوروبي نحو مصيدةٍ ستزيد عاقبتها من تبعيّة أوروبا لها. إن «معاهدة ماستريخت»، وهي من مصدر ليبرالي، تنصُّ على أن «الهدف هو إنماء بلدان الاتحاد الأوروبي (DEO)، كوسيلة لتعزيز الركن الأوروبي من «الحلف الأطلسي»، الأمر الذي يعني أن المنظمة العسكرية الأوروبية الوحيدة المقبولة هي منظمة «معاهدة شمال الأطلسي» (OTAN) التي تهيمن عليها الولايات المتحدة كلياً، من جهة؛ وأن اتحاد أوروبا الغربية (WEO) من جهة ثانية، أبعد ما يكون عن تشكيل نواة أوروبية مستقلة، فهو ليس سوى ركيزة لـ «الحلف الأطلسي»[٢٧].

منظمة الأمم المتحدة

شبكة اقتصادية ـ مع «الغات» (هي الآن منظمة التجارة العالمية) والمعاهدات الدولية الكبرى، وصندوق النقد الدولي، والمصرف الدولي ـ، ثم شبكة عسكرية، مع «الحلف الأطلسي»، تملك التوتاليتارية الأميركية إلى جانبهما شبكة دبلوماسية ـ سياسية دولية: منظمة الأمم المتحدة.

إن ميثاق الأمم المتحدة، الموقّع يوم ٢٦ حزيران/يونيو، والمعمول به يوم ٢٤/١٠/١٩٤٥، هو ثمرة استراتيجية أنكلوسكسونيّة، جرت صياغتها في أثناء الحرب العالمية الثانية، برعاية الرئيس روزفلت. توضحُ أنظمةُ مجلس الأمن أن عليه «مسؤولية حفظ السلام» (المادة ٣٩)، وأن من

صلاحياته تقرير التدخل كلما تهدّد السلام. وكلما ذُكِرت المادة ٣٩، يمكن أن ينبري نمطان من الوسائل: تلك التي تتضمن القوة (المادة ٤٢) وتلك التي لا تتضمّنها (المادة ٤١). كل قرار يتّخذه المجلس يجب أن يوافق عليه الأعضاء وأن يجري تطبيقه (المادة ٢٥).

في عدّة حالات، ينبغي الرجوع إلى محكمة العدل الدولية وسماع رأيها؛ ومثال ذلك عندما يُخرق القانون الدولي. هكذا كان الحال إبّان حرب الخليج أو في الحالة الليبية: لم يعترض أحد على قصف طرابلس الغرب، سنة ١٩٨٦، الذي قُتِلت في خلاله ابنة الرئيس القذّافي. وفي الأغلب لا تتدخل المحكمة، مما يعني أنّ الأمر متروك لبعض المقرِّرين الدوليين، خارج أية رقابة قضائية، للتقرير على المستوى العالمي في شأن التدخل أو عدمه. لقد جعلت الولايات المتحدة من مجلس الأمن أداة ممتازة في خدمة مصالحها؛ وهذا ما يبيّنه عدد الحصارات المفروضة تحت ضغطها على هذا البلد أو ذاك، والتساهل مع بعض البلدان.

لقد فشلت جميع مهمات الأمم المتحدة ذات الصلة بالأمن الجماعي. أولاً، لأنها خارج التفاهم حول جوهرها بين أعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائمي العضوية، فلا يتم التوصل إلى قرار سياسي حقيقي، بل يسود إجماع رخو قلّما تترتّب عليه نتائج. لكن، عندما تُمَسُّ مصالح الولايات المتحدة، كما هو الحال في حرب الخليج، لا يواجه الأميركيون أية صعوبة لـ «إقناع» شركائهم حتى يعرجوا أمامهم[٢٨]. وعندما غزت تركيا قبرص (١٩٧٤) وأقامت دولة اتحادية قبرصية تركية، يوم ١٣/ ٢/ ١٩٧٥، كانت المعركة قد أوقعت أكثر من ٣٠٠٠ قتيل في الجانب اليوناني، بينما كان يقوم الأتراك بمناقلاتٍ سكانية، وكان هؤلاء السكان يؤمنون للوطن أفضل الطاقات الاقتصادية في ظل حكمهم. مع ذلك، لم يأتِ أيّ ضغط من الأمم المتحدة ضد عمل تركيا. كذلك وقع غزو أندونيسيا لتيمور، في ٧/ ١٢/ ١٩٧٥، بعدما غادر جاكرتا الرئيس فورد ومستشاره هنري كيسنجر. بعد ذلك بثلاث ساعات، قام الجيش الأندونيسي، بدون أية شرعية، بغزو الجزيرة متسبباً في

مقتل ١٠٠ ألف إلى ٢٠٠ ألف نسمة. ولدى التصويت لمعاقبة أندونيسيا، اقترعت الولايات المتحدة إلى جانب حكومة جاكرتا التي تمثّل المهاجمين. إن المساهمة الأميركية أتاحت لهؤلاء أن يُخضعوا سكان الجزيرة، بقوّة قنابل النابالم، لظروف وصفتها بعثة برلمانية أوسترالية بأنها مجزرة لا مثيل لها منذ الحرب العالمية الثانية. وبعد ذلك، قدّمت الإدارات الأميركية المختلفة مليارات الدولارات للحكومة الأندونيسية، منها حوالى ٤٠٠ مليون دولار كمساعدة اقتصادية من جانب إدارة كلينتون، التي باعتها، فوق ذلك، أسلحة بقيمة ٢٧٠ مليون دولار.

ولا يزال في الذاكرة مثالان مثيران؛ مثال الكونغو، ثم مثال الصومال.

أزمة الكونغو (١٩٥٩ ـ ١٩٦٠)

في حمّى محاولات الرئيس ويلسون، غداة الحرب العالمية الأولى، تابع الأميركيون في كل مكان، بعد ١٩٤٥، هجومهم الرامي إلى طرد البلدان الأوروبية من بلدان العالم الثالث التي لا تزال تهيمنُ عليها. كتب جاك ڤاندر لندن في كتابه حول «أزمة الكونغو»: «من الآن وصاعداً، تسود المسرح قوّتان كبيرتان حقيقيتان؛ الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وكلتاهما ضد المستعمِرين بعزم، ما دام أنهما ليستا من القوى الاستعمارية، وما دام ضعف هذه القوى، ولا سيما فرنسا وبريطانيا العظمى، قد عزّز مواقعهما في المحافل الدولية. وكانت مهمّة الولايات المتحدة أقل يسراً من «موقع القوى الاستعمارية» في محفل الأمم، الذي لم يعد ما كان عليه قبل ١٩٤٠، إذ إنَّ المحن المعيشة في مجرى الحرب أرغمتها تدريجياً على إنهاء الاستعمار في آسيا أولاً، ثم في أفريقيا. إن أسطورة القوى التي لا تُقهر، مثل بلجيكا وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا أو هولندا، والتي صُنِّعت بدراية في مواجهة الشعوب المُستعمَرة، سقطت بعد الحرب العالمية».

عدا عن أن الولايات المتحدة أكبّت على تحطيم هذه الأسطورة، بصرف النظر عن مساعدتها الخفية لأولئك الذين يناضلون ضد المستعمِرين.

هذه حالة ڤيتنام حيث امتنعت عن دعم فرنسا، وقدّمت في الخفاء اللوجستيك والتسليح لثوّار هوشي ينه. على هذا النحو، أخذ يفقد الأوروبيون مستعمراتهم، الواحدة بعد الأخرى: الهند (١٩٤٧)، أندونيسيا (١٩٤٩)، المغرب وتونس (١٩٥٦).

في هذا العام بالذات (١٩٥٩) وُضعت «الخطط الحقيقية الأولى لتحرير الكونغو سياسياً». ولئن كان السياقُ العام مؤاتياً لذلك، خصوصاً بفضل شخصيات بلجيكية، أُطلق عليهم اسم «مفكّكي امبراطورية»، الذين اعتنقوا ديناميكية تصفية الاستعمار، ولم تكن المؤثرات الأجنبية بعيدةً عنهم. تحرك الأميركيون من خلال حركاتٍ مثل واتشوڤر، المرتبطة بشهود يهوه والمزروعة في الكونغو باسم كيتا والا، وكذلك عبر برامج إذاعية، انطلاقاً من بلد مثل مصر. في نهاية الخمسينيات، كان الوضع ناضجاً لحدوث تغيير كبير. ففي خطاب ألقاه باتريس لومومبا في ليبولد ڤيل، يوم ١٩٥٨/١٢/٢٨، أعلن «تحرير الشعب الكونغولي من النظام الاستعماري وبلوغه الاستقلال». إن أحداث ١٩٥٩/١/٤، الناجمة عن أخطاء كثيرة ارتكبتها الإدارة البلجيكية المحلية، وما تلاها من اضطرابات حتى ١٣ منه، سرَّعت وتائر الحركة. ثم تزايدت في العام التالي. كتب ڤاندرلن: «إن الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٦٠ لم تكن هائدة على امتداد كل البلد»: إدارة عاجزة عن فرض احترامها، خصوصاً في منطقة ليوبولد ڤيل، ونزعات استقلالية في كاتانغا، حيث أُعلنت حالة الطوارئ يوم ١٤ حزيران/يونيو، ومجابهات في كازاي. وفي ٦/١٣، أتاح انتخاب رئيس مجلس الممثلين انتصاراً واضحاً لمرشح لومومبا. عندئذ، أقدم الوزير المُقيم على تكليف باتريس لومومبا بتشكيل الحكومة، التي منحها البرلمان ثقته (٢٣ ـ ٢٤ حزيران/يونيو)؛ لكن الانتخابات الرئاسية رجَّحت كفَّة جوزيف كازاڤوبو (٢٤ حزيران/يونيو) الذي عيّن لومومبا وزيراً أول. وفي ٣٠ حزيران، انتقل البلد إلى الاستقلال.

أما الأمم المتحدة من ٤ إلى ١٤ تموز/يوليو ١٩٦٠، فقد وضعت على المسرح الأزمة النهائية التي ستطرد المستعمر البلجيكي من الكونغو،

وستكلّل الجهود الأميركية الرامية إلى وضع رجل في القيادة، مؤيِّدٍ لأهدافها. نُذكِّر هنا بالروزنامة التالية، بإيجاز: صعوبات أولى للقوة الحكومية في ليوبولد ڤيل (٤ تموز/يوليو)، اجتماعات وتظاهرات في توسڤيل (٥ تموز/يوليو)، ثم هلع عام في ليوبولد ڤيل (٧ تموز/يوليو)، تظاهرات في غوما، كونغولو، وماتادي. عندئذٍ، قررت الحكومة البلجيكية تعزيز عناصر القواعد البلجيكية في أفريقيا (٨ تموز/يوليو)؛ تظاهرات في إليزابيت ڤيل ولولوا بورغ (١١ تموز/يوليو)، تدخل بلجيكي في كاتانغا (١٠ تموز/يوليو) وفي ماتادي (١١ تموز/يوليو)، تلاه إعلان استقلال كاتانغا. يوم ١٢، رأت وزارةُ المستعمرات استحالة متابعة الموظفين البلجيكيين أعمالهم في أفريقيا؛ ويوم ١٣، اندلعت حوادث في ليوبولد ڤيل، فاحتلت قوّات بلجيكية مطار لانجيلي. يوم ١٤ تموز/يوليو، قُطعت العلاقاتُ الدبلوماسية مع بلجيكا.

لا بد من تجريم المكائد الأميركية، فضلاً عن الأخطاء التي ارتكبها البلجيكيّون في المتروبول وفي الكونغو نفسه.

في المقام الأول، هناك الإشاعات الباطلة التي أطلقها عملاءُ وكالة المخابرات المركزية، فانتشرت في كل أنحاء الكونغو تقريباً: هبوط طائرات سوفياتية في مطار لانجيلي، وتدبير مؤامرة من جانب ضبّاط بلجيكيين، تنطوي على قتل جنود كونغوليين. الشائعات نفسها ألهبت الكيڤو والكاتانغا، من هنا كانت انتفاضة حامية إليزابيت ڤيل يوم ٧/٩ في مواجهة التهديد الخيالي بتدخل مظليين بلجيكيين. ومن ثمَّ، فإن المصالح الأميركية تحرَّكت من وراء إعلان استقلال كاتانغا. وفي المقام الثاني، من المفيد توضيح الالتباس الحاصل بين السكان ومختلف المجموعات، والمناورات الزائفة والأخطاء المرتكبة عمداً. فعلى الرغم من حسن طويّة الرئيس كازاڤوبو ووزيره الأول باتريس لومومبا، اللذين جالا في البلد لإعادة الهدوء ووضع حد للمناكفات، كان مصير البلد قد صار نرداً على شطرنج. ذاك أن تدويل النزاع، الذي كانت تعمل الولايات المتحدة لأجله سراً، صار محتوماً، فأدّى

إلى تدخل الأمم المتحدة التي انتشرت قواتها يوم ١٦ تموز/يوليو في ليوبولد ڤيل.

وبالاتفاق مع الأميركيين، الجاهزين للتدخل، قام رسميّو الأمم المتحدة، مع تنسيق وثيق مع سفارة الولايات المتحدة، بالتهجم أولاً على مركز حكومة لومومبا التي كان يسعى الأميركيون إلى زعزعتها. وبعد إقصاء جوزيف كازاڤوبو لباتريس لومومبا، بتشجيع من السفارة الأميركية، نشأت أزمة دستورية أغرقت البلد في الفوضى والمصادمات المصطنعة. وبوجه خاص، كان رئيس عملية الأمم المتحدة في الكونغو، الموظف الأنموذجي أندرو كوردبير، هو الذي نقل الأوامر من واشنطن إلى المنظمة الدولية. وكانت تُعِد وكالة المخابرات المركزية انقلاباً يرفع موبوتو إلى السلطة، بينما أقدمت على اغتيال باتريس لومومبا. وعلى الفور، علّق موبوتو البرلمان والدستور. ودعم الرئيس كنيدي ترشيح النقابي كيريل آدولا لمنصب الوزير الأول، نظراً إلى تأييده الطروحات الأميركية. وبرئاسة الأمم المتحدة، اجتمع البرلمان في تموز/يوليو ١٩٦١. وأقدمت الولايات المتحدة على جعل قوات الأمم المتحدة تحاصر المبنى، خوفاً من تأثير خارجي مضاد لمصالحها، خصوصاً من جانب فرنسا وبلجيكا والاتحاد السوفياتي. ولما كان همُّ السلطات الأميركية المجيء بحكومة موالية لها، فإنها حفرت نفقاً يربط خارج البرلمان بداخله، مرّر من خلاله الرئيس المحلي لوكالة المخابرات المركزية، مغلّفات دولارات مخصصة لشراء أصوات البرلمانيين[٢٩]. وفي الداخل قام بدور الوسيط محمود خياري، الموظف الكبير في الأمم المتحدة.

عملية الصومال

هي الأقرب إلينا. ففي آخر العام ١٩٩٢، كان بسيطاً برنامج تدخل الأمم المتحدة في الصومال، الذي وضعه بطرس بطرس غالي:

١ ـ نزع سلاح الميليشيات؛

٢ ـ عقد مؤتمر وطني؛

٣ ـ إعادة توحيد البلد في ظل حكومة انتقالية، تضم جمهورية أرض الصومال، المعلنة ذاتياً.

بادئ الأمر، عارضت الولايات المتحدة بعض النقاط الوارد في هذا المخطط؛ إذ لم يكن جورج بوش (الأب) مشغولاً إلاّ ببعض اعتبارات السياسة الداخلية، وكان يرمي إلى الحؤول دون خفض الكونغرس للموازنة العسكرية. كما أنه رفض نزع أسلحة الميليشيات. في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، أمر بإنزال استعراضي كبير، على مرأى من وسائل الإعلام الأميركية التي قامت، بعد ذلك، بنشر الصور في العالم كله. وبإخراج مسرحي مركَّز على الإثارة، رمى بوش حقاً إلى إدامة رمز أميركا النجّادة، النزيهة، المنظمة والفعّالة.

يتكوَّن الشعب الصومالي في أغلبيته من بدو رحّل (٧٠٪) منظّمين في عشائر. وباستمرار كان لرئيس الحكومة، سياد بري، خطاب مزدوج. الأول يشير إلى محاولته تجسيد نظام حديث بين العشائر؛ والثاني، شبه رسمي، يسعى إلى إقامة بنية عشائرية متعددة الشكل، تُفسِد آليات ضبط المجتمع التقليدي. وكان يتخيَّل أن وفاقاً قَسْرياً ومكتوباً بين العشائر، من شأنه تكوين حل لا يتنافى مع المصالح الخاصة بالولايات المتحدة؛ فوضعت واشنطن وثيقة لا تعني شيئاً بنظر الصوماليين، المعتادين على منازعات طويلة واتفاقات شفهية، قوامها كلامٌ موعود.

أمام فشل التفاوض، بدأ الجنرال محمد فرح عيديد وحلفاؤه في التحالف الوطني الصومالي بعقد سلسلة مؤتمرات محلية، قريبة من الأسلوب التقليدي. وفي ١٣/ ٥/ ١٩٩٣، عُقِد اتفاق بين التحالف الوطني الصومالي (ANS) والجبهة الديموقراطية لخلاص الصومال (FDSS) ومنظمة ماجرتين، المسؤولة شمال ـ شرقي البلاد. ولم يكن في إمكان أمم متحدة مستقلة حقاً إلاّ أن تتقبل التسوية، التي تتميّز بأنها من صنيع الصوماليين أنفسهم. لكن الأمم المتحدة، في مرحلة أولى، وبصوت أمينها العام، أعلنت تأييدها

للاتفاق ـ التسوية؛ وبعد لقاء بطرس بطرس غالي مع رئيس الولايات المتحدة، غيّر رأيه، وأعلنَ أن الاتفاق غير صالح، نظراً إلى أنَّ المؤتمرات التي أفضت إليه لم تكن «مأذونة». ردَّت الولايات المتحدة على ادّعاء عيديد أن أية تسوية سياسية لا يمكنها إلاّ أن تكون من شأن الصوماليين أنفسهم، بثالوث شعائري: شيطانية عيديد (الذي صار على الفور عدواً عاماً)، دعاية عنيفة، والعزو إلى عيديد وحده مسؤولية الحرب الأهلية (تشير الأرقام إلى أكثر من ٣٠٠ ألف قتيل).

إن القضية الصومالية، التي بدأت بهيزوعة «إنزال هوليوودي» وبتقديس لـ «العمل الإنساني الأميركي» الرامي إلى إنقاذ ألوف الأشخاص من المجاعة ـ مع التخلّص من الفوائض الزراعية، فهذا هدف لا ينساه الأميركيون أبداً ـ انتهت، كما نعلم، بالالتباس الشامل، وآخر المطاف، بانسحاب أميركي غير مَجيد. هذا المشهد، وصفه روني برومان رئيس «أطباء بلا حدود»، حيث جنود الأمم المتحدة، وخصوصاً الأميركيين «سكارى غالباً، يتجوّلون في الشارع من السطوح، وينادون على النساء الصوماليات، ويزدرون الرجال، والأطفال أحياناً».

إن «الوزن بميزانين والكيل بمكيالين» اللذين تطبّقهما الأمم المتحدة، جعلاها قاسيةً جداً على البلدان التي تزعج أميركا، ومتساهلة جداً مع أصدقائها؛ وفي نهاية الأمر، أساءا إلى المنظمة ذاتها، التي انحلَّ نظامُها ومقامُها. وبشكل مفاجئ نسبياً، بدأ رد فعل يرتسمُ مع كوفي أنان، السكرتير العام الجديد، مع أنه مشهور بوصفه «رجل الأميركيين»، الذين فرضوه. إن الابتزاز الذي تمارسه الولايات المتحدة ـ رفض دفع متأخّراتها المتراكمة منذ أعوام ـ ما دامت الأمم المتحدة لم تصبح أداةً طيّعة بين أيديها، يثيرُ غضبَ السكرتير المُحتوى. إذ إنَّ ملف الأمم المتحدة، الموضوع بين أيدي غلاة المحافظين، أمثال جس هلمز، ليس قريب الحلِّ، ما دامت الإجراءات المنشودة هي خفض الحصة الأميركية من ٢٥٪ إلى ٢٠٪ من الموازنة، ودفع المتأخرات على دُفعات، سقفُها ٦٠٪ مع اقتطاعات قاسية في أعداد

الموظفين، مع أنّها خُفِّضت كثيراً من قبل، وتتويج ذلك كله بإخضاع حسابات الأمم المتحدة للمعادل الأميركي لمحكمة المحاسبات؛ مكتب المحاسبة العام (GAC).

أما جوابُ كوفي أنان فكاشفٌ للدور الذي يضطلع به الأميركيون في التلاعب بمنظمة الأمم المتحدة. فقد صرّح حديثاً: «ليس من وظيفة سكرتير عام فرض إرادة الولايات المتحدة على ١٨٤ دولة من الأعضاء الآخرين».

الباب الرابع

استعباد العقول

لطالما اعتبرت الولايات المتحدة أنّ من الجوهري امتلاك ثلاثة احتكارات.

الأول: هو احتكار القوة المسلحة، الذي اكتسبته من خلال «الحلف الأطلسي» وقبعات الأمم المتحدة الزرقاء، وبيع الأسلحة، والنار النووية بالنسبة إلى الشطر الغربي (باستثناء فرنسا وحدها).

الثاني: هو احتكارُ الاقتصاد. وقد كان جزئياً بالفعل منذ «معاهدات برتون وودز» عام ١٩٤٤، حين كان المعيار النقدي العالمي (ولا يزال) هو العملة الوطنية الأميركية (الدولار)؛ وحين خضع النظام العالمي، الناشئ من تلك المعاهدات، لتقلّبات السوق ـ الذي تستطيع الولايات المتحدة التأثير فيه ـ ومن النتائج الاقتصادية الأميركية؛ والذي أفضى إلى قيام مؤسسات دولية (صندوق النقد الدولي، المصرف الدولي) في خدمة مصالح الولايات المتحدة ومجموعات المصالح على الصعيد العالمي. فمنذ سقوط جدار برلين وانهيار الشيوعية، صار هذا الاحتكار الثاني خاصاً بها وحدها، ما دامت العقيدة الاقتصادية الوحيدة، المعترف بها والمطبقة في كل مكان، هي الرأسمالية الليبرالية ذات التبادل الحر، التي تنتسب إليها النُّخب الأساسية؛ وما دامت الولايات المتحدة ترتهنُ الأمم كافةً من خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية العديدة، مثل «الغات» (OMC). والحال، فإن شبكة عنكبوتها الاقتصادية تنطوي على نقطة مركزية مزدوجة:

١ ـ الأيديولوجيا الليبرالية، حيث تتّخذ السلطات الاقتصادية والمالية والسياسية الأميركية، بالتفاهم مع مجموعات مصالح الأمم الأخرى، القرارات الاقتصادية التي يستشعر بآثارها مجمل الكوكب الأرضي؛

٢ ـ الشبكات ـ مثل SMI وما ينجم عنها من أجهزة، ومعيار الدولار، والاتفاقيات الدولية ـ التي تحبسُ مراكزَ القرارات الوطنية وتراقبها وتُنمِذجُها.

الثالث: هو بلا ريب الاحتكار الأدهى في المدى المنظور، لأنّه توتاليتاري بجوهره، نعني احتكار وسائل الاتصال الجماهيري. هنا، ليس نافلاً أن نبادر إلى لمحة تاريخية موجزة.

البيجماليونات الكونية

منذ أقدم الأزمنة، أدرك متقلّدو السلطة أنّ احتكار الوسائل العسكرية والبوليسية والاقتصادية لم يكن كافياً وحدَه لضمان استمرار هذه السلطة. فحتى قبل الفلاسفة، في أثينا السقراطية وما بعد سقراط، الذين صاغوا مفهوم الأيديولوجيا، كان الأوليغارشيون وأولئك الذين ساندوهم، قد أدركوا أنَّ الذي يقود الشعوب إنما يعود إلى جملة الاعتقادات والعادات الماثلة في الذهن على شكل صُوَر، جرى تقعيدُ أهمها وتطويبُه في شعائر. فالوظيفة الأساسية لهذه الشعائر والقواعد تكمنُ في أنّها تطبعُ في الجماجم الاعتقادات والعادات حتى تشرطها وتعدّها للطاعة والولاء. وعلى هذا النحو، سرعان ما ظهرت الفكرة القائلة إن البشر يولدون داخل جماعة، كان يُعزى إليها، بشكل طبيعي، مقام اجتماعي، وأن على كل فرد أنْ يمتثل لها؛ وبدت للمتميِّزين أنها أحد المفاهيم الأولية التي ينبغي تطويبُها. ونجم عن ذلك تمرتبٌ للمجتمع، الذي يُراد له أن يكون مستقراً قدر المستطاع، ومُستبعداً بذلك كل احتمال لنقض النظام القائم.

خلافاً لليونان، حيث ندر وصول الطلقاء إلى تولّي مناصب أساسية في حكم الحاضرة، جعلت روما، البراغماتيكية والمتهاودة، من الحِراك

الاجتماعي مصدراً لتجدُّد النُّخَب التي كانت تكفل قوَّة الجمهورية، ثم الامبراطورية. خارج الفكرة القائلة إن كل ما يصدر عن روما إنما يعبِّر عن إرادة مجلس الشيوخ والشعب، كان النِّصابُ الأيديولوجي الروماني من الغموض الكافي للسماح بمرونة اجتماعية تفتح عدَّة معابر بين الطبقات. إن مثال «الإنسان الشريف» المثقّف، الإنساني، ذي الفكر المنفتح، القريب من مثال المتعلم الصيني في المدرسة الكونفوشية وما بعد كونفوشيوس (إكزون زي، منغ زي) ـ ذلك المثال الذي بلغ أَوْجِيَّتَهُ الأنموذجية مع فراداتٍ مثل شيشرون، سينيق، أنطونين، أو مارك ـ أوريل ـ كان الدليل على أنَّ أي فرد في المجتمع قادر على تحسين وضعه، سواء بالجهد والإرادة والتأمل وإعمال العلم والعقل في أشياء الوجود، أم بالاستقامة والرسوخ في قيم أخلاقية وثقافية.

بعدما خرجت أوروبا، التي نهضت من وراء سقوط روما، من حالة الارتكاس التي أغرقها فيها زوال أروع أنموذج تنظيمي في تاريخها، استقرَّت، بتأثيرٍ من الكنيسة، في نمطٍ من الاعتمال الاجتماعي لم يكن بعيداً من نمط اليونان القديمة. إن تمرتب الطبقات طوال العصر الوسيط، من السيّد إلى القِنّ (Serf)، كان يُشجِّع ـ مع كونه متجمّداً في نمط اعتماله ـ العلاقات بين فئات السكان، القائمة على تبادلية الخدمات، وعلى جملة قيم تستبعدُ الشَّراكة البحتة، وكان التبادل النمطي الاقتصادي الوحيد هو من طراز المقايضة، أعطني لأعطيك، الذي سيتكوّن رويداً رويداً مع الصعود القوي لبورجوازية المدن. وكانت هذه البورجوازية التي تنقل مرجعيات تجارية بحزم، قد سعت إلى تكوين ممارسة مزدوجة.

الأولى: أيديولوجية في أساسها، لم تكن تعترف بتنظيم اجتماعي آخر سوى التنظيم الذي كان يقوم بين شركاء اقتصاديين تصدر لغتهم، مثل الغائيّة، عن منطق الربح وحده.

الثانية: موازية للأولى، كانت ترى أن من البداهة أن ينتمي السباق على الأرباح، على غرار السياسة، إلى إرادة القوة. وليس لمثل هذه الإرادة

من معنى إلاّ إذا قامت على السلطة التي يمنحها امتلاكُ خيراتٍ مادية، مما يعني في لغة عصرنا: أن السلطة تعودُ إلى مَنْ يملك المال..

بلا اعتبار للطبقات المحرومة، دخلت البورجوازية منذ القرن الرابع عشر في حوار مع السياسيين ـ الملوك، الأمراء، الأسياد، العائلات الأرستقراطية الكبرى ـ مُطوِّرةً الفكرة القائلة إن السلطة جديرة بالمشاركة. فإذا كان البورجوازيون، مالكو المال، لم يصلوا بعد إلى القوة السياسية مبدئياً، فقد كانوا يملكون في المقابل ما تقومُ السلطة عليه: القوة المالية. وفي نظر البورجوازية الصاعدة، وحدَه له صوتٌ في الأمر، ذلك الذي كان يملك شيئاً ما (مالاً، رأسمالاً متحرّكاً، أراضي، سلطة سياسية) ويمكن التعامل معه نداً لندّ. أما الذي لا يملك شيئاً من القيم المعنوية والمادية، فلم يكن يشكّل، في أحسن الأحوال، سوى خزّان يمكنُ النَّهلُ منه لإنتاج سلع اقتصادية.

كذلك كان من المتعارف عليه أن يبقى أولئك المحرومون في مكانهم وأنْ يكتفوا بدورهم كوحداتٍ إنتاجية. كما كانت تسعى البورجوازية إلى تفكيك التكتّلات والأخويات والأصناف المهنية التي كانت، فضلاً عن عهود الشرف التي كانت تدعو أعضاءها إلى احترامها، مسلحةً للدفاع عن نفسها في مواجهة شتى محاولات تشكيل احتكارات من جانب البورجوازية التجارية. وأما الشعب، المستغَل والمسخَّر بلا هوادة، فكان يمكن الاعتمادُ على الكنيسة المؤسسية، إلى جانب مؤسسات أخرى، لتصبيره على إذعانه للنظام القائم. على هذا الصعيد، كانت أغلبية الطبقات الأرستقراطية، الكنسية والتجارية، ترى أن بينها مصالح مشتركة. فعلى مدى العصر الوسيط، كانت تقدم رؤية العالم التي تساندها الكنيسة، تفسيراً لسكان أوروبا حول الكون والمجتمع، مطمئناً للطبقات الحاكمة والمحكومة، الدنيا، التي كانت تخدمها كأيدٍ عاملة ومستهلكين.

ولكن، تحت تأثير كتّاب وفنانين وأمراء متنوّرين، وإثر إعادة اكتشاف أعمال اليونان القديمة وروما العريقة وآدابهما، تحرّرت العقولُ و«تنوّرت» الكنيسة، فصارت أقلّ جموداً عقائدياً، متأثرةً ببعض أبنائها الذين ذكّروها

برسالتها تجاه الفقراء وبتراثها ما قبل المسيحي ـ وهو خليط من التسامح وتذوّق الجمال ـ. كما أن ردّ الفعل لم يتأخر عن الظهور في مجرى القرن السادس عشر.

ذاك أن الإصلاح، إذ قرنَ الذهنية التجارية والممارسة الدقيقة للمبادئ الإنجيلية، إنما وضع البورجوازية الرأسمالية على طريق السلطة السياسية. فمن زاوية دينية، كانت تحمل الرأسمالية البروتستانتية بعض اليقينيات: يقين الاستمتاع بالرحمة الإلهية لمجرّد الانتماء إلى عرق المنتجَبين، والعمل الكثير؛ واليقين بأن هذه الرحمة تتجلّى بالنجاح المالي والتجاري، المادي؛ واليقين أيضاً بأن الصرامة الأخلاقية، مضافة إلى عزم الأعمال، تشكّل الشرط اللازم لحلول «مدينة الله» هنا والآن. وعلى الصعيد الاقتصادي كانت الأيديولوجيا الليبرالية، في حلّتها الأولى، مُقامة ومفصّلة كلها على مقاس المالكين، مع رؤية لعالم تبدو فيه الكثرة، أكانت سياسية، جغرافية، تاريخية، أم كانت في تنوع العادات والآداب والقوانين والثقافات، عقبةً أمام المبادلات التجارية. وما إن صارت البورجوازية البروتستانتية في وضع ضاغط على القرارات السياسية، حتى أكدت على الصلاح الفائق ـ إن لم يكن الحصري ـ لرؤية العالم التي كانت رؤيتها هي، وسعت إلى إدراجها بدورها، فوق ذلك، في مسار تطويبي، شعائري، يمرُّ من خلال تعاون وثيق مع النخب الدينية والفكرية على حدّ سواء.

مع طرح روح التسامح في سلّة المهملات، كان على البروتستانتية المنقسمة على نفسها منذ بدايتها ـ ومن هنا تناثرها في عدّة مذاهب ـ أن تواجه تجلّيات ممانعة ورفض من جانب الأنظمة القائمة. فالجماعات الأكثر تمرُّداً، المُضطهَدة غالباً أو المُكرَهة على الهجرة، وصلت إلى حد البحث عن أرض موعودة تسمح ببناء أمّة جديدة، تلبّي في آن مثالها الديني ـ أورشليم السماوية ـ وتطلّعاتها الاقتصادية.

هذه الأمة، كانت الولايات المتحدة.

ولكن، إن كانت القناعات الدينية التي نقلها الإصلاح، لم تنتصر

بسهولة في أوروبا ـ إذ سرعان ما اندلع الإصلاح المضاد ـ فإن «الإنجيل الليبرالي» أغرى المالكين أنّى وُجدوا. فالمؤسسة الليبرالية، كنيسة حقيقية بذاتها، لم تنتظر طويلاً قبل أن يضع لها «آباء الكنيسة» المختصون بها (لوك، سميث، ريكاردو، بنثام) «مذاهب» (النفعية، اليد الخفية، جملة المصالح الخاصة المفضية إلى المصلحة العامة، التبادل الحر، حرية العمل، حرية الانتقال)، التي لا يمكن إثباتها، والتي تنفيها الوقائع؛ فهذا «كتاب مذهبي» ينطوي على عدّة فصول (ثروة الأمم، مثلاً) و«رهبان» و«مؤسسات» للسّهر على التطبيق القويم للمبادئ (هي اليوم: المصرف الدولي، صندوق النقد الدولي، المصارف المركزية المستقلة والرجال الذين يديرونها).

من هذا المنظار، سرعان ما يغدو جلياً للبورجوازية الليبرالية الموشكة على بلوغ الهدف (النصف من القرن الثامن عشر، القرن التاسع عشر) أنها عندما تهيمن على هياكل السلطة، ينبغي عليها، كما كان حال الكاثوليكية الوسيطية في أعلى المراحل، إقناع الشعوب بأنه لا يوجد نظام أفضل من نظامها. لقد كانت إحدى النتائج الأولى للثورة الصناعية في إنكلترا، في السنوات التالية للعام ١٧٧٠، التطلع المتزايد أكثر فأكثر لدى البورجوازية الرأسمالية الليبرالية، إلى نظام مدرسي متطابق مع عقيدتها، وذلك على قدر تعاظم سلطتها. قبل ألفي عام ونيّف، كان ينادي أفلاطون، لضمان سيادة المجتمع المدني، بفصل واضح بين المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، وبإلحاق الأخيرين بالأول: كان المقصود ألاّ يكون للمسؤولين السياسيين أي امتياز منفعيّ أو أي مكسب حتى يتدخلوا في المسائل الاقتصادية، وألا يُناط أربابُ الاقتصاد بأية مسؤوليات سياسية. وبعد ألفي سنة وعدة قرون، وبموازاة الثورة الصناعية آخر القرن الثامن عشر، نالت مجموعات المصالح الأوروبية ما لم تكن قد توانت عن طلبه مداورةً: محو الحدود بين المجال السياسي والمجال الاقتصادي، حتى يجتمع الاثنان بين أيديها. فكان ينبغي تثقيف الشبان، حالياً، بهذه المبادئ، وتالياً كان لا بد من تحويل النظام المدرسي القائم.

إلاّ أن الطبقات الكادحة وأولئك الذين من الطبقات الأخرى، ما كانوا يتصوّرون أن تستقرّ في إنكلترا، وبكل طمأنينة، أوليغارشية مالكين يستغلّون الشعب. فصار الأدب، بنحو خاص، بديلاً أيديولوجياً قويماً؛ وكما لفت إلى ذلك ترّي إيجلتون، شهد آخر القرن الثامن عشر، والنصفُ الأول إن لم نقل ثلاثة أرباع القرن التاسع عشر، تحوّل إنكلترا إلى نظام بوليسي كان على مؤسساته حفظ امتيازات المتميّزين في النظام وحماية النظام نفسه. ذاك أن الأنظمة البورجوازية الجديدة، في كل أنحاء أوروبا تقريباً، أقامت أيديولوجيا نفعيّة، استغلالية ودعيَّة، كانت تحلم الطبقة الوسطى الناشئة عن الثورة الصناعية بأن تخلّدها وتنشرها. وكما أشار ديكتر في بداية كتابه **الأوقات الصعبة** *Hard Times*، كانت تقومُ على «توثين العملي، وخفض العلاقات الإنسانية إلى مبادلات تجارية، مع ازدراء للفن بدعوى أنه لا ينفع لغير الزينة». في مواجهة رأسمالية مدمّرة للأواصر الاجتماعية، بوحشيّة تخفض العمل إلى مسار ارتهانيّ، تحت مظلّة نظام أجور تشكّل الحد الأدنى لعبودية جديدة، ولا ترى شيئاً لا يكون قابلاً للترجمة إلى كمّيات من المبادلات في سوق حرة، جعل الرومانسيّون (وردزورث، كوليريدج، ثم لاحقاً وبشكل أعنف، شيلي، كيتز، بيرون) من الخيال الخلاّق «أحد المكامن النادرة» التي لا تزال تجد فيها القيمُ الإنسانية حقَّ الملاذ وحق التقريظ الذاتي، في مقابل المبادئ الميكانيكية وغير الإنسانية للرأسمالية الصناعية.

لقد تجسّد الرّدُّ عبر الأدب. هناك ديكنز بالطبع، ولكن هناك ديزرائيلي أيضاً الذي يصفُ «الأمتين» (الأغنياء والفقراء) في **سيبيل** (١٩٤٥)، مسز غاسكل في **الشمال والجنوب** (١٨٥٥)، جورج غيسينغ في **عمّال في الهاوية** (١٨٨٠) و*The Unclassed* (١٨٨٤) و*Demos* (١٨٨٦)، الذي يكشف أنانية الطبقات المالكة وخبثها؛ لكنه يشكّك بقدرة الطبقات الكادحة على الانعتاق وعلى إظهار الإيثارية لبلوغه؛ وهـ.ج.ويلز في **عصر الآلة** وعدّة قصص أخرى. كما تجلّى الرّد في حركات نقابية (ترادیونيونية) أو اجتماعية ـ سياسية (شارتيّة، فابيّة) وفي محاولات إصلاحية، لا يفيد بعضها (إصلاح ١٨٣٢)

سوى الطبقات الوسطى، على حساب الشغيلة: إن تقرير فريدريك إنجلس حول وضع الطبقة الكادحة في إنكلترا (١٩٤٥) وبالأخص كارل ماركس، أظهر ذلك الرّد من خلال جهود معزولة ولكنها حاسمة. وبينما كانت سنواتُ الصراعات والتنديدات، التي شملت القارة، قد آلت إلى نتائج إيجابية، كانت البورجوازية الرأسمالية المضطرة إلى التراجع ميدانياً خطوة خطوة، تنتظرُ أياماً أفضل، وتُبقي عينها مفتوحة على الأنموذج ما وراء الأطلسي. فكانت فرصةُ الانتقام مع الحرب العالمية الثانية والعالم الآخذ في التأمّرك بعد «برتون ـ وودز».

هنا تقع إحدى عُقَد المشكلة. ذاك أنّ امتلاك الولايات المتحدة الاحتكار في المجالين العسكري والاقتصادي، ما كان ممكناً إلاّ بقدر توصله إلى نسج شبكة معقّدة من التواطؤات والاتفاقات في الأرض قاطبةً، تضمّ في معظم البلدان، بعض المجموعات السياسية والاقتصادية والعسكرية النافذة، التي ترى في الولايات المتحدة الأمة المرجعية؛ تلك التي جسّدت «الأمّة شركة مُغْفَلة»، واتُّخذت أنموذجاً يُحتذى؛ والأمة ذات السيادة، تلك التي ينبغي تقليدُها، تحت طائلة التخلّف عن «الحداثة»، في آن واحد. وحتى تؤدي الأمة الرأسمالية الليبرالية الأميركية رسالتها خير أداء، الرسالة التي تعتقد أنها مكلَّفة بها من الرّب، لا مناص من أن يساعدها، أو على الأقل ألاّ يعارضها، العدد الأكبرُ الممكن من مالكي الثروة في العالم.

إن التعاطي الناشط نسبياً لهذه الجماعات المتعاطفة مع الولايات المتحدة يبدو ضرورياً لها، بنحو خاص، في سباقها نحو الاحتكار الأخير: احتكار الاتصال.

الخبز والألعاب

ينطوي عالم الاتصال على «الخبز والألعاب» Panem et Circeses اللذين كانا يستحوذان على كامل اهتمام حكّام روما القديمة. فإذا كان يبدو الخبزُ منتمياً أكثر إلى المجال الاقتصادي بالمعنى الدقيق، فإنه مع ذلك غير

غائب كلياً عن مجال الاتصال بالمعنى الواسع، ما دام يشترك، في آنٍ، مع الآداب الغذائية ومع هذا الشكل الحديث للدعاية، الأكثر استهدافاً، نعني الإعلان. إطعام الناس، وعند العجز عن تلبية حاجات الجميع الغذائية، الترويجُ عن المنكودين، المحتاجين، والمُهمَلين، بالألعاب: هكذا كان على الدوام الشاغل الأكبر للحكّام. وفي هذا الأفق، يبدو أولياً فنُّ الاتصال، الذي يتضمّن فنَّ الدعاية.

إننا ندرك أهمية الاتصال، لدى قراءة تعريفه: هو مجمل الأفعال التي من خلالها يتبادل الكائنُ البشريّ مع أمثاله، الإعلامَ والمشاعرَ والانطباعات والانفعالات والأفكار والاعتقادات والحركات الطقسية... إلخ. تجري هذه المبادلاتُ بواسطة قنوات أو ناقلات، يمكنُ توزيعها، باختصار، على النحو الآتي:

١. ناقلات محدودة: تربط عدداً محدوداً من الأفراد داخل حلقة متفاعلة ومتعارفة نسبياً، مثل النقاش وتبادل الآراء، الثرثرة والندوات والمحاضرات (على مستوى الشفهي)، ورقة تعارف، ملاحظة، رسالة (على مستوى المكتوب)، الفيلم، التسجيل (على مستوى المرئي والسمعي... إلخ).

٢. ناقلات جماهيرية: صحافة مكتوبة، تلفزة، سينما، نشر، إعلان، فنون تشكيلية... إلخ.

نلحظُ أن إضافة كل من مكوّنات الاتصال، المعرَّف على هذا النحو (مبادلات وناقلات)، إنما تستجمع جملة المجالات الإعلامية التي تشكّل الفاعلية البشرية، في ما تستطيع أن تملكه من الفعل الأكثر جوهرية، لأنها تتعلق بنفس الإنسان. وإننا ندرك بسهولة إلى أي حد يمثّل إلحاق هذه المجالات ـ المكتمل عملياً اليوم ـ بقواعد السوق والتبادل التجاري وحدها، قطعاً مُميتاً في تطور الحضارة الغربية كما جرى التفكّر فيها حتى أيامنا.

أخيراً، نلحظُ أن امتلاك الاحتكارات في هذا المجال، إنما يعرّض الحرية الإنسانية في جوهرها الأعمق للخطر.

على هذا الصعيد، ربما هناك خطوة لا يمكنُ الرجوع عنها، جرت في الاتجاه السيىء، سواء من جانب الولايات المتحدة أم من جانب بعض المجموعات الصناعية المالية والتجارية الكبرى عبر العالم. وبقوّة مناورات ومداورات، يجهل الجمهورُ معظمها، مع أنها دامت عقوداً وانطوت على تكتّلات واندماجات واتفاقات، OPA، بين جماعات الضغط والاتصالات، وبين صانعي مكوّنات وأدوات التكنولوجيا الرفيعة، وقعت الكتبُ والأفلام والصحف ومنتوجات من كل صنف في شِباك احتكارات كبرى، لا نظير لقوتها المالية سوى الخفض المتزايد والواضح في عددها وتجمّعها بين عدد متناقص من الأيدي. هذه الجماعات نشرت نفوذها بعيداً جداً في الأرض.

عملياً بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، المناوراتُ الرامية إلى فرض، ثم إلى احتكار أيديولوجيا مع وسائل نشرها. فمنذ أمد بعيد، أدركت الولايات المتحدة أن غزو العقول يمرّ بهذا الطمس لهوية الآخرين، الذي يسمى مثاقفة، واستبداله بالهوية المجتمعية الوحيدة، الهوية الأميركية التي تحلو لناظرهم. فحتى يصبح العالم أميركياً، من المهم أولاً إقناع غير الأميركيين بتفوّق الأنموذج الأميركي على كل ما عداه، ثم شنّ هجمات، بصبرٍ، على كل مَنْ يمكنه أن يهدّده. وبدعم من مجموعات المصالح الاقتصادية والمالكين على المستوى العالمي، هجم الأميركيون على المبدأين الأساسيين للشعوب: الإرث الجماعي، والأداة العقلية والوجدانية التي تسمح للفرد بأن يفكّر ويحكم ويقرّر.

أما الإرث الجماعي لشعبٍ ما، فهو لسانه وتاريخه وعبقريته ومنجزاته الفنية والأدبية والعلمية والفكرية. وهو ينطوي كذلك على آدابه التي تغطي نظام قيم مجتمعٍ ما، دالآته Phèmes[٣٠] الثقافية وعاداته وتقاليده، وطريقة لبسه وتغذيته وعَمله ولهوه، وتصوّر تسلياته، وحبّه وموته. وأما الأداة فهي الخطوط التحليلية، التوليفية، التفاهمية، الجمالية، المحسوسة، التي تفضي

إلى فهم عام للعالم، وإلى إعمال الفكر في الواقع، والحكم، وأخيراً، اختيار اتجاهات وأداء أفعال. وحين يجري تزوير إدراك شعبٍ ما لإرثه، مع إجلائه تدريجياً، واستبداله بإرثٍ مختلف، واصطناع أداة محل أداة فكرية ووجدانية قائمة، فإن العادات وبُنى التأويل المتحدّرة من أيديولوجيا أجنبية تؤدي إلى سلب روح شعب ما، إلى حد «خنقها».

إنَّ امبريالية الولايات المتحدة، المندرجة في الإطار العام لهجوم ليبرالي كوني، ترمي إلى توحيد قَسْري للآداب والأذواق والرغبات، وإلى استواء التقاليد والمظاهر، وإلى القُصُور الروحي، واللامبالاة العالمية. فالهدف الأخير هو حصر البشرية في كتلتين متواجهتين: كتلية شرائية، قوامها زبائن محتمَلون ـ شُراة، مستهلِكون، مُكلَّفون ـ تسهم أفعالهم في إثراء الطبقات المالكة وفي سير الحاضرة، كيفما أتى؛ وكتلة أقلوية، قوامها باعة ـ صناعيون، تجّار، متمولون، وسطاء تجاريون ـ قلّما تسهم في تشغيل مجتمع، لا يعنيها إلا قليلاً في كل حال. فالباعة يكتفون بتنظيم الدورات التجارية التي تُثريهم، والتي يُعاد تثمير أرباحها الفاحشة، لتخدم في مضاعفة كتلة أرباح محصورة بهم وحدهم تقريباً. إن عرضاً كهذا، موجَزاً في حقيقته، يقدِّم قراءةً عامة، لكنها متماسكة، للواقع المعاصر.

حتى يستمرّ أداءُ النظام المُقام على هذا النحو، يلزمه العمل في العمق على تفكيك كل ما يشكّل هويات جماعية، يُنظر إليها كعقباتٍ أمام المبادلات. وحتى تفقد الشعوب، في كل مكان، هويّتها المعرَّفة بأنها مجاميع رجال ونساء وأطفال يربطهم ببعضهم رباط ثقافة مشتركة تنتج، عملياً، تضامناً ما، لا بد لها من أن تخسر مشاعرَها الجماعية، الراسخة في وعي سلسلة من المغامرات المشتركة، المكتوبة في ذاكرة مشتركة، وأن يجري تحويلها إلى جمهور؛ أي كومة أفراد غير متمايزين، غير ثقافيين ولاوطنيين، واستهلاكيين قابلين للإبدال، ومدعوّين إلى العمل داخل بنية تحكمها القوانين الاقتصادية وحدها. لقد آلَ مشروعُ الجَمْهَرة هذا، إلى فرض قانون الغاب، حرب الجميع ضد الجميع، الذي يشجِّع الإثراء والقوة

للأقوياء، الأسرع، الأقل ضميراً، الأشد تسلحاً بالمكر، وروح الربح، والأكثر أنانيةً؛ فرضه بتصفية الخصم واحتكار السلطات واستغلال المنتجين المستهلكين. ويمرّ ذلك كله من خلال تدمير النُّخَب القادرة على قيادة الشعب (سياسياً) وتنويره (ثقافياً). ويجري مثل هذا التدمير بفعالية أكبر، على قدر ما تملك الطبقة السائدة عصب الحرب: المال.

إن المعركة الدائرة، هنا، تضع الإنسان الاقتصادي، المكرَّس لإله التجارة والمال، المصمِّم على جعل الأرض سوقاً واسعة بلا حدود، في مواجهة الإنسان الثقافي الذي يرى سؤال سقراط أساسياً: من أكون؟ ذاك أن منع الأفراد من إثارة سؤال كهذا، أو منع جوابه، في حال إثارته، إلاّ بكيفيّةٍ محدَّدة مسبقاً، مُقولبة، مشروطة، هو الشاغل الدائم للتوتاليتاريّات. منطقياً، التوتاليتارية الليبرالية تضحّي بهذه المساءلة.

للمناسبة، على هذا النحو تراكمُ الولايات المتحدة دور الرمز المعياري للرأسمالية الليبرالية والإرادة الامبريالية بأداء المهمة التي يُقال إن الرب كلَّفها بها. وإذا أبقينا في الذهن أنَّ مجموعات المصالح والولايات المتحدة هي في كل مكان، متحالفة موضوعياً في غزوها السلطة، ومتشاركة خصوصاً في مشروعها لاحتكار هذا المجال الرائع للقوة، الذي يمثّله مجالُ الاتصال، فإننا سوف نتناول مسألة الاتصال بنظرةٍ جديدة وصافية.

حول التزوير كفنّ كبير

لماذا يمكن أن يشكّل احتكار الاتصال امتيازاً أو كسباً حاسماً لمن يستطيع امتلاكه؟ لأنه، كما قلنا، يغطّي كل وظائف البشر والشعوب الروحية: روحهم.

يقوم النجاح الأول لأميركا في مجال الاتصال، على مفارقة. فهي أمّة قنّاصة، كلبيّة وشرسة[٣١]، مسؤولة عن عدة تدخلات خارج حدودها الشرعية، منذ نهاية حرب الاستقلال[٣٢]، وموضوع كرهٍ من جانب شعوب كثيرة. ومع ذلك، توصّلت الولايات المتحدة إلى خداع الشعوب بحكم

مسبقٍ، مؤات للأميركيين. وهذا ما يفسّره الاتصالُ والدعاية. إنَّ تزوير التاريخ والتلاعب بالإعلام، اللذين ندَّد بهما أورويل سنة ١٩٨٤، وهما في المقام الأول من مزايا الأنظمة الفاشية والماركسية، يَمْثلان، على غفلة من الجمهور العريض، في عداد الأساليب التي يستعملها الأميركيون بمهارة. وهم مدينون بذلك لعدّة عوامل: خبرة طويلة في الإعلان، احتكار كبريات وكالات الصحافة الدولية، قوّتهم المالية، وكذلك يدينون لسلبية الأجهزة الإعلامية والمؤسسات التربوية والحكومات في مجمل العالم.

بادئ الأمر، تجلّت الدعاية الأميركية والمؤيدة لأميركا، في موضوع الدور الذي كانت تضطلع به الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية. لا شك في أن أميركا قدَّمت خدمةً جُلَّى لأوروبا المتألمة تحت الجزمة النازيّة. فقد قُتِل ألوفٌ من الشبّان الجنود على شواطئ النورماندي وفي أحراش الآردين، لتحرير الأوروبيين من طغيانٍ كان لبعض تصوّراته، مثل صفاء العرق أو تصفية الأضعف، صدىً وراء الأطلسي عشية ١٩٣٩. ومع ذلك، تُلزمنا الحقيقة بأن نقول: إن من أصل الفِرَق العسكرية المتحالفة الأربع، التي قدمت إلى سواحل فرنسا، يوم ٦/٦/١٩٤٤، كان هناك فرقتان أميركيتان فقط، هما الفرقة ١٧ بقيادة الميجور جنرال كولينز، والفرقة الخامسة بقيادة الجنرال غورو. وكانت الفرقتان الأخريان بريطانيتين: الفرقة ٣٠، بقيادة الليوتنان جنرال بوكنال، والفرقة الأولى، بقيادة الليوتنان جنرال كروكر؛ وكانتا مؤلفتين من جحافل بريطانية وكندية. وكان يعي سكان السواحل ذلك الأمر، لدرجة أن الإشاعة التي تحكي عن الإنزال، كانت توضح: «لقد نزل البريطانيون! لقد نزل البريطانيون!». آنذاك، كان المنقذون بريطانيين، في نظر الجميع، أول الأمر. غير أن التزوير الإعلامي، على مدى ٢٠ سنة أو ٣٠ سنة، عزا إلى الأميركيين المأثرة الحصرية بتحرير أوروبا. الواقع أنَّ الأوروبيين والأميركيين تفاهموا على عدد معيَّن من القيم. وفوق ذلك، لم يكن في مستطاع الولايات المتحدة تفويت فرصة الاستحواذ على دائرة ثالثة، من شأنها أن تضمن لها الزعامة العالمية.

إن مصدر هذه الإعادة لقراءة تاريخ الحرب العالمية الثانية، يكمنُ في كون الأميركيين أوّل مَنْ مارسوا وضع يدهم على وسائل الإعلام الأساسية، التي بفضلها سارعوا إلى فرض مخيال ارتقابي على الثقافات الوطنية في كل مكان. هذه الوسائل مكوَّنة من وكالات الصحافة، والإعلان والسينما والتلفزة، ومعاهد الاستطلاع والاتصالات الهاتفية. ولقد سمحت لهم الهيمنة على هذه الوسائل الأساسية بأن يمارسوا، منذ مرحلة ما بين الحربين، نفوذاً مؤثراً في العناصر الكبرى التي تشكّل الفضاء الروحي للشعوب: الآداب، اللغة، التربية؛ أي العناصر الثلاثة التي تمثّل مجموع كل النشاطات التي يتمايز بها شعبٌ عن شعوبٍ أخرى، فيتكوَّن في أمة واحدة، فعلاً.

سنة ١٨٤٨، وُلدت في الولايات المتحدة الوكالة الصحافية، «آسوشيتدبرس»؛ تلتها سنة ١٩٠٧، «يونيتد برس آسوسيشن»، و«الانترناشيونال نيوز سرڤيس»، سنة ١٩٠٩، المجمّعة، سنة ١٩٥٨، في وكالة «يونيتد برس انترناشيونال». وإذا أضفنا وكالة «رويتر» (تسمَّى الآن «رويترز») التي تنتمي، اليوم، إلى صحافة بريطانيا العظمى وأوستراليا ونيوزيلندا، وتكتفي على غرار معظم الوكالات غير الأميركية في العالم، غالباً، بتكرار معلومات الوكالات الأميركية، فإننا نحصل على تكتلٍ قادر على مراقبة ٩٠٪ من الإعلام المبثوث(٣٣).

ومع الصحف الكبرى التي بلغت جمهوراً عالمياً (**نيويورك تايمز** الصادرة سنة ١٨٥١، و**نيويورك هيرالد تريبيون**)، والدوريات (**الريدرز دايجست**، **ناشيونال جيوغرافيك ماغازين**، **بلاي بوي**، **تايم**، **نيوزويك**)، وشبكات التلفزة ABC, NBC، ومنذ ١٩٨٠ CNN، الشبكة العالمية الأولى)، صارت تملك الولايات المتحدة سلطاناً ذا مدى لا يُسبَر غورُه، يسمحُ لها منذ عشرات السنين، بقولبة فكر بضعة مليارات من الأفراد. وعبر الصحافة والسينما والتلفزة والراديو، وجد الأميركيون طريقة لتصوّر الثقافة والآداب والإعلام والسياسة واستعمال القوّة، والإملاء ولفظ اللغة الإنكليزية، ولاختراق الرؤوس.

إن وسائل الاتصال تشكل مجالاً مميّزاً لترابطاتٍ بين الوسائل الاقتصادية وسلاح الإعلام الجماهيري. وإن ما يمكن أن يُفضي إليه التعاون بين وكالات الصحافة الأميركية والصحف الأميركية وقسم كبير من الصحافة غير الأميركية «المُقامة» في كل بلدان العالم، ظهر في أثناء حرب الخليج: التقاط المعلومة، توجيه الأخبار، انحياز مبرمج للتقارير الأميركية، تخدير وتسميم(٣٤). فالأحداث التي سبقت الحرب، مثلاً، لم تكن سوى صدى لما كان قد حصل تمهيداً لحرب كوريا أو لحرب ڤيتنام(٣٥).

سلاح الإعلان

لئن كان الأميركيون لم يخترعوا الإعلان، فإنه يدينُ لهم، في المقابل، بأنه صار سلاحاً فعّالاً بقوة للتلاعب بالجماهير، وللغزو السياسي، الثقافي والاقتصادي. فالإعلان المستعمَل منهجياً وبكثافة، بعد الحرب العالمية الأولى، انتشر في كل مكان، شاغلاً أقلَّ من مترٍ مربع من جدار، من لوحة، من واجهة، وحتى من السماء، بفضل الطائرات. وهو إذ حوَّل الإنسان إلى عامل خاص بتمجيد فضائل هذه الماركة أو تلك من المقانق أو الدهان، أتى عليه حينٌ من الرُّعب في صورة مُهينة للإنسان السندويش.

ومهما بدا الإعلان لمعظم الناس عادياً، لأنه ينتمي إلى مشهدنا اليومي بنحو خاص، فإنّه يمثّل خطراً مع ذلك، خطراً مميتاً، إنْ جرى التقليل من قوّته. فالإعلان، كما طوّره الأميركيون، خطير بطبيعته وباستعماله وبما يحدث من نتائج. فهو قائم بالطبع ليس على معرفتنا لشيء ما، بل على اللذة التي نحصل عليها منه؛ وهو فوق ذلك قائم على المعيار الوحيد للإشباع الشخصي، فيقدم عن المنتوج الذي يمتدحه، رؤية باهرةً تمتد إلى مجمل رؤية العالم التي يُروّج لها. كتب فرانسوا برين في **السعادة المُطابقة**، عن الإعلان الذي يجعل «أناساً أذكياء يكتسبونَ ردّات وانعكاسات غبيّة». ذاك أن تزيينه للواقع يجري بطريقة مرحة، ضاحكة، ملائكية، مُسالمة في الظاهر. إنه يعامل كلَّ ما يمتدحه على أنّه سلعة، فيشوّهُ رؤية الأشياء لدى

ذلك الذي يُعانيه، حين يولِّدُ تناقضاً بين قيمة الشيء وجودته الذاتية، وبين طريقة تقديمه المصطنع: في الحقيقة، لا يقدِّمُ الإعلان أي برهان على أن الشيء هو حقاً ما يُقالُ عنه.

ويكونُ الخطر عظيماً بقدر ما تكون وسائل تصنيعه بالغة التطوّر. إنَّ الأساليب الراهنة، المجرَّبة على مدى قرون في مجالات أخرى (البيان والبلاغة)، والمفعَّلة بفضل تقنياتٍ مرموقة (الصور المركّبة)، إنما تزيد عشرات المرّات من تأثير الإعلان على المشاهد أو القارئ. فعندما تربطُ ماركةُ سجائر أو عطر، بالصورة، فعْلَ التدخين أو التعطّر بمشهد ذي جمال أخّاذ لكنه طبيعي المظهر، صحي وغنائي، وبممثلين (يدخنون أو يتعطرون) جميلين، منعمين بالصحة، وبالفن التشكيلي الباهر، إنما تُحدِثُ عدة عمليات بيانية وبلاغية، لا علاقة لتأثيرها مع الاختصار الحاصل، الذي يظلُّ خافياً على عقل غير مدرَّب أو غير متنبِّه.

إن ترميز الواقع، بالمجاز، الذي ينقل صفات مشهد وفاعل بشري إلى شيء يعرّض الصحة، عملياً، للخطر (السيجارة) أو يكون بلا جدوى تماماً (العطر) ـ حتى وإن كان من الأفضل أن يشعر المرء بأنّه جيد، بدلاً من الشؤوم ـ يمكنه أن يطبع المخيالَ لدرجة اضطرابه. فعمليات القصف الإعلاني التي يخضع لها المشاهد التلفزيوني أو المُستمِع الوسطي، والطَّرْق الذي ينتظر المتنزّه عند كل زاوية شارع، يسبّبان لمخيال معظم معاصرينا أضراراً جسيمة وعميقة في آن. وبما أن الإعلان استحوذ على المجال الإعلامي، بحيث لم تعد الأفلام والمعلومات والعروض الوثائقية والمساجلات السياسية أو الثقافية سوى مسابح تنكيتية في بحر إعلاني لامتناهٍ، فإنه يؤول، حتى لو تجاهلناه، إلى طرد الخيال الشخصي والجماعي (الداخلي) ليفرضَ عليه مخيالاً آخر (خارجياً).

إن ما يحقّقه الطَّرْقُ هو تذرير للحقيقة المرئية والمسموعة، «تعليب مقانقي» للواقع، يُضاف إليهما من خلال الإيجاز البلاغي الملازم للإعلان القاصف، إلغاء الزمان الضروري للتفكير ولهضم المعلومة الملفّقة المنقولة

(بشكل باهر). أما المضامين السياسية والاقتصادية لطريقة التصرّف هذه فهي كثيرة. سياسياً، تؤول إلى المثاقفة عن طريق استبدال مخيالٍ بآخر: ومثال ذلك، استبدال المخيال المتنوّع التمثُّل، الخاص بالثقافة الأوروبية، بمخيال أحادي البعد، تجاري، متحدّر من الحصرية الاقتصادية الملازمة للّيبرالية. اقتصادياً، يطبع الإعلانُ العقول ويعجنها في بُنيةٍ حاصرة وتجارية بحتة، صادرة عن الغائية الوحيدة لكل خطاب ليبرالي: الربح. انطلاقاً من هذا الخطاب، لا يحترم الإعلانُ شيئاً، فيستهزئ بكل قيمة غير قابلة للكمّ أو غير معبَّر عنها بعبارات السوق. وهكذا، فإن «إبطال العالم»، خصوصاً العالم الإنساني، وريث ألوف السنوات من الحضارة الإغريقية ـ اللاتينية ـ المسيحية، يختلط، على منوال التهكم، مع قلب القيم وقولبة الكوكب الأرضي في بعد واحد.

سلاح التلفزة

منذ عقدين، وبنحو حاسم، اقترن الإعلان والتلفزيون. فصارت الشاشةُ الصغيرة جزءاً من وجود الأغلبية العظمى من ربّات البيوت؛ وهي إن استُعملت بدراية، يمكن اعتبارها أداةً ثمينة لاكتساب المعارف؛ وأما في الحالة المعاكسة فلا ريب في مضارّها. إن تعميم الكابل (الحبل) يسمح بالتقاط العشرات من الأقنية التي ستقارب المئات، وحتى الألوف. وإن البرامج المبثوثة من كل الآفاق يُفترض بها أنْ تشجع التفتح لدى الأفراد والشعوب، والانفتاح على الآخر، على الثقافات وعلى طرق التفكير. والحال، فإن الأمور لا تسيرُ على هذا المنوال.

لننظرْ باختصار إلى الحرب الثقافية بين الولايات المتحدة وأوروبا (مع فرنسا كهدف مميّز)، الحرب التكنولوجية، والعلاقة مع السينما.

إن التلفزيون أداة مثاقفة قوية، تستخدمها أكبرُ مجموعات الإعلام في الولايات المتحدة، التي تحظى غالباً بدعم من أغلبية مسؤولي القنوات الأوروبية. هذا ما تكشفه جولة سريعة حول البرامج الفرنسية الرئيسية.

إن قناةً عامة مثل «فرنسا ٢»، تبثّ ما يقارب ٣٠٠ دقيقة من البرامج اليومية التي تسهم، تدريجياً، في تعميم الطريقة الأميركية في التفكير ورؤية العالم، أي نحو ٢٥٪ من برامجها. إلى هذا، يجدر أنْ نضيف القصف الإعلامي ذا الوجه الأميركي ـ الليبرالي المهيمِن. وبالمقارنة مع هذه النسبة المئوية أو مع نسبة «قناة فرنسا ٣»، التي تؤدي بوعي متناقص مهمتها كقناة عامة فرنسية وأوروبية، تبدو بليغةً النسبةُ المئوية للقنوات الخاصة. على قناة TF1 هناك ما لا يقل عن ٨١٠ دقائق من البرامج الأميركية أو شبه الأميركية جوهرياً التي تُبَثّ، لدوافع المرور التجاري، أي ما يعادل ٦٧٪ من المجموع. ولئن كانت القناة M6 تقدم لوحة مماثلة تقريباً، فإنها تشدّد أكثر على جانب الكليبات Clips التي تنتج مؤثّرات انحرافية خطيرة. هنا يُبنى كل شيء على معلومات من الحاليّات الموسيقية ـ ومن ضمنها تأطير المغنّين ـ فضلاً عن نمط الصور الخيالية، المتحرّكة باستمرار، التي تُلمَح بصعوبة. فهي إذْ تتعاقبُ بوتيرةٍ مدروسة، متنقلةً، بنفسٍ واحد، من موضوع إلى آخر، إنما تمنع الانتباه والتفكير من التركيز.

على المدى الطويل، لكل هذا عاقبةٌ وحيدة هي الإضرار بهذه المَلَكة الضرورية لاكتساب المعرفة والثقافة؛ نعني التركيز. فالعالم لم يعد مُدْرَكاً ككل، بل كمسلسل إحساسات بصرية وسمعية مصطنعة، وتالياً نافلة، تنقلُ قيمةً واحدة، ما يعني أنها لا تنقل شيئاً. التلميذ المشوَّه إعلامياً، على هذا النحو، سيظهر في المدى القريب عاجزاً عن تركيز انتباهه أكثر من ٥ دقائق. سيغدو معاقاً عقلياً، عاجزاً عن قراءة بلزاك، شاتوبريان، أو زولا. فهو قلِق، بدون معيار، بدون مراجع متينة، سيقفزُ من فكرةٍ إلى أخرى، وهو عاجز عن الربط بينهما. سيكون عالمه ممتلئاً بصور خيالية ملوَّنة، مصنوعة من موجات شديدة الزُّرقة للشواطئ الكاليفورنية، والڤيلات مع مسبح للمنابذ الغنية في فلوريدا، ومعسكرات واسعة للجامعات الخاصة على الساحل الشرقي أو الساحل الباسيفيكي. صُوَر ممتزجة وملتبسة مع مشاهد شوارع تُظهِر عنف السود، ومشاهد شواطئ تعبرها فتياتٌ ذوات وجوه تشكيلية،

ونهود منتفخة سيليكونياً، وسيقان ذات عضلات ضامرة، منفخة بمنفاخ «البادي ـ بيلدينغ». إن رؤية العالم المفروضة هكذا، مدى الأيام، على شبيبة بكاملها، وفقاً لطريقة التكرار أو التعليب المفهومي، من خلال مُثيرات مرئية أو سمعية، إنما تقوم على «مشهد العالم»، لا على العالم كما هو. إن الواقع، بكل شياته Nuances، بكل تنوعه، يمَّحي لمصلحة رؤية لبطاقة بريدية متحرّكة، متجمّدة وتبسيطية. لم يعد المشاهد التلفزيوني سوى راءٍ[٣٦]، عاجز عن الرد، إلاّ على محاكاة الصورة التي ترسل له عن نفسه.

إن هذه الميزة الأخرى للتلفزة الأميركية ـ الليبرالية، أي التبادل التجاري، المرموز إليها بالتليشوبنغ، تطبع بطابعها كلَّ ما ينعكس على الشاشة. وإن النتائج الإنسانية تُختصَرُ بأيديولوجيا السُّوق وبلعبة العرض والطلب. ومن قواعد هذه اللعبة البديهية هو أنك تستطيع الحصول على كل شيء؛ ولكن لكل شيء ثمنه. وكمشاهدٍ بدون أي مرجع آخر سوى المرجع الذي يقدّمه التلفزيون، يمكن تشبّه إنسان آخر هذا القرن بأي شخص من الشخوص التي يراها أمامه. ويمكنه أنْ يقرّر امتلاك أي غرض مما تملك، شرط أن يشتري سيّارة أميركية مثلهم، وأن يشتري طقم حرير موشح على غرار بطل هذا المسلسل الأميركي، وأن يشتري ڤيللا (دارة)، ومسدساً وطائرة، وخفّاقة بيض، ولمَ لا، امرأةً جميلة. من الواضح أنه يحتاج إلى المال لكي يفعل ذلك كله، وتالياً لا بد من الحصول على مالٍ وفير. فهؤلاء الناس الذين يتراؤون له، ألا يبيّنون، تحديداً، أنَّ لا شيء أهمّ من المال، وأن للحصول عليه، تكون كل الضربات مسموحة، وكل المشاريع مشروعة وكل المخاتلات مباحة، إذ يكفيه قليل من الحيلة حتى لا يؤكل من كتفه؟ شيئاً فشيئاً يغدو المشاهد التلفزيوني مشروطاً بما يعجبه، وبما ينعكس عليه من الجهاز الذي يريده أن يكون هو «البطل» أيضاً. فما من حركة جديرة بالاحترام ما لم تكنْ موجّهة نحو التبادل وحده: التبادل التجاري. إنه تبادل يُفقِر كثرة، ويُثري قلّة.

لا تزال المنتوجات الأميركية تمتاز بأنها تُثير التنافس. وبما أن التلفزات

الأجنبية، خصوصاً الأوروبية والبرازيلية، مهتمة بالملاحة في اتجاه الريح، فإنها تكتفي، أكثر فأكثر، بنسخ الأساليب الحكائية والعناصر البنيوية للبرامج الأميركية، مع إفقارها غالباً: صبايا يتنزّهن على امتداد الجادات، طلاّب يلعبون بكرة السلة، يعاودون رسم المشهد الحضري الفرنسي، الإيطالي أو البرتغالي، بألوان شوارع الساحل الغربي وجامعاته، جاعلين بذلك، أكثر غموضاً، الحدَّ الفاصل بين عوالم ذات معالم ثقافية مُطَبَّعة، يلتحق أحدُها؛ الأوروبي، بالثاني؛ الأميركي.

مدفعية هوليوود

دارت المعركة التكنولوجية والتجارية والثقافية بين الولايات المتحدة وأوروبا، منذ ولادة هذا الفن الذي سيغدو كبيراً: السينما. فكان السجال حول اختراعها، الذي يضع الأخوين ليميير بمواجهة توماس إديسون: فالولايات المتحدة ـ كما تدلّ على ذلك اكتشافات السيدا ـ لا تقبل رعاية أخرى غير رعايتها لأي اختراع مهم، منذ اللحظة التي يبدأ فيها الاختراع بدرّ الأرباح. بالنسبة إلى السينما تعود السعفة إلى أوروبا، وهذا ما لم تتقبله الولايات المتحدة، غالباً، بطيبة خاطر. فعندما احتلّ ليون غومون وشارل باتي المرتبة الأولى في السوق العالمية، اعتمل الغضب في قلوب الأميركيين، وأطلقوا جماح كابحهم. وعندما حلّت السينما الناطقة، اجتذبوا إليهم كلّ ما كان يعتدُّ به المسرحُ والسينما الأوروبيّان من نجوم ثوابت أو من مواهب واعدة. منذ ما بين الحربين، صار لثمانين بالمئة من أفلام هوليوود بعض الصدى، ولم يكن في إمكانها الوصول إلى ذلك، بدون مبدعين، أمثال شابلين، هيتشكوك، سترنبرغ، وعشرات من الآخرين، أو بدون ممثلين وممثلات أمثال إنغريد برغمان، يول براينر، تشارلز شابلن، مارلين ديتريش، إرّول فرين، غرتا غاربو، كاري غرانت. . . إلخ. وكان للبعض، مثل مارسلّو ماسترورياني، مأثرةُ الممانعة.

في وقت مبكّر جداً، وعى الأميركيون الدور الكبير الذي يمكن أن

تلعبه هذه الوسيلة للتأثير في الذهنيات، في تركيبها، وفرض صورة إيجابية لأنموذجهم على العالم، عدا عن أنّ أفلام هوليوود تمتاز، فضلاً عن المال، ببساطة مانوية (ثنائية) وبفعالية صورها. على هذا الصعيد، تُعَدُّ حالةُ والت ديزني أنموذجية. فهو متعاطف مع النازية، مُخبر لدى «الجنة ماكارثي» عن كل أولئك الذين كان يشتبه بأنهم شيوعيون في هوليوود، لم يخترع الرسم المتحرّك ولم يكتب سيناريوهات أصيلة. إنه مفعم بروح المنشأة والمقاولة، وبحس حادّ بالأعمال والمواهب، عرف كيف يستفيد من اختراع فرنسي لم تؤمن به فرنسا مرة أخرى، فأنشأ مصنعاً سينمائياً مدعواً إلى أن يصبح عملاقاً، بفضل الموجودات المالية الهائلة لدى أميركا المغتنية من الحرب العالمية الأولى. من المناسب أن نعترف لديزني ولأولئك الذي احتاط بهم، بتجويدٍ ما للحركة المرسومه وإتقان رشاقة الإزاحة وفعالية الشريان العاطفي، فضلاً عن الشعور الكوميدي البسيط، الساذج، المباشر. وأما شِعرُه فيبدو من قراءته الأولى مثيراً، لطيفاً وآسراً، وهذا السبب الذي جعله يحظى بتقويم موضوعي حصيف. إن جمالية الصور الكيتشية وما تثير الشخوص من تعاطف أو لاتعاطف عفويين، نظراً إلى أنها مُنَمَّطة على نمط درجة أعلى من الواقع، فضلاً عن سمات مسرح بن جونسون (١٥٧٣ ـ ١٦٢٣)، يجعلان من المشاهد رائياً، ناظراً سلبياً، يسهلُ غزوه. فهو يعرف السرَّ منذ البداية: فمن النظرة الأولى يمكنه التعرّف إلى الأبرار والأشرار، وهكذا يعلم المشاهدُ، كما تعلم الولايات المتحدة في الحقيقة، أن الأبرار سينتصرون في النهاية.

إن قراءة حكايات پرّو أو غريم بالمقارنة مع تأويل والت ديزني لها، أو قراءة رواية غنية ومعقّدة مثل **نوتردام دِ باريس** بالمقارنة مع حكاية **أحدب نوتردام**، تسمح بفهم كل ما أُضيف من زياداتٍ إلى المسار التمثّلي والإبداعي. ذاك أن استديوهات ديزني جعلت من أعمال حساسة، راقية، ومن شخوصٍ ذوي نفسيّة مركبة، حكاياتٍ ذات مخطط تبسيطي، وطفلية. فمن صُوَرٍ محبَّبة وحوارات ملائكية تارة، مرعبة تارة، جرى بناء عالم

مُقَولَب ومانويّ (ثنائي). وكما لفتَ إلى ذلك، بحق، جان ـ بيار شفنّمان، فإن أخطر ما في الثقافة الأميركية، كما تعمل عند ديزني، استناداً إلى حكايات وخرافات أوروبية «هو أنها تحتفظ منها بمظهرها. لكنّها تحرفُ دلالتها العميقة لكي تكيّفها مع نظامها القيمي الخاص (الفردية والاستهلاكية)، البعيد جداً من الأنموذج المنتظم، السائد في المجتمعات الأوروبية». إن رسم ديزني المتحرّك، امتداد للأنموذج الأميركي ولأيديولوجيته التجارية والتبشيرية، جرى تمديده، بدوره، من خلال عوالم ديزني التي تسعى إلى التوطن على سطح الأرض كلها. يقول الفيلسوف أندريه كومت ـ سبونڤيل: «من الواضح أن ديزني الأوروبي Euro-Disney ما هو إلاّ قطرة ماء ـ وإن كانت أكبر من سواها بقليل ـ في المحيط الذي نخشى أن يُغرقنا، إن لم أقلْ، إنه قد أغرقنا فيه».

للإنتاجات الهوليوودية الفائضة سهم كبير في مشروع المثاقفة الجاري. ومثال ذلك طريقة التلاعب بالتاريخ الأوروبي وإعادة تلوينه بألوان الرؤية الأميركية. والتاريخ الروماني، المُعاد تأويله في فيلم رائع، لكنّه ذكرياً أزعر، «كوڤاديس»، هو الدليل على ما نقول. خرج إلى الشاشات سنة ١٩٥١، وشكل مثالاً ممتازاً لما تستطيع أن تفعله الولايات المتحدة، عبر صناعة السينما، بثقافة الأمم الأخرى. منامق (ديكورات) وملابس فاخرة، وأداء رائع لجمال روما القديمة وعظمتها، وممثلون مبدعون (في معظمهم إنكليز)، وجو فخم وفاخر: الكل يُسهم في سحر الألباب. وكان ناجحاً الأداء الفرنسي اللاحق الذي قام به ممثلون مرموقون. فقد اجتمع كل شيء، تقنياً وفنياً، لكي يقطّر، بفعالية نادرة، سُمّاً رائقاً لكنه شديد. ذاك أن مرڤين لروا (١٩٠٠ ـ ١٩٨٧)، المولود في سان فرنسيسكو، الذي شدَّد على عدم ثقافته، بيتر أوستينوف في *Dear Me* بسخرية، استعار سيناريو «كوڤاديس» من رواية لهنريك سينكويتز، البولوني الكاثوليكي المنشقّ. وإن الرواية والفيلم انكبّا على تقديم صورة شوهاء عن الامبراطورية الرومانية، خلافاً للواقع، وتبسيطية إلى حد أن أكثرية المشاهدين غير المطّلعين، لا يمكنهم الخروج

مجدداً من هذا السفر في القرن الأول ق.م.، إلاّ مستائين ومعادين لروما. يكفي التذكير بكيفية بداية الفيلم حتى نفهم. ففي الاستهلال، تسير ألويةٌ متعجرفة وفظّة، تجرجر وراءها كوكبة من رجال مقيَّدين تنهالُ عليهم زخّاتُ سياط، بدون سبب ظاهر. وبعد لحظات، ينهارُ سجناء خائرو القوى، فيجري على الفور وطأهم بالأقدام وإراقة دمائهم وتتعالى الصيحات. ومن خارج الشاشة ينطلق صوتٌ ضد جمهور الامبراطورية الرومانية العابثة. ولحسن الحظ أن الصوت يستنتج أن مخلّصاً قد وُلد، سيعيد الحنجرة للدّابة. غير أن الأسلوب، مهما كان فعّالاً، لا يصمدُ أمام التحليل التاريخي، وهذا ما ستحاوله، فقط، حفنةٌ من المشاهدين.

من البيّن أن لأوروبا حصتها في هيمنة السينما الأميركية، منذ الثلاثينيات. ولم يعد مطلوباً جردُ حساب المبدعين والممثلين الذين اضطروا إلى الفرار من الأنظمة التوتاليتارية، وتمكّنوا من الإسهام في عظمة السينما الألمانية والإيطالية والإسبانية والنمساوية بنسبٍ كبيرة. بَيْدَ أن ما يثير القلق، فضلاً عن محتوى الأفلام، هو وضع اليد تكنولوجياً ومالياً وتجارياً على العالم السينمائي. من هذه الزاوية، ثمّة تاريخ مأساوي: سنة ١٩٤٧، عندما أُرغم ليون بلوم، رئيسُ الحكومة الفرنسية، على القبول باتفاقية تحصل السينما الأميركية بموجبها على علاقة مميَّزة، مقابل مساعدة مالية منتهكة للاستقلال؛

منذ ذلك العام، دخل في التنافس أنموذجان:

من جهة، الأنموذج الصناعي الأميركي، القليل الاحترام للإبداع والمبدعين ـ باعتبارهما، الإبداع والمبدعين، بمثابة سلع ـ، الذي يسحق الكلّ، مطالباً على الدوام بالمزيد من المساحة والحقوق؛

ومن جهة ثانية، الأنموذج الفرنسي، القائم على تصوُّر أكثر ثقافةً.

والوضع الراهن معروف، خصوصاً بعد المعركة ـ التي خسرها الأوروبيون، على الرغم من المظاهر ـ، معركة «الغات»، في فرنسا، حيث

الوضع السينمائي غير معرّض للخطر كما هو حاله في إيطاليا وألمانيا، حيث تتمتّع الأفلام الأميركية بحرية عرض كاملة، هناك، بين ٧٠٪ إلى ٨٠٪ من الساعات المتوافرة في التلفزيون كما في السينما وصالاتها، تشغلها مسلسلات وأفلام أميركية. وشركات توزيع الأفلام الأولى، الخمس في أوروبا، هي شركات أميركية[٣٧].

هذا ما تكشفه نظرة مقارنة. سنة ١٩٩٢، بينما عُرِضَ ٤٩٢ فيلماً أميركياً على الشاشات في الولايات المتحدة، حظي بالمعاملة نفسها ٢٧ فيلماً أجنبياً فقط. سنة ١٩٨٣، كان ٣٥٪ من المتفرجين في فرنسا يشاهدون أفلاماً أميركية؛ وارتفع إلى ٥٧٪ سنة ١٩٩٣؛ ومن ٧١٪ في مجمل أوروبا، ارتفع إلى ٨٠٪ سنة ١٩٩٦. وبالمقابل، لا تتهاود الولايات المتحدة بأن يُعرَض في صالاتها أكثر من ١٪ إلى ٣٪ من الأفلام الأوروبية، عدا عن أن الشروط لا تزال تعجيزية بنحو خاص. ففي مواجهة موجة النصوص الأصلية عندنا، بدافع الصدقية واحترام المخرجين غير الناطقين بالفرنسية، أو على الأقل بمواجهة دبلجة تحافظ قدر المستطاع على أمانة الكلمات الأصلية، نجد أنَّ المشاهدين الأميركيين يرفضون الدبلجة والترجمات. فالأفلام الأجنبية تُعرَض بلغتها الأصلية في صالاتٍ صغرى، وتالياً لا يراها الجمهورُ العريض. وفوق ذلك، وصل انحلال النظام التربوي الأميركي إلى حد أن الكثير من الأفلام البريطانية يجب أن تُدَبلج، خوفاً من عدم فهمها.

في أوروبا، تلاشى معظم الإنتاجات الوطنية في هاوية الصناعة السينمائية الأميركية. ففي ألمانيا ٨٥٪ من سوق الأفلام أميركية. واستديوهات بابلسبرغ المميَّزة، التي جرى فيها إبداع الروائع، مثل «الملاك الأزرق»، و«م. الملعون»، و«النوسفرتو» لمورنو، حُوِّلت إلى صالات متحفية. أما الشروط الأميركية على صعيد فتح أسواق فهي انتحارية حقاً بالنسبة إلى البلدان التي تقبلُ بها. لقد نادى جاك ڤالنتي؛ رئيس الأركان الأميركية، بقانون الغاب في هذا المجال (على الرغم من نضاله ضد تعميمها في بلده بالذات)، إذ يعلمُ أن فوضىً عارمةً من شأنها أن توفّر للصناعة

الهوليوودية السيطرة المطلقة على السينما العاليمة.

للحكومة الأميركية نصيبها من مشروع كهذا. فهي إذْ تُغرِقُ العالَمَ بمنتوجات سينمائية وتلفزيونية، سريعة الاستهلاك في أسواقها الداخلية، إنما تتيح للمنتجين أن يبذلوا المزيد من الجهود العلنية لخنق المنتوجات الأخرى، وتسميم الإبداعات الوطنية، وعلى هذا النحو، يجري الاستبعاد التدريجي للمضامين الثقافية التراثية واستبدالها بمضامين الأيديولوجيا الأميركية. وسوف نرى أن المعركة غير متكافئة عندما ظهر الحال على حقيقته سنة ١٩٩٢، حين كانت تُبَثّ ٢٠٠ ساعة من الرسوم المتحرّكة الفرنسية على القنوات الفرنسية مقابل ٢٠٠٠ ساعة رسوم متحركة أميركية ويابانية. ولم يقف الأمر عند عملية إحلال صور أجنبية محل صور فرنسية مماثلة، بل تعدّاه إلى ظاهرة احتلال الشاشات برسوم متحرّكة مصنوعة على الحواسيب (الكامبيوترات) بأسعار منخفضة، مما عوَّد المشاهد التلفزيوني الأوروبي على نمط من التفكير، Weltanschaung، من طبيعة أخرى مغايرة تماماً. وعندما اشترطت شركة كولومبيا للإنتاج الأميركي حصرية توزيع الأفلام الأميركية في أوروبا، وعندما فرض كبار الأركان الأميركيين الفتح الكامل للفضاءات الإعلامية أمام منتوجات بلدهم «الثقافية»، إنما شاركوا في مشروع إلغاء الهويات الوطنية، وفي قولبة الأذواق والبنى الفكرية[٣٨].

لقد أظهرت الشبكة الأميركية للتوزيع السمعي ـ البصري، AMC، عزمها على إنشاء مجمّعات ضخمة، ٢٠ صالة لكل مجمع، في البلدان كافةً. وفي باريس، عقدت شركة AMC اتفاقاً مع UniFrance، بدعوى أنها تشجع توزيع الأفلام الفرنسية في الولايات المتحدة، مقابل حرية أكبر لدخول الأفلام الأميركية إلى فرنسا. بهذا الصدد، يبدو مُضيئاً رأيُ المخرج السويسري آلان تانير. يقول: لقد نجحت هوليوود، ليس لأن أفلامها أفضل، بل لأن الأمر يتعلق بآلة حرب مدهشة التي تُغرِق الكوكب، جرّاء المليارات والمؤثّرات الخاصة، بصورٍ عدوانية تنقل أيديولوجيا فاشيّة أكثر فأكثر. صحيح أن من المألوف في سويسرا، أكثر فأكثر، أن تعلن الصالات

السينمائية عن ٩ أفلام أميركية من ١٠ معروضة، ولكن ليس أكيداً أن العاشر أوروبي بالضرورة.

إن الوجه الذي استعارته السينما الأميركية منذ نهاية الثمانينيات، فيه ما يثير القلق والمخاوف. فنحن بعيدون عن الأعمال الأميركية الناقدة والإبداعية لواحد مثل فورد، كاسافتز، مانّ، هوستون، ويلز، أو حتى لفيلم Hair الذي يعترض على التدخل الأميركي في ڤيتنام، أو فيلم الرقص مع الذئاب لكوستنر (اليوم، يميل أوليفر ستون إلى أن يكون استثناءً مفرِحاً). فمنذ عشر سنوات تمتاز السينما ما وراء الأطلسي بتفاهة مضمونها وبالحرب التجارية المدمِّرة ضد بقية العالم، في آن.

أما تفاهة المضمون فتصدر عن بذاءة المواقف واللغة، المخفوضة إلى أبسط تعبيراتها: التعبير عن آراء شائعة وعبارات نابية وكلمات مبتذلة. وأما البنية المانوية، وهي من ثوابت السينما والفكر الأميركيين، فلها بعد ترميزي. ذاك أن العنف دائم وفاحش، والأحكام طاغية، والمسيحانية ثنائية بحتة: هناك خطر أساسي («الأشرار») يداهم العالم، ولا ينقذه إلا («الأبرار»)؛ الولايات المتحدة ورئيسها. هناك دراسة حديثة تعرّي، بمهارة، الآلية التي تقف وراء أغلب الأعمال. فالمبدأ الأساسي يسترجع مبدأ التطهر الأرسطي، لكنّه يجذّره ويزيده بدائيةً. فمن شأن العنف والمؤثرات الخاصة والإيقاع الجامح، أن تُحدث أثراً استرخائياً، ترويجياً، جديراً بحلّ توترات ميتافيزيقية تتعدى جمهوراً، أميركياً بالدرجة الأولى (ولكنه ليس أميركياً حصراً)، يفقد ثقافته الشخصية أكثر فأكثر، ويفقد وعيه وهويّته، ويعاود الصراع على الدروب البدائية، الغريزية لواقعه النفسي. وهكذا، كما كتب حديثاً ناقدٌ عن *Con Air* و*The Fan*: «يُرجع الجانب التقني المحض، هذين الفيلمين إلى كليب عريض على شاشة MTV، وهذا أسوأ تركيب للمشهد السمعي - البصري العالمي». نفهم من ذلك أن فيلماً يجب أن يجري بسرعة متزايدة، وأن يحتوي على الكثير من المخططات الأكثر قِصَراً. وإذا استمر الحال على هذا المنوال، فإننا سنرى قريباً عروضاً طويلة مؤلفة من سلسلة صور منقطعة،

لن تتمكن العينُ أبداً من تسجيل مضمونها: كثير من الديكور، كثير من الملابس، كثير من الممثلين، وشيء من الفلاشات ذات اللون التخديري.

إن نزعة التوزيع الاحتكاري ترتبط بهذا الإفقار العدواني للمضمون. فاليوم، معظم السوق العالمي يكاد يكون ملكاً لست شركات أميركية، لا تتورّع عن اللجوء إلى البلوكبوكينغ: شراء الفيلم الرئيسي يُلزم بشراء سلسلة أفلام أخرى رديئة، وغير قابلة للبيع، من دون هذا الابتزاز. وأمام تهديد كهذا، تبدو أوروبا كئيبةً وهي تعتمد سياسة تدمير ذاتي. إن اقتراب إلغاء الحصص، الذي يُلزم بتوزيع نسبة مئوية دنيا من الأفلام الأوروبية وبثها على شاشة التلفزة خصوصاً، إنما يجعلنا نتصوّر في القريب العاجل زوال حوالى مليوني فرصة عمل، وفي المدى البعيد، زوال كل سينما أوروبية أصيلة.

السّلاح الشامل: احتكار الاتصال

لدى الأميركيين، يُضاف احتكار الاتصال إلى الاحتكارين الاقتصادي والعسكري. والأهداف التي يغطيها أساسية ليس فقط «بسبب طاقة القطاع الإنمائية» كما تقول فرانسواز لوتر، ولا «لأن تطوره سيتشرط ويبتني أنماط الإنتاج والاستهلاك غداً»، بل لأنه يقود، بنحو خاص، إلى «رقابة الأدمغة والذكاء والحساسيات». ولا تزال هناك بعض العقبات. وقد تكون ذات طبيعة سياسية.

ولا يكفي وضع مئات أقمار الاتصال على مدار حول الأرض، بذاته، لإغراق العالم بأصواتٍ وصُور. إذ يجب ألا تشوّشها الدول. فإذا قرّرت حكومة ما، باسم الخصوصية الثقافية والحفاظ على الهوية الوطنية، منع التقاط الموجات، تكون اللعبة قد نشلت.

إيجابي مرّتين، جواب التساؤل المزدوج: هل تريد الولايات أن تضمن لنفسها احتكار الاتصال؟ وهل تستطيعه؟

لا شك في أنها تريده. ولطالما أكد الرئيس كلينتون ونائب الرئيس آل

غور أن إحدى معارك الولايات المتحدة الكبرى، كانت معركة «طرقات السيارات الإعلامية» Information Superhighways. والسبب المعلن اقتصادي. فالغزوات المتحققة لبناء هذه الطرقات يجب أن تعطي، كما يتمنى آل غور، حوالى مئة مليار دولار خلال عشر سنوات؛ وفوق ذلك، يجب أن تؤمّن أكثر من ١,٥ مليون فرصة عمل، من هنا حتى العام ٢٠٠٣. ولكن، هناك سبب آخر: رقابة التواصل العالمي. في آخر ١٩٩٦، كان قد أوضح جوزيف س. ني، عضو سابق في البنتاغون، والرئيس الحالي لمدرسة كنيدي في هارڤرد: «أن أميركا، بفضل قدرتها المذهلة على دمج الأنظمة المعقّدة في الإعلام، سوف تعزّز في مستقبل منظور هيمنتها السياسية العالمية».

هل تملك الوسائل لذلك؟ إن مصطلح «التنوّع الإعلامي» Multimédia يُغطي، من طرف القناة الأول إلى طرفها الآخر، عناصر بالغة التنوع مثل المكوّنات، الصنّاع، مجالات التدخل، المحتويات، التوزيع، مؤثّرات الاتصال. في كل من هذه المجالات، توشك الولاياتُ المتحدة على بلوغ الاحتكار.

ففي مجال المكوِّنات، سواء في ما يتعلق بالتصور والإنتاج أم بالرقابة، يبدو الرّهان حاسماً. إذ إن المجموعات أو المجموعة القادرة على احتكارها، ستؤمّن لنفسها مكسباً كبيراً في السباق على رقابة مجمل قناة الاتصال. إن الحاسوب والهاتف والتلفزيون، من جهة، والكابل والفيبرات البصرية والموجات والأقمار (الساتلايت)، (الوسائل)، من جهة أخرى؛ وأخيراً، استديوهات السينما والإعلان والصحافة والتأهيل (المضمون)، تشكّل معاً مُجمّعاً مذهلاً. ولهدف وحيد هو استملاك الإنتاج والتوزيع، قامت احتكارات عملاقة. سنة ١٩٨٢، انطلق المسار الليبرالي (التسييبي) في الولايات المتحدة، مع تفكيك احتكار ATT المحمي. ونتائجه ضخمة من الآن فصاعداً.

مثال ذلك، إقدام ميكروسوفت على تحالف مع IBM، يضمنُ لهما الهيمنة على السوق العالمية للحواسيب (الكمبيوترات). فالحاسوب عنصر

مركزي للقنوات المستقبلية المتفاعلة، إذ إنه سيسمح بتراكم الألعاب والأفلام والمعلومات والإعلان، وبتكوين شمولية تواصلية متفاعلة وموّحدة. والتلفزيون هو رهانُ حرب خسرتها أوروبا منذ الآن، سواء على صعيد البرامج أم على صعيد التكنولوجيا.

مع CNN، أول شبكة عالمية، يُمطر تيد تورنر أكثر من ٨٠ مليون بيت في ١٤٢ بلداً، بمعلوماتٍ هي صوت أميركا وعيونها. أما الأرباح فقد بلغت ١,٢ مليار فرنك سنة ١٩٩٣، وأكثر من ٣ مليارات سنة ١٩٩٥. ومع TF1، محطة التلفزة المتقدمة نسبياً بشكل غير إرادي، لأنها تتحرك بدافع تجاري محض (مع M6)، نلاحظ تقليدها لشبكة CNN، بإنشاء LCI، التي لا تكتفي باستنساخ الأنموذج، بل تستوحي منه المضمون أيضاً. فعلى CNN، وعدت نفسها شبكة LCI باستعمال «فلاشات» تكرارية لمنع المشاهد من «الانفلات». و«عندما يرى المشاهدون CNN Live في زاوية الشاشة ـ يقول رئيس تحرير CNN ـ يتوقّفون لحظةً عن النظر. وقبل أن يضجروا، يجري نقلهم إلى تحقيق آخر، مع صحافي آخر، مباشر. يجب أن ينظروا إلينا حتى يشتروا منتوجات المعلنين، إذا كنا نريد كسبَ الأموال». إن هذا التجزيء للإعلام يُسهم في شلّ ملكة التركيز لدى أفراد، يسهل التلاعبُ بهم على هذا النحو. لكن تورنر لا يقفُ عند هذا الحد. فبفضل محطته ASTRA، و«كرتون نت وُرك» التي تبثّ ٢٤ ساعة على ٢٤ ساعة، يُمطر كل البلدان التي تتلقّاهما برسوم متحركة حنّة ـ بربارة، عن طريق قناته TNT، مع أفلام MGM[٣٩].

كما أن أوروبا خسرت الحرب التكنولوجية، إذ خاض اليابانيون والأوروبيون غمار حرب خاسرة حول المعيار التناظري، الذي كان عليه تجهيز التلفزيون المستقبلي، الرفيع المستوى. في أوروبا، ارتفعت الأصوات التي تحذّر من معيار لا يمكنُ الدفاع عنه. ومرّة أخرى، كان الخُسران البحت. فالأميركيون الذين أكبّوا على المعيار الرقمي، يريدون بكل وضوح أن يجعلوه معياراً شاملاً. إن لجنة الاتصالات الفدرالية (FCC)، بالتعاون مع

كونسورتيوم خاص كبير، اعتمدت المعيار الرقمي نهائياً. وبناء عليه، وبفضل الضغوط (ابتزاز اقتصادي، تخويف سياسي... إلخ)، كسبت الولايات المتحدة الجولة، من الآن وصاعداً. ففي الكونسورتيوم، المكوَّن من AT8T وNBC، «زنيت» وMIT، اختارت مجموعة فيليبس الأوروبية (نورث أميركان فيليبس، بإدارة ج. بيتر بينغام)، النظام الأميركي.

تستنفر الكابلاتُ والشرائح طاقاتٍ هائلة. فبفضل الشرائح، كما هو الحال في التلفزيون الرفيع المستوى، يستطيع الأميركيون تأمين هيمنة مطلقة. إن العملاق Intel، مع شريحة بنتيوم، وApple-IBM، مع Power Pc، سيكون قادراً على الارتقاء إلى المراتب الأولى لصناعة تجهيز الكمبيوترات التي تسمح برؤية أجهزة فيديو ذات جودة مماثلة لجودة التلفزيون. ولنُضف «الكليبر شيب»: إنه طريقة جديدة للترميز Codage تسمح بترقيم آلي للصوت أو للمعطيات السرية، ودخولها في كومبيوتر، في فاكس أو هاتف. هذا يطاول الأسرار من كل نوع: الأسرار المصرفية، القضائية، الطبية، وحتى العسكرية أو السياسية. جرى في الولايات المتحدة اختراع «الكليبر شيب»، الذي يتألف من مفتاح يسمح للمستخدِم بتلقي/أو إرسال رسالة؛ لكن الحكومة الأميركية تحتفظ لنفسها بنسخة ثانية من المفتاح، حتى تكون، في حالة المخالفة، قادرة في آنٍ على تحديد الشخص الذي يرمِّز وذلك الذي يتلقّاه، وتحديد الرسالة المتبادلة.

تملك بعض البلدان أنظمة ترميز/ تفكيك رموز، من طراز DES، وهو النظام الأميركي القديم. وهذا هو الحال في سويسرا، حيث تعالج المصارفُ العمليّات المالية بواسطة DES. غير أنَّ المنتج، وكذلك الحكومة الأميركية، يسعيان في كل مكان إلى فرض «الكليبر شيب»، بديلاً عن الأنظمة التقليدية. هذا، وتنكبُّ الدولة الأميركية، الزبون الأساسي، على إبطال الأنظمة القديمة، مُجبِرةً المُستعمِلين على اعتماد الشريحة الجديدة، تلافياً لأي تمانع. حتى إنها تتصوَّرُ إبطال كل الأنظمة الأخرى، إنْ لم يتمكّن النمطُ الجديد من فرض نفسه. ذاك أن حكومة واشنطن، الواعية للفرصة السانحة

لممارسة هيمنة سياسية حاسمة، مُصَمِّمةً على مساعدة الموزّعين لنشر الشريحة الجديدة، بصرف النظر عن مخالفة القوانين ضد الحماية التي وقعتها، مسهّلةً، عبر مساعدات عامة خفيّة، الوصول إلى إجازات التصدير(٤٠).

للولايات المتحدة، في الحرب الصمّاء التي تستعر، حلفاء رهيبون تحت غطاء مجموعات صناعية ومالية تشكّل في ما بينها أحلافاً غير شرعية، ومُدانة أخلاقياً. إن عمالقة، أمثال شبكة TCI وتايم ـ ورنر حليفة US West، وعملاق الكابل ڤياكوم، الذي ابتلع بارامونت، آخر استديو هوليوودي مستقل، بمبلغ عشرة ملايين دولار لا غير، تشكّلُ وحدات قتالية.

إنّ ڤياكوم ـ پارامونت والرقم العالمي الأول في تأجير الفيدو كاسيت، بلوكبوستر إنترتنمنت، اللذين يصلان مع MTV الإنكليزية، ٢٣٠ مليون مشاهد تلفزة في العالم، يحتلاّن المرتبة العالمية الثانية، نظراً إلى أنَّ تايم ـ ورنر احتلّت المرتبة الأولى، وأن مديالاب، التابعة لـ MIT في بوسطن، هي مختبر بحث، بفضل المساهمات الثمينة لباحثين أوروبيين لم تشغلهم أبداً مصالحُ القارّة الهرمة، تبدو نتائجه حاسمةً منذ الآن. كما أن مختبرات هوغز للاتصالات توشك أن تجرّب نظام ساتلايت، Direct TV، يبث ١٥٠ قناةً. والكونسورتيوم المكوَّم من AT & T، سيليكون غرافيكز، تايم ـ ورنر، يحضّر مشروعاً رائداً، «فُول سرڤيس نتورك»، هو عبارة عن مكتبة مرقمة قادرة على تقديم ما يناهز الـ ٥٠٠ فيلم مرقَّم، علاوة على الألعاب والمعلومات والرياضة والشراء تلفزيونياً، والتأهيل، وشتى الخدمات بالحاسوب. وعملاق الكابل يقدّم الدليل على أن رقابة الشبكات وصناعة الكابل، تمثّلان هدفاً مهماً. ألم تُقْدم شركةُ تايم ـ ورنر على الدخول في مُزايدة مجنونة لامتلاك سويس موتورز كولومبوس (.٢٠٠ منزل مشترك بالكابل)؟ فمع شركة US West التي تقدّم في حلفها مع تايم ـ ورنر الأنموذج المقبل للتلفزيون المتفاعل، وحلف بول أتلانتيك مع العملاق Telecommunication Tnc، تستعد الولايات المتحدة للسيطرة على الاتصال العالمي.

تمسُّ النتائجُ كل مجالات العقل وشخصية الأفراد والمبادلات بين البشر والدول. فوضع اليد الأميركية على الاتصال، مبرمج، كما يدل على ذلك توزيع الصلاحيات في هذا المجال. لأوروبا، التي لا علاقة لها مع التصور ولا مع التصنيع، مهام التجميع والخدمة والتوزيع لكل العناصر التكنولوجية ذات الصلة بالاتصال. إن الأوروبيين المسبوقين، المُبعدين عن التسابق على إتقان التكنولوجيات الرفيعة، والممنوعين من العلم التكنولوجي، سيكتفون بدور أدنى، فيتلقون عناصر مصنَّعة لكي يركّبوها. ولليابان الالكترونيات ذات الجمهور العريض؛ فهي لا تُضاهى، ولا يمكن حصرها في عدد ما من الاختصاصات.

وأما البرامج، سواء برامج الحواسيب والتلفزة والسينما أم برامج الإعلام، فقد احتفظت الولايات المتحدة بحقِّها الحصري. إن الولايات المتحدة تسود اليابان، وكلتاهما ستسود الاتصال العالمي، بينما ستكتفي أوروبا بوظيفة التقويم. ذاك أن طريقة معاملة العلماء والمعرفة العلمية، منذ عدة عقود، تلعب دوراً مرموقاً في التهميش التكنولوجي الأوروبي؛ فما أكثر الباحثين المُكرَهين، بعدما جرى طرحهم، على الذهاب إلى الأميركيين لتقديم إبداعية، لم تكنْ السلطات العامة في أوروبا مستعدة لتشجيعها. إن حالة البروفسور مونتانييه، المكرَه، سنة ١٩٩٦، على إيقاف نشاطاته كباحثٍ ضليع في مجال السيدا، لأنه بلغ سن التقاعد، والذهاب لمواصلتها في الولايات المتحدة، لا تزالُ في الذاكرة.

إن أجهزة الاتصال المتنوّع التي ستنقل مضامينَها قنوات أميركية ـ يابانيّة، سوف تصمّمها كلها الولايات المتحدة، بينما أوروبا المتحجّرة التي تسيء استعمال التنمية التكنولوجية، لم يبق لها سوى الاعتياد على التلقّي. أما التاريخ المشؤوم لاستسلام أوروبا على هذا الصعيد فهو حديث. عملياً، يوم ١٥/٢/١٩٩٧، أشرفت منظمة التجارة الدولية (OMC) على اتفاقية حول الاتصالات، ستقدم عشرات الأسواق لمحرّكي الاتصال من العمالقة الأميركيين(٤١). فمن أصل الخمسة عشر محرِّكاً عالمياً، الأوائل، هناك ١٠

محرّكات اتصال أميركية: ATT، بلساوث، GTE، نينكس، بل أتلانتيك، MCI، أميريتك، سبرينت، ساوثرن بل، وUS West. بالنسبة إلى هذه المجموعات صارت أوروبا الغربية هي المرمى المُميَّز. وبدافع من لجنة بروكسل وكبريات الشركات العابرة للجنسيات، بادرت الحكومات الأوروبية إلى الاحتكار العام، وأخذت تخصِّص على مراحل، بسبب ممانعات داخلية في بعض الحالات. تؤكد فرانسواز لوتر «أن المستقبل هو لتعدّد الشبكات والمصالح المتخصصة التي تجمع بين نقل المعلومة ومعالجتها. سينجم عن ذلك تجزيء دقيق جداً للأسواق، وانفجار للحدود بين الاتصالات المعلوماتية والسمعية ـ البصرية، واشتداد للمنافسة». هنا أيضاً حرب الجميع على الجميع ستخدم أغراض المجموعات الأميركية.

الثقافات المشوَّهة

يدور احتكارُ الاتصال، ضرورةً، حول مضمون؛ فإذا كان على مختلف مكوّنات السلسلة أن تخدم كمؤشرات للأيديولوجيا الأميركية، فإن هذه الأيديولوجيا تنطبقُ على كل الميادين: التغذية، الملابس، اللغة... إلخ.

الزي الكوني الموحَّد

تكشف طريقةُ اللبس، في المقام الأول، البيئة المناخية لشعبٍ ما. لكنّها تتعدّى ذلك بكثير. ففي اللباس، تظهر التصاميم (التصوّرات) والحساسية وغنى الخيال وسمات التطور البشري، التاريخي والفلسفي والثقافي. اللباس هو النفس، هو الكائن، مثلما هو الأدب أو اللغة. يكفي أنْ نفتح معجماً على الصفحات المخصَّصة لملابس شعوب أوروبا على مدى الأجيال، حتى ندرك مدى تنوّعها وغناها. فالألوانُ والقصّات والأزياء تشهدُ على واقع ثقافي قائم على التنوّع والتفتّح الخلاّق.

إن بداية الإفقار و/أو التنافر اللباسي في أوروبا، تتطابق مع بداية التصنيع (القرن التاسع عشر) وتتفاقم بعد الحرب العالمية الأولى، وخصوصاً

بعد الثانية، مع انفتاح الأسواق أمام التأثير الأميركي الذي تسوده أيديولوجيا حاصرة وآسرة. فمن الضرورة التجارية ـ البيع في كل مكان وضمان الاحتكار ـ وُلِد توليفُ الأذواق وتوحيد الزي، في غضون القولبة الصناعية. ومن الحالة الذهنية التبسيطية، الرافضة الغيرية والتعددية الثقافية، ومن غياب الرّهافة، وُلد لباس، إما فظّ (عملي ولا يتّسخ) وإما مُبرقّش مضحك (الملتينغ پوت) وإما كيتش (رديء، من سقط المتاع).

لندخل إلى قاعة صف نمطي في أي مكان من العالم، ولننظرْ إلى الفتيان والفتيات الجالسين خلف الطبقات؛ نجد أكثرية ترتدي اللباس المفروض لجيلٍ مطلبه الرئيسي هو، مع ذلك، حق الاختلاف عن الآخرين. ومن المفارقاتِ هو أنهم يعتقدون امتلاك هذا الحق، حين انقادوا لغريزة جمعية تدفع بهم، مثل كل الآخرين، إلى ارتداء زيّ أميركي موحد: الجينز. هكذا، لم يعد هناك فرق في الجنس ولا في الشكل. إن هذا الرداء البقري، المستورَد مباشرةً من الولايات المتحدة أو المقلَّد، قد يكون أسود، أزرق أو أحمر؛ لكنه أضحى هو البنطال العالمي[٤٢]. وحين نجمع كل أولئك الذين يرتدون، من الرجال والنساء والأطفال، قميصاً كاليفورنياً وقبّعة تكساسية وطاقية كرة السلة، وت ـ شيرتز تحمل راية جامعة أميركية أو برمودا فلوريدا، حين يكون على الدّارج (الموضة)، إنما نحصل على صورة دقيقة جداً للإذعان الكوكبي للمعايير اللباسية الأميركية.

فوق ذلك، تتعاقب الأزياء الأكثر تنفيراً، مثل الأمواج، أحياناً في لحظات زمنية قصيرة جداً، أو أنها تتخالط. تارةً، يتعلق الأمر بقمصان طويلة جداً تلبس فوق صدار يترك السرّة مكشوفة؛ وتارة يتعلق بجينز واسع جداً (ثلاث مرّات)، يجعل لابسَه شبيهاً بأكتع هارب من طوف جليدي اجتاحه إعصار؛ ويتعلق تارةً أخرى بحذاء مثقل بمسامير، أسود كأنّه من الفحم، ومبرقع، لكأنه مستخرج من مناجم كلونديك، وبنعال تنتعلها صبايا عصرنا، كأنهن خطيبات جديدات لوحش فرانكشتاين، وفتيات جميلات يسعين إلى تبشيع أنفسهن. وكالخارجات من لامكان، تحمل، أحياناً، بعضُ التلميذات

الأنيقات، علامة تفاؤل إلى اللوحة، نوعاً من البياض، المنقط وسط مشحرة حفلة جهنمية.

الذوق الواحد

الولايات المتحدة تلبس. وهي تغذّي أيضاً وتروي العطش.

فقد جعلت الولايات المتحدة من الألف طريقة وطريقة لطبخ السمك والمعجّنات في إيطاليا، ومن الألف وصفة ووصفة تقليدية في الأرياف الفرنسية، ومن الألف طبق وطبق التي تُطهى مع حب الفن في إسبانيا واليونان والبرازيل والصين، وجعلت من الأطعمة اللامتناهية الطعم والكثيرة الروائح التي أورثتنا إيّاها ألوف السنين من المهارة المطبخية، جعلت منها جميعها أكلة ناشفة، بدون شية، موشاة بوشي «الأكلة السريعة»، مما يترجم تقريباً ثلاثية مصطلح فاست فود. ثلاثة آلاف سنة من المطبخ المتنوّع، الغني بتبايناته واختلافاته، مرآة الأمزجة الوطنية الفريدة، القابلة للتكيّف مع المُراد، جرى حصرُها في طعام لا طعم له، سموّه هوت دوغ (الكلب الساخن) أو هامبورغر. إن سندويشاً يغدو شريحاً مختصراً لوريقات سلطة، مع بعض قطع الخنزير الأحمر أو الأخضر، وخيار اصطناعي، موضوعة بين شرحتي خبز، ومغلّفة بالسليفون.

إن المقهى الملكي ومطاعم مكسيم وعند التانت إيڤت أو لوبتي روتييه دِ كوان ـ حيث مدام موتا تتذوق إحدى طبخاتها العائلية المتألقة منذ أجيال ـ تجد نفسها مختصرة في شعار: مكدونالد (أو مكدو عند المتحرّرين)[٤٣]. وأما البطاطا المقلية البلجيكية، الدسمة والشهية، والبطاطا المقلية الفرنسية، فهي ملغاة بالبطاطا الأميركية[٤٤]. عند مكدو، عادات المنشأة هي أيضاً أميركية: لجان المنشآت ممنوعة، أجور هزيلة، ساعات عمل أسبوعي بلا عدد محدود. كل خطأ في المحاسبة يدفعه المحاسب نقداً من جيبه وفوراً، مع استقالة أو ملاحقة جزائية. فالدعوى المُقامة في لندن، مطلع ١٩٩٧، من جانب السلسلة ضد مستخدمين سابقين، من أعضاء مجموعة بيئية، متهمين

بإلحاق الضرر بها، لا تزال طازجة. الدعوى، ربحتها مكدو، وعادت عليها بـ ٩٦ ألف دولار تعويضاً عن أضرار وفوائد، لكنها كلفتها ١٦ مليون دولار أتعاب محامين، بدون حساب الإعلان السلبي الذي ألحقه بها تعنتها ضد مستخدمين، وانكشاف أساليبها المشبوهة.

هامبورغر، كاتشب على كل الوجبات، مراكب لنقل الزنوج في كل الطوابق: إنه المطعم العالمي ـ بانتظار أن يغدو وحيداً ـ بكل جلاله المأساوي.

المشروب العالمي، الكوكا كولا، ينبغي له أن يكون متمّماً لغذاء مكدو العالمي. ابتكره جون پامبرتون، سنة ١٨٨٦، في مختبره الصيدلي في أتلانتا، ينطوي تركيبه (خلاصات من جوز الكولا وورق الكولا وورق الكوكا، سكر، كافيين) على أجزاء نباتية لا تزال سريةً طبيعتها ومقاديرُها. سنة ١٨٩٢، عندما ابتاعت آزا كانتز المعادَلة، أُضيفت مادة الصودا، وأُطلقت شركة كوكا كولا. وفي موازاة منافستها بيبسي، المولودة سنة ١٨٩٨، هبَّت الكوكا كولا لغزو العالم. إن فرنسا هي البلد الوحيد، بعد ١٩٤٤، الذي حاول عبثاً مقاومة الكوكا الاستيطانية. ففي موازاة الجبنة تحت السيلوفان وموسيقى الروك والعلكة وسيارات الصرعة، والبراد، شرعت الكوكا كولا، ثم البيبسي، بتثقيف أوروبا غذائياً. واليوم، تقيمان مصانع في جميع القارات، مُظهرتين ميلاً خاصاً نحو البلدان ذات اليد العاملة الرخيصة، القائمة على أجور للأكل فقط، مع غياب كامل للوقاية الاجتماعية ضد الأرباح الهائلة. وعلى غرار مكدو والجينز، خرَّبت الكوكا كولا الحياة اليومية، حتى سكت الأهالي والمدرّسون الأكثر وعياً للخطر، عندما سمعوا، وهم جالسون برفقة مراهقين في مقهى، ردَّهم على سؤال النادل: «ماذا تريدون أن تشربوا؟»، «كوكا»، «كوكا»، «كوكا»...

لغة عالمية جديدة

كان يحتاج النفوذُ الأميركي إلى مجال أخير: مجال اللغة. فاللغة الأم لكل شعب مهدَّدة، اليوم، بالعدوى التي تنقلها الأنكلو ـ أميركية.

في كل زمان، كانت اللغات عُرضةً للاستعارات والاقتراضات. كثيرة هي الكلمات الفرنسية ذات الأصل الأجنبي، ومتنوّعة؛ وهي تؤمّن إغناءً متواصلاً. والأمر سواءٌ بالنسبة إلى كل لغات الأرض. أما الجديد، في آخر هذا القرن، فهو أنَّ أنماط الإنكليزية المحكية في الولايات المتحدة، التي تشتركُ في لفظ بعض الكلمات، وفي المصطلح والتدويرات النحوية، والإملاء الخاصة، تتعاملُ مع اللغات الأخرى، على غرار ما تفعله السياسة والاقتصاد والثقافة الأميركية: بطريقة «الإلغاء التدريجي». إن الاقتراضات الأجنبية من الفرنسية والإنكليزية والألمانية، متمّمة لبنى هذه اللغات. وهي تقوم مقام كلمات وتعابير لا معادل لها عموماً، وبذلك تمثّل مساهمة قيّمة. وأما الاقتراضات الأميركية فهي بدائل؛ لا تضيف شيئاً. إنها تقتل وتحتّلُ المكان.

وكما تستوطنُ المجموعات الاقتصادية الأميركية في بلد، وتصفّي منافسيها المحليين وتحتلُّ الميدان، كذلك تفعل الكلمات الأميركية، شيئاً فشيئاً، بكلمات اللغة التي تغزوها. يروي كلود هاجيج: «في الولايات المتحدة الدفاع عن الإنكليزية لا يمرُّ من خلال السلطة السياسية. فالهيئات الخاصة تقترح، لدعم اللغة، على الجامعات الأجنبية، غالباً، إلغاء الفرنسية من تعليمها». في الجامعات السويسرية قامت أقسام اللغة الإنكليزية وآدابها، منذ أكثر من قرن. وحتى السبعينيات، لم يكن يخطر في البال أنَّ مجازاً في الإنكليزية لا يعرف بعمق معظم الكتّاب الإنكليز. ثم صار مقبولاً أن يستطيع الطلاّب اختيار كاتب أميركي لامتحانهم. وبعد ذلك، لم يعد العدد مفروضاً، باستثناء شكسبير. وشيئاً فشيئاً، أخذ يظهر الأساتذة الأميركيون أو المتعلّمون في الولايات المتحدة. واليوم، لا يشكلون فقط القسم الأساسي من الجسم التعليمي في أقسام الإنكليزية، في الكليات والمدارس والمعاهد، بل هناك أيضاً أكثرية من الطلاب، المهتمين بالاندراج في سجل «الحداثة»، يمقتون الأدب الإنكليزي، ويؤثرون عليه الأدب الأميركي، الذي يحظى ببنى خاصة أكثر فأكثر، من دون حساب الدعم الكبير والثابت الذي تقدّمه سفارةُ الولايات المتحدة في برن.

على هذا الصعيد، هناك تصميم له مغزاه، صادر في ١٢/١٢/١٩٨٨، عن المكتب الإعلامي للولايات المتحدة (USIS). تعلنُ فيه السفارة الأميركية في برن عن إطلاق برنامج لمدرّسي التعليم الثانوي العالمي (ليسيهات)، تُقدّم لهم بموجبه منحة فردية حتى يتمكّنوا من متابعة الدراسة لشهر واحد في الولايات المتحدة. ويوضح الشرط الملحَق به، أن موضوع هذه الدراسة يجب أن يكون على علاقة وثيقة بالولايات المتحدة، ويجب أن تسمح النتيجة بإقامة برنامج في الليسيهات السويسرية، غايته توسيع معرفة التلاميذ بالواقع الأميركي. وجاء في التعميم أن البرنامج المذكور يجب أنْ يفضي إلى «نشر المعلومات حول الولايات المتحدة بين تلامذة المستوى الثانوي». أما المدرّسون المختارون فسوف يؤطّرهم خبراء أميركيون طوال فترة إقامتهم. وأما الذين اهتموا بهذا البرنامج، فلم يتأخروا عن الإدراك أن المقصود عملياً هو مشروع واسع النطاق، يرمي إلى نشر «معلومات» إيجابية تماماً عن أميركا. جرى اتصال شخصي بعدد من الأساتذة، ودُعوا إلى المشاركة في مكتبة الفيديو الجديدة، تماماً، لدى السفارة، لكن بشرط أنْ يوافقوا على تركيز تدريسهم على اللغة الأميركية والولايات المتحدة. ولتشجيعهم، صارت تُرسَل إليهم، شهرياً، مجلة تعليمية أميركية، مجاناً. الأساتذة الذين رفضوا الخضوع للشرط الأساسي؛ شرط التدريس في أفق أميركي أولاً، لم يعودوا يتلقّون المجلة، ومُنعوا من الدخول إلى مكتبة الفيديو.

تشكّل أمركةُ العالم باللغة سلاحاً رهيباً يستعمله الأميركيون بقوة، جامعين بين الإغواء والاستقواء. كتبت الصحافية ڤيرجيني دِ ميرون: «اللغة الأنكلوسكسونية غزت عالم الإعلان وهيمنت عليه؛ هذا ما ذكرت به ليز بيسونيت، الكيبكيّة، مديرة مجلة *Devoir*، وأوردت مقالاً من المجلة الأميركية *Foreign Policy* كان يمتدح الامبريالية الثقافية (الأميركية)، مدافعاً عن الأطروحة القائلة إن اختلاف الثقافات كان السبب الرئيسي للنزاعات وللمعارك في العالم. يجب أن نردّ، ليس باستبعاد الإنكليزية وما تنقلُ من ثقافة، بل بالحذر والسهر على تطوير الاتصال باللغة الفرنسية، فهذا هو

الفعل الوحيد القادر على «حماية الذات» من إغواء الإنكليزية الامبراطورية.

إن الإنكليزية البريطانية نفسها تمّحي لمصلحة ما يسميه الكاتب إتيمبل، بحق، «المزيج الأميركي»، أو السبير الأطلسي. فهذا المزيج، كما كتب جان دوتور، «قفز على اللغة الإنكليزية وشوَّهها أكثر مما شوَّه الفرنسية». طوعاً أو عنوةً، ساعد العلمُ والصناعة والتقنية والمصطلح الجامعي والرياضة والتلفزة والسينما، على نشر اصطلاح وإملاء أميركيين، يملآن الشاشات والأماكن العامة ولوحات الإعلان ومنتوجات الأسواق الكبرى والتقارير الرسمية. لقد أطلق نوح وبستر إصلاح الإملاء والكتابة بعد الاستقلال، فجرى اعتبارُه بمثابة حرب باسم وطنية الولايات المتحدة وتفوّقها. سنة ١٧٨٣، ظهر ***The American Spelling Book***، فجاء مفعماً بالنَّفَس الذي حرَّك توماس ڤين، إزرا ستيلز، تيموثي دوايت، ويليام سميث، وعدداً كبيراً من الكتّاب والمفكرين والمدرّسين والقضاة ورجال السياسة، الذين يرون في الأمة الأميركية المشعل الذي سيضيء العالم، والبلد الذي ارتفع إلى ذروة المجد والشرف؛ وحلم وبستر بإبداع لغة أميركية حقاً. فهذه ستمتازُ عن الإنكليزية المحكية في إنكلترا، الغارقة في الفساد والجنون والطغيان. وتصف كتبُ الأدب الأميركي، وبستر، بأنه «يانكي» أنموذجي، مشبع بروح التفوّق الخاص بكل ما هو أميركي. دخلت العناصر الرئيسية لإصلاحه في الوقائع: كلمات، بُنى، تعابير، إملاء وكتابة أميركية، جرى بذرها شيئاً فشيئاً، فحلّت محل العناصر الإنكليزية المقابلة.

وكذلك، ليس مفاجئاً أنْ يملأ التلاميذ والجامعيون والمهندسون والكوادر الإداريون، وأمناء سر الإدارات، والتجّار ورجال الأعمال في كل العالم، نصوصهم وتقاريرهم ورسائلهم بـ:

Center، بدلاً من Centre

Thru، بدلاً من Through

Color، بدلاً من Colour

Theater، بدلاً من Theatre. . . إلخ

فبعد يوم قاسٍ في المكتب، أو المشغل، يجد المرء نفسه:

Home، بدلاً من at home

وحين يُصاب بالمرض، يُقال عنه Sick، وليس Ill؛ وفي الشارع، يسير على طول Sidewalk، وليس على Pavement. وبعدما عاد ألوف التلاميذ من إقامة في الولايات المتحدة، هي من طبيعة الأمور «لتعلم الإنكليزية»، ملأوا حديثهم بـ I just went home، بينما تبدو أكثر منطقاً الإنكليزية الأنموذجية التي تقول I have just gone home؛ وبـ Do you have a cigarette? وليس بـ: Have you got a cigarette؛ وبـ: I've gotten to know him، بدلاً من I've got to know him؛ وبقولهم: It's important that he be told بدلاً من: It's important that he should be told. وبقولهم: It looks like it's going to rain، بدلاً من: It looks as if/as though it's going to rain. وبقولهم: He didn't here. بدلاً من: He isn't here.

ومع تداول الحديث، حلّ حرف R الارتجاعي(٤٥)، محل حرف R البريطاني المحتشم والأنيق، وحلّت لهجة الجمهور الأميركي الفظّة محل لهجة الإذاعة الإنكليزية الراقية BBC English.

ما من تلميذ، وبالأَولى ما من جامعي جدير بهذا الاسم، لا يحلم بأن يتمرّن في جامعة أو «مدرسة عليا» لا تكونُ أميركية. وهكذا، فإن هارڤرد، شيكاغو، يال، برنستون، نيويورك، لوس أنجلس، وأقسامها في الاقتصاد والحقوق والأدب، والـ MIT في بوسطن مع رهطها العلمي، تصنع الكوادر المقبلة للمنشآت والإدارات والجامعات ومعاهد الأبحاث، وتشترط المسؤولين السياسيين المقبلين حول الأرض كلها. كلهم ينقلون، بعلم أو بغير علم، ويطبّقون وينشرون قالباً، وتصاميم فكرية، وحركات، وحلولاً

ورودواً أميركية الشكل. كم من البالغين يقولون إنهم dispatché أرسلوا البريد بعدما قاموا بقراءته Listing؟ وأنهم سوف يتحدّون Jogger، رافعين على هذا النحو تحدياً، Un Challenge، مجتنبين في الوقت عينه ألاّ يؤدي إفراط العمل إلى اضطرابات نفسية جسمية لديهم. وقد يندهشون إذا لفتناهم إلى وجود الكلمات التي تعبّر عن أفكارهم من دون خيانة اللغة الفرنسية، وأن كلمات expédié، وEngendrer, Défi (وليس génerer) تكفي لفهم كلامهم. محو مصطلحات اللغة الأم، انهيار الخزّان المعجمي، إفقار الصرف والنحو: هذه هي بذور الأميّة، وهي تعمل على تشويه طبيعة الإنكليزية ـ اللغة الأوروبية ـ مثلما تعمل على تعميم إكراهي للغة واللهجة الأميركيتين في كل التجلّيات الرسمية.

انتصار الشائع

في **حرب الذوق** الذي وضعه فيليب سولر، سنة ١٩٩٥، يبيّن مدى تشويه الليبرالية والأمركة لحضارتنا. فهو حين قارن عصرَ الأنوار بعصرنا، أظهرَ اهتمام الأنوار الثابت بعدم صدم الحس الجمالي، سواء في طريقة التعبير واللباس أم في طريقة الأكل، وانحلال عصرنا الذي يتّهمه بأنه تخلّى عن مسؤولية تعريف الذوق وإخراجه، لوضعه في خدمة دراسات السوق، والسوق نفسه وعلماء الاجتماع. يقول ما دام «الصحيح سياسياً أو اقتصادياً» يأتي من وراء الأطلسي، فإن المشاعر والحياة العاطفية والنرجسية التي يروّجها التلفزيون الأميركي، تنضم إلى موجة مذهلة من الأمية والتعصب العقيدي (الاقتصادي، الديني... إلخ) لتشكل بنية عالمية، توتاليتارية وشائعة (تافهة) في آن. يقول سولر: «إنه انتصار الطهرانية (البوريتانية) التي تفضي دوماً إلى الفاشية».

لا شك في أنَّ مسؤولية القسم الأكثر سطحيّة وظهوراً في وسائل الإعلام، من السكان الأميركيين، هي مسؤولية كبيرة وماحقة. فالفظاظة والصرامة الأخلاقية، والغلاظة والصّلف، هي إرثُ ماضٍ رأينا سماته

الكبرى. وعليه، كما يقول دانيال بورستين، أسهم المناخُ ونوع الحياة في أميركا، وأصل السكان التجاري أو الفلاحي غالباً، الوافدين من أوروبا، في جعل الكثيرين من الأميركيين أناساً قليلي الرّهافة واللطافة. وسرعان ما حل «حس سليم» تبسيطي ومُغرِض، محل روح الرهافة، وصارت لعبة المضاربة والمنافسة وقانون السوق هي قاعدة السلوك التنافسي، وحل الاختبارُ الخام للأشياء والأمور محلَّ التفكير الفلسفي. ويضيف بورستين: «إن السير نحو الغرب، بوجه خاص، كوَّن الإنسان الأميركي كما نعرفه اليوم. وإن مزيجَ أفرادٍ في غاية الاختلاف، كالإيرلنديين والألمان والبولونيين واليهود والإيطاليين إنكليز يوركشاير وسوفولك وإسكس ولندن، متحدّرين في معظمهم من الطبقة الاجتماعية نفسها، أدى إلى قولبة اللغة والسلوك، على حدّ سواء». ثم يؤكد: «إن الحياة في أميركا كانت مصدراً للقولبة في قالب واحد».

إن هذه القولبة، على الرغم من محاولات رجال مثل وبستر، هدفها الحفاظ على اللغة الأميركية، في أفق الهيمنة على الآخر، وجعلها نقيّة، قريبة من الإنكليزية البريطانية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وعلى الرغم من جهود الأثرياء للإبقاء على نمط حياة قريب من نمط البورجوازيين الإنكليز، قد سارت في اتجاهِ تبسيطٍ، مفعم بالتزمّت والفظاظة.

إن هذا التبسيط يتراءى اليوم، أيضاً، في طريقة التعبير، في تصرّفات شرسة وبلا اعتبار، سواء تصرفات الرجل في الشارع، أم تصرفات الرجال في السياسة الخارجية. يقول بورستين: «صفوة الرأي أن اللغة الأميركية تشكّلت في طاحونة «كلام الملاّحين» وتجّار الفرو والاستكشافيين، كلام أولئك الذين كانوا يمتهنون تمجيد مآثر مدينتهم، ومحاربة الهنود أو استصلاح الأرض». ولقد تجسّدت في «الاكتشافات الكثيرة للغةٍ محكية، قليلة الاعتناء بالقواعد». وإنها دلّت، حسب قوله، على «حيويّة متوهّجة»، فكان عليها التكيّف مع كل أنواع المفاهيم والأغراض والأوضاع الجديدة. وهذا ما لا شك فيه. وكانت الحصيلة «نوعاً من خليط المحكي»، وانتصار

الذائع، الراسب، والإرنان الدارج على القواعد النحوية والصرفية الدقيقة. يضاف إلى ذلك، هذا الشكل الأميركي من المبالغة، Tall Talk، «المشابهة، بغرابة، للغة الإعلان في القرن العشرين»، وهي «لغة لا صواب ولا خطأ، لغة السباحة في الغامض»، التي نجدُها في السلوك اللفظي والحركي الشائع والمبالَغ به لدى الكثيرين من السياسيين وممثّلي المسلسلات ورجال الأعمال الأميركيين. يضيف بورستين أن هذا الصوت الغاضب والمتطرف، المولود من «حميّة بدائية»، المستعمل «في المراكب، في مواكب العربات، في مخيم عمال المناجم، ولدى تجّار الفرو»، انتهى به الأمرُ إلى السقوط «من الكرسي، من المدرج، من منبر الكونغرس. ثم راح يرتفع في السلّم الاجتماعي. وأخذ الوعّاظ والأساتذة وأعضاء الكونغرس يتكلمون مثل الجمهور».

إن هذا الغياب للرهافة، وهذه الغلاظة في الصوت والتفكير، يطبعان اللغة المعاصرة، الغالبة على الأميركيين. وإن علينا أن نرد على هذا التحلُّل، وعلى هذا الانحلال.

الباب الخامس

هل يمكن التخلُّص من الامبريالية الأميركية؟

وأنتِ، يا أميركا،
أبناؤكم امبراطوريون، ولكنك
امبراطورية، أنتِ فوق الجميع،
النصر لعدالتكِ يساراً ويميناً،
أنتِ مبدأ وحدة، جامعة الكل، موحِّدة،
مستوعبة، متسامحة (مع الكل)،
أنتِ، إلى الأبد، أغنّيكِ أنتِ،
أنتِ، أيضاً أنتِ، عالم،
واسع المناظر، المختلفة، المتنوّعة، اللامتناهية،
التي، بكِ، تنطوي في كل واحد، لغة واحدة وكونيّة،
مصير واحد، لا يتجزأ، للعالم.

(والت ويتمان، Song of the Exposition)

أبحزْ، أبحز خفَّاقاً، يا شراع الديموقراطية،
المشحون كلياً بالقيم، ليس قيم الحاضر وحده،
بل الماضي أيضاً، على قَدْر ما تحملُ أنبارُك الواسعة،
مغامرتك الذاتية لا تحملُ الغربَ وحده،
بل تخفقُ فوق عارضتكَ خلاصة الأرض كلها.

(والت ويتمان، Thau Mother with thy Equal Brood)

«. . . سلوك بنَّاء وقوة عسكرية كافية لردع أيّة أمة أو مجموعة أمم عن تحدّي هيمنة الولايات المتحدة ونفوذها». (تقرير ولفويتز).

«الله مع أميركا، الله يريد أن تقود أميركا العالم».

(ريتشارد نيكسون)

أقلُّ من مئة عام تفصلُ بين المُقْتطفَيْن من قصائد ويتمان وبين التقرير الذي رفعه ولفويتز إلى البنتاغون، وأقصر أيضاً هو الفاصل الزمني بين المدح الشعري الذي يستهلُّ هذا الفصل، وبين قول الرئيس نيكسون، في عز الحرب الفيتنامية. فمنذ السنوات التي استهلَّت القرن السابع عشر، عندما وطأ مستوطنو ڤيرجينيا الأوائل، أرضَ العالم الجديد، وهم على اقتناع بأنهم جاؤوا إليه، لبناء امبراطورية مدعوَّة إلى السيطرة على الأرض، وحتى الرسالة التي لا يزال يذكرها، حديثاً، الرئيس كلينتون، مروراً بالامبريالية المعلنة في نهاية القرن التاسع عشر، وادعاءات رونالد ريغان أو جورج بوش (الأب) ـ ما الفرق بينها وبين دعوات القديس برنار الذي جنّد أهل المعابد، إبّان الحملة الصليبية الثانية، لأجل القتل، «لأن المعاناة أو القتل في سبيل المسيح، لا إجرامَ فيهما»؟ ـ، لم يتغيَّر خطاب الولايات المتحدة ولو بمقطع واحد.

لقد انهارت امبراطورية الشرق، في قرقعة استبشار أسقطت الجدران وزلزلت أحشاء الأرض، فظنّوا ذلك تمهيداً للسلم المستعاد، للديموقراطية وللخلاص من أجل الجميع. وحدها تبقى امبراطورية الغرب؛ فما كان ينبغي أن يكون وعداً، بدا أنّه مُثقَل بالتهديدات. ذاك أنَّ أميركا، القوَّة العظمى الوحيدة، هي الآن أقلّ من أي وقت مضى، استعداداً لتناسي أحلامها الاستعبادية، حتى ولو اندرجت داخل مفارقة كبرى. لأن، كما يذكر بذلك ألفردو ج.أ. ڤالاداو «الرأي العام الأميركي، الذي لا يزال متعلّقاً جداً بزعامة أميركا الكونية، لا يزال أيضاً شديد الحذر من التدخلات العسكرية البعيدة». صحيح أنهم يريدون الهيمنة ولكن ليس مقابل دماء رجال أميركا. إنهم يُؤْثِرون السيطرة بالتجارة، بهذه الروابط الاقتصادية، بهذه الاتفاقيات التي تُرغِم الآخرين والتي تُشعرُ الولايات المتحدة بأنها حرَّة في تفسيرها لمصلحتها. كذلك هناك هذه الركائز المتينة التي تشكّلها مساحات العالم الثمينة التي تستقبل قواعد وبنى تحتية يمكن من خلالها تصوُّر التدخل في أية لحظة، أو هذه القوى الموجَّهة التي تمخر البحار والمحيطات، والتي من أسمائها الأسطول السادس، الأسطول السابع... إلخ.

اليوم، تمسك الولايات المتحدة في يدها أوراق اللعبة الكونية الرئيسية. فلا يمكن اتّخاذ أي قرار، ولا تقرير أي حل نهائي، من دون رضاها.

إنَّها المسيطرة على القارة القديمة على الرغم من ممانعات تظهر هنا وهناك على الصعيد الاقتصادي. وإن «اتفاقيات دايتون» هي التجسيد للعجز الأوروبي عندما تنفجر أزمة عسكرية وسياسية كبرى. يقول ڤالاداو: ألم يشهد توقيع اتفاقيات يوم ١٤/١٢/١٩٩٥، تحت الهراوة الأميركية، قادةً كرواتيّين وصربيّين وبوسنيّين «محجوزين في قاعدة عسكرية»، بينما في الوقت نفسه «كان يتمشى أمام الباب روسٌ وأوروبيون»؟ مع ذلك، فلنذكر، باختصار، روزنامة استقالة.

عندما وُلِد الاتحاد اليوغوسلافي من توزيع تيتو، سنة ١٩٤٥،

للصربيين على أربع ولايات (كرواتيا، البوسنة الهرزوغية، الجبل الأسود، صربيا)، كان هناك وضع لا يُطاق لدرجة أنَّ السكان الصربيين لم يقبلوه. والحال فقد وهن الاتحادُ بعد وفاة المايشال، وأسهم عدد من العناصر في تصعيد التوتر. سنة ١٩٨٣، جاء إعلان عزّت بوغوڤيتش («بيانه الإسلامي») معبّراً عن عزمه على إقامة نظام إسلامي، وانتهاج سياسة إسلامية عالمية. كان ذلك واحداً من تلك العناصر. لكن العنصر الثاني تمثَّل في المبلغ الهائل للمديونية اليوغوسلافية، المعقودة خلال السنوات الأخيرة من نظام تيتو، التي ستقدّم للولايات المتحدة، عبر صندوق النقد الدولي، وسيلة ضغط يمكنها استخدامها. فجاءت رصاصة الرحمة من ألمانيا التي اعترفت، غداة «اجتماع الـ ١٢» في بروكسل يوم ١٦/١٢/١٩٩١، بكرواتيا وسلوڤانيا، من دون رجوع إلى أحد، وطالبت شركاءَها الأوروبيين بأن يحذوا حذوها. في سياق صعود القوميّات المُتَنَفِّجَة على هذا النحو، صارت الحرب محتومة. فما كان من الولايات المتحدة التي جعلت ألمانيا شريكتها المميزة في أوروبا، إلا أن ساندتها بلا تحفّظ. إن ألمانيا، هذا الجسر الرئيسي بين أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية، ومن ضمنها روسيا، لمّا تنقطع عن خدمة المصالح الأميركية منذ نهاية نفوذ المستشار إديناور. ولقد تعيَّن أن تبدو ثمينةً لواشنطن بقدر ما تدعم سياستها لتوسيع «الحلف الأطلسي».

وبعدما نشبت الحربُ، انتهزتها الولايات المتحدة فرصةً للاستفادة من المشاكل الاقتصادية الصربية، لكي تدفع في اتجاه التفجير النهائي للاتحاد اليوغوسلافي، وذلك بالتصويت، يوم ٣٠/٥/١٩٩٢، على عقوبات اقتصادية قاسية ضد بلغراد، على الرغم من ممانعة البلدان الأوروبية، العاجزة عن مقاومة الإرادة الأميركية. إن هذه الممانعة لا تُفَسَّر بمخاطر انفجار يوغوسلافيا وحسب ـ وهذا ما لم يكن فيه مصلحة للأوروبيين ـ بل تُفَسَّر أيضاً بتقرير بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، بتاريخ ٢/٦/١٩٩٢، الذي يشدِّد على المسؤوليات الكرواتية في تفاقم حدَّة النزاع؛ وهذا ما اعترف به أيضاً الجنرالُ الفرنسي موريون. إلاّ أن الأميركيين أرجأوا نشر

هذا التقرير. وفي ٣/٦، طلبت السلطات الكرواتية الرسمية تدخلاً عسكرياً ضد الصربيين. وساندَت طلبهم ألمانيا، والولايات المتحدة المهتمة، بعد حرب الخليج، بإرضاء المملكة العربية السعودية وبلدان إسلاميّة أخرى. عندها، فهم الأوروبيّون أن البيت الأبيض كان راغباً في تدخل عسكري أوروبي، لا تشاركُ فيه الجحافلُ الأميركية.

عندما وضعت باريس مشروع سلامٍ قابلاً للحياة، قرّرت الولايات المتحدة أن تتدخل. وعليه، سيجري تقسيمُ البوسنة والهرسك إلى ثلاث دول كونفدرالية: دولة مسلمة، دولة كرواتية، دولة صربية، وفوق ذلك لا بد من تقديم تنازلات، للتوصّل إلى اتفاق عام. إنَّ مجزرة سوق ساراييڤو، التي لم يتحدّد بعد مرتكبوها بيقين مما يفسح أمام كل افتراض (نذكر انفجار مين الذي شكّل ذريعة لغزو كوبا سنة ١٨٩٨)، أدّت إلى التدخل الأميركي في النزاع. عندئذٍ، طلب الأمين العام للأمم المتحدة (يمكننا التساؤل لماذا؟) ليس من مجلس الأمن الدولي، بل من «الحلف الأطلسي» أن يتدخل عسكرياً. بعد استعراضات القوة الأميركية في الأدرياتيكي، وقصف مواقع الصربيين في البوسنة (٢٩/٨/١٩٩٥ ـ ٢٠/٩/١٩٩٥)، صار أمراً محتوماً عدم استشارة أوروبا. كانت «اتفاقيات باريس» (١٤/١٢/١٩٩٥) قد قرّرت تطبيق «مقرّرات دايتون» (٢١/١١/١٩٩٥)، تحت إشراف (IFOR)؛ قوّة تطبيقية يشرف عليها «الحلف الأطلسي»، وقوامها ٦٠٠٠ رجل، ثلثهم من الأميركيين. مع قرار مجلس الأمن (١٥/١٢) بتكليف «الحلف الأطلسي» مسؤولية تطبيق اتفاقية السلام في البوسنة، تكرَّر استبعاد أوروبا من تسوية ملف أوروبي بكامله. وفي آخر العام ١٩٩٧، لم يجر حلُّ أية مشكلة. إن المناخ السياسي لهذا البلد المصطنع (كما كان حاله سنة ١٩١٩) لا يزال متوتراً، وهو لا يتوقف عن التفكك سياسياً واجتماعياً، خصوصاً بسبب مشكلة اللاجئين، الذين لا تزال عودتهم غير قابلة للتصوّر. إن للولايات المتحدة الكتيبة الأكبر في قوّة التهدئة الجديدة (IFOR) التي شُكِّلت في كانون الثاني ١٩٩٧ (من ٣٠ ألف رجل). ولم يغيّر شيئاً الإعلان عن سحبها في حزيران/ يونيو ١٩٩٨، من

واقع أن مستقبل المنطقة وكل البلقان هو اليوم بين يدي الولايات المتحدة.

إن المرحلة الانتقالية، المبتدئة سنة ١٩٨٩ بسقوط جدار برلين، تترك المسألة الأساسية معلقة، مسألة استعادة أوروبا قوتها، وهي مسألة مثلّثة، برأي ميشال خوشي: «هل يجب أن تغدو أوروبا «قوّةً» بمعنى دولة جماعية قابلة للإسقاط، بما في ذلك الإسقاط العسكري؟ أم أن المقصود فقط هو الدفاع عن مصالح، أو بالأحرى عن مجموعة مصالح، قومية متقاطعة إلى هذا الحد أو ذاك؟ وهل ينبغي، في ما بعد الحرب الباردة، الحكمُ بألفاظ الحضور والنفوذ والتأثير؟». الرّد على هذا التساؤل المثلّث، مهما يكن واضحاً، لا يزال بعيداً عن التبسيط على صعيد وسائل العمل التي قد يستلزمُها.

عبر التاريخ، لم توجد البلدان الأوروبية إلا كدولة مُتَكوّنة، متوّحدة ومناطة بمشروع جماعي. وكل محاولة ارتداد عن مشروع كهذا، من طرف أقلية، اصطدم دوماً برفض قاطع من السيادات السياسية. ففي الماضي، لم يكن في مستطاع أي ملكٍ التهاود مع جماعاتٍ أو أقليات إثنية في حق توجيه الواقع السياسي، أو امتلاك جزءٍ منه، لئلا تتعرّض الوحدة الوطنية للخطر. مثال ذلك تخلّص فيليب ليبيل على التوالي من اليهود وعبّاد الهيكل، وتهديده اللومبارديين، لأن الثلاثة كانوا يرمزون - وحتى أنهم كانوا يفعلون أكثر مما يرمزون - إلى سلطة مالية واقتصادية يمكنها استرهان السلطة السياسية. إن أوروبا، كونفدرالية أو فدرالية دول قومية، لا يمكنها، مستقبلاً، أن تتصوَّر نفسها خارج وحدة سياسية متجسّدة في صورة دولة قوية، مستقلة وفاعلة تجاه الخارج، مما يعني وضعها تحت وصاية السلطة الاقتصادية، ويعني بكل وضوح، إمكانية انعكاس عسكريّ. ومهما يكنْ الشكل السياسي المُختار، يمكنْ من الآن وصاعداً، أن يُثار مبدآن بديهيان.

من جهة، تشكّل الدولُ القومية مع أولوياتها الموروثة من التاريخ منطلقاً لا يمكن تخطيه، فلا يمكن لأوروبا أن تكون شيئاً آخر سوى البناء المتماسك والمعقد للبلدانِ المكوِّنة لها، والتي لا تقوم بغير التضايف والتجمّع، مثلما تصوَّرها ليبراليّو المدرسة الكلاسيكية والنفعية. فالقارَّة، إن

شاءت أن تغدو قوة سياسية عظمى بمواجهة العالم، لا بد لها من تجسيد التماسك الواضح، القوي، الثابت تاريخياً وثقافياً، لوقائع فرنسا وألمانيا وإيطاليا. . . إلخ القومية. إن «تلاقي مصالح قومية» لا يمكنُه الاكتفاء بأن يكون أصغر جامع سياسي ـ اقتصادي مشترك وحسب، بل عليه أن يكون حصيلة استعبارٍ للمكوّنات القومية بكليّتها، وتشكّلها في شكل سلطة سياسية قوية، مهما كانت البنية المعتمدة. إن مساراً كهذا، قوامُه بناء دولة أوروبية قوية وتنظيم مصالح قومية معقدة في آنٍ، قد يبدو وهمياً من دون تأكيد حضور في العالم ونفوذ سياسي اقتصادي وتأثير ثقافي يمرُّ من خلال إعادة أهلية اللغات الأوروبية على كل سطح الكرة الأرضية، وعلى حساب الأنكلو ـ أميركية الأساسية.

في مواجهة هذه الضرورات، ستصطدمُ كل محاولة أوروبية لإثبات الذات، بما يسميه ميشال فوشي «قوى الحضارة المدنية التي تنتشر على مدى العالم». وسواء شئنا الاعتراف بهذه القوى أم لم نشأ، فهي قوى أميركية. حتى إن الحقائق القومية الفريدة تُسهم في تعزيز قوّاتها الجوّانية المركزية، خلافاً لما تحتاج أوروبا إليه لكي تبقى كقوة سياسية مستقلة. هكذا هو حال دور كل من ألمانيا وإنكلترا وإسبانيا وإيطاليا، التي تضعُ العصي في دواليب فرنسا، كلما حاولت هذه مناورةً معارضة للولايات المتحدة. إن هذا التعارض المستديم هو أحد الأسباب التي تجعل الاتحاد الأوروبي، كما يقول فوشي بحق: «يخاف أنْ يرى نفسه مُناطاً بدور المعاون على صعيد التوجّه والاستراتيجيا اللذين تقرّرهما واشنطن». لا ريب في أنها (أوروبا) تجهل ذاتها ـ لأنها تفضّل ألا تراها، عن عماهة أو غفلة ـ وتجهل الوزن الذي تمنحها إياه، وحدةُ الرأي والوسائل التي يمكنها بلوغها. من الثابت أنَّ أوروبا تزِن، اليوم، ٢٥٪ من الإنتاج العالمي، وأن عملاتها الثلاث الرئيسية تشكّل ٤٣٪ من احتياطي صندوق النقد الدولي (D.T.S.) مقابل ٤٠٪ للدولار، وأنها على رأس الصادرات والواردات في العالم. غير أن كل هذا يبقى، في حدود القوة السياسية الفعلية، وهماً، ما دامت الولايات المتحدة

قد ضمنت لنفسها نواطير في كل مكان. فهي تتلاعبُ بالمؤسسات الكبرى ـ «الحلف الأطلسي»، الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية للتجارة ـ ولو بصعوبة أكبر من الماضي، إذ إنها تُثير المزيد من ممانعة عدّة شركاء، فتعرّضُ للفشل كل محاولة للاتحاد الأوروبي، ترمي إلى تحقيق استقلالية في قراراته الأساسية. عملياً، أوروبا عاجزة حالياً عن أن تعكس عن ذاتها صورة موثوقة ومُقْنِعة، جديرة باجتذاب بلدان آسيا نحوها، وذلك لغياب وحدة مؤكدة وجلية، وبسبب الصّلف الاقتصادي الأميركي والاكتفاء الصيني. إن الجامعات الأميركية تستقبل ٢١٥ ألف طالب من العالم الثالث، بينما لا يختار الجامعاتِ الأوروبية سوى ٥٠ ألف طالب فقط من دول هذا العالم. وهذا ليس واقعاً بريئاً. فالعقليّات المتكوّنة «على الطريقة الأميركية» تشارك بقوّةٍ في تحويل العالم بواسطة الأنموذج الأميركي.

هنا لا نستطيع التنديد الكافي بالخنوع الأوروبي، خصوصاً على صعيد الدّفاع. بحق، يشدد ڤالآداو في وصفه الأنموذج الكوني، على طريقة تطوّر مفهوم «الحرب» على صعيد القوة العسكرية. فإذا عانت كل الأمم «إعادة نظر عميقة في احتكارها العنف المشروع»، وإذا لم يعد ممكناً استعمال القوّة المسلحة بلا عقاب، فإن هناك استثناءً كبيراً: الولايات المتحدة. ذاك أن مصطلح «المجتمع الدولي» بمضامينه الإيجابية، يخفي واقعاً خادعاً ومُقلِقاً. وإرادة هذا المجتمع شبه الأسطوري أو رغباته، إنما يُعَبَّر عنها من خلال هيئات دولية (صندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية للتجارة، منظمة الأمم المتحدة)، أو إقليمية («الحلف الأطلسي»، OSCE) البعيدة جداً من الحياد والنزاهة. يقول ڤالاداو: «بالطبع، إن المصالح التي يُعبِّر عنها هذا الأخير (المجتمع الدولي) يمكن أحياناً تحريكها أو استعمالها من جانب الدول الأقوى». ليس في الإمكان أن نقول أحسن مما قال. لكنَّ اختراع الولايات المتحدة لمصطلح آخر، (Rogue States)، أي شيطانية الحكومات التي تزعج الأميركيين بتصرفاتها وآرائها أو بمواقفها، والتي يُلقى عليها الرّجس، لقاء ذلك، فتُعامَل كأنها «دول شيطانية»، هو إحدى مزايا التفسير للقانون الدولي

بحسب الرهانات والأهداف الخاصة بعملاق ما وراء الأطلسي. ومن هذه الزاوية، يمكننا ألاّ نقتنع تماماً بأن القانون الدولي قد تقدّم فعلاً منذ عدة عقود، اللهم إلا في التسليم بأن أوامر الأقوياء، الذين يسير على رأسهم أقوى الأقوياء، تشكّل تقدُماً ما. إن الإقرار بانتصار العالمية المفخّخة لا يبدو قادراً على إرضاء أي شخص لا يكون أميركياً أو متعاوناً من صميمه. هنا أيضاً، تتحمل أوروبا، بنحو خاص، مسؤولية كبرى. فبدلاً من الاكتفاء بطلب المساعدة من الولايات المتحدة في كل حين، كرد فعل آليّ، ومن باب التعوّد على الخضوع أو الكسل، كان يمكنها أن تربح كل شيء لو أقامت قوّة عسكرية أوروبية فقط، تكون أسلحتها وأعتدتها ومراكز قرارها أوروبية كلياً وبدون أي استثناء. ينطوي مشروع كهذا، بالطبع، على زوال «الحلف الأطلسي» وإرجاع القوّات والأجهزة الأميركية إلى الضفة الأخرى للأطلسي. المؤسف أننا لا نزال ـ ولم يعد بيننا الجنرال ديغول ـ على بعد سنوات ضوئية من أفقٍ كهذا.

ليست أوروبا هي المنطقة الوحيدة في العالم، الواقعة تحت وصاية أميركية. فالحال مماثل في الشرق الأدنى؛ حيث الأميركيون هم رعاةُ المسار السلمي الذي قدّم الفلسطينيون لأجله الكثير من الضمانات ـ كما يذكّرنا بذلك إدوار سعيد ـ وتنازلوا كثيراً (وبلا شك أفرطوا في التنازل) أمام الحكومة الإسرائيلية الأقسى والأصلب في التاريخ الحديث التي لم تعطهم سوى الخيط الذي يُشنَقون به. الرّعاة الأميركيون هم الذين قادوا المفاوضات بين المتحاربين المباشرين، لأنَّ الأوروبيين جرى استبعادهم في هذا الظرف أيضاً. فسوريا لا تتفاوض إلاّ مع الولايات المتحدة، وذلك بعدما اختارت المعسكر الأحسن في حرب الخليج. ولئن كانت بعض التعديلات التي طاولت المسار منذ اتفاقية أوسلو من شأنها إزعاج واشنطن أحياناً، فإن الهيمنة الأميركية على المنطقة لم تتأثر يوماً. فمع نقاط ارتكاز مثل السعودية والكويت، ووقوف مصر والأردن إلى جانبها، ومع إسرائيل متخفيّة وأحياناً خفية لكنها حليفة ثابتة، لم يعد في الإمكان أن يعاد النظر في الرقابة

الأميركية على الموارد النفطية. عدا عن أن الولايات المتحدة تُناور بطريقةٍ تجعلها قادرة على تطويق أي بلد يقاومها: إيران. فعلاوةً على حظر المبادلات التجارية والاقتصادية مع طهران، الذي يُمليه على العالم «قانون هلمز ـ بورتون» والـ AMATO، فإن الولايات المتحدة تنكبُّ على عزل هذا البلد. فإذا بها تدعم طالبان، بلا خوف من أي تناقض؛ تدعم الأصوليين المسلمين المتطرفين (الأمر الذي يدعو إلى التأمل في الدور الذي يمكن أن يكون الأميركيون يلعبونه سراً في الجزائر). إن الربح المنظور يتعدّى الخنق المحتمل للنظام الإيراني. الواقع أن شركة Unocal (الأميركية) تصرّ على تنفيذ مشروع أنابيب غاز، يربط الباكستان وتركيا. فعلى الرغم من تحفظاتٍ مهمة، ساندت التركمانستان وأوزبكستان طالبان، ليس إرضاء لواشنطن، بل بهاجس رؤية أنابيب الغاز. وأمام التشدّد الدوغماتيكي لطالبان، أخذت تعرب الولايات المتحدة عن استياءٍ، نجم عنه تقارب بين كابول وطهران، بينما كان الروس يدعمون القائد أحمد شاه مسعود، خصم طالبان. ولا يخفى ما يمكنُ أنْ تجنيه إيران من تفاهمها مع أفغانستان. فهي تكاد تفكُّ اللحمة القائمة بين السعودية وتركيا (اللتين تؤيّدان الأميركيين) غرباً وأفغانستان وباكستان شرقاً، وقد تغدو في وضع يشجعها على مناصبة واشنطن العداء، خصوصاً منذ انتقال الأوروبيين، عبر شركات شل (الأنكلو ـ هولندية) وتوتال (الفرنسية) إلى تهديد المآرب الأميركية.

إن الولايات المتحدة؛ القوة في الباسيفيكي بلا منازع، رأت سيادتها على آسيا تتوطد أيضاً بسلسلتين من الأحداث: التوتر الناشب في بحر اليابان خلال صيف ١٩٩٥، عندما حاولت كوريا الشمالية، المتورّطة كما هو حالها دوماً، هروباً إلى الأمام، وإعلانها عن مطامح نووية؛ والتهديدات الصينية لتايوان في ربيع ١٩٩٦، التي أدّت إلى نشر حاملتي طائرات من سلاح البحرية الأميركية فكان ذلك كافياً لعودة الهدوء. وأما المعاهدة الأمنية التي تربط اليابان بالولايات المتحدة منذ ١٩٤٥، فقد عزّزها إعلان مشترك في نيسان/أبريل ١٩٩٦، إلى أمد طويل، أن الأميركيين المتمركزين بقوة في

مواقعهم الاستراتيجية في الباسيفيكي الجنوبي (جزر ساموا، غوام، ماريانا الشمالية)؛ المواقع المهمة أيضاً من حيث احتياطياتها المنجمية، باتوا قادرين على التدخل في كل المجال الممتد ما بين سواحلها والمحيط الهندي. إن التبعية الآسيوية تدور حول محورين: المحور العسكري، في المقام الأول. فاليابانُ ليست البلد الوحيد الذي ألحق أمنَه بالتحالف مع الولايات المتحدة؛ إذ إن جنوب شرقي آسيا يحذو حذوها أيضاً. وفي المقام الثاني، المحور الاقتصادي، وهو الأهم أيضاً. على غرار أوروبا، وقعت آسيا في شبكة تعاونات واندماجات يزداد كلَّ يوم الشعورُ بأعبائها. فالتكيّف الإجباري مع القواعد الدولية، خصوصاً مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة، وَلَّد بعد مرحلة إنمائية خارقة، اضطراباتٍ وشكوكاً. إن كوريا الجنوبية، ضحية ديون منشآتها الهائلة، رأت نماءَها يتباطأ. وإن تايلندا دفعها العجزُ في حساباتها الخارجية، والمضاربةُ العقارية، إلى الهاوية التي جعلتها تقترب، بعد انهيار عملتها، من انهيار قريب مما أصاب المكسيك. وفوق ذلك، تستعملُ الولايات المتحدة، بمهارة، المنافسة بين مختلف الاقتصادات وتجيُّرها لمصلحتها، مع إبقاء الضغط قائماً من خلال خطط التكييف البنيوي التي ينفّذها صندوق النقد الدولي. أخيراً، انتشر تغريبُ الشرق الأقصى ثقافياً بواسطة الإنكليزية والإنترنت وتكوين الأدمغة القيادية في الجامعات الأميركية.

لا شك في أن عقباتٍ تنهضُ في وجه تطوّر كهذا. فالليبرالية المفرطة، على الطراز الأميركي، التي تُقدَّم كأنها غير قابلة للاحتواء، تصدم وتستفزّ المشاعر القومية لدى بلدان آسيوية ذات أسس تاريخية متينة وعريقة. تأتي الصين على رأس هذا الرفض للاستسلام. فهي تملك أوراقاً قويّة: قدرات اقتصادية مرموقة، عزّة قومية مشروعة ومخلِّصة، إصرار على استعادة الأقاليم التي ترى بحق أنها منتزعة منها؛ وهي لا تخشى إسماع صوتها المختلف، الذي يزعج الأميركيين، خصوصاً عندما يندِّد بالتحالف بين اليابان والولايات المتحدة. إن الصين مثال مشجِّع بالنسبة إلى أوروبا التي تخلّت عن حبّها الذاتي منذ أمدٍ طويل.

أما أفريقيا فهي المكان الذي خسرت فيه أوروبا، ولا سيما فرنسا، الخسارةَ الأكبر، وكانت الولايات المتحدة هي الرابحة الأكبر حيث أجرت عمليات استراتيجية وغزوات حاسمة. فماذا نلاحظ حين ننظر إلى أفريقيا الراهنة، بشطريها اللذين سُمّيا، بكل وقاحة، «المفيد» و«غير المفيد»، من زاوية رهانهما الاقتصادي ـ الاستراتيجي الشامل؟ إن المنطقة الشمالية التي يسودها العملاق الأفريقي ـ الجنوبي تمثّل مجال استقرار قلّما يروقُ للولايات المتحدة. وإن المغرب، موطن توترات وآلام، هو مسرح استعداداتٍ صمّاء. أما النفوذ الفرنسي، الذي يتضمّن هذا الموجِّه الثقافي والسياسي الحاسم، أي اللغة الفرنسية، فإنه يتراجع لحساب أمركةٍ صاعدة وجادّة. ففي تونس يُحفظ الأمنُ بشدة من جانب حكومة لا تتردد في رمي المعارضين إلى الجحيم (محمد مُعَدَّة، زعيم الحركة الديموقراطية الاجتماعية، المحكوم عليه بالسجن ١١ سنة في نهاية ١٩٩٥؛ خميس شمري، نائب هذه الحركة، المحكوم بالسجن ٥ سنوات في ١٧/ ٧/ ١٩٩٥). وفي المقابل يعطي الاقتصاد نتائج مُرضية، سواء من الناحية الزراعية (الإنتاج في ازدياد، مما يسمح بخفض الواردات الغذائية) أمام الناحية السياحية (المنخفضة قليلاً). حتى وإن تعززت أيضاً أواصرُ تونس مع الاتحاد الأوروبي، بتوقيع اتفاقية تبادل حر، فإن دورها على صعيد الاستقرار السياسي في المنطقة، لا يبدو ضئيلاً في نظر الولايات المتحدة. هذا الأمر يسمح للولايات المتحدة بالتركيز على الجزائر وليبيا.

في الجزائر (حيث ارتُكبت أخطاء كثيرة) يشتد الشعور المناهض لفرنسا؛ وليس سراً على أحد أن أميركا تراهن منذ عدة سنوات على انتصار إسلاموي (أصولي). وكما لا يتردّد البعض في الهمس: هل لوكالة المخابرات المركزية علاقةٌ ما بالحركات المتطرّفة التي يُظَنُّ أنها وراء المجازر الوحشية التي تُدمي الواقع اليومي لحياة الجزائريين؟ من دون إفراط في التوغل من هذا الجانب، يمكننا مع ذلك أن نجازف بتوقّع ما. من الطبيعي إزاء الأعمال الوحشية أن ينتهي الرأي الدولي بالتأثر والتعاطف، وعندها

سيجري الاستنجاد بتدخل الأمم المتحدة. ومن المحتمل أن يكون سيناريو التدخل مماثلاً للتدخل في الكونغو، عام ١٩٦٠. بين مصر، الحليف المتين، والجزائر تحت المراقبة، ترى الولايات المتحدة أن ليبيا لن تتأخر عن السقوط. فقد اتُّخذت، بدون أي دليل مُقنِع، بوصفها مرتكبة لعمليتي لوكربي وتنيري؛ وكانت ليبيا قد أُخضعت لحصار اقتصادي مدى أربع سنوات، مما أدى إلى تخريب كبير في بُنى البلد ونسيجه الاجتماعي. (. . .). إنه وضع يذكّرنا، من بعض الجوانب، بما آل إليه وضع تشيلي في عهد آليندي: تضخّم كاسح (٦٠٠٪)، ارتفاع جنوني للأسعار، مشاكل اجتماعية يصعب ضبطها؛ مخدّرات، انحرافات، جرائم، وتالياً جاءت الإجراءات الأمنية الصارمة. إن «قانون هلمز ـ بورتون»، المطبَّق بلا شرعية كاملة على صعيد القانون الدولي، على خارج الأرض الأميركية، إنّما يضرب الشركات الصناعية والتجارية التي تقيم علاقاتٍ اقتصادية مع ليبيا، وهذا ما لا يمتنع كثيرون عن اعتباره رادعاً. وقد لا تتأخر رصاصة الرحمة، ما دامت قد بدأت آخرُ المكائد الأميركية. ألم تعلن وكالةُ المخابرات المركزية أنها «اكتشفت»، بفضل أقمارها الجاسوسية، مصنعاً للسلاح الكيماوي تحت الأرض في ترحونة؟ إن هذا النوع من الإعلان الفجائي يسبق الزوبعة عادة، كما نعلم ذلك منذ أمدٍ بعيد.

وإذا تفحَّصنا خريطة التوغل الأميركي في باقي أفريقيا «المفيدة»، فإننا نُصاب بالدهشة من شدّة اتساعها. إن بلاداً مثل زائير السابق، جمهورية الكونغو، غينيا، الغابون، الكاميرون، السنغال، جمهورية أفريقيا الوسطى، أوغندا. . . إلخ، تمثّل مصالح اقتصادية ـ استراتيجية كبرى. وفي كل مكان تقريباً، خصوصاً في منطقة الفرنك CFA، جرى خفض العملة في ظل حكومة بالادور، فقامت المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، المصرف الدولي) باستبدال العملات القائمة سابقاً والمرتبطة بفرنسا، واستبدال مخططات التكييف البنيوي المعمول بها. هذا معناه تحويل منطقة الفرنك إلى منطقة دولار، وإنهاء النفوذ الفرنسي في أفريقيا. كما أن شبه جزيرة باكاسي

(بين نيجيريا والكاميرون) الغنية بالنفط والموارد فضلاً عن مناجم النفط الاستثنائية في خليج غينيا والاحتياطيات المعدنية، تجعلنا نفهم مغزى المناورات الأميركية في هذه المنطقة. ويُفسِّر تدريب الخبراء العسكريين الأميركيين لقوّات كابيلا، عزمَ الولايات المتحدة على امتلاك أقصى حد من العقود مع السلطات الجديدة في الزائير السابق، لاستغلال النحاس والكوبالت في شابا، وألماس فيكاساي ومنطقة واطسا (حيث الذهب أيضاً) ونحاس مناجم كولوزي ولومومباشي.

إلاّ أنَّ التغلغل سياسي ـ عسكري أيضاً. فهو يتجلّى من خلال بعثات تدريب الفصائل المقاتلة في مختلف البلدان التي يُحتمل أن تشارك في قوَّة تدخل سريع، قادرة على حفظ السلم «على الطريقة الغربية»، أي الأميركية. إن البلدان المعنية حالياً هي السنغال، أوغندا، الحبشة، مالي، مالاوي وغانا المدرَّبة والمسلَّحة من قبل واشنطن ـ وفقاً لاستراتيجية توسيع سوق السلاح وضبط العالم بالسلاح أيضاً ـ فإذا أضفنا إلى ذلك مناورات شركات النفط المصمِّمة، مثل شفرون، إكسون، تكساكو، والتي تسعى إلى الحلول محل الشركات الأوروبية، فإننا نلحظ الخطر بسهولة. وهكذا لا يعود مدهشاً أن تساند الولايات المتحدة رئيس الكونغو الحالي، باسكال ليسوبا، المؤيد لاتفاق معها، على حساب ELF، ضد خصمه دني ساسو نغيسو. كما أن الشركات الأميركية عينها تعارض ELF في السباق على استغلال ما يمكنه أن يكون أغنى منجم أفريقي في خليج غينيا. فمنذ الساحل الأطلسي حتى الخليج العربي، سيتعلق التوغل الأميركي بثلث أفريقيا تقريباً، وهو يشطرها إلى شطرين. لقد انتهى ما كان يسمى «المرعى المربَّع» الفرنسي. وما تلاه من تدويل للنزاعات والرهانات الأفريقية، لم يكن سوى صيغة مناسبة لتغطية أمركة القارة.

إن إعادة الانتشار الاقتصادي ـ الاستراتيجي في منطقة البحيرات الكبرى المرتكزة تقليدياً على قطبي استقرار بوروندي ورواندا، بدأت سنة ١٩٨٩. وإن يووري موسيغيني، رجل أوغندا القوي، عرف آنذاك كيف يقدم نفسه

كفيلاً للمصالح الأميركية ضد الأصولية الإسلامية كما ظهرت في السودان. ذاك أن أوغندا التي استُخدمت قاعدة خلفية لرجال الجيش الوطني الرواندي، الذين أطاحوا بنظام الرئيس الرواندي جوڤينال هابيا ريمانا، حظيت بوضع مميّز إبّان المسار الذي أنهى استراتيجية التضامن التنافسي مع فرنسا في الثمانينيات، ومع بلجيكا والولايات المتحدة، تجاه زائير موبوتو. وبدا صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي من أثمن المساعدين لعودة الأميركيين إلى المنطقة بقوة، تلك العودة المحتومة ما دام الفرنسيون والبلجيكيون لم يفهموا كفايةً وباكراً، أن النظامين الزائيري والرواندي كانا قد وصلا إلى آخر الشوط، إذ كان متوقعاً انتصار قوّات كابيلا، والاستيلاء على كينشاسا بلا مقاومة، في ١٧/ ٥/ ١٩٩٧، وذلك منذ اللحظة التي شهدت الدعم الدبلوماسي الأميركي لتلك القوات. إن جمهورية الكونغو الديموقراطية الجديدة لم تخفِ معارضتها لكل مشاركة فرنسية في أية إعادة تركيب للمنطقة، وكذلك كل مشاركة للتدخل في شؤون الكونغو المجاور. لم يكن صعباً التكهن بالاستراتيجية التي تقفُ وراء موقفٍ كهذا، سواء من حيث أصلها أم من حيث المصالح المتصارعة.

التراجعات الأوروبية

تاهت أوروبا الموضوعة على محك الرّد ضد الهيمنة الأميركية على العالم، مع بعض العقبات (مركوسير في أميركا اللاتينية، التي تحاول الحكومة الأميركية مواجهتها بمسار ميامي[٤٦] وANSEA في آسيا التي تحاول واشنطن الرد عليها بـ الـ APEC)[٤٧]. وشهدت حديثاً لإذعانها حول «الحلف الأطلسي»، العنصر الثمين بالنسبة إلى الولايات المتحدة. لقد أتاحت لها منظمة الدفاع، الفرصة المؤاتية لمنع بناء أوروبي لا يكون مطيعاً على الدوام. فقد صرح الرئيس كلينتون، وهو مشرق الوجه: «سيكون توسيع «الحلف الأطلسي»، بالنسبة إلى عصرنا، ما كان عليه «مخطط مارشال» منذ ٥٠ سنة». يعود التواصل إلى قبل ذلك بكثير. فالميثاق الذي جرى توقيعه، قد

«محا بالطا» بالفعل، كما يؤكد ذلك جان ـ أنطوان غيانسيلي، نائب رئيس لجنة الموازنة في البرلمان الأوروبي. لقد أحلَّ محلّه، فعلاً، تقاسماً جديداً للعالم، قد يبدو الآن فظيعاً. فإذا صحَّ ما قاله وزير خارجية فرنسا الأسبق، جان ـ فرانسوا بونسيه: «إن الاكتفاء الذاتي هو الغالب في واشنطن»، فإن سبب ذلك ظاهر للعيان. لقد قرر الأميركيون كل شيء في هذا السياق. فقد اختاروا بأنفسهم البلدان التي رغبوا في أن يروها في الحلف: بولونيا، هنغاريا والجمهورية التشيكية، لأنها تمثل الآفاق الواسعة لسوق تسلح كبير، يقدّم مكسبين، مالياً وسياسياً. إن استبدال الأسلحة غير الأميركية بأسلحة أميركية، يندرج عملياً في الخط الاستراتيجي الاحتكاري الذي تحدَّثنا عنه في مجال الدفاع: فإذا صارت الولايات المتحدة المورِّد الوحيد للأسلحة، فستحكم العالم نهائياً. أما هنغاريا فيمكنها أن تشكّل لها قاعدةً خلفية لبعض قواتها، بعد سحبها من البوسنة. وهذا ما تعمل الولايات المتحدة عليه بشكل محموم. لقد موَّلت مكدونيل ـ دوغلاس قرصاً ـ مضغوطاً دعائياً، موجَّهاً لإقناع الشعب الهنغاري بالاقتراع على دخول بلدهم في «الحلف الأطلسي». إن شركة الملاحة الجوية الأميركية تدعمها «لوسنت تكنولوجيات»، المموّل الأول للبنتاغون بالعتاد المعلوماتي وعملاق الاتصالات الأميركي. هذه الأخيرة جهّزت قاعدة تاسزار، إحدى القواعد التي سيستخدمها الحلف في هنغاريا، ومكدونيل ـ دوغلاس تنوي الحصول على عقد تجهيزات سلاح الجو المجري وتزويده بطائرة قتالية من طراز هورنت ـ أف ١٨. زدْ على ذلك أن الحلف القديم الضمني، أيام الحرب الباردة بين الولايات المتحدة وروسيا، جرى تجديده، ما دام التفاهم المباشر بين كلينتون ويلتسين قد استبعد، مجدداً، الأوروبيين عن إدارة شؤونهم الذاتية، هذا من دون الكلام على شؤون الكرة الأرضية.

فإذا اعتُبرت الهوية الأوروبية الدفاعية ميتةً، فإن الهوية السياسية ليست أحسن حالاً منها. ذاك أن مشروع تكبير «الحلف الأطلسي» صمَّمه، كله، كلينتون، وتجسّد كما أراده كلينتون. أما طلب فرنسا مع سبعة بلدان أخرى،

تعيينَ أوروبي على رأس القيادة الجنوبية، فقد ردّ عليه سكرتير الدفاع الأميركي، ويليام كوهن، بالرفض القاطع، وأذعن الأوروبيون لأمره. ولم يتوانَ بعضهم عن الثرثرة: «لا تزال أوروبا موجودة، حالياً، من الأطلسي إلى الأورال»! هذا صحيح؛ ولكنها «أوروبا متأمركة». إن باسكال بونيفاس، الذي يدير معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية في جامعة باريس ٨، حاول رسم حدودها: لقد أعاد الأميركيون تعريف بنية أوروبا السياسية والاستراتيجية؛ وهذه الإعادة تحمل خاتمهم، من دون سواهم. أما الحلف الأسطوري بين فرنسا وألمانيا، الذي كان يثيرهم كثيراً، فلم يعد قائماً. لقد جرى استبداله بكيانٍ توحيدي، عاصمته واشنطن، و«الحلف الأطلسي» العسكري أصلاً، انقلبَ حلفاً سياسياً: أي أنَّ مهمّته صارت تحقيق الأهداف الأميركية وخدمة مصالح أميركا. عملياً، لم تؤخذ في الحسبان أية مصلحة أوروبية. إننا حقاً أمام أوروبا مندمجة، كان يرفضها ديغول. وإن الولايات المتحدة هي المهندس المعماري لأوروبا المندمجة هذه. إن الهدف الأخير للولايات المتحدة هو التوصل إلى أوروبا لا تختلف حدودها السياسية عن حدود «الحلف الأطلسي»؛ وإنها سوف تبلغه.

وهذا ما جعلنا نشهد، منذ سنة، استقالة أوروبية حقيقية. في مواجهة الولايات المتحدة التي تفوق نفقاتها العسكرية، حالياً، مجمل النفقات المجموعة لفرنسا وألمانيا واليابان وروسيا والصين؛ والتي تبدو مدعوة إلى المزيد أيضاً وأيضاً، هذا فضلاً عن سبقٍ تكنولوجي في مجال التسلح لا يمكن لأحدٍ أن يبلغه في مدى متوسط، والذي يجري تطويرُه سرّاً ـ كما كشفته التقارير السنوية لجهاز أبحاث الكونغرس ونشرته الصحافة ـ، خلافاً لمعاهدة الحظر التي وقعتها، والتي تمنع صنع أسلحة نووية جديدة (صاروخ تريدنت و. ٨٨ الجاري تحديثه، سيفضي إلى صاروخ تريدنت II)، بينما غابت عنها أوروبا. ولنكرّر أن القضية اليوغوسلافية كانت مؤشراً لذلك. إذْ إن التدخل الأطلسي في البوسنة سمح لواشنطن بالتحقّق من أن الأمم المتحدة تعترف حالياً بأن «الحلف الأطلسي» هو ذراعها المسلحة، وأن

المنظمة الأطلسية كانت جاهزة لخدمة مصالحها عسكرياً أينما رأت الولايات المتحدة ذلك ضرورياً.

كما أن محاولة فرنسا إنشاء نظام دفاعي أوروبي مستقل داخل الحلف، جرى كنسها بقفا اليد. فقد جرى في برلين، يومي ٣ و٤ حزيران/يونيو ١٩٩٦، عقد اتفاق تقرّر فيه وضع تكتّلات القوات المتعددة الجنسيات تحت قيادة أوروبية؛ ولكن من دون التوصّل إلى قرار نهائي، هو من شأن الولايات المتحدة واختصاصها. وفي ١٢/٩ من العام نفسه أكّد الرئيس شيراك والمستشار كول في نورمبرغ، بلا مواربة، أن «الحلف الأطلسي» باقٍ كما هو، وأن إطاره الأميركي المحض لا ريب فيه. ولنكرّر أيضاً، أن طلب فرنسا وضع قيادة المنطقة الجنوبية تحت إمرة أوروبي، جوبه برفضٍ قاطع، ساعدت عليه تراجعات البلدان الأخرى في القارة القديمة. وإذا نظرنا إلى خريطة انتشار «الحلف الأطلسي» في أوروبا، فضلاً عن انتشار مستقبلي محتمل للقوات في بولونيا وهنغاريا والجمهورية التشيكية، فسندرك أن الإطار الأميركي لا يمكنُ تجاوزه. فإلى جانب ما تملك الولايات المتحدة من قواعد ـ ثلاث في إسبانيا، خمس في بريطانيا العظمى، سبع في ألمانيا، اثنتين في بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وخمس في إيطاليا، وست في اليونان وتركيا ـ سيكون من السهل عليها أن تضيف، عندما تدعو الحاجة، قواعد في الشرق ستزيد من قوّة الشبكة التي تشدّ أوروبا في مواجهة روسيا. ومع النية المعلنة لدول البلطيق لتقديم ترشيحها إلى «الحلف الأطلسي»، يمكن اعتبار المجال الأوروبي تحت السيطرة الأميركية عسكرياً.

والحال، لم يعد هناك حد للصّلف الأميركي. إن أحادية الجانب تتجلّى في سلسلة «إملاءات» ـ الكلمة استعملها عدد من المراقبين ـ من المُملّ الإعلان عن كل محتوياتها، التي يذكر جان ـ فرانسوا بونسيه أهمَّ عناصرها: «تعيين الأمين العام للأمم المتحدة، استبعاد أوروبا من المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية، تعبئة حلفاء أميركا للانضمام إلى الحظر المفروض على كوبا وإيران، استراتيجية بوينغ لتصفية الصناعة الجوية

الأوروبية، بدعم من واشنطن». ويمكننا أن نضيف إليها التفسير الحر الذي تذهب إليه أميركا بالنسبة إلى بنود الاتفاقيات التجارية والصناعية، والتدخّل في شؤون العالم الثالث. ويدلُّ على ذلك كثير من الأحوال الماضية أو الجارية: فبالنسبة إلى الولايات المتحدة، القوانين الأميركية فوق القوانين الأخرى دائماً. في آخر أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ردَّت الولايات المتحدة على الاتفاقية التي عقدتها شركة توتال مع إيران، والتي تسمح للشركة الفرنسية باستثمار حقل نفط هائل على بعد فراسخ من الساحل الإيراني، ملوّحةً بـ «قانون أماتو». وجاء الأمر لتوتال بالإقلاع عن مشروعها تحت طائلة عقوبات اقتصادية. وهكذا، فإن قانوناً أميركياً خالصاً يستعمل في مجال التطبيق العالمي. وإذا تراجعت فرنسا ولجنة بروكسل، فإن السابقة ستدمغ نهائياً، وبنظر العالم، استعباد أوروبا(٤٨).

في مواجهة ذلك، كما هو الحال دوماً، أسمعت أوروبا حشرجتَها. فلا شك في أن الاتحاد السوفياتي قد امّحى من الخرائط، لكنه يشكّل فزّاعة مناسبة كلما لاحت في الأفق احتمالات استقلالية لدى الأمم الأوروبية. فمن أزمة برلين إلى سباق الأسلحة النووية، كان الرؤساء الأميركيون يشهرون في وجه أوروبا سلاح العملاق الشيوعي. وعلى هذا النحو كانوا يحصلون على قدر الرعب المُستثار، على ما كانوا يريدونه: زيادة الأرصدة العسكرية، إقامة صواريخ فوق الأراضي الأوروبية، إذعان الحكومات وانخفاض الاستقلال.

لقد أمكن تصديق الولايات المتحدة المانحة حالياً، أنَّ توازنَ الرعب قد زال. ففي أول أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، بذل الجنرال الأميركي كولن باول قصاراه لكي يبيّن أنَّ الأمر ليس كذلك: «لقد جرى استبدالُ الامبراطورية السوفياتية بشيء آخر مختلف تماماً ـ العراق، كوريا وشياطين أخرى ومخاطر ذات طبيعة إقليميّة» ـ. وعليه، فإن الأميركيين مستعدون لاستثارة مخاوف أخرى لإقناع الأمم، الأوروبية خصوصاً، بالقبول الكلي والنهائي بهيمنتهم العسكرية والسياسية. بالنسبة إلى العراق، هذا الأمرُ أُنجز. فقد شارك الأوربيون بعملية غزو لحساب الولايات المتحدة التي منحت لنفسها في آنٍ

السيطرة على آبار النفط ـ وصارت تُقرِّر من الآن فصاعداً الأسعار والكمّيات الواجب تصديرها ـ واستبعاد الأوربيين مما يعني سقوط اعتبارهم المعنوي في نظر الشعوب العربية. وأما كوريا فقد تغدو قريباً على المحكّ(٤٩).

نعلم أن الولايات المتحدة لا تترك شيئاً للمصادفة. فالرسالةُ الإلهية لم تغبْ يوماً عن ناظرها. يقول أنطوني لاك، معاون الرئيس كلينتون لشؤون الأمن القومي «إن مصالحنا ومثلنا لا تُلزمنا بالتدخل وحسب، بل تُلزمنا أيضاً بالقيادة». هذا ما جاء في خطابه يوم ١٩٩٣/٩/٢١، في جامعة جون هوبكنز، حيثُ أضاف: «من واجبنا تطوير الديموقراطية واقتصاد السوق في العالم لأنَّ هذا يحمي مصالحنا وأمننا، ولأن الأمر يتعلّق بانعكاس القيم، وهي في آن قيم أميركية وعالمية». ويرى ويتمان أن أميركا تشمل العالم، فقيمها هي قيمُه، وتاريخها هو تاريخه ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. إن أميركا، بنظر أميركيي آخر القرن العشرين، هي الديموقراطية والسوق ومستقبل العالم. قيمها هي قيم شمولية. فما الفرقُ بين هذين التصوّرين وهاتين الطريقتين في التعبير؟

الأزلية الأميركية

حقاً أميركا هي العالم، لكنها خطر العالم في المقام الأول.

لأن السنوات الخمسين الممتدة من آخر الحرب العالمية الثانية إلى ولاية بيل كلينتون الثانية، لم تذهب سدىً. فقد سجّلت الولايات المتحدة نقاطاً في كل مكان.

أولاً، هناك مواصلة العمل الذي شرع به الرؤساء في مجرى القرن التاسع عشر، مع تصميم خاص لدى ويلسون وروزفلت على تصفية الاستعمار. وهذا لا يعني أن المبدأ بذاته موضع استنكار؛ فمن حق الشعوب، واقعياً، أن تقرّر مصيرها بنفسها. وتالياً، كان من الطبيعي أن تتوصّل شعوب أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية إلى اختيار مصيرها بنفسها.

لكنْ، حذار من مكر الخطاب.

إذ إن الخطاب المناهض للاستعمار، بلسان الولايات المتحدة، يستهدف الآخرين دوماً، ولكنه لا يستهدفها هي ذاتها أبداً. ومثال ذلك أنَّ فرنسا ما بين ١٩٤٥ و١٩٦٢، منحت الاستقلال لأقاليمها السابقة، ما عدا جيبوتي؛ وأن بريطانيا العظمى فعلت الشيء نفسه، ما بين ١٩٤٥ و١٩٥٧؛ وأن أندونيسيا انعتقت سنة ١٩٤٩، من النّير الهولندي؛ وأن مستعمرات إسبانيا وبلجيكا والبرتغال، الأفريقية، صارت مستقلة. والحال، هل من المصادفة أن تقدِّم الولايات المتحدة بيادقَها في الوقت نفسه وفي كل مكان، في آسيا وأفريقيا، وتعزِّز هيمنتها على أميركا اللاتينية؛ «دائرتها الثانية»؟ وهل من المصادفة أيضاً أن يحل الدولار محل الفرنك والجينه والبيزيتا، وأن تقوم الإنكليزية مقام لغاتٍ أجنبية أخرى، وأن تنحني السياسات الاقتصادية والعسكرية للأنموذج الأميركي، في المستعمرات الأوروبية السابقة، المتحرّرة؟ بالطبع، لم تتحرّر الهند تحرّراً كلياً من النفوذ البريطاني، ولكن الشركات المتعددة الجنسيات، الأميركية، تحظى فيها بموقع مميّز (على الرغم من ارتسام ردّة فعل واضحة، لأن الولايات المتحدة وإن ظلَّت الشريك التجاري الأول للهند بـ ٩ مليارات دولار، فإن الانفتاح جارٍ في اتجاه الاتحاد الأوروبي والصين وجنوب آسيا الذي صارت الهند شريكته الأولى. وفوق ذلك، جرى في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، تطبيق اتفاقية التجارة الفضلى مع جنوب آسيا ـ SAPTA). لقد غرقت بيرمانيا في الدكتاتوريات، وفي عدة أماكن جرى تقاسم الأنظمة بين نفوذ الشَّرق والغرب. وفي المقابل، وقعت أوروبا في فخّ واشنطن.

لكنَّ انتصار الأميركيين الأبرز هو، بكل تأكيد، الحضور الكلّي لأيديولوجيّتهم. فالليبرالية، وهي أكثر من عقيدة اقتصادية خالصة، تمثّل أيضاً رؤية قويمة للعالم، استقبلها الكثير من المالكين ومجموعات المصالح بوصفها نعمة(٥٠) وخلاصاً. لقد صارت الليبرالية رؤية وعقيدة تخدمان مصالح الأميركيين وتنقذان المظاهر، الأخلاقية، على الأقل، ما دامت

الليبرالية، كمفهوم، تنطوي على ركيزة دينية؛ ولا ننسى ما كان قد لاحظه توكفيل: «لدى الأميركيين يجب اعتبار الدين بمثابة المؤسسة السياسية الأولى». ثم إن جمهور الناس، أولئك الذين لا يفهمون شيئاً كثيراً من الألعاب السياسية والاقتصادية، اقتنعوا بفعل الحملات الإعلامية، بعدم وجود أية عقيدة أفضل من هذه العقيدة. فبعد حقبة كارتر، الرئيس الأميركي الوحيد الذي يبدو أنّه آمنَ ببعضِ القيم وضرورة الشفافية في السياسة الأميركية، انطلقت «العقلية الصليبية» من كل عقال. إنّ نماذج «رامبو الريغاني» الذين يقدّم الدولارات والمهارات للكونترا (Contras)، والمدارس الأميركية التي تشكّل كتائب الموت لحساب ديكتاتوريات أميركا الجنوبية، و«جنود الحق» لدى بوش، الذين يبيدون المدنيين العراقيين (يبدو أنّ الأمر قد تجاوز مئة ألف قتيل، الذي قدّر عددهم مراقبون جديرون بالثقة)، كل ذلك جرى حتى تحرّك أميركا بيادقها فوق رقعة الشطرنج الجيوبوليتيكي[٥١]. كلا، بالتأكيد لم تتبدل الولايات المتحدة. ولو «أن أميركا ريغان كانت تريد صنع العالم وفقاً لمبادئها ومصالحها»، كما قال أندريه كاسبيه عن الثمانينيات، فإن أميركا كلينتون لم تنكر مبادئها الخالدة. إن قمة هلسنكي بين الرئيس الأميركي ويلتسين ـ كما لاحظ مارتن والكر ـ أظهرت تواصلاً تاريخياً مدهشاً. فالإدارة الأميركية مقتنعة بالسير في مسارٍ يصعد على خط مباشر من «معاهدة فرساي»، عابراً «مؤتمر يالطا»، وإطلاق «الحلف الأطلسي» عام ١٩٤٩ الذي يستهلّ الحرب الباردة. إن آلان كوتا جازم في رؤيته: «يوجد اليوم نظام عالمي، والولايات المتحدة تقوم في هذا النظام بدور لا ينحصر في الممثل الأكبر بل يمتدّ إلى دور المدبِّر». فبعد محو الخصم السوفياتي، «لم تعد وحدة أوروبا تعود عليهم بأية منفعة، بل العكس. فإذا طاب لهم أن ينظروها بعين الرحمة ويستحسنوا تماسكها، وتالياً قوّتها الاقتصادية، فإنهم لا يستطيعون التسامح بأن تصبح قوّة عظمى جديدة يتقاسمون معها السلطة العالمية». ومنذ ذلك الحين، حتى قوّتها الاقتصادية تبدو ظلاً لهم، ما عادوا يتقبّلونه.

إن موقف الحكومة الأميركية في مواجهة مختلف النطاقات الكونيّة التي

تزعج الولايات المتحدة، يغدو كل يوم أكثر صَدْماً ورفضاً. في الواقع لا يمكن قبول سلوكها بمواجهة الخطر البيئي. فارتفاع حرارة الأرض الناجم عن الاحتراق (مازوت، نفط، غاز) يمكنه، اعتباراً من ٢١٠٠، أن يؤدي إلى ارتفاع الحرارة الأرضية ثلاث درجات، وارتفاع المحيطات ٨٥ سنتيمتراً، ويفضي إلى تغيرات جذرية في أنماط الحياة، واختفاء جزر الباسيفيكي. لكن الأميركيين لن يعانوا ذلك، ويرفضون توقيع أية معاهدة حاصرة، بينما هم بالذات أكبر ملوّثي الكرة الأرضية. كما لا يمكن قبول سلوكهم في مجال بيع الأسلحة، خصوصاً الألغام المضادة للأفراد، التي يتفقون حولها مع الصين وبعض البلدان الأخرى غير الديموقراطية، ولا يريدون التوقيع على «اتفاقية أوتاوا» الثانية.

هل أميركا توتاليتارية؟

إن التوتاليتارية، في تعريفها الأبسط، هي «قوة احتوائية»، بمعنى أنها تنوي امتلاك مجمل مكوّنات الكيان الذي تعيث فيه.

لقد رأينا منذ الأصل، وقبل أن تصبح أميركا هي الولايات المتحدة، أنها كانت تزعم شمولية نمطها التنظيمي الخاص. ولم يسع مفكّروها ـ من أساتذة وكتّاب وكهنة ورجال دولة ـ لحظةً واحدة، إلى إخفاء هدفهم الأخير: فرض أنموذجهم المجتمعي على بقية العالم.

بالقدوة، في المقام الأول: وذلك بالعرض المثير للآخرين، للصورة الساطعة لأمة جديدة، اختارها الله لغاية وحيدة هي تزويد كل الشعوب بالرسالة الوحيدة ذات المستقبل المصوغ بصورة زاهية. ولكن، سرعان ما توارت الرغبة في إثارة الحسد أمام اليقين بأن إذعان الآخرين عنوةً ـ كائناً ما كان شكل الإكراه ـ أمر محتومٌ في مواجهة هذه الممانعة أو تلك. فأميركا تعتقد نفسها وتريدها شمولية كلّية لا تُضاهى. وبهذه الصفة، لا تتصوَّر ذاتها إلاّ متفوّقة على مجمل المناطق التي يتحرَّك في داخلها أفراد وأمم، وترى أن من واجبها احتواءَها. إنها العالم ما دامت العناية الإلهية أمرت بذلك، وما

دامت تجسّد نصاب العالم المقبل وفقاً للخطط الإلهية، ومن المقدَّر أن تقع على كاهلها مسؤولية إملاء قانونها، القانون الذي شرَّعته السماء، وفرضه على الأمم والشعوب.

لا ريب في أن بعض هذه الشعوب والأمم اعتقد أيضاً، عبر التاريخ، أنه مكلَّف برسالة تحضيرية. لكنّ ما تنفرد به أميركا، التي صارت الولايات المتحدة في ما بعد، هو أن التقرير المشروع لوعي الذات، لشخصية فاردة، قد ارتدى عندها رداءً مَرَضياً. فإذا كان طبيعياً، على غرار كل جسم عضوي حي، أن تعربَ أمّة عن رغبتها في تخليد ذاتها بلا مواربة، فإن أميركا من جهة خصوصيتها، تستشعر بهذه الإرادة كأنها رغبة قوّة لا حدود لها ما دامت تؤمن بأن أصلها إِلهي. فمنذ الأصل، يتجلّى وعيها لذاتها في صورة تقرير مُفرط لتفوّق مطلق وفي صورة شخصية قومية مُصابة بجنون العظمة في آن.

ولو دُفعت التجربة قليلاً إلى البعيد، وعُمِّق مفهوم التوتاليتارية، لتبيّن لنا أن أميركا المنطلقة من قوَّة احتوائية عادية، بلا حدود واضحة وخطوط جلية، أخذت تكتسبُ تدريجياً بُعداً بالغ التطوّر والتقنية. سوف أستعيرُ من كلود پولان تعريفه للظاهرة. إنه يصف التوتاليتارية بأنها تنطوي على «أيديولوجيا، حزب وحيد يقف على رأسه، بشكل مثاليّ، رجل واحد، مع شرطة تلجأ إلى الإرهاب، واحتكار للقوَّة المسلحة، مع احتكار لوسائل الاتصال الجماهيري واقتصاد ممركز». إنَّ كلاً من هذه العناصر يتراءى أنه مكوِّن أساسي للولايات المتحدة في جوهرها المكوِّن لها كدولة، وفي موقفها وفي إسقاطاتها السياسية والاقتصادية، العسكرية والثقافية، بالنسبة إلى بقية العالم.

أولاً: الأيديولوجيا

لقد قامت الولايات المتحدة شيئاً فشيئاً، انطلاقاً من نواةٍ أيديولوجية ذات محورين. في المقام الأول، الاقتناع بأنها كانت مكلَّفة برسالة. وفي المقام الثاني، اليقين بأن أداء هذه الرسالة يستلزم استخدام كل الوسائل بلا تحريم. ومما يميّز السياسة الأميركية منذ مولدها: الثبات في العمل على قدر

الديمومة في متابعة الهدف، وكذلك مواصلة الجوهر الأيديولوجي المولِّد للعمل. إن هذه السياسة بلغت ذروة قوّة تحقّقها في فجر القرن الثامن عشر، وزادت أيضاً في مطلع القرن التاسع عشر.

ثانياً: انعكاس سلطة وحيدة

تعكس أميركا على الخارج صورة سلطة وحيدة الدماغ، ماثلة في رجل: رئيس الولايات المتحدة. فهذا، بين أيادي جماعات المصالح المالية والمجمَّع العسكري ـ الصناعي واللوبيات (Lobbies) والسّدَم البوليسية (CIA - FBI) والمافياوية، هو تارة ذلك الذي يبذل جهده للحفاظ على توازن بين هذه المجموعات القوية، وتارة ذلك الذي تسمح له زعامته الباهرة (كاريزما) وشخصيّته وإرادته بإتمام عدد من الأمور. فإذا ذهب بعيداً جداً، خصوصاً في السياسة الداخلية فإن من الممكن أن يدفع الثمن باهظاً. وهذا لم يمنع مختلف الرؤساء، على اختلافهم، من أداء دور محدَّد على صعيد بقيّة العالم. ذاك أن المستلزمات الداخلية لم تغيّب عن ناظرهم، يوماً، غائية الديناميكية الاستراتيجية الخارجية: استخدام الأمم لاستعبادها. إن تحقيق هدف كهذا يمرُّ من خلال رقابة الأغلبية.

دور الاحتكارات

على الرغم من كون الولايات المتحدة لا تملك في الوقت الحاضر احتكاراً مطلقاً في كل الميادين، فلا ريب في أنها تبذل قصاراها لبلوغه والتوجّه إليه. ومن الواضح أنَّ موقفاً كهذا يستلزم عدّة تحالفات خارج أميركا. فالأميركيون إذ يمارسون بمهارة التخويف والإغواء والأمر الواقع والابتزاز والعزف على الوتر العاطفي وكل ما في أيديهم من أدوات، إنما توصَّلوا إلى بلورة المشهد الجيوستراتيجي، تدريجياً، حول أقطاب ذات ميلٍ احتكاري أو أوليغوبولي، شديد. في الميادين التي يُعتَدّ بها، يُملي الأميركيون قانونهم على الأمم كافةً.

الاحتكاران العسكري والسياسي

على الصعيد العسكري، وأكثر منه على الصعيد السياسي، يمتلك الأميركيون اليوم سلطة تدخل هائلة وقوّة انتشار وقيادة بفضل «الحلف الأطلسي» الذي تمكّنوا من إبقائه حياً، على الرغم من زوال الخصم الذي قامت المنظمة ضده، وشرعوا أيضاً في توسيعه. وتالياً، هم يملكون الوسيلة لكي يفرضوا بالقوة مستلزمات سياستهم التوسعية، عندما يريدون وأنّى يشاؤون متقاسمين مسؤولية العمليات وكلفتها، مع حلفائهم الغربيين، وهذه ذروة الشطارة. هم، يكفيهم إعداد الميدان، كما فعلوا بخصوص العراق سنة ١٩٩١[٥٢]. وفوق ذلك، لا تخفي الإدارةُ الأميركية نيّتها اكَتساب احتكار التسلح. فإذا بلغت مرماها، صار لكل الأسلحة والأعتدة وقطع الغيار والتكنولوجيا العسكرية، مورِّدٌ حصري، ما يعني حرمانَ الأمم من استقلاليتها في مجال الدفاع، ويعني تالياً دفعها إلى مبايعة فعلية. إن الإنجازات العسكرية الحديثة، السويسرية والفنلندية والمكسيكية والتايوانية، وسواها، لا تدعو أبداً إلى التفاؤل على هذا الصعيد.

الاحتكارات الاقتصادية

اقتصادياً، الاحتكار موجود حقاً، على الرغم من وجوده المتناسب مع حصة مجموعات مصالح محلية في أماكن أخرى من العالم. ولقد أدّى اعتماد معظم الحكومات الليبراليةَ كأيديولوجيا اقتصادية، الليبراليةَ التبادلية ـ الحرَّة من المدرسة الكلاسيكية، المنقَّحة والمعدَّلة، المتفاقمة على أيدي منظِّريها وممارسيها الحاليين، إلى الفكر الواحد الذي يشلّ كل عمل من الطراز الإرادي.

إن واقعة الانتصار في «برتون وودز»، إبّان المواجهة بين تصوّرين أساسيين للرأسمالية، تصوّر وايت وتصوّر كينز، أتاحت للأميركيين مع توقيع اتفاقيات ١٩٤٤، نشر نظامهم في العالم كله. فهذا النظام يمكنه الاعتماد على مؤسسات دولية (صندوق النقد الدولي، المصرف الدولي، منظمة

التعاون والتنمية الاقتصادية) وعلى نظام معاهدات شاملة (ALENA, OMC . . . إلخ) لكي يسهر على مسيره الصحيح ويعيد المخالفين إلى الطريق القويم، ويكسر المناوئين. وفوق ذلك، هناك إرساء الدولار والحفاظ عليه، بمواجهة الرياح والتيارات، كعملة حسابية ومدفوعات دولية، أعطت للأميركيين إمكانية تمويل عجزها من حسابات آخرين، واللعب برفع الورقة الخضراء وخفضها حسب مصلحتهم الظرفية، وامتلاك مورد لا ينضب، قابل للتجدد عند الطلب، من الكتلة النقدية. وإذا أضفنا أن المنشآت المتعدِّدة والعابرة للجنسيات في العالم هي منشآت أميركية، وأنها هي وفروعها تشكّل وسيلة قوية لاحتواء الأنظمة الوطنية، وتحدّي الحدود، والتحايل على الأوضاع وعلى المكاسب والمساوئ الاجتماعية الخاصة، فسوف نرى أن وول ستريت وواشنطن يديران اللعبة الاقتصادية والتجارية والمالية إلى حدّ بعيد.

هناك علامات مشجّعة، تلوح حقاً في آسيا بنحو خاص. في أيار/مايو ١٩٩٧، إبّان «منتدى طوكيو» حول استراتيجيات النّمو، الذي نظّمه صندوق النقد الدولي ومعهد سياسات الموازنات والعملات في وزارة المال اليابانية، رأى كبار الموظفين والجامعيين الآسيويين الحاضرين، خصوصاً من اليابانيين والماليزيين «أن استراتيجيات التنمية القائمة على السوق ليست هي الحل الأفضل لاقتصادات كثيرة في طريق النمو». وتساءلوا، في ما تساءلوا، عن جدوى «تطبيق سياسات صناعية تدخلية كتلك التي تبدو ناجحة جداً في آسيا». من الثابت دوماً أن المفعول يكون تكتيكياً أو انتهازياً أو واقعياً، ما دام صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تبدو بعيدة عن أية إعادة نظر في القانون الليبرالي المُفرِط الكلاسيكي. إن آخر تقرير للمصرف الدولي يشير إلى نجاحات مخالفة لنظرية «الدولة الدُّنيا»، وتسلم منظمة التعاون، على مضض، بأن بعض التدابير الإرادية تتكيَّف أحياناً أحسن تكيُّف مع تصوّر سليم للتنمية الاقتصادية.

الاحتكار الدبلوماسي

على المستوى الدبلوماسي، والمستويين السياسي والعسكري اللذين ينجمان عنه، تتمتع الولايات المتحدة باحتكار آخر، مثير للحسد، من خلال الأمم المتحدة. فلا شكّ في أنها تستعمل هذا «البناء» الروزفلتي كما يحلو لها. وما علينا إلا أن نلاحظ طريقتها في معاملة الأمين العام وفي قرارات مجلس الأمن؛ وأنها منذ سنوات، مثلاً، تمتنع عن دفع حصتها، وأن النقص الناجم عن ذلك بلغ مبالغ تنذر بالخطر؛ وما هذه سوى علامة بين علامات أخرى: مثل الاستبداد في إبعاد بطرس بطرس غالي عن منصبه واستبداله بآخر، على الرغم من اعتراض فرنسا. إن الأمم المتحدة التي تمثّل في نظر الأميركيين مجرَّد وسيلة شكلية تخدم تغطية عملياتهم العسكرية وإضفاء الشرعية عليها، تبدو لهم مناسبة بقدر ما تتعزّز بقمم ومؤتمرات وخطط ومعاهدات شتى، تشكّل مسرحيّات وإخراجات، لمصلحة الولايات المتحدة الاستراتيجية وحدها، بحيث تجري المفاوضاتُ على نحو يُستبعَدُ معه اللاعبون المزعجون[٥٣] وتُتَّخذ القرارات الأساسية الحقيقية، سراً، من خلال بعض البنود: مثال ذلك «دايتون»؛ المؤتمر المنعقد حول يوغوسلافيا السابقة؛ ذلك البلد الذي دمَّره الأميركيون من خلال صندوق النقد الدولي، وبتواطؤ الألمان.

الاحتكار الثقافي

المستوى الأخير، الذي لا يقلُّ دلالة عن سواه، هو المستوى الثقافي. فمن دون استعباد العقول، لا ينفتح أمام أميركا توتاليتارية أيُّ مستقبل مُشرِق حقاً. هذا المستقبل هو على الطريق، بفضل عمل دؤوب قوامه تخريب العادات الثقافية الفريدة وإفسادها ومحوها. إن ارتسام اسم مشروب في كل المشاهد، ينهمر آلياً من أفواه غالبية المواطنين (كوكا ـ كولا)، ونمط من المطاعم يجري التوجه إليه حتى من دون إدراك (ماكدونالد)، وهو يبدّل الذوق ويحرفه حتى يردع الأجيال الراهنة عن الذهاب إلى المطاعم التقليدية

المحلية، والانعكاس الذي يدفع إلى الحلاقة بشفرة جيليت، وإلى ارتداء بلوزة مع غابي، وإلى الجري مع جنرال موتورز، أو تهوية الأمعاء مع كلوغز، إن كل هذا يسهم شيئاً فشيئاً في تطبيع ثقافي كامل، ويمهد الطريق أمام أمركة الآداب. وكما ترمي الولايات المتحدة إلى احتكار بيع الأسلحة، فإنها تنكبُّ على امتلاك احتكار التغذية. هكذا نفهم بطريقة أحسن الخطر المحتمل، على المستوى التجاري والثقافي، للهجمة الحالية للحبوب المصنَّعة جينياً. فبعدما تمكّن الأميركيون، عبر المنظمة العالمية للتجارة، من هذا الانتهاك لحق العيش، وهو حق مطلق في البذار، باتوا بالنسبة إلى بعض فئات الأطعمة، على وشك تغذية الكرة الأرضية، وحدَهم.

يستهدف الهجوم الأميركي كل مناطق الثقافة والزراعة. ومثاله أن السلسلة البريطانية «كتب إنج» ابتاعها (في ١٩٩٧/٩/٢٨) العملاقُ الأميركي «بوردرز»، منتظراً من منافسه بارنز ونوبل في الولايات المتحدة، أن يغزو بدوره بريطانيا العظمى، ثم أوروبا. إن امتلاك «كتب إنج» بالغ الخطورة إذ إن بوردرز سيكون في متناوله ٢٢ نقطة بيع، منها ٢١ نقطة في منطقة لندن، وواحدة في إديمبورغ. وهو ينوي توسيع نمو شركته لتشمل كل أراضي المملكة المتحدة. إن اختلال السوق هو الذي سمح بنشوء هذا الوضع، الذي يُضاف إلى كل الأوضاع الأخرى؛ والذي عاقبته هي فتح الأسواق الثقافية أمام المنتوجات الأميركية والشركات الأميركية، المتخصصة في مكتبات السوبرستورز، بنحو خاص. أما المكتبات التقليدية، المهدَّدة أصلاً، فهي لا تمثل سوى ٢٤٪ من النشاط، في مواجهة الأسواق الكبرى، التي شهدت ارتفاع حصتها في السوق من ٤٪ إلى ٦٪ خلال عامين في بريطانيا العظمى.

يبرز الذوق في نطاق المناطق الثقافية الأساسية. ذاك أنَّ العبثَ المتحقق في مجال الحواس، حضَّ السلطات الفرنسية على إطلاق عمليات تربية غذائية، تنطوي على تعليم ذوقي وتذوّقي في المدارس الابتدائية. ففي مواجهة وجباتٍ أعدَّها طبّاخون محترفون، على أساس منتوجات طبيعية ذات نوعية رفيعة، أظهر استطلاع حديث أن التلاميذ صرَّحوا، بأكثرية مُقلِقة،

بأنهم لم يحبّوا ما أكلوه، وأنهم سيكونون سعداء أكثر مع هامبورغر بالبطاطا المقلية.

التفوّق الفكري

غير أن أميركا لم تكتفِ بغزو مجال الآداب (عادات غذائية، ملابس. . . إلخ)، بل ضمنت لنفسها مكسباً حاسماً على طريق الاحتكار الفكري. فمنذ ظهور العالم العلمي الأميركي، تبدّلت في العمق المسالك في ميدان البحث العلمي والتطبيقات المخبرية، والموقف التصوّري من المعرفة. فمن جهة، كما يذكر فيليب إنجلهارد، نرى أنَّ مصادرة غابور (Gabor) ـ القائلة: «إن كل ما هو ممكن سيتحقق ذات يوم» ـ قد اشترطت مقاربة الظواهر العلمية حتى جعلت من الحتمياتِ ما يفوقُ الخيال وما يتعدّى الاحتمال(٥٤). إن أوليّة الاقتصاد، التي تشرط كل الأيديولوجيا وكذلك كل المقاربة الأميركية للعلاقات البشرية، ألحقت العمل العلمي بمتطلبات الأسواق. وحتى لا تخاطر بالتخلف، أُرغمت جميعُ البلدان على السير في الاتجاه عينه. وإن كل سؤال عن غائية غير قائمة على اعتبارات ربحية، وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، على هيمنة عالمية، بات سؤالاً ساقطاً. ولم يتوقف الأذى عند العلوم وحدها، بل تعدّاها إلى الجامعة التي صارت، اليوم، ترى الأمور «على الطريقة الأميركية». فمن البداهة الذهاب إلى جامعة أميركية، تحت طائلة الازدراء. والشعار الذي رفعه الأميركيون على المجلاّت العلمية الكبرى، في كل الفروع الجامعية، وتدخلهم في مشاريع أو في مراكز بحوث، شهيرة مثل الـ CERN في جنيف، وفرض الأنكلو ـ أميركية لغةً سائدة، إن ذلك كلّه يعزّز قوّتهم الكلية شيئاً فشيئاً؛ تلك القوّة التي قد لا تبلغ مداها، في المدى المنظور، لو لم يستولوا أيضاً على الاتصال.

التهديد بوصاية اتصالية

يختتم احتكارُ الاتصال الطور البادئ بالاحتكار الاقتصادي والمفضي،

عبر الثقافة، إلى الاحتكار السياسي. إن خبطة القوة لخطة مارشال، التي فتح بها الأميركيون السوق الأوروبية في معظم المجالات، كسرت السدَّ الثقافي الذي كان يحول دون طوفان صُوَر السينما، ثم التلفزيون. ففي خمسين سنة ونيّف، اكتملت الأضرارُ التي لا رجوع عنها إلى حد بعيد. فقد جرت أفلام هوليوود طوال عقود، وهي تنقلُ صورة أميركا مطمئنة، محبوبة، قويّة، واضحة ولا يمكن حصرُها. والمخيالُ المصنوعُ على هذا النحو، آخر هذه الألفية، جرى تضخيمه في شبكات المعلوماتية ووسائل الاتصالات. ذاك أن الاحتكار في مجال الشبكات ـ الإنترنت[55] المدعو إلى القيام بوظيفة أساسية في المسار العام للهيمنة عن طريق الاتصال ـ وكذلك في مجالات السينما والتلفزة وشبكات الفضاء، ومكاتب الاتصال والإعلام ـ هو الهدف الأخير للمكائد الأميركية. وإن شبكة العنكبوت، بعد نسجها (حيث تنميط فضاء الاتصال «سيصنع» إنساناً جديداً ذا حاجات وعادات جديدة، متأمركة)، ستعني أن اللعبة قد انتهت. ألا نسمع في كل مكان تقريباً، استلهاماً للهدوء الذي تُكمل به مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأميركية في عهد كلينتون، جولاتها ورحلاتها عبر العالم، مؤكّدةً أن «أحد أهداف حكومتنا الكبرى هو ضمان مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية وإمكان نشرها على المستوى الكوني»؛ فكانت تُملي قانونها على رؤساء الدول، وتتلو فعلَ إيمانها، وتمنح الموافقة أو تحجبها؟

حول المهارة الأميركية

بين مآثر أخرى، لنعرف كيف نعترف للولايات المتحدة بمأثرة مواصلة مشروع ذي مرتكزات أيديولوجية وسياسية. ثمة إيمان كبير بالمبادئ الموروثة من أسلافها، وشجاعة في العمل وصلابة في مواجهة تقلّبات التاريخ والعقبات الواجب تخطيها، والعداوات والأحقاد، كل هذا سمح لهذه الأمة، مع الجميع وضدهم، بأن تصل (أو تكاد تصل) إلى إتمام المهمة التي اقتنعت، بصدق، بأنها تلقّتها من العناية الإلهية. إن حرية التجارة وإلغاء

الحواجز الجمركية ـ لدى الآخرين ـ والثقافية والسياسية، ورفض التحالفات الإكراميّة، إن كل ذلك سار سيراً حسناً. فالنفوذ الأوروبي في العالم لم يعد سوى ظل لما كان عليه قبل أقل من قرن؛ ولقد حلّت محله الولايات المتحدة في كل مكان. إن عصبة أمم الرئيس ويلسون، كانت فرصة ضائعة بالنسبة إلى الأميركيين غداة الحرب العالمية الأولى، لكنّها تجسّدت بعد الحرب الثانية في صورة الأمم المتحدة التي يقودونها عملياً. وإن ما رفضوا باستمرار من إلزامات، باسم الواجب القومي، فرضوها على الآخرين: إلزامات عسكرية وسياسية مع «الحلف الأطلسي»، واقتصادية مع «برتون وودز» و«المنظمة العالمية للتجارة». . . إلخ.

لا ريب في أن نجاحهم الأبرز كان النجاح الأيديولوجي. ألم يقنعوا مجمل الأرض بأن فكرة وحيدة هي الصحيحة، رؤية واحدة للعالم، تصور سياسي اقتصادي وحيد؟ إن الرأسمالية الليبرالية، التبادلية الحرة، التي استعارها الأميركيون من المفكّرين البريطانيين وجعلوها أداةً خادمةً لقوّتهم ومصالحهم، تؤكّد، حسب تعريف صندوق النقد الدولي بالذات، «الترابط المتصاعد اقتصادياً بين مجمل بلدان العالم، والناجم عن ازدياد حجم وتنوع الصّفقات والمبادلات عبر الحدود للسلع وللخدمات، فضلاً عن التدفقات العالمية للرساميل، وفي الوقت نفسه، من خلال النشر المتصاعد والعام للتكنولوجيا». يقول مارتن ولف في **الفايننشال تايمز**: إن هذه العولمة، وهي انتصار أمركة الأرض، تطبعُ «نجاح النشر العالمي للّيبرالية الاقتصادية المبتدئة في أوروبا الغربية، منذ نصف قرن، مع خطة مارشال»، وهي تكرّسُ اندماج المجتمعات والأفراد والأنظمة، وفي الوقت نفسه، تُسقِط كل أمل بديمومة أنماط الحياة والتفكير والإبداع المختلف عن الأنموذج الوحيد المكتمل. إنّ إحلال الأيديولوجيا الليبرالية، الوحيدة، محل كل الأيديولوجيات الأخرى، التي غالباً ما بخست نفسها بنفسها، ومحو الثقافات والمنظومات السياسية لمصلحة الثقافة والنظام الأميركيين، إنما يشكّلان التحدي الأعظم الذي لم تواجهه الكرة الأرضية سابقاً.

العالم ضد أميركا

هذا التحدي، ألا هو الهيمنة التوتاليتارية الأميركية بنظر العالم، وبنظر أوروبا، كيف يكونُ الرد عليه؟

إلزاماً، في المقام الأول، يكونُ بالاستيعاء. وهذا الكتاب أردناه إسهاماً في رحلة وعي. فلا يمكن الكفاح ضد مَنْ يُملي عليكم قانونه، إلاّ إذا أدركتم القوّة التي تسودكم في إدراككم وفي لحمكم. فالمعنى العميق للديموقراطية يكمنُ في إرادة فهم العالم، إرادة العمل معاً، داخل متحد قومي، لأجل المصلحة المشتركة. وبلوغ ذلك يمرُّ من خلال تأمل في حالة المجتمع، والتأمُّل لا يمكن تحفيزه إلا بالتربية. عند هذا المستوى، لا بد من توقّف استعداد سلبي معيَّن تجاه انبهار الشبان بالأنموذج الأميركي (الذي لا يدركون كل أضراره)، فلا يرون سوى الأنموذج الموصوف لهم حسياً، مع فضائله التي لا يُمكن إنكارُها، من دون التطرق إلى عيوبه الخطيرة وهزائمه الصارخة(٥٦).

فمن شأن سياسة تربوية سليمة، السماح باكتناه ما ينبغي أن تكونَه أوروبا قائمة على أسس أقوم: أسس ثقافية واجتماعية وسياسية. تستطيع أنْ تكون رأسمالية، بلا شك، ولكن مع أهدافٍ لا تنحصر فقط في الإثراء لأقلية من الكدح الدائب لأكثرية، أقلية يحسدُها المنبوذون والمتروكون بلا حساب. ذات يوم، ينبغي أن يعاد النظر والتنقيح والتصحيح للمعاهدات والاتفاقيات والمؤسسات التي تقوم العولمةُ عليها ـ «برتون وودز»، «الحلف الأطلسي»، صندوق النقد الدولي، المصرف الدولي ـ. ولم يعد يمكن التسامح مع الدولار كمعيار دولي، وكعملة قومية للجميع. لماذا لا نعود إلى فكرة Baincor التي اقترحها كينيز؟ وبعد ينبغي على أوروبا أن تغدو أولاً قوة سياسية شرعية، موحَّدة ومنصهرة ـ وإلاّ وقعت تحت نفوذ مجمع سياسي أكبر، كما حصل للحواضر الإغريقية القديمة ـ وهذا لا يتحقق من دون تلاقي الإرادات المتجذّرة في العناصر الحضارية التي تجمع البلدان الغربية.

استعادة التربية

نعيش نهاية قرن مظلم، قرن جرى خلاله إحراق الكتب، كما يذكّرنا حديثاً جان دورمسّون. فالمتوحشون هم عند حدودنا، وغالباً ما يكونون داخلها. كل يوم، هناك كتّاب وفنّانون مهدَّدون بالموت، وهم يموتون يومياً. لا تزال ترنُّ كلمات آلان مينك غير الأنيقة، ولكنّها زلزالية: «إن المئة ألف أمّي الذين يديرون الأسواق يستطيعون تطيير اقتصاد بلد، ما لم تحترموا بعض القوانين الصارمة مثل أحكام الكنيسة». ولكي نمنع الأمّيين من الإيذاء، علينا أن نلغيهم بجعل التربية سلاحاً في خدمة الناس والحضارات الجماعية.

إن المدرسة هي مفتاح كل تغيير مقبل، كل استيعاء. ولا بد لها هي أيضاً من أن نتغيّر. ففي كل مكان، يجب أن يرمي النظام المدرسي إلى تكوين أفرادٍ واعين، مثقفين، واضحين. فمع رأس حسن التكوين، ورؤية صافية للتاريخ، والعلوم والآداب والفلسفات والفنون؛ ومع معرفة معمَّقة في اللغات القديمة والحديثة؛ ومع أكمل إتقانٍ مكمل للغته الأم، الشفهية والمكتوبة، سيكون الطالبُ الحديثُ مواطنَ الغد، النّاقد، المتهاود، المدافع عن مواطنيّته وعن انتمائه الثقافي. ولسوف يفهم أنَّ الأوليّة يجب أنْ تُعطى للسياسة، ويجب أن يُعاد الاقتصادُ إلى مكانته، التابعة للسياسة، أي لإرادة المواطن.

لقد أدركت مجموعات المصالح الكبرى، تلك السُدُم الاقتصادية الواسعة، أهميّة توجيه المدرسة في اتجاه محو الثقافات وتكثيف المعرفة الأداتية الخالصة. كما فهمت، منذ أمد بعيد، أنَّ الرد الوحيد على قلب الأوليّات رأساً على عقب ـ وضع السياسة تحت كوب الاقتصاد، بدلاً من العكس، يؤدّي في ما يؤدي إلى التشتت الاجتماعي والصناعي والسياسي والثقافي تحت المظلّة الانتحارية للمالي، ويُفضي إلى انفكاك عام في الجسم الاجتماعي ـ ينطوي على تشجيع حلول ما يسمّيه فيليب إنجلهارد «مجتمعاً ذا مسؤولية عامة»، مُنكبّاً على إعمار السياسة. رفض عالم ماك (ماكدونالد

للبطن، ماكينتوش للدماغ) الذي يتحدّث عنه غي سورمان بحصافة، بعدما كتب الكثير من الكتب حول مآثر الكل الليبرالي. لكن هذا التجديد للمسؤولية، يمرُّ عبر «الثقافة». إن استرداد المواطنين للثقافة ـ والمدرسة هي الأداة المميَّزة لذلك ـ، لا بد منه لتكوين «الكتلة الناقدة» من المواطنين، التي يتمنّى لها أن تستثير «قدرة رادعة» قادرة على «مباشرة التغيير واجتذاب كتلة أكبر من المواطنين الذين ما عادوا يتحمّلون الممارسات الاجتماعية و/أو السياسية المهمينة، وإن كانوا لا يتجاسرون بعد على التعبير عن ذلك». والحال، ليس مصادفة ما يحاك من مؤامراتٍ ضد المدرسة، هذه الوسيلة لاستعادة المواطنية والتكيّف الوطني.

هاكم مثلاً بين أمثلة أخرى: التدابير الأخيرة التي اتّخذتها سويسرا في مشروع إصلاح البكالوريا (Maturité Fédérale) هي برهان على إرادة إلغاء السياسة من الأوساط التي تقود البلد فعلياً. ففي المقام الأول، من المُحال الحصول على لائحة بأعضاء اللجنة التي وضعت، في المستوى الفدرالي، مشروع الإصلاح. في سويسرا، كل شيء يبقى دائماً سراً ومحفوظاً. وفي المقام الثاني المنافسة بين الفروع الثقافية ـ اللاتينية، اليونانية، الفلسفة ـ والفروع الموسومة «نافعةً» أو «واقعية»، مثل الإنكليزية «الأساسية» (الأميركية هي المقصودة أكثر فأكثر)، والاقتصاد، أو أيضاً محو الفروع الثقافية أو إلغاؤها، بهدف وحيد هو حشوها ببرامج ترمي إلى تطوير الفروع التقنية وحدها. صحيح أن المرء لا يقرأ، حين يحسب ويقيس ويحلّ معادلات، ولا يغذّي ذاكرته، ولا يُخشى منه أن يفكّر، وتالياً لا يُخشى منه إعادة نظر في المجتمع الذي يعيش فيه. «فرّقْ تَسُدْ» هي إحدى القواعد السياسية الأحسن تطبيقاً. فالنقاشاتُ التي تدور مرة أو مرّتين سنوياً، داخل حلقات مدرسية كانتونية (التربية هي إقطاعةُ الكانتونات)، تجري حسب الفروع، والفروع متعارضة مع بعضها، فكانت إحدى النتائج الكبرى الحؤول دون رؤية شمولية للإصلاح؛ وكانت النتيجة الأخرى تركيز مناقشات الفروع على الخسائر والأرباح بحدود ساعات التعليم. وبوضع المعلمين على هذا النحو

ضد بعضهم البعض، يجري استنفارُ الطاقات حول مسائل فاسدة، واستبعاد المسألة الكلية الحقيقية. إن القوى الظلاميّة التي تقف وراء المشروع الإصلاحي ـ طبقة أرباب العمل السويسرية (الأكثر تاتشريّةً في العالم)، اللوبيات المالية والصناعية، المصارف. . . إلخ ـ تشهد، من وراء الهدف الأخير للإصلاح المنشود، نعني تحييد الثقافة والذاكرة، على رغبتها في خلود النظام الليبرالي التبادلي ـ الحر الذي يخدمها عالمياً، وتصميمها على «صنع» أجيال تكون أدواتٍ في خدمة عالم الربح الاقتصادي، عالم الإنتاجية وامتيازات الثروة.

اللغة والهويّة

إنّ مواطناً واعياً وناشطاً هو مواطن قادر على التعبير عن نفسه، ويحبُّ لغتَه أولاً. وكما كتب موريس دريون: لا شيء يفيد الدولة في كفاحها لأجل اللغة القومية، إذا كانت، في الأمة، «تواصلُ اللغة انحلالها وتفككها وتميّعها». وعليه، فإن «كثيراً من الأجسام يجب أن تخوض المعركة: الصحافة، التلفزيون، الإعلان وحتى الإدارة، وحتى التعليم، أُصيبت كلها باللامبالاة والتراخي. لدينا الكثيرون من تاركي اللغة على غاربها، وكثير من النّاس الذين يتجلببون كثيراً أو قليلاً تحت راياتٍ أجنبية، لأجل أرباح بخسة». قبل كل شيء، ينبغي إفهام الشبان والأصغر منهم «أن كلاًّ منا مسؤول على طريقته، مسؤول تجاه نفسه أولاً. فاللغة هي التعبير عن النفس والطابع. فمن لا يحترم لغته، لا يحترم ذاتَه، وتالياً لن يكون محترماً. كما أننا مسؤولون جماعياً أمام ٤٧ بلداً، وعمّا قريب أمام ٥٠ بلداً، متّحداً مؤسسياً، لأن الفرنسية تجمعها. إنها تمثّل أكثر من ربع الأمم المتحدة: مستقبلها مرتبط بمستقبلنا». فلا تنخدعوا، لأن «القضية من المستوى الاستراتيجي، وحتى الجيوستراتيجي». ينبغي أن يبدأ الرّد من كل مكان، بدءاً من كل واحد منّا. «لنرفض شراء منتوجات يعذِّب إعلانُها اللغة الفرنسية. لنرفض الإصغاء للبرامج التي تدنّسها، ولنعترض على التعاميم غير

الممكن فهمها. لنطردْ الرّطانة أينما حلّت، ولنلعن كل الذين يدنّسون ويعتدون ويبترون أثمن ما في تراثنا».

على سبيل الختام

في الفصل الأخير من كتابه، **تاريخ الأميركيين**، يسهم دانيال بورستين بدفاعه، في المحاججة التي رمى هذا البحث إلى تغليبها. فهو إذْ انكبَّ على تعداد الحجج الرئيسية، المرفوعة خصوصاً في أوروبا، ضد الولايات المتحدة، إنّما قدَّم ترسانة عناصر عمل على استغلالها، ولا يفلح في ذلك مَنْ لا يكون مبدئياً إلى جانب الأطروحات الأميركية. وهو بذلك، يصبُّ الماء في طاحونة عملي المتواضع. يؤكّد لمن يتهمّون أميركا بأنها امبريالية، أن حالها ليس كذلك؛ مع التسليم بأن «الولايات المتحدة كانت (في القرن التاسع عشر) قوّة امبريالية، عندما غزت باسم «قدرها المبين»، المجال الجنوبي الغربي من المكسيك، أو عندما شعرت بشعور يدعوها إلى توجّه المستعمِرين». وكذلك «في القرن العشرين، كانت تدخلاتها في أميركا الوسطى من ذات الطبيعة. فمن حيث الشكل، لا توجد فوارق عميقة، عملياً، بين إرسال قوّات أميركية من جانب ويلسون إلى ڤيراكروز سنة ١٩١٤، وبين غزو السوفيات لأفغانستان سنة ١٩٧٩: في الحالتين، العملية تستهدف الحكومات القائمة، القليلة الاحترام لحقوق الإنسان». وفوق ذلك، للولايات المتحدة في كل مكان قواعد عسكرية تشكّل «شبكة قواعد في العالم كله، تضغط على الخيارات الحرَّة للشعوب. إنّها تمدُّ بالسلاح القادة الذين يكرههم مواطنوهم، وتموّل حركاتٍ مضادة للثورة. إن الأنظمة الديكتاتورية والشرسة، مثل نظام الشاه في إيران ونظام سوموزا في نيكاراغوا، ونظام تروجيلو في جمهورية الدومينيك، أو نظام بارك في كوريا، ما كان يمكنها البقاء طويلاً في مواقعها لولا المساعدة العسكرية الأميركية بالتجهيزات والتمويلات والخبراء». ويسلّم: «بأن الولايات المتحدة هي حقاً من أوائل باعة المَدافع في العالم»، مُضيفاً أن «ذلك في سبيل المساعدة على

دفع التخريب الشيوعي، المرادف للبؤس، والديكتاتورية والدّمار، من دون عودة الحرّيات». ولقد انكسرت شوكة الشيوعية، ومع ذلك لا تزال الولايات المتحدة «من أوائل باعة المَدافع في العالم»، وأكثر من أي وقت مضى، إنما هذه المرّة ليس لإسقاط ديكتاتوريات، بل لإقامة ديكتاتوريتها هي.

وأما بخصوص الدّعم المقدَّم للطغاة، فلا ينكره بورستين. يقول: «حتى السبعينيات كانت وكالةُ المخابرات المركزية، المؤسَّسة سنة ١٩٤٧، أداة تلك النشاطات السرية. والواقع هو أن تدخلاتها لم تعد تُحصى: في إيران، حيث أسهمت في إعادة الشّاه إلى عرشه سنة ١٩٥٣؛ وفي البرازيل، حيث ساندت انقلابَ العسكريين سنة ١٩٦٤؛ وفي كمبوديا، حيث شجّعت على الإطاحة بحكومة الأمير سيهانوك المحايدة؛ وفي كوبا، حيث قامت بعملية غزو فاشل لخليج الخنازير سنة ١٩٦١ وسعت إلى اغتيال فيدل كاسترو؛ وفي غواتيمالا، سنة ١٩٥٤، حيثُ أرعبت بداياتُ الإصلاحات الاجتماعية مع الرئيس آربنز، مصالحَ اليونيتد فرويت».

وهو وإن نقضَ تهمة «الهيمنة الاقتصادية والمالية للرأسمالية الأميركية» فإنه مضّطر إلى الاعتراف بوجود شركات متعدّدة الجنسيات مع فروعها في كل الكرة الأرضية، وبسيطرة الدولار، فكلاهما «أداة لهذه الهيمنة». ولئن وُجد عملياً «تقسيم دولي للعمل، يحفظ للولايات المتحدة النشاطات الأشرف والأكثر وعداً بالمستقبل»، ولئن «حظي الدولارُ بامتيازات استثنائية» تبدو بفضل «النظام المسمى نظامَ جاميكا، الذي يعود إلى ١٩٧٦، والذي عزَّز هذا النصر للدولار»، قد سمحت لواشنطن بأن «تستدين بلا حدود حتى تغلِّب باستمرار أهدافها الداخلية الخاصة»؛ ولئن كان صحيحاً «أن الولايات المتحدة لم تتمكن من الهرب من صفّارات المذهب التسامحي وأنها المسؤولة الرئيسية عن عجز هذا الذي لم نعد نتجاسر على تسميته باسم النظام النقدي العالمي»، فكيف يمكنُ إنكار «الهيمنة الاقتصادية والمالية للرأسمالية الأميركية؟».

حين يردّ بورستين أخيراً على تهمة أخرى، تهمة أمركة الأرض،

يعترفُ: «الواقع أن في ما يرسله لنا الأميركيون، هناك الكثير من التفاهة، وحتى هناك الكثير من العناصر المقلقة، سواء تعلّق الأمر بالهامبورغر المحشو بالبصل والكاتشب، أم تعلق بالأفلام المتلفزة المعلَّبة، وتصرّفات الوحوش الكاليفورنية، وهذا الصراخ الذي يسمّى موسيقى، أو استهلاك مختلف الأدوية والمخدّرات». وما دام كل هذا موجوداً، فكيف يمكن إذاً الإنكار أن «أمركة الأرض جارية. فأنماط الاستهلاك والأزياء والمخططات الأيديولوجية المرسومة في الولايات المتحدة تنتشر في كل مكان، حتى في البلدان الاشتراكية، وهي تحظى بمجهود إعلاني لا نظير له. والفوارق الثقافية التي تشكل ثروة الإنسانية هي في طريق الزوال، بمقدار ما سحقها دولاب الزّي الواحد الضاغط. إن الثقافة الأميركية، إذ استفادت من تفوّقها المادي، ليس بلا مهارة، إنّما أفسدت الأرض. فهناك حيث تفرض نفسها، تفكّك البنى الاجتماعية التقليدية، وتُبيد العادات والفولكلور المحلي، وبلا كلل، تنتشر الامتثالية فوق العالم، امتثالية «صنع أميركا»، ترمي إلى تحويل كل البشر إلى أميركيين صغار بليدين». ألا يجب أن نرى في ذلك أن «الأميركيين صنعوا سلاحاً أكثر خطراً لكي يخدم العالمُ مصالحَهم وطريقة تفكيرهم؟». إن إثارة المسألة تعني الرّد عليها، وهنا يبدو دانيال بورستين مساعداً ثميناً.

إن هذا الكتاب شديد على الأميركيين؛ فعلى مقدار الخطر، يجبُ الرّد برفض واضح فلا نوقظ الناس على وعي الأمور حين نكتفي بالهمس في آذانهم. لقد حاول هذا الكتاب تبيان آلية، آلية غزو مختلف ثقافات العالم من جانب الأيديولوجيا الأميركية (الاقتصادية والسياسية والثقافية) التي تنكبُّ على محوها في كل مكان. وهو لم يحاول تحيينا جديداً، مستحيل التحقيق في كل حال، نظراً إلى أن التطور يومي. وبعد التنديد بالآلية، تبقى المسؤولية، كاملة، على كاهل القارئ الذي يحدّد آثارها يومياً. والآن بعدما أُطلقت الرسالة بقوّة، المطلوب مد يد صداقة إلى شعب الولايات المتحدة؛ لكنها يد غير منكسرة.

هناك صوت يدعونا من وراء القبور، هو صوت الفيلسوف جان ـ ماري بنوا الذي طالبنا منذ أكثر من ثلاثين عاماً، بألاّ ننام وألاّ نتقبّل الانخفاض «إلى حالة مستهلكين شبعانين ومنتجين مُستَغلين ومبهورين في آن». كان يوصينا بالمقاومة وبألاّ نعود مخدوعين بواقع العالم.

إن هذه الحقيقة، مع فجر العام ٢٠٠٠، هي نوع من «الحتمية الأطلسية». كتبَ بنوا: «الحتمية تتناغم مع العبودية، ونحن نشهد اليوم تعزيزاً لهذه المبايعة المصوَّرة كأنها من «طبيعة الأمور»، سواء طابقت التطلعات العميقة للفكر السانسيموني الذي لم ينقطع في سذاجته الاشتراكية المزيّفة، عن الحلم بأن الاهتمام بالبشر قد انتهى، ليبدأ الاهتمام بإدارة الأشياء وحسب».

يجب استبعاد هذه الحتمية الأطلسية، وإننا ندعو الولايات المتحدة ذاتها إلى أن تعاود تعريف المصطلحات، وأن تتعلّم احترام الآخرين. وإذا لم تصغِ لنا، فلنردّ، مثلاً، بسلاح نملكه جميعنا: المقاطعة المبرمجة لمنتوجات «صُنِعَ في أميركا». يتابع الفيلسوف: «بأي حق سنعتبر أنفسنا أنّنا مقدورون، بقدر محتوم، لكي نتقاسم أيديولوجيا الطريق الأميركية في الحياة، وباسم أي أمر من القَدَر، سنرى فيهم مستقبلَ مجتمعنا»؟ إنه يدعونا إلى استماع كلود ليفي ـ ستروس، خطيب هذا التنوع الذي يشكّل عظمة البشر عندما يريدون تجاوز بعضهم حقاً. يقول: المقصود هو «ألا ننسى أبداً أنَّ أية شريحة من البشر لا تملك صيغاً يمكن تطبيقها على الكل، وأن بشرية مُذابة في نمط معيشي وحيد هي بشرية لا يمكن تصوّرها، لأنها ستكون بشرية عظميّة».

فلنساعدْ الأميركيين ـ ولنساعد أنفسنا في المناسبة ذاتها ـ على رفض تحجير العالم.

ملاحــق

ملحق I

امبريالية تطردُ أخرى

ڤيتنام

اللغة الأميركية المزدوجة حول الاستعمار، تجلّت بكل سعتها في ڤيتنام.

كانت فرنسا قد غزت المنطقة بين ١٨٥٩ و١٩٨٣؛ وبموجب «معاهدة تيانجين»، سنة ١٨٨٥، اعترفت الصّين بالسيطرة الفرنسية. ما بين ١٨٨٥ و١٨٨٦، قامت انتفاضة قومية، دفعت السلطات الفرنسية إلى دمج المستعمرة في اتحاد الهند الصينية، المُقام سنة ١٨٨٧. وفي سنة ١٩٣٠، أنشأ هوشي مينه الحزب الشيوعي الهندي ـ الصيني؛ وبعد عامين، عُيِّن باو دي امبراطوراً.

سنة ١٩٤٠، خلقَ وصولُ اليابانيين وضعاً صعباً؛ إذ اضطرت السلطاتُ الاستعمارية إلى التراجع أمام الاختراقات اليابانية، فخسرت هيبتها أمام عيون الڤيتناميين. وُلدت انتفاضات وتمرّدات، قمعتها الشرطة الاستعمارية بعنف. سنة ١٩٤١، ارتكبت حكومة ڤيشي خطأ القبول بمبدأ دفاع مشترك ياباني ـ فرنسي ضد القوميّين. أما ضربة بيرل هاربور فقد فسَّرها الفرنسيون هناك بأنها علامة إيجابية، ما دامت تعلن قيمة دخول الولايات المتحدة الحرب، ووجوب قدومها لـ «رمي اليابانيين في البحر». وإذا كانت حياة التقشّف في

المستعمرة تجري بشكل جيد، فإنها لم تمنع سلطات الاحتلال اليابانية من القيام بدعاية آسيوية، مضرّة بفرنسا. واعتباراً من ١٩٤٢، سارت الأمور في منحىً سيئ، إذ أدّت الانتصارات اليابانية في آسيا، إلى قطيعة مع المتروبول؛ وفي العام التالي، بينما كانت انتصاراتُ الحلفاء في الباسيفيكي تستولد الأملَ، جرى سراً إرسال مبعوث إلى الجزائر العاصمة، لكي يتلقّى تعليمات من الجنرال ديغول. لكن العام ١٩٤٤ عجّل في تفكيك السلطة الفرنسية في الهند الصينية؛ وأدّت عمليات القصف الأميركي في المنطقة، إلى قطع إمداد الأرزّ من الشمال مما أوقع مجاعةً شديدة.

يشكّل يوم ٩ آذار/مارس منعطفاً. فقد خشي اليابانيون من الوقوع بين نارين في حال وقوع هجوم أميركي، فاستولوا على المستعمرة الأوروبية وانتهكوا النساء وقتلوا أكثر الرجال بعدما عذّبوهم وأذلّوهم. وقتلوا في كل المنطقة ألوفاً من الأوروبيين، ورأى الڤيتناميون أن المحتلين السابقين فقدوا كل رصيد.

شدَّد جميعُ الناجين على واقعة: أنهم كانوا ينتظرون تدخّل الأميركيين، لكن هؤلاء لم يظهروا. عملياً، اتخذ «مؤتمرُ بوتسدام» بين روزفلت وتشرشل ـ الذي لم يُدعَ إليه الجنرال ديغول، ولم يُستَشَر بصدده ـ قراراً بعدم التحرك. كان المقصود ترك الوضع ينهار كفايةً، حتى لا يعود مقبولاً الوجود الفرنسي في الهند الصينية على الإطلاق؛ الأمر الذي يؤدي إلى استحالة الرجوع إلى النظام القديم. فالجوع أدّى إلى أوبئة، اعتُبر الفرنسيون مسؤولين عنها، كما جاء على لسان شيوعيي هوشي مينه، المدعومين من عملاء الـ OSS الأميركية، الذين كانوا يزوّدونهم بالسلاح واللوجستيك والمستشارين العسكريين. في المقابل، بدا الخطاب الرسمي للولايات المتحدة متعاطفاً مع فرنسا.

يوم ١٧/٨/١٩٤٥، تقلّد الحزب الشيوعي السلطة في هانوي. وقوبلت محاولة ترميم السلطة الفرنسية في المنطقة بخصومة علنية من جانب الأميركيين والصينيين. وفي ٥/١٠، وصل الجنرال لكرك إلى سايغون،

وأراد أن يكون مطمئناً. فأعلن الأميرال تييري دارجانليي السلام، في ٣/ ١١. والواقع هو أن الحرب قد بدأت بين الڤياتمينه وفرنسا. استُدعي باودي، وجرى الاعتراف باستقلال ڤيتنام داخل الاتحاد الفرنسي، وبعد عقد من المعارك، هزم الڤياتمينه القوات الفرنسية هزيمةً نهائية في موقعة ديان بيان فو. ثم أقرّت «معاهدة جنيف»، سنة ١٩٥٤، تقسيم البلد إلى شطرين، عند خط الاستواء ١٧.

سنة ١٩٥٥، خُلع نفو دينه دييم، الامبراطور؛ فالرجل الجديد القوي هو رجل الأميركيين. صارت سايغون عاصمة الجمهورية الڤيتنامية ونعمت بالمساعدة العسكرية والاقتصادية الأميركية، وفي الشمال صارت هانوي عاصمة جمهورية الڤيتنام الديموقراطية بقيادة هوشي مينه. سنة ١٩٥٦، تجمّع معارضو نظام نفو دينه دييم في تنظيم الڤيتكونغ الذي أقامه الشيوعيون. ثم جرى إنشاء الجبهة الوطنية لتحرير ڤيتنام الجنوبية، سنة ١٩٦٠؛ وفي عام ١٩٦٣، جرى اغتيال نفو دينه دييم. وتلى ذلك حينٌ من الفوضى السياسية، تميَّز بصراع بين الكاثوليكيين والبوذيين.

منذ ١٩٦٢، صار مضموناً الدعم الواسع من الولايات المتحدة للنظام الفاسد في جنوب الڤيتنام. بادئ الأمر كان عدد المستشارين ٦٨٥ سنة ١٩٦١، فارتفع عددهم إلى ٥٥٧٦ خبيراً عسكرياً أميركياً سنة ١٩٦٢، وإلى ١٦٧٣٢ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣. وفي ذروة الحرب، جنّدت الولايات المتحدة ما لا يقل عن نصف مليون رجل في ڤيتنام. وصارت المجازر والمذابح والأعمال الوحشية، من الطرفين، جزءاً من التاريخ.

من المفيد التوقّف عند دوافع الأميركيين.

هي حصيلة تصوّرات تنامت في البيت الأبيض منذ ترومان. من هذه الزاوية، أيزنهاور متمّم لترومان، مثلما كنيدي متمّم لعمل أيزنهاور. فتحت ضغط رجال من طراز جون فوستر دالاس، تبلور تشدّد في المواقف الأميركية. لم يعد وارداً التفاهم مع الشيوعية، التي يجري التنديد بما تمثّل

من تهديد دائم للعالم. فبدلاً من سياسة الاحتواء، التي تقبل بوجود منطقة نفوذ سوفياتي، قامت سياسة الـRoll Back، فاستهل أيزنهاور النظرة الجديدة (New Look) التي تعطي الأولوية للتسلح النووي على التسلح التقليدي. فجرى تخصيص أرصدة هائلة لحاملات الطائرات والقاذفات، ثم للصواريخ لاحقاً. لقد حظي الطيران الاستراتيجي والبحرية بتأييد الرئيس والبنتاغون؛ وجرى اعتماد استراتيجية خطيرة للهجمات الكثيفة، من دون الخوف من جرّ الكرة الأرضية إلى حافة الحرب النووية.

صفوة الأمر أننا شهدنا عولمة الحرب الباردة. فقد تعاظم دورُ وكالة المخابرات المركزية (CIA) التي أنشأها ترومان سنة ١٩٤٧؛ وتكاثرت تدخلاتها: مساندة انتفاضة هنا، وإطاحة هناك بزعيم يُعتبر «تقدمياً» أكثر من اللازم، واغتيالات وعمليات تخريب. حتى إن الرئيس كنيدي، المتعطّش للمفاجآت، الحسَّاس فوق ذلك لوجه دوره الرسالي، انجرّ إلى الدوامة، مُصغياً لمستشاريه العسكريين وكذلك لوكالة المخابرات المركزية. ومع ذلك، تخلّى عن استراتيجية القصف الكثيف، التي آثرَ عليها الرَّدَّ المتدرّج. لكن اغتيال ديم سنة ١٩٦٣، جعل الحرب محتومةً. فهذه بدأت في عهد كنيدي، وبلغت حدوداً مأساوية في ظلّ جونسون، الذي صدّق ضجيج الحريات التي تكلمت عنها الصحافة (Credibility gap).

ذاك أن الرئيس شعر بأنه قوي، ما دامت الولايات المتحدة لم تبلغ يوماً هذا المبلغ من القوّة. عدا عن أن شعور التفوق الأميركي بدأ يبهر السكان ويلوّثهم بجنون العظمة. كتب أندريه كاسبي: «لقد فرض الـ WASP لغتهم، وثقافتهم ونمط معيشتهم؛ وجعلوا من البروتستانتية ديناً مرجعياً، فضلاً عن كون تنوّع التسميات ينتج سلّماً اجتماعياً حقيقياً للقناعات البروتستانتية. زدْ على ذلك أن الـ WASP لا يتحمّلون أنماطاً ثقافية وفكرية أخرى، فخفّضوا الكثافة الاستثنائية لسكان الولايات المتحدة، إلى أبسط تعابيرها». فالأميركيون لا يشكّون لحظة في أنهم على حق، لذلك كثّفوا أعمالهم الحربية. وليس من الغلوّ الكلام على بربرية أميركية في هذه

المناسبة. فهم يسيطرون على الجو سيطرة مطلقة، وإذا بهم يسحقون الأرض الڤيتنامية الشمالية سحقاً بقنابل النابالم وسواها. لقد ارتكبوا، حقاً، مجزرة بيئية، بينما الأضرار اللاحقة بالبشر ستترك آثاراً دائمة، لأن ألوفاً من الڤيتناميين سيجتاحهم السرطان الناجم عن القنابل، بعد نهاية الحرب. في آخر السبعينيات، وضع نيكسون حداً للنزاع. الحقيقة أن المعارضة للوجود الأميركي في الڤيتنام كانت قد سجَّلتْ نقاطاً في أميركا ذاتها.

إن الكشوفات المؤلمة عن الأساليب التي استعملتها جحافل «العم سام»، لا سيما مجزرة سكان مي لي المجانية، غداةَ هجوم تيت، قادت الولايات المتحدة إلى ترك «جنوب ـ شرقي آسيا»، وإلى الهزيمة. في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦، تشكّلت محكمة راسل الدولية «للنظر في جرائم الحرب الأميركية في ڤيتنام».

في كتاب مرموق (١٩٩٧)، وصف غابرييل كولكو ڤيتنام الراهنة، بڤيتنام «ضحايا النصر». فما كادت تمّحي ذيول الحرب، حتى بدأت رموز جديدة بتهديد الڤيتناميين. فقد عاد الدولار بقوة، ومعه عاد الفقر والأثرياء الجدد والتقسيم الدولي للعمل، وعاد الكادحون المستغَلّون الذين لا يمكنُ فصلهم عن الليبرالية المتطرفة، الظافرة. يقول: إن تاريخ ڤيتنام المعذَّبة قد انتهى بهزيمة جميع أولئك الذين ناضلوا في سبيل إقامة أمة أفضل وموحَّدة. فالحزب الشيوعي انحنى أمام العقل التجاري. والحصار الاقتصادي الأميركي الطويل، كان قد فُرِض لسبب واضح: إجبار منتصري اللحظة على الدَّمار، حتى يفتحوا، لاحقاً، حدودَهم أمام عودة بالثياب المدنية، لا بالملابس المُرقَّطة. اليوم صار الانتقام والبيزنس حقيقة.

ملحق II

سابقة كوريا

بتاريخ ٢٥/٦/١٩٥٠، نقلت الوكالة الأميركية، «يونيتد برس انترناشيونال»، أن «الشيوعيين الكوريين الشماليين، المدعومين من الاتحاد السوفياتي، غزوا اليوم جمهورية كوريا الجنوبية التي تساندُها أميركا، وبعد ذلك بثت إذاعتهم إعلان حرب». على هذا «الهجوم المفاجئ»، ردَّ الرئيس ترومان بتدخل الطيران الأميركي ثم أيقظ من النّوم الأمين العام للأمم المتحدة، تروغ لي، عند الثالثة صباحاً، وسرعان ما اندهش هذا وهو يجدُ بين يديه مشروعَ قرار جاهزاً. إنه **كتاب أبيض**، منشور بعد الحادث بعدّة أشهر، هو الذي كشفَ أنَّ مفتّشي الأمم المتحدة كانوا قد لاحظوا أن الجيش الكوري الجنوبي كان منتشراً في موقع دفاعي محض، وأنه فوجئ، إذاً، بالهجوم عليه. لكنَّ الجنرال ويللوغبي رئيس الأجهزة السرية الأميركية في كوريا، أعلن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥١: «منذ عدَّة أسابيع كان الجيش الكوري برمّته في حالة استنفار، وكان موجوداً على موقعه عند الخط ٣٨».

في ختام تحقيق أجراه صحافي مستقل، سنة ١٩٥٢، تبيَّن أن «الثّقوب والأقاويل والأكاذيب المشينة للجنرال ماك آرثر ورئيس مخابراته (...) أسهمت في استراتيجية قتال، هدفها توسيع الحرب إلى الصين»، ذاك أن الجنرال صمَّم بجدية، كما نعلم، على إطلاق قنبلة ذرية فوق الصين(٥٧)، كما أن الولايات المتحدة أعلنت، سنة ١٩٦٤، أن الطرّاد مادوكس تعرَّض

لهجوم مزدوج، في خليج تونكين: ٢ آب/أغسطس، ثم ٤ منه.

كان وراء هذه الهجمات دوريات بحرية ڤيتنامية شمالية. الأمر الذي قدّم للرئيس جونسون، يوم ٥ آب/أغسطس، ذريعة لقصف منشآت ڤيتنامية شمالية. ثم حصل من الكونغرس على كل التأييد اللازم لشنّ الحرب. وشاعت روايات أخرى حول الحادث. اليوم بانت حقيقتها؛ لكنّها كانت في حينها مُدانة على الفور، بوصفها دعاية، ترفضها سلطات واشنطن، التي صدّق كلامها جيل كامل من الأنتلجينسيا الغربية.

نعلم اليوم أن الطرّاد مادوكس كان يجول، يوم ٢ آب/أغسطس، ليس في المياه الدولية كما قيل آنذاك، بل في منطقة الـ ١٢ ميلاً، التي تعتبرها ڤيتنام الشمالية مياهاً إقليمية، وبينما لامست رصاصةُ الطرّادَ مادوكس على سبيل الإنذار، كانت الزوارقُ الڤيتنامية الشمالية قد أُصيبتْ بأضرار بالغة، وقد تحطّم بعضها. وثمة حادث آخر، اخترعته الولايات المتحدة كلياً. جيم ستوكدال، طيّار أميركي تقوم مهمته على تغطية الطرّادات، جرى إسقاطه بعد ذلك بعدّة أيام، وبقي طوال سبع سنوات سجيناً لدى الڤيتناميين الشماليين. حين نشر مذكراته، بعد عدَّة سنوات، كتبَ: «لم يقع حادث، لم يكن هناك معركة، ولا دخيل متسلّلاً واحداً. لم يفتحوا النّار أبداً، ولم يوجدوا أبداً»، لكنَّ قبطان مادوكس «ظنّ أنه كان يرى» بقعتين فريدتين على شاشة راداره. وبعدما سحب تفسيره بعد ذلك بساعات، تظاهرت سلطات واشنطن بأنها لم تلاحظ ذلك، ومضت إلى الأمام.

ملحق III

حرب الخليج والتلاعب بالعقول

نعلم اليوم أنَّ حرب الولايات المتحدة ضد العراق جرى تحضيرها منذ أمدٍ بعيد. وكما هو الحال في كل مرة يرى الأميركيون عملية عسكرية مفيدة لمصالحهم، تغدو هذه العملية موضوع إعداد نفسي بطيء وكثيف للرأي الدولي. ذاك أن عملية تزوير إعلامي كهذه، عن طريق الصحافة (المكتوبة، المسموعة والمرئية) كانت قد سبقت غزو كوبا. إن انفجارَ مين في مرفأ سانتياغو الذي أعدّه الأميركيون أنفسهم، جرى استخدامه عملياً كذريعة للتدخل، تحت غطاء «الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة»؛ التدخل الذي استولى من خلاله الأميركيون على الفيليبين وبورتوريكو وجزيرة غوام، من دون أية شرعية، وكانت قد حظيت بإعداد مماثل كل من الحربين العالميتين، وحرب كوريا وحرب ڤيتنام.

جرى منهجياً إسدال ستار الصمت على كل العناصر التي من شأنها تسويغ أو على الأقل إضاءة الأصل التاريخي لغزو الكويت من طرف العراق. ولا كلمة واحدة حول كون العراق يطالب بالكويت منذ الثلاثينيات، وأنَّ حدود الدول العربية في القرن العشرين جرى رسمها بموجب المصالح الخاصة للولايات المتحدة وبريطانيا العظمى عدا عن أن النفط وإرادة إسرائيل لعبا دوراً أولوياً في قرار إدارة بوش بافتعال نزاع. وفوق ذلك، أن صعود العراق بقوة في المنطقة، العراق القادر، ربما، على ممانعة المخططات

الأميركية ـ الإسرائيلية في هذا الرّبع من العالم، ظهر لواشنطن أمراً لا يُطاق ولا يمكن احتماله. من هنا، كانت الحملات الصحافية اللاهبة، سواء في الولايات المتحدة أم في إسرائيل، التي انضمّت إليهما وساندتهما كل وسائل الإعلام الأوروبية الكبرى. وجاء إضفاء الطابع الشيطاني على الخصم، لإتمام المعادلة: صدام حسين = هتلر. ولم تعترض الصحافة الأوروبية على شيء من ذلك كله، فذهبت إلى «شيطنة» صدام حسين، وإلى تجميل صورة عدوها السابق حافظ الأسد، من دون أن ترى في الأمر مفارقة.

وأكملت الأمم المتحدة، المؤتمِرة دوماً بأوامر الولايات المتحدة من خلال القرار رقم ٦٦٠ بتاريخ ٢/٨/١٩٩٠، حملةَ التسميم التي شنّتها وسائل الإعلام فلم تجر أية إشارة إلى الطلبات العاجلة التي قدَّمها العراق للكويت خلال شهر تموز/يوليو ١٩٩٠، تلك الطلبات التي قوبلت دوماً بالرفض. إن من حقنا التساؤل عن صمت واشنطن عن الاستعدادات العسكرية العراقية في المرحلة نفسها. وادّعى الأميركيون أنهم «فوجئوا» بغزو الكويت، يوم ٢ آب/أغسطس. ويلزمنا الكثير من السذاجة حتى نصدّق أن الأقمار الأميركية، القادرة على رصد سيجارة مشتعلة في أي مكان من الأرض، كانت عاجزة عن رصد حركات قوّات كبيرة كتلك التي أفضت بعد عدة أسابيع إلى الهجوم على الكويت.

الحقيقة هي أن الولايات المتحدة أرادت هذه الحرب وأعدَّت لها. وإلا فكيف نفسر الرفض غير المبرّر الذي أظهره جورج بوش (الأب) في مواجهة طلبات صدّام حسين ما بين آب/أغسطس ١٩٩٠ وشباط/فبراير ١٩٩١؟ هناك ما لا يقلّ عن ستة مقترحات سلمية قدّمتها بغداد، وكلها تنصُّ على الانسحاب العراقي من الكويت: اقتراحا ٣ آب/أغسطس، واقتراح ١٢/٨/١٩٩٠ واقتراحا ١٥ و٢٣ شباط/فبراير ١٩٩١ (...). بادئ الأمر، كان المطلوب عقد قمة عربية مصغّرة، ثم حصول العراق على منفذ في الخليج، والإشراف على حقل الرميلة النفطي الذي يقع ٩٥٪ منه في الأراضي العراقية، ثم الجلاء عن الأراضي التي تحتلها إسرائيل (وهو شرط تدَّعي

الولايات المتحدة أنها تؤيّده اليوم). ثم طالب العراق برحيل القوات الأجنبية عن الخليج، وإتاحة الفرصة أمام الشعب الكويتي للتعبير الديموقراطي عن مستقبله. أخيراً، وافق العراقُ في ١٩٩١/٢/٢٦ على الانسحاب غير المشروط من الكويت. فكان يردُّ الرئيس بوش على كل من هذه الطلبات بالرفض القاطع. ولو كانت تتمتع الأمم المتحدة أو الأمم الأوروبية بموقع استقلالي حقيقي، لما حدث شيء من كل ذلك.

لا تُعَدّ ولا تحصى الأكاذيب والتزويرات والتلاعبات بالوقائع، التي تداولتها الصحافة المكتوبة والتلفزة والإذاعات ما وراء الأطلسي، طوال النزاع، مع دعم بلا حدود من جانب الصحافة الأوليغارشية العالمية. فلا تزال في ذاكرتنا الاختراعات المتعلقة بالقوة «الخارقة» للنيران العراقية، وبالعراق «رابع جيش في العالم»، و«الشهادات العفوية» حول تجاوزات الجنود العراقيين في الكويت. ولنضف واقعةً أخرى: التحقيق المتلفَز الذي يُظهر جنوداً عراقيين ينكّلون بحاضنات في دار أمومة كويتية، مما تسبّب في وفاة كل الرضّع؛ ثم تبيّن أن ذلك التحقيق المزعوم لم يكن سوى «نتاج» قامت به شركة اتصالات أميركية، للتأثير في الرأي العام.

هناك وجه آخر يتعلق بجرائم حرب أميركية حقيقية، وُصفت بأنها جرائم حرب في القرار الظني للجنة التحقيق التي شُكّلت لاحقاً. ومما جاء فيها أن «الرئيس جورج بوش حرم عمداً الشعب العراقي من الأدوية الحيوية ومياه الشرب، والغذاء ومنتوجات ضرورية أخرى». لقد كان المكوّن الأساسي للهجوم على العراق هو المنع المبرمج لمنتوجات وخدمات ضرورية جداً، لتدمير إرادة السكان، وتدمير قدرتهم الاقتصادية، وخفض عددهم، وإضعاف صحتهم، فأقدمت الولايات المتحدة على فرض حصارات، آمرة بمحاصرة بحرية أميركية، مما يشكّل عملاً حربياً؛ وقصفت عمداً وعلناً المنشآت الكهربائية، مما أدّى إلى إغلاق المستشفيات والمختبرات وفقدان أدوية ودم وبلازما؛ كما قصفت عمداً مستودعات الأغذية والأسمدة والبذار. إن هذا السلوك يخالف معاهدات لاهاي وجنيف

وإعلان حقوق الإنسان واتفاقيات أخرى، ويشكل جريمة بحق الإنسانية.

إريك هوسكينز، طبيب من الجنسية البريطانية، مقيم في العراق خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩١، رفضت شهادته معظمُ الصحف الغربية المهمة (لا سيما **لوموند** و**لوسوار**)، يقول: «إن حوالى ٢٠٠٠ طن من الحليب المجفف، المخصص للرّضع، جرى شراؤها قبل آب/أغسطس ١٩٩٠ من جانب العراق، ظلّت مجمّدة في مختلف مرافئ العالم. لديّ رسالة من نائب رئيس شركة نستلة، يعدّد فيها كميات هذه المشتريات وأماكن تخزينها. إن مدّة انتهاء صلاحية هذه المواد باتت قريبة. يمكن أن نتوقّع إتلاف كميات كبيرة من الحليب المجفف. قبل آب/أغسطس (١٩٩٠)، كان العراق يستورد أدويةً بما يفوق ٥٠٠ مليون دولار سنوياً؛ وكما تقول عدة مصادر، منذ آب/أغسطس ١٩٩٠ يجري سد واحد على ثلاثين من الاحتياجات العراقية إلى الأدوية. هناك نقص هائل في الأدوية، بما فيها اللقاحات والإنسولين والبنج والمضادات الحيوية. ولانعدام اللقاحات، جرى في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، توقيف برنامج تلقيح الأطفال. واليوم نلاحظ إصابات وأوبئة كثيرة معدية. إن التموين بالمنتوجات الغذائية وبالأدوية يُستعمل كسلاح ضد الشعب العراقي. إنه انتهاك لحقوق الإنسان...».

إن الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة، بأمر من الولايات المتحدة، تسبب في موت أكثر من مليون نسمة من المدنيين العراقيين. وعلى الرغم من اعتراضات بلدان ومنظمات كثيرة، يواصل الأميركيون رفضهم رفع الخطر، بدون أي تبرير مقبول. إن الرأي الدولي يشهدُ مذبحة بشرية، وهو عاجز ولامبال.

ملحق IV

أهم التدخلات الأميركية في العالم

١٨١٩ ضمّ فلوريدا

١٨٤٦ بداية الحرب العدوانية على المكسيك، وضم أراضي كاليفورنيا ونيومكسيكو، وأريزونا ونيڤادا وأوتاه، الحالية.

١٨٥٤ أجبر الكومودور بيري، بنيران مدافعه، اليابانيين على فتح مرافئهم أمام التجارة الأميركية.

١٨٩٨ غزو الفيليبين، غزو كوبا،

ضم هاواي، ضم بورتوريكو، ضم جزيرة غوام.

١٩٠٠ اشتراك أميركا في حرب البوكسرز، في الصين.

١٩٠٣ تدخل في باناما لمساندة الطغمة الموالية لأميركا، التي استولت على السلطة.

١٩٠٦ تدخل في كوبا.

١٩٠٩ تدخل في نيكاراغوا.

١٩١٢ تدخل في نيكاراغوا (إرسال البحرية).

١٩١٤ تدخل في المكسيك.

١٩١٥ تدخل في هايتي، التي صارت محمية أميركية.

١٩١٧ الاشتراك في حرب أوروبا،
إنزال في كوبا لتنصيب رئيس موال لأميركا.

١٩٢٤ احتلال سان دومينيك.

١٩٢٥ عادت القوّات الأميركية بعد شهرين من رحيلها عن هايتي.

١٩٣٤ احتلال هايتي.

١٩٤١ حرب الباسيفيكي التي انتهت بالقصف الذري لهيروشيما وناغازاكي.
الاشتراك في حروب أفريقيا الشمالية وأوروبا.

١٩٤٧ إنشاء وكالة المخابرات المركزية CIA، التي أسقطت عملياتها حكومات على مدى عقود، بواسطة القتل والتخريب... إلخ.

١٩٥٠ حرب كوريا.

١٩٥٤ تدخل قوّات أميركية في غواتيمالا، بدعم من وكالة المخابرات المركزية.

١٩٨٢ إرسال المارينز إلى لبنان.

الهوامش

(١) الكتب والكتّاب، ذكرناهم في المصادر والمراجع ، آخر هذا الكتاب.

(٢) مفهوم محض أسطوري، في الواقع: إذْ الحالةُ الطبيعية هي الغاب.

(٣) ظلّ الهنود سلبيين، إذ تجاوزتهم الأحداث.

(٤) لتبرير ضم الفيليبين، سيذهب الرئيس ماكينلي إلى حدّ دعوة الإلهام الإلهي الذي يُقال إنه، في خلال صلاة، شجّعه على عمله.

(٥) مع ذلك، فلنلاحظ أنّ بعض الصحف، ومنها ***Illustration***، لن تخفي اشمئزازها من موقف الولايات المتحدة، الانتصاري والوقح، إذ إنها ندّدت، بلا مواربة، بالأمر الواقع وقانون الأقوى، وكذلك انتقدت جبن الأوروبيين وقلة تضامنهم مع بعضهم.

(٦) التماثلات بين اللغة الأميركية المتخشّبة ولغة الاتحاد السوفياتي السابق، كافية العدد، لكي يُعزى هذا الاستعمال لحقل معجمي واحد، إلى مناهج «تطبيع» و«فرض وصاية» متشابهة.

(٧) هل يجب أن يُفهم من ذلك أن شعوب البلدان الأميركية الأخرى، شمالاً وجنوباً، ليست من «أعراق شريفة»؟

(٨) دافع بول بيروخ عن الذرائع الخاصة التي قدّمها المنظرون الحديثون لليبرالية الجديدة، مبيّناً مدى كون المراحل الكبرى للثراء والنجاح الاقتصادي القوميين، مراحل حماية في المقام الأوّل.

(٩) نشأت ثروات هائلة، بفضل الدّعارة والتجارة مع الولايات المتحدة، مقابل بؤس مُرعب، خصوصاً في أوساط الفلاّحين.

(١٠) لا بد من الاعتراف بأن أسطولاً ضخماً مثل الأسطول الذي كان يشقّ طريقه إلى جزر هاواي أمكنه الاختفاء عن رصد النظام الدفاعي الأميركي، يشكّل واقعة مشبوهة، فضلاً عن أن مخابرات المسؤولَين الكبيرين في القيادة الأميركية، الجنرال مارشال رئيس أركان

الجيش، والأميرال كينغ رئيس أركان أسطول الأطلسي، كانت على علم بالتهديد الياباني.

(١١) سيغدو التجسس الصناعي والحصول على براءات الاختراع من وسائل تفوّقها وهيمنتها.

(١٢) الذي أُنشئ سنة ١٧٩٢.

(١٣) في أوروبا، سيضع استقلال المصارف المركزية الذي أقرّته «اتفاقية ماسترخت»، ثم المرحلة الحاسمة سنة ٢٠٠٢ ـ العملة الواحدة ـ حداً نهائياً لوجود الدول ـ الأمم، وسوف يعجّلان بحلّ الكيانات في المصل الأميركي.

(١٤) هكذا صارت الولايات المتحدة مسيطرة على معظم الإنتاج في مجالات بالغة التنوع، مثل الموز والذرة والقطن... إلخ. إن «إتفاقية الغات» (OMC) الحديثة ذهبت إلى حد تمليكها البذور والحبوب التي كانت، لتاريخه، ملكاً للفلاّحين المحليين الذين كانوا ينتجونها، وكانوا قد تمكّنوا من ادّخارها من عام إلى آخر.

(١٥) تستفيد منتوجاتُها من دعم خفي للتصدير.

(١٦) هذا يرغم الحكومات على استيراد، بسعر بخس، الحبوب التي توقف الأهالي عن زراعتها.

(١٧) يملك ٢٠٪ من التشيليين ٥٠٪ من الدخل القومي، ويعيش ٣٠٪ إلى ٤٠٪ في الفقر أو في الحرمان الأكبر.

(١٨) نعرف اليوم أنّ جان مونيه (J. Monnet) كان يكره ديغول. فهو مرتبط بعالم الاقتصاد (تاجر كونياك قديم، ومصرفي)، وهو كما قال عنه الجنرال «رجل الأميركيين». وحين نقرأ الملاحظة التي كتبها بعد خطاب ٦/١٨، والتي يتهم فيها ديغول بأنه «عدو الشعب» وأنه نطق بـ «النمط الكامل للخطاب الهتلري»، ويعلن ضرورة «القضاء» على زعيم فرنسا الحرة، إنما نفهمُ مغزى النوع الأوروبي الذي أراد توليده.

(١٩) هناك استثناء للبلدان النامية، التي تُعامَل معاملة خاصة على صعيد صادراتها من المنتوجات المصنَّعة، وهذا ما سُمي «نظام المفاضلات العام».

(٢٠) مثل هذه الأزمة غير مستبعَدة، خصوصاً إذا صارت احتياطات نفط الشرق الأوسط خارج المتناوَل. والحال، فإن هذه الاحتياطات ترتبط كلياً بحسب إدارة الولايات المتحدة. ولا تقف عند هذا الحد إرادة الهيمنة الأميركية، فهي جلية، كما رأينا، في المجالات الأخرى، كالملاحة الجوية والكيمياء والفولاذ... إلخ.

(٢١) هو اتحاد بلدان، عددها ٢٩، أعلنت حيادَها وعدم ميلها لهذا المعسكر أو ذاك، حتى وإن كانت مودّتها أكثر ميلاً إلى موسكو، من واشنطن.

(٢٢) انكبَّ دالاس على تنفيذ المشروع بحماسة، يفسِّرها تحرُّكه الشخصي. فهو مستشار الرئيس

ويلسون في «مؤتمر فرساي»، وناشط في عدة مؤتمرات دولية لنشر الإيمان المسيحي. كان يؤمن بقوة بالدور الإلهي للأمة الأميركية؛ فهو مقتنع بأن رسالة بلده هي قيادة العالم حقاً. في خلال الحرب العالمية الثانية، جعل نفسه محامي حكومة عالمية، تتقلدُ الولايات المتحدة مقاليدها. وهو مفكِّك الشيوعية، قطع آلاف الكيلومترات لإقناع الحكومات الغربية بالخطر السوفياتي والصيني، وبضرورة الاتحاد مع أميركا.

(٢٣) هنا أيضاً تجلّت بوضوح إرادة الهيمنة الأميركية: استعراضات دورية للقوات الأميركية بالقرب من المدن بالبزّة العسكرية، عُراضات زاهية وصاخبة، صورة جيش ظافر لا يمكن قهره. وفي داخل القواعد أقيمت محلات لا تبيع سوى منتوجات مستورَدة من الولايات المتحدة، وموصوفة بأنها الأفضل في العالم، ومنافسة بشكل غير قانوني للتجارة المحلية. ولا يخلو احتلال الأرضي من إثارة المشاعر: ١٤ قاعدة، ٤٠ مستودع أعتدة، أنبوب نفط، ٢٦٠٠٠ عسكري، ٦٠٠٠٠ مدني. وإذا أصغينا إلى أقوال السكان المحليين، رأينا أن سلوك الأفراد مماثل لسلوك الكثيرين من الأميركيين في الخارج، إذ قلّما يختلطون مع السكان المحليين، فهم «صاخبون، متعجرفون، احتقاريون، متكبّرون، مغروررون بتفوقهم، حمقى، غير مهذَّبين، اقتحاميون»: إن الأوصاف كثيرة على أفواه أولئك الذين عانوا منهم.

(٢٤) ضمَّ أعضاء بارزون في الكونغرس أصواتهم إلى صوت التقريرين وصاحبيهما؛ ومثال ذلك السناتور سام نون ولزاسبان، رئيس لجنة القوّات المسلحة في مجلس الممثلين، الذي صار لاحقاً سكرتير الدفاع.

(٢٥) بعض الشخصيّات الشفافة، خصوصاً في فرنسا، أعربت عن معارضتها، ومنها: جان ـ بيار شفنمان، ميشال جوبير، لويس پويل، أندريه جيرو.

(٢٦) كان جون فوستر دالاس المستشار القانوني لشركة ستاندرد أويل، مدبّراً لمؤسسة روكفلر؛ وكان كريستيان هرتر (١٩٥٩ ـ ١٩٦١) مرتبطاً بشركات روكفلر، من خلال مؤسسة السلم العالمي التي كان يديرها دين راسك (١٩٦١ ـ ١٩٦٩). وكان هنري كيسنجر (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧) عضواً في مجلس مؤسسة الأخوة روكفلر للعلاقات الخارجية، بينما كان سيروس ڤانس (١٩٧٧ ـ ١٩٨٠) مدبّراً ثم مديراً لشركة روكفلر وعضواً في الشركة الثلاثية. ومن ١٩٨١ إلى ١٩٨٢، كان ألكسندر هيغ مدير تشاز مانهاتان بنك؛ وكان جورج شولتز مديراً لشركة برشتل، المرتبطة بـ شڤرون وغولف أويل، بينما كان جامس بيكر سكرتير الدولة في عهد بوش، ممثلاً لشركة حقوقيي هوستون التي تخدم الشركات النفطية الكبرى، وكانت تملك عائلته حصصاً مهمّة في شركات إكسون، موبيل، ستاندرد أويل، إلى جانب شركات أخرى.

(٢٧) ذهب الأميركيون إلى أبعد من ذلك، حين أقنعوا الأوروبيين بتشكيل الكالس: Computer-Aided Acquisition and Logistic Support (CALS)، وهو مجمّع يربط بين مكاتب الدراسات العالمية حول الأسلحة والتكنولوجيات الرفيعة. والبنتاغون هو الأقوى في هذا

المجال، إذ يمثّل ٨٠ مليار فرنك من الإنفاق على التجهيزات المعلوماتية والعسكرية وغير العسكرية سنوياً، الأمر الذي يقدَّر له الاضطلاع بدور أساسي في هذا المصرف للمعلومات العالمية. ومما لا شك فيه أنّ النتيجة ستكون إلحاق كل الأبحاث والاكتشافات ذات التوجه العسكري، وحتى الصناعي في العالم، بالقوة الأميركية، أي الإذعان الكامل، من جانب أوروبا، للقوة الدفاعية ذات القرارات الأميركية.

(٢٨) ضربت الولايات المتحدة الرقم القياسي في استعمال حق النقض. لقد استعملته ما بين ١٩٧٠ و١٩٩٠ أكثر من ٦٠ مرة، مقابل ٢٦ مرة لبريطانيا العظمى، لدعم المواقف الأميركية دوماً، وعلى حساب بلدان العالم الثالث أو أوروبا؛ ومقابل ١١ لفرنسا و٨ فقط للاتحاد السوفياتي.

(٢٩) حتى إن رزماً من الدولارات جرى توزيعها، بكثرة، في المقاهي والبارات.

(٣٠) وحدات دنيا غير معلَنة، من الدلّ الثقافي، وهي تالياً كامنة، لاواعية؛ مثلما تكون السّمات Sèmes هي الوحدات الدلالية الدنيا في ألسن طبيعية غير متجلية في بنية لفظية على السطح.

(٣١) لنتذكر حكم ملقيل، الوارد في الباب الأول.

(٣٢) أنظر الملحق رقم ٤.

(٣٣) مثلاً، لا تشذّ عن القاعدة الوكالة التلغرافية السويسرية. فهي إذ تنقل عن كابلات الوكالات الأميركية، نشرت مؤخراً بلاغاً تهكّمياً حول خطاب فديل كاسترو في أعضاء الحزب الشيوعي الكوبي. وجرى الاستهزاء بكل كلمة مهمة قالها رئيس الدولة الكوبية، حتى الإشارات إلى تشي غيفارا، الذي اغتيل منذ ٣٠ عاماً بأمرٍ من واشنطن. صحيح أن سويسرا التي استوحت الدستور الأميركي مباشرة لوضع دستورها، تغذي عبادة حقيقية للولايات المتحدة وللأنموذج الأميركي.

(٣٤) انظر الملحق ٣.

(٣٥) انظر الملحق ١.

(٣٦) إن خطر تحوّل العالم إلى عالم رائين، ندّد به آلان روب ـ غرييه في هذا المجاز اللطيف: (Le Voyeur).

(٣٧) في بلد مثل بولونيا، هناك ١٪ من الصالات المفتوحة أمام الأفلام الوطنية، والباقي تحتكره الأفلام الأجنبية، خصوصاً الأميركية. وفي هنغاريا النسبة هي ٣٪ للأفلام الوطنية، و٩٧٪ لسواها.

(٣٨) لو نظرنا إلى رسم متحرك فرنسي مثل «الملك والعصفور» لبول غريمو، ثم شاهدنا على

الفور بعد ذلك لعدة أيام، وحتى لعدة أسابيع وسنوات (هذا هو المقدار الحقيقي للمشاهد الأوروبي بالنسبة إلى الرسوم المتحركة الأوروبية) رسوماً متحركة يابانية وأميركية، لاندهشنا من التعارض بين العوالم الممثّلة. إن رائعة پول غريمو، أنموذج التنفيذ حيث الشاعريّ ينازعه على العمق الإدراكي، وهذه سمة للتركيب الفكري الأوروبي، لا يمكنها الاكتفاء بتأويل تبسيطي ووحيد التوجّه. فمستويات القراءة غنية، متنوعة الدلالات وصارمة مرجعياً. وبالمقارنة، فإن الرسوم المتحركة الأميركية، مهما بلغت تقنيتها من الجودة ـ وربما بسبب من ذلك ـ تدهشنا بتبسيطها المفرط للواقع. وأما الرسوم اليابانية فإنها تتميّز بعنفٍ لا يمكنه إلاّ أن يترك أثر دائماً ومريضاً في الأدمغة الفتية.

(٣٩) من هذه الزاوية، تبدو بريطانيا العظمى مساعداً قيّماً، ما دام البريطانيّون يشكّلون رأس الحربة الأميركية داخل أوروبا الشمالية، ومثال ذلك بيع سوبر شانيل إلى شركة CNBC الأميركية.

(٤٠) توصّلت الولايات المتحدة إلى إرغام المصارف والإدارات ومكاتب الشرطة والاستعلام، ومراكز البحوث العلمية الأجنبية، على اقتناء الكلبير شيب، وهذا معناه قرع الجرس بالنسبة إلى الاستقلالات الوطنية وحرية الشعوب التي يزداد هزالها أكثر فأكثر. إن المعركة قائمة، نظراً إلى أن نظارة العدل الأميركية عقدت صفقة (طلبية) بـ ٥٠ ألف هاتف، تنطوي على الشرائح الجديدة.

(٤١) راجع حول هذه النقطة، مقال دان شيلر أستاذ الاتصال في جامعة كاليفورنيا ـ سان دييغو، في **لوموند دبلوماتيك**، عدد آذار/مارس ١٩٩٧.

(٤٢) كما توجد، اليوم، قمصان جينز وجاكيتات جينز. . . إلخ.

(٤٣) الوجبات السريعة، على صورة مكدو، كاسحة اليوم. فلا يمرّ أسبوع من دون أن يزول مطعم أو مقهى تقليدي. فهي تنبعث عموماً، بعد بضعة أشغال، مبرقعة بألوان سلسلة أميركية، إيرلندية أو إنكليزية، وملاذاً وحيداً للتلاميذ في أثناء الفُرَص أو في نهاية اليوم.

(٤٤) تتولى سلسلة بيتزا هوت مهمة طمس نابلولي، لمصلحة بيتزا غير فنيّة، محضّرة بلا رهافة، ومشبعة بالكاتشب.

(٤٥) المربوط بطرف اللسان المرتدّ إلى مؤخرة الفم، كما في كلمتي Bird أو Third، الذي لا تلفظه الإنكليزية البريطانية.

(٤٦) ١١ مجموعة عمل تمثل ٣٤ دولة أميركية ما عدا كوبا، حاولت وضع مشروع منطقة، واسعة، قارية، للتبادل الحر، من آلاسكا إلى أرض النّار. المشروع الذي ترعاه واشنطن، يرمي إلى تحييد تأثير مركو سير قدر الإمكان، ولا سيما ALCSA، في حال حصول الأمم الأميركية اللاتينية على استقلالها الاقتصادي المحتمل.

(٤٧) المقصود هو التعاون الاقتصادي الآسيوي الباسيفيكي APEC الذي تقوده أوستراليا؛ الحليف الوفي للولايات المتحدة، سنة ١٩٨٩. إن الأعضاء ـ برونيل، اتحاد ماليزيا، أندونيسيا، الفيليبين، سنغافورة، تايلندا، أوستراليا، زيلندا الجديدة، اليابان، كندا، المكسيك، بابواسيا ـ غينيا الجديدة، كوريا الجنوبية، الصين، تايوان، هونغ كونغ، وبالطبع الولايات المتحدة (انتسبت تشيلي إلى التعاون سنة ١٩٩٤، وفيتنام آخر ١٩٩٦ ـ تهدف إلى ليبرالية التبادل الحر بين آسيا والباسيفيكي سنة ٢٠١٠، وفقاً لوتائر متنوعة، وتدافع بلدان آسيا عن نفسها بشكل جيد، على الرغم من مضايقات صندوق النقد الدولي. فبعد الأزمة المالية التي عانت منها تايلاندا وماليزيا والفيليبين وأندونيسيا، قرّرت هذه البلدان إنشاء صندوق إقليمي بقيمة مئة مليار دولار. هذا الصندوق يتدخل عند وقوع اضطرابات جديدة. وهذا ما تعارضه الولايات المتحدة بالطبع.

(٤٨) «في عهد ولاية بيل كلينتون الأولى، كتب جامس شلسينجر، المدير الأسبق لوكالة المخابرات المركزية ووزير سابق، أن الولايات المتحدة فرضت أو هدَّدت بفرض عقوبات اقتصادية ٦٠ مرّة ضد ٣٥ بلداً، تشكّل مجتمعةً ٤٢٪ من سكان العالم».

(٤٩) التوقّعات مقرَّرة: ١٠ فرق عاملة في الخدمة، ٥٩ فرقة في الاحتياطي، ٣٤٦ بارجة، منها ١١ حاملة طائرات، وواحدة في الاحتياطي، ١٣ سرباً و٥ احتياط؛ ثلاث فرق بحرية عاملة وفرقة احتياطية؛ أي ما مجموعه ١,٤٠٠,٠٠٠ رجل، من دون الاحتياطي. مصدر المعلومة Les Aspin عينه.

(٥٠) الأنانية، غريزة الاستيلاء، النَّهم، الفردية وعدم المشاركة، هذه كلها جرى أخيراً تنظيرُها وتزيينها بوعي صحيح واكتفاء ذاتي.

(٥١) إن الحظر غير المبرَّر والقاسي ضد العراق، أدّى إلى أكثر من مليون قتيل، أغلبيتهم من الأطفال لافتقاد الأدوية والتجهيز الاستشفائي. والحال مماثل في كوبا حيث يموت الأطفال لانعدام الدواء، وحيث لا يتوافر نظام صحي مثالي إلاّ بفضل مساعدة جمعيات مثل مديكوبا في سويسرا.

(٥٢) حملة نسّقها مكتب اتصال أميركي، قامت بإعداد الرأي العالم العالمي، وأوضحت له خط التقاسم، الفاصل بين الأشرار (صدّام وشعبه) والأخيار (الولايات المتحدة والتحالف الذي جرّته إلى المعركة).

(٥٣) فرنسا، مثلاً، خلال تسوية النزاع في الشرق الأوسط، بعد عملية العراق.

(٥٤) نفكّر بتهجين النبات. فإذا كانت الولايات المتحدة مصرّة على المضي قدماً بالأبحاث في هذا المجال (مع أننا لا نجهل شيئاً من النفاق الذي ترتديه مخاوفها)، فإن آسيا حصلت على النعمة حين اشترت المختبر الأميركي الذي أقدم الرئيس كليتون على منعه من متابعة تجاربه.

(٥٥) مؤخراً، استقبلت الحكومة وكذلك مسؤولو التربية والصناعة والمهن في سويسرا، بأذرع مفتوحة، بيل غيتس القادم لتطوير الإنترنت. فمن الواضح أن الحكومة السويسرية ستكون في عداد البلدان الأولى في العالم التي تنشر شبكة الشبكات في المدارس من دون اهتمام بأثرها على الأجيال المكوَّنة على هذا النحو. كتب صحافيّ بدقّة: «إن مركز بيل غيتس كملياردير أتاح له فتح الكثير من الأبواب والشدّ كثيراً بيديه. ونهايد كاسبار ڤيليجيه (مستشار اتحادي)». الواقع هو أن منصب الملياردير يفتح في سويسرا من الأبواب أكثر مما يفتح منصب مفكّر أو فنّان. لا يجوز التقليل من خطر الإنترنت. فكما قال ڤنسان سميث، بحق: «الآن وقعت الشبكة بكاملها بين أيدي التجار. اليوم صار الإنترنت هو الابن الفائق الموهبة والرائد المحرّك لليبرالية والتكنولوجيا اللتين لم يعد يراقبهما شيء. حالياً، آخر الحالمين التحرريين هم في المنطلق: خلال أعوام قليلة، صار الإنترنت من التجارة، ولا شيء أكثر». ولا تخفي السلطات الأميركية نواياها: «على الإنترنت أن يخدم أولاً التجارة وأن يغدو منطقة تبادل حر، لا يجوز للدول أن تنظمها ولا تغرّمها»، يؤكد ڤنسان سميث.

(٥٦) بلد يعيش فيه السكان الأكثر مرضاً في العالم، بالأرقام المطلقة وبالنسب المئوية، حيث تعيش ٣٥ مليون عائلة تحت عتبة البؤس الأدقع، وحيث يحقّ للأغنياء تلقي تربية سليمة، وحيث أبناء السبيل ليس لهم حد أدنى للأجر، ولا عناية طبية ولا تقاعد مريح، وحيث من المفضّل عندما نتنزّه في الشارع عدم الابتعاد عن الشرايين الكبرى، خوفاً من أن نُقتل لأجل دولار؛ هذا البلد لا يحقّ له الزّعم بتقديم نظامه كأنموذج وحيد.

(٥٧) أنظر: .I.F. Stone, The Hidden History of Korean War, New York, p.195

المصادر والمراجع

Bairoch Paul (1995), *Mythes et paradoxes de l'histoire économique,* La Découverte, Paris.

Baudrillard Jean (1970), *La Société de consommation,* Folio «Essais», Paris.

Béranger Jean, Vincent Bernard, Marienstras Élise, Heffer Jean, Portes Jacques, Nouailhat Henri, Fohlen Claude, Toinet Marie-France, Bertand Claude-Jean, Mélandri Pierre (1997), *Histoire des États-Unis,* sous la direction de Bernard Vincent, Flammarion «Champs», Paris.

Bergeron Louis, Berstein Serge, et al. (1987), *Dictionnaire d'histoire économique, de 1800 à nos jours,* Hatier, Paris.

Boncoeur Jean, Thouement Hervé (1989), *Histoire des idées économiques,* Nathan, 2 vol., Paris.

Brune François (1985), *Le Bonheur conforme,* Gallimard, Paris.

Burdeau Georges (1979), *Le libéralisme,* Seuil «Politique», Paris.

Chaliand Gérard, Rageau Jean-Pierre (1983), *Atlas stratégique: géopolitique des rapports de forces dans le monde,* Fayard, Paris.

Chevènement Jean-Pierre (1992), *Une certaine idée de la République m'amène à...,* Albin Michel, Paris.

Conolly Bernard (1995), *The Rotten Heart of Europe,* Faber, London.

Cotta Alain (1996), La Troisième Révolution française, Jean-Claude Lattès, collection «Pluriel», Paris.

Cotta Alain (1991), *Le Capitalisme dans tous ses états,* Fayard, Paris.

De Benoist Jean-Marie (1976), *Pavane pour une Europe défunte,* Denoël/ Gonthier, Paris.

De Gaulle Charles (1994), *Mémoire de guerre,* Omnibus/Plon, Paris.

Destexhe Alain (1989), *Amérique centrale: enjeux politiques,* éditions «Complexe», Bruxelles.

Duroselle Jean-Baptiste (1990), *Histoire de l'Europe,* Librairie Academique Perrin, Paris.

Eagleton Terry (1986), *Literary Theory: An Introduction,* Blackwell, Oxford.

Engelhard Philippe (1996), *l'Homme mondial,* Arléa.

Engels, Friedrich (1975), *La Situation de la classe laborieuse en Angleterre,* Éditions sociales, Paris.

Fabre Pascale et Danièle (1995), *Histoire de l'Europe au XX^e^ siècle,* Éditions Complexe, Bruxelles.

Grimal Henri (1982), *Le Commonwealth,* PUF, collection «Que sais-je?», Paris.

Grjebine André (1982), *La Nouvelle Économie internationale,* PUF, Paris.

Habsbourg Otto (de) (1994), *Mémoires d'Europe,* Critérion, Paris.

Heffer Jean (1997), *Les États-Unis de 1945 à nos jours, Armand Colin, Paris. Hérodote,* 85, 2^e^ trimestre 1997, «États-Unis, le racisme contre la nation».

Jobert Michel (1987), *Les Américains,* Albin Michel, Paris.

Julien Frédéric (1987), *Les États-Unis contre l'Europe,* Le Labyrinthe, Paris.

Kaspi André (1989), *Les Américains,* Seuil «Histoire», 2 vol., Paris.

Kempe Frederick (1990), *L'Affaire Noriega,* Presses de la Renaissance, Paris.

Kolko Gabriel (1997), *Anatomy of a Peace,* Routledge, London.

Lacouture Jean (1986), *De Gaulle,* Seuil «Histoire», 3 vol., Paris.

Lamore Jean (1989), *Cuba,* PUF, collection «Que sais-je?», Paris.

Lhérété Annie et Jean-François (1994), *Chronologie thématique des États-Unis,* Nathan «Université», Paris.

Manigat Leslie (1991), *L'Amérique latine au XXe siècle, 1889-1929,* Seuil «Histoire», Paris.

Marienstras Élise (1992), *Les Mythes fondateurs de la nation américaine,* éditions «Complexe», Bruxelles.

Maris Bernard (1990), *Des Économistes au-dessus de tout soupçon,* Albin Michel, Paris.

Masson Philippe (1992), *Précis d'histoire de la Seconde Guerre mondiale,* Tallandier, Paris.

Miliband Ralph (1982), *L'État dans la société capitaliste,* François Maspero, Paris.

Milza Pierre (1983), *Les Relations internationales de 1871 à 1914,* Armand Colin, Paris.

Miquel Pierre (1983), *La grande guerre,* Fayard, Paris.

Neirynck jacques (1996), *Le siége de Bruxelles,* Desclée de Brouwer, Paris.

Nouailhat Yves-Henri (1997), *Les États-Unis et le monde a XXe siècle,* Armand Colin, Paris.

Polin Claude (1982), *Le Totalitarisme,* PUF, collection «Que sais-je?», Paris.

Ramos-Horta José (1997), *La Sagà du Timor-Oriental,* Favre, Lausanne et Paris.

Reader W.J. (1985), *Life in Victorian England,* Batsford, Londres.

Riasanovsky Nicholas (1987), *Histoire de la Russie,* Robert Laffont, Paris.

Sachwald Frédérique (1997), *L'Europe et la mondialisation,* Flammarion «Dominos», Paris.

Sowell Thomas (1983), *L'Amérique des ethnies,* l'Âge d'Homme «Cheminements», Lausanne.

Steiner George (1973), *Le Château de Barbe-Bleue,* Folio «Essais», Paris.

Stone I.F. (1952), *The Hidden History of Korean War,* New York.

Tocquevillé Alexis de (1963), *De la Démocratie en Amérique,* 10/18, Paris.

Trevelyan G.M. (1979), *English Social History,* Pelican, Harmondsworth.

Vanderlinden Jacques (1985), *La Crise congolaise,* éditions «Complexe», Bruxelles.

Vayssière Pierre (1991), *Les Révolutions d'Amérique latine,* Seuil «Histoire», Paris.

Weber Eugen (1987), *Une Histoire de l'Europe,* Fayard, 2 vol., Paris.

Ouvrages de référence générale:

L'État du monde: Annuaire économique et géopolitique mondial (1997), La Découverte, Paris.

L'État du monde: Annuaire économique et géopolitique mondial (1998), La Découverte, Paris.

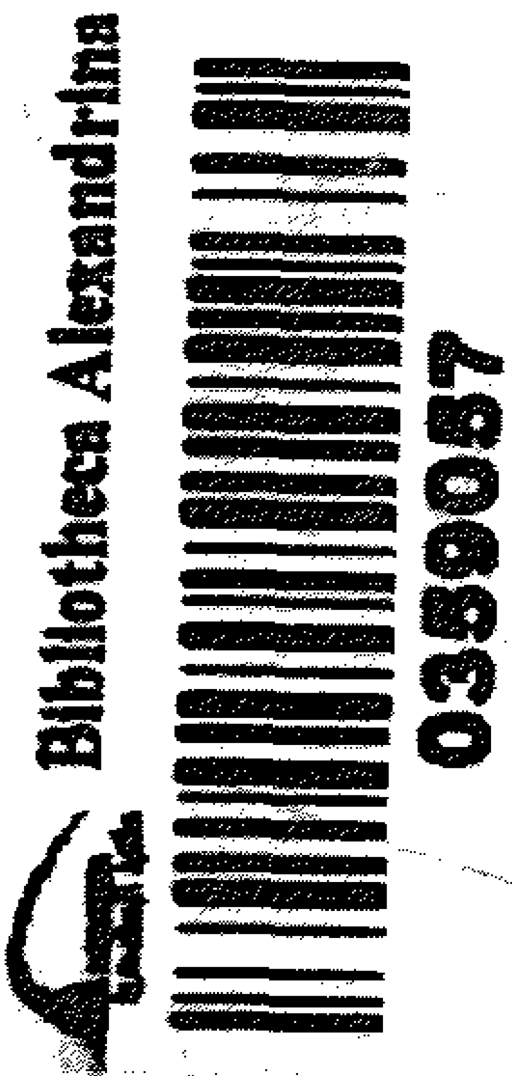
سلَّطت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياتها، الضوء على سياسة الولايات المتحدة الأميركية الساعية للسيطرة على العالم، وشرَّعت طرح السؤال على مصراعيه عما ينتظر الشعوب الأخرى ومصيرها بسبب هذه السياسة. وهذا الكتاب، الذي جاء قبل أربع سنوات من هذه الأحداث، كان قد تنبَّأ بوقوعها، وحذَّر منها، كما دعا الولايات المتحدة إلى نقد ذاتي قبل أن ترتدَّ سياستها عليها.

يفضح هذا الكتاب التوتاليتاريةَ الأميركية المتّبعة منذ نشأة الولايات المتحدة، ويسرد أحداثاً ووقائع عنها لا يمكن إنكارها، تصدم لهولها الأميركيين أنفسهم، وينبِّه إلى أن هذه التوتاليتارية محكومة بهاجس السيطرة على العالم وأمركته، وتصنيف الأمم الأخرى بين محوري «الخير» و«الشر»، وقولبة ثقافات الشعوب وتشويهها والعمل على تجويفها وحرفها... وأمركتها.

كما لا يُعفي بوغنون الأوروبيين وتقاعسهم من مغبّة هذه الأحادية والهيمنة الأميركيتين، ولا يغسل أيديهم من مسؤولية ما آل إليه مصير العالم.

هذا الكتاب يعالج بموضوعية أسباب هذه التوتاليتارية، ويشكل إنذاراً يضع أوروبا والعالم أمام مسؤولياتهما: فإذا كانا لا يريدان الموت، فعليهما أن يستيقظا لإحباط المشروع التوتاليتاري الأميركي.

كتاب ميشال بوغنون ـ موردان قاطع، منهجي وسِجَالي. فالكاتبُ لا يرى من طَرَفَي تاريخ الولايات المتحدة إلاّ مسيرتها المصممة على الاستيلاء «الكليّ» على المشهد الدولي تارةً بالحيلة، وطوراً بالقوة أو باختراق الأفكار والمفاهيم والمسالك. لا شيء أكثر إثارةً من أطروحة كهذه الأطروحة، المعروضة بصرامة وانفعال، والتي تقلب المحرَّمات (التابو) والأ



iplomatique

ISBN 1 85516 566 X

